



261

تاريخ الفكر الاقتصادي

• الماضي صورة الحاضر

تأليف: جون كينيث جالبريت

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

مراجعة: إسماعيل صبري عبدالله

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

261

تاريخ الفكر الاقتصادي

الماضي صورة الحاضر

تأليف: جون كينيث جالبريت

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

مراجعة: إسماعيل صبري عبدالله



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

تقديم

كنت في مستهل حياتي الأكاديمية أطمح إلى أن تتاح لي فرصة تدريس تاريخ الفكر الاقتصادي في الدراسات العليا. وذلك أنني لم أكن مرتاحا لما درسته في القاهرة وباريس عن « تاريخ المذاهب الاقتصادية» . فالاسم نفسه محير . فالمذهب doctrine يقترب من معنى العقيدة أكثر مما يوحي بالتحليل وإعمال الفكر. وبالفعل كانت الكتب الأساسية تعرض كل مذهب منسوبا إلى صاحبه دون أدنى إشارة إلى الواقع المعاصر لكتابه، ولا إلى الأوضاع الفكرية السائدة لدى كتابته. وبعد إشارة إلى مقولة أرسطو عن أن النقود لا تلد نقودا، وأخرى للقديس توما الأكويني عن «الثمن العادل» يبدأ الحديث الضافي عن آدم سميث وكتابه الشهير عن «ثروة الأمم» الذي أنشأ علم الاقتصاد السياسي في عرفهم، ثم يتوالى بعده سرد مقولات مشاهير من كتبوا في الاقتصاد مؤيدين لما قال سميث أو مجددين أو ناقدين دون أدنى ذكر لما شهدته بنية الاقتصاد من تطور. ثم قرأت عند كارل ماركس عن الاقتصاديين الذين سبقوا آدم سميث ونشروا آراء ظهرت بعد ذلك في ثروة الأمم. ومن أشهر هؤلاء السابقين وليام بيتي (1623 ـ 1687) وداڤيد هيوم (1711 ـ 1776) الذي توفي في العام الذي شهد نشر «ثروة الأمم»، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، ودادلي نورث (1641ـ 1691). وقد ترسخت في ذهني الخطيئة الأولى في منهاج تناول

تاريخ الفكر الاقتصادي في أثناء إعدادي لرسالة الدكتوراه التي كان موضوعها الكشف عن أثر البنى الاقتصادية في تحديد قيمة النقود (بمعنى قدرتها الشرائية) [1].

فقد أوضحت فيها أن غلبة المنافسة في المراحل الأولى للرأسمالية الصناعية دفعت بالأسعار نحو الهبوط (ارتفاع قيمة النقود)، وأن غلبة الطابع الاحتكاري منذ أواخر القرن التاسع عشر اتجهت بالأسعار عبر التقلبات الدورية نحو الارتفاع المطرد (أي انخفاض قيمة النقود). وكانت سعادتي بالغة عندما وقع في يدي كتاب إريك رول صغير الحجم رفيع القيمة «تاريخ الفكر الاقتصادي» بعد عشر سنوات من نشره [2]. فالرجل يؤرخ للفكر في مجموعه وتعبيراته المختلفة من تحليل نظري إلى سياسات اقتصادية وإلى مواقف أيديولوجية. وقد اكتشفت عند قراءة الكتاب المترجم أن جالبريث صديق قديم لرول، ويعلن أنه تأثر بفكره، وليس أدل على تقديره له من أنه أهدى إليه هذا الكتاب بصيغة تغني عن التعليق.

وفي أوائل الخمسينيات قرأت المؤلف المرجعي الجامع «تاريخ التحليل الاقتصادي» الذي كتبه في 1200 صفحة جوزيف شومبيتر ونشر بعد وفاته في 1952 [3]. وكان أبرز ما أفدت منه أن المؤلف قدم لكل مدرسة في الفكر الاقتصادي بفصل أسماه «المسرح الفكري» intellectual scenery عرض فيه الأفكار العلمية السائدة التي ازدهرت إبانها النظرية موضوع الدراسة. كذلك رسم شومبيتر منذ البداية الحدود بين أنواع الفكر الاقتصادي: النظرية الاقتصادية (التي أسماها التحليل الاقتصادي) التي تصوغ قوانين عامة حاكمة للعلاقات الاقتصادية متتبعة خطى مناهج العلوم الطبيعية حتى مرحلة التعبير الرياضي، والسياسة الاقتصادية، أو الإجراءات التطبيقية المستوحاة من أفكار غالبة في وقتها والمعبرة عن مصالح معينة، والمذهب الاقتصادي doctrine والمحتوى الأيديولوجي الذي يحمل دائما عنصر التبشير والتحبيذ.

---

(1) انظر:

I.S.ABDALALLA: Monnaie el structures Economique, Essai sur role des conditious structurrelles dans la deteruninatiorne de la valeur de la Mannaraie, Editions Montchretien, Paris 1952

(2) Eric Roll: A History of Economic Thought, N.Y.,1942

(3) Y.A. Schumpeter: History of Economic Analysis, Oxford University Press,1951

ويمثل كتاب ج. ك. جالبريث «تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة للحاضر» فتحا حقيقيا وغير مسبوق في دراسة تطور الفكر الاقتصادي. وقد أفاد المؤلف من ثقافته الواسعة والمتنوعة [4] وخبرته العملية في مواقع مختلفة [5] وتملكه ناصية اللغة الإنجليزية، ليجعل من هذا النص الوجيز (324) صفحة في طبعة بنجوين الثالثة التي بيدي) تحفة للقارئين حتى غير المتخصصين من أهل الفكر والثقافة. ويبدأ الكاتب بالسخرية من محاولة من سبقه في التأليف لتاريخ الاقتصاد (تحت أي اسم) اكتشاف أفكار اقتصادية لدى القدماء. فلم يكن واردا أصلا أن يكتب أرسطو في علم الاقتصاد في مجتمع قائم على الزراعة التي يمارسها العبيد وتنتج أساسا للاستهلاك الذاتي. فلا محل لبحث نظري عن الأجور حيث لاعمل بأجر، أو نظرية للقيمة (أو الثمن) حيث تندر المبادلات وتأخذ في الغالب شكل المقايضة، ولا عن عائد رأس المال حيث أدوات الإنتاج بدائية ومصنعة محليا. ويمكن بذلك أن نعمم قائلين إن أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية لم تعرف الظواهر التي نشأ الفكر الاقتصادي لمحاولة تفسيرها، أو تسويقها أو نقدها: الإنتاج للسوق، أي لمستهلك غير معروف مقدما كما كانت الحال في الصناعات الحرفية أو في زراعة الاستهلاك الذاتي، الدور الكبير الذي اكتسبته الأسواق، التطور التكنولوجي الحاسم الذي أدى إلى الثورة الصناعية واطرد بعدها، العامل الأجير، تدبير رأس المال اللازم لشراء الآلات وبناء المصانع، مشكلات توزيع عائد الإنتاج بين ملاك الأرض وأصحاب الأموال النقدية، المقرضين والمستثمرين... إلخ. وتأكيدا لذلك نسوق حالة لم يكتب عنها الاقتصاديون ولا علماء المصريات، ألا وهي أن مصر القديمة لم تعرف النقود أصلا. وفي كل ماتركه لنا هذا السلف القديم العظيم لم يشر أحد إلى وحدة عملة، ولم نقرأ ترجمة لكلمة مكتوبة بالهيروغليفية تعني العملة أو النقود. لقد عثر الباحثون على كثير من الحلي وغيرها مصنوعة من الذهب الذي كان موجودا في الصحراء الشرقية ، ولكن لا نقود. وبالعكس

---

(4) كان جالبريث رئيسا للأكاديمية الأمريكية للفنون والآداب. وضمن مؤلفاته روايتان رائجتان وكذلك دراسة عن فن التصوير في الهند (بالاشتراك مع مؤلف هندي م.س. رانداوا).

(5) كان خلال الحرب العالمية الثانية مسؤولا عن رقابة الأسعار مما حمل إليه ميدالية الحرية وشهادة تقدير من الرئيس الأمريكي. كما عمل في وزارة الخارجية مديرا لمكتب «سياسة الأمن الاقتصادي»، كذلك بعثه كيندي سفيرا لدى الهند (1961 ـ 1963).

ثمة إشارات إلى حكام أقاليم يجمعون من الحاصلات الزراعية نصيب فرعون، ويبنون المخازن لحفظه وينقلونه على السفن حيث كان النيل وسيلة الانتقال الأساسية.

ويربط جالبريث بدايات الفكر الاقتصادي (وهي عنده النصف الثاني من القرن الخامس عشر أو عصر النهضة بتعبير آخر) بازدهار التجارة في واردات منتجات الشرقين الأدنى والأقصى التي كانت تبهر الملوك والأمراء، ثم التجارة داخل القارة نفسها حين نجحت نظم الملكية المطلقة (في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال) في الحد من سلطات أمراء الإقطاع في فرض الضرائب على السلع التي تدخل أرض كل منهم

فنمت طبقة التجار وتحالفت مع الملوك وجمعت رؤوس أموال نقدية كبيرة بمقاييس ذلك العصر. ولكنه يضيف فورا عصر «الاكتشافات الجغرافية» وفيض الفضة والذهب المنهوبين من العالم الجديد على إسبانيا والبرتغال أولا، ثم فرنسا وهولندا وبريطانيا، وظهر في أوروبا أول تضخم نقدي من نوعه وارتفعت أسعار السلع والخدمات (أي تراجعت قيمة النقود). ونضيف هنا أن الفرنسي جان بودان ـ الذي صك تعبير الاقتصاد السياسي ـ وضع الصورة الأولى للنظرية الكمية في قيمة النقود في كتابه المنشور في العام 1577. وما لم يقله المؤلف صراحة، وهو مالا يجوز أن يخفى على القارئ، هو أنه منذ البداية اعتمدت الرأسمالية الغربية على نهب ثروات الشعوب الأخرى، وسعت للسيطرة عليها واستعمارها بالمعنى الأصلي للكلمة Colonization.

وبتطور الرأسمالية تطورت أشكال وأساليب استغلال مانسميه اليوم العالم الثالث الذي تفترس قدراته الآن الشركات متعدية الجنسية. ويمكن من الناحية التاريخية أن نبرز أن التجارة الأوروبية تجاوزت استيراد المنتجات الثمينة (وبعضها مصنّع) من الشرق وتحولت إلى استيراد المواد الأولية وتصدير منتجات صناعية للأوروبيين الذين استوطنوا العالم المكتشف حديثا. وزاد بالتالي الطلب على منتجات أوروبية مصنعة ومتهاودة في الثمن. ولهذا مولت الرأسمالية التجارية التحول من الصناعة الحرفية تدريجيا إلى مصانع يدوية Manufacture تعمل بالتقسيم الفني للعمل مما ييسر استخدام عمالة هاربة من الريف غير مؤهلة ترضى بأدنى الأجور. وهكذا تجمعت الظروف

الموضوعية المؤدية للثورة الصناعية الأولى [6]. وتأتي أهمية آدم سميث في أن ما دعا إليه وشرحه وسانده إلى حد التبشير كان هو التعبير الأول عن المجتمع الصناعي القادم. لقد حصل جيمس وات على براءة اختراعه في العام 1769، أي قبل نشر «ثورة الأمم» بسبع سنوات. وكان النسيج أولى الصناعات الآلية الحديثة، وكان يعتمد على القطن المستورد من العالم الجديد ثم من الهند.

ويرى جالبريث أن بين من كتبوا في الاقتصاد ثلاثة كانت لهم مكانة خاصة في الفكر والعلم. وهم الفرنسي ج. ب. ساي (وهو يبرز بين أعماله صياغة مفهوم ودور المنظم Entepreneur، وليس ما يذكر في الكتب عن اكتشافه ما يسمى قانون المنافذ الذي يعني أن العرض يخلق الطلب). وداڤيد ريكاردو، وتوماس مالتس. كما يشير إلى دور ألفريد مارشال أستاذ علم الاقتصاد الذي جمع أطراف النظريات الاقتصادية، وبه يختتم اقتصاد القرن التاسع عشر. ويقول جالبريث (ص 90) ما يلي:

«ذلك هو ما يسمى علم الاقتصاد الكلاسيكي التقليدي، وهي صفة أعتقد أن ماركس كان أول من استخدمها. وفي صورة أكثر تفننا وتشذيبا أطلق فيما بعد اسم النسق النيوكلاسيكي، وهي تسمية حية حتى الآن لوصف معظم علم الاقتصاد في عصرنا هذا، وإن كانت لاتعكس أي تغيير جذري في الجوهر». ومع تقديره الكامل لمفهوم «المنفعة الحدية» يوضح أنه استخدم عمليا لتسويغ انخفاض الأجور حيث يتحدد الأجر «بالمنفعة الحدية» لآخر عامل يحتاجه المصنع، والمنفعة الحدية هنا هي القيمة المضافة بعمل هذا العامل الأخير. «ولما كان عدد طالبي العمل من الجوعى كبيرا كان من المنطقي أن تنخفض الأجور».

وليس الهدف من هذا التقديم تلخيص هذا النص الثمين. ولذا أكتفي

(6) ولا بد من التذكير بالثورة الثقافية والتغير الفلسفي والتقدم في علوم الطبيعة وفي الإنسانيات (ما تسميه العلوم الاجتماعية) التي صاحبت التطورات السياسية والاقتصادية المشار إليها في المتن. كذلك احتضان الطبقة البورجوازية الصاعدة للمفكرين وأهل العلم والأدب والفن. ولولا هذا الرصيد الفكري المتجدد ما كانت الثورة الصناعية. فقد اكتشفت الصين المطبعة قبل أوروبا واستخدمتها فقط في طبع «أوراق اللعب» (أو الكوتشينة بالعامية) واكتشف كذلك البارود الذي غير أوضاع الجيوش في أوروبا، ولكنها صنعت منه فقط «الألعاب النارية» ولولا التلاقي بين التراكم المالي والتراكم المعرفي لما كانت الثورة الصناعية.

بالإشارة إلى عدد من المعارف المهملة عادة:

1 ـ تعبير «اليد الخفية للسوق» عند آدم سميث مجرد استعارة بلاغية Metaphor، إذ لا يعقل أن يعتمد واحد من مفكري التنوير تفسيرا ميتافيزيقيا عن قوة غيبية.

2 ـ سبق المفكر السويسري Sismondi (1773 ـ 1842) كارل ماركس إلى إبراز مفهوم الطبقات الاجتماعية، وتحديد طبقات المجتمع الرأسمالي، وبخاصة الرأسماليون والعمال ومابينهما من نزاع مستمر.

3 ـ في مواجهة عشرات المؤلفات المهمة في تحليل الأزمات الدورية التي عاشتها الرأسمالية ومحاولة تفسيرها يقول جالبريث إن العيب فيها جميعا كان التزامها بالزعم بأن العرض والطلب في سوق المنافسة الكاملة يكفلان استمرار التقدم والعمالة الكاملة والتوازن الاقتصادي. وبالتالي فإن الركود أو البطالة وانخفاض الأسعار والأجور ظواهر وقتية، آليات السوق قادرة على تصحيحها، وإن تدخل النقابات أو الدولة يطيل الآلام ويؤخر التوازن الجديد. وهو يرى أن الواقع يخالف هذه المزاعم وأنه لامناص من إجراءات تصحيح لأوضاع السوق تتولاها الدولة ـ وهو بهذا يذهب إلى أبعد مما ذهب كينز الذي ركز جهده النظري على إثبات أن «التوازن» الذي يتحدث عنه النيوكلاسيكيون يمكن أن يتحقق دون استخدام كامل لقوى الإنتاج وفي رأسها العمالة، ومن ثم لابد أن تمول الدولة مشروعات لاتنتج سلعا (الأشغال العامة) ليزيد الطلب الفعال ـ لأن جالبريث يرى أن الأزمات ظاهرة لصيقة بالإنتاج الرأسمالي، وفي كل أزمة لابد من تدخل الدولة.

4 ـ ينفي جالبريث القول الشائع إن «دولة الرفاه» وليدة الكساد الأعظم (1929 ـ 1934). ويقول إن الأولوية في هذا الاتجاه كانت على يد بسمارك، مستشار ألمانيا، حين نجح في استصدار قانونين (في 1884 و 1887) وضعا الصورة الأولى للتأمين ضد الحوادث والمرض والعجز عن العمل وكبر السن، وكان ذلك بدافع الخوف من ثورة عمالية تحاول فرض نظام اشتراكي. وقد حاكت بريطانيا هذا الإجراء بعد 25 عاما، وكان ذلك بسبب قوة النقابات وتأثير الجمعية الفابية (سيدني وبياترس وب، جورج برناردشو... إلخ) وأعطى أ. س. بيجو (كان أستاذا بجامعة كامبريدج) للفكرة وإجراءاتها المكانة الأكاديمية بكتابه الشهير «اقتصاد الرفاه» الذي نشر في العام 1920.

وكان من التوفيق أن يترجم هذا السفر الثمين الأستاذ فؤاد بلبع. فهو واسع الثقافة دقيق التعبير يتحرى دائما أن يجد في لغتنا مايعبر عما يعنيه المؤلف بالضبط وكلمة بكلمة وليس بعبارة، وهو خبير يمارس الترجمة منذ عقود عدة. واختار غالبا أن يترجم كتب الاقتصاد وجمع على مر السنين معجمه الخاص لكل الاصطلاحات. وقد تعاونت معه أواسط الستينيات في ترجمة كتابين مهمين: الأول «الاقتصاد السياسي، القضايا الأساسية» لأوسكار لانجه، والثاني «الاقتصاد السياسي للتنمية» لبول باران، ثم في السبعينيات كتاب محبوب الحق «ستار الفقر».

وقد احترف منذ ذلك الوقت الترجمة بأعلى معاني الاحتراف. فهو يزيد كل يوم من معرفته باللغتين، ويضيف في كل عمل يؤديه في هذا المجال الجديد من المهارات. واختير مترجما في الأمم المتحدة، وذاع اسمه بين أولئك المحترفين الذين عرفوا قدراته. وفي الوقت ذاته كان يعنى بترجمة مؤلفات يختارها بنفسه ويحكم بأهمية إتاحتها للقارئ العربي. وفي مكتبتي ركن من ترجماته التي فتئ يتحفني بها كما يفعل الصديق الوفي.

ويسعدني أن أقدم لجمهور القراء ترجمته الدقيقة الأنيقة لكتاب مهم اشتهر مؤلفه بأناقة الأسلوب.

إسماعيل صبري عبدالله

القاهرة، يونيو 2000

1 نظرة على الساحة

يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه، وتلك حقيقة تقرها الدوائر الأكاديمية. ومع ذلك فإن تاريخ الأفكار الاقتصادية لم يكن ميدانا شائعا للدراسة بين سواد الناس، أو لم يكن ميدانا مجديا، وأسباب ذلك لا يصعب معرفتها. وتوجد كتب كثيرة في الموضوع لها مكانتها العلمية، ويدين جميع الاقتصاديين لمؤلفيها بدين عظيم. بيد أنه في السعي إلى التميز الأكاديمي، أو الاحتماء من النقد المهني، نجد حتى خيرة الباحثين قد وسعوا نطاق بحثهم بحيث تناول النقاط المهمة، مثلما تناول نقاطا أقل أهمية. فهم لا يمكن أن يتسامحوا في القول إنهم قد أغفلوا هذه النقطة أو تلك من أعمال آدم سميث أو دافيد ريكاردو أو كارل ماركس. ونتيجة لذلك فإن الأفكار الحاكمة حقا، صائبة كانت أو خاطئة، كثيرا ما ضاعت في الزحام، وأحاط الضباب بما بقي منها ذا أهمية أو له صلة بالموضوع في أيامنا هذه.

وثمة مشكلة أكثر خطورة، هي أن جانبا كبيرا من هذه الكتابات، وربما معظمها، قد افترض أن الأفكار الاقتصادية لها حياتها وتطورها الخاصان بها. فالتقدم في موضوع البحث يتم بصورة

تجريدية، حيث يظهر أحد الباحثين موهبة في الابتكار والتجديد، ويأتي آخرون يعدلون عمله ويدخلون عليه تحسينات، كل هذا دون ارتباط وثيق بالسياق الاقتصادي.

والحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هي دائما وفي الأساس نتاج لزمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره. ومثلما يتغير العالم ـ وهو في الواقع في تحول مستمر ـ كذلك فإن هذه الأفكار لابد أن تتغير أيضا إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها. وفي الأعوام المائة الأخيرة أحدث قيام الشركات العملاقة، ونقابات العمال، والكساد الاقتصادي، والحرب، والوفرة المتزايدة وتعاظم تشتتها، والطبيعة المتغيرة للنقود، والدور الجديد والمتصاعد للبنوك المركزية، وتضاؤل دور الزراعة مع التوسع العمراني المقابل، وتفاقم الفقر في المدن، وصعود دولة الرفاهة، والمسؤولية الجديدة التي تضطلع بها الحكومة عن الأداء الاقتصادي في مجموعه، وظهور الدول الاشتراكية، أحدثت هذه الظواهر جميعا تغييرا مثيرا ـ بل ثوريا ـ في الحياة الاقتصادية. ومع تغير مادة بحث علم الاقتصاد تغير الموضوع بالضرورة.

ولكن في أفضل الأحوال كان التغير في علم الاقتصاد يحدث بطيئا ويقبل كرها. فمن يستفيدون من الوضع القائم يقاومون التغيير، مثلما يفعل الاقتصاديون الذين لديهم مصالح مكتسبة فيما كان دائما يدرس ويعتقد. وتلك أمور سأعود إليها فيما بعد.

فضلا عن ذلك يجب أن يقال إن جانبا كبيرا من الكتابات السابقة عن تاريخ الأفكار الاقتصادية كان سقيما للغاية. فهناك مثقفون كثيرون يؤمنون بأن أي جهد ناجح لجعل الأفكار حية ومفهومة وشيقة لا يعدو أن يكون مظهرا لضحالة الثقافة والبعد عن الجدية. وتلك هي القلعة التي يحتمي بها عادة من لا يعرفون.

ولعل الفقرات السابقة توحي بما أريده من هذا التاريخ، إذ إني أسعى إلى النظر إلى علم الاقتصاد باعتباره رؤية للعالم الذي تطورت فيه أفكار اقتصادية محددة : أفكار آدم سميث في سياق الصدمة المبكرة للثورة الصناعية، وأفكار دافيد ريكاردو في المراحل التالية الأكثر نضجا لتلك الثورة، وأفكار كارل ماركس في عصر القوة الرأسمالية المطلقة العنان،

وأفكار جون مانيارد كينز استجابة لكارثة «الكساد الكبير»العنيفة. وحيثما لا توجد في الحياة الاقتصادية أمور مشوقة مما يمكن اكتشافه فيها، مثلما كانت الحال قبل ظهور الرأسمالية أو في اقتصادات الكفاف في أيامنا، فإني أتكيف مع هذه الحقيقة. فالأفكار الاقتصادية لا تكون لها أهمية عندما وحيثما لا يوجد اقتصاد.

وأنا لا أحجم، عند الاقتضاء، عن الدخول في تفاصيل هامشية في تطور الفكر الاقتصادي، إذا كانت هذه التفاصيل تضيف إلى فهمنا للموضوع. ولكني معني في الأساس بعزل أو تأكيد الفكرة أو الفِكَر المحورية للمؤلف المحدد أو المدرسة المحددة أو الوقت المحدد، وبالتركيز قبل كل شيء على الفِكَر التي لها صدى مستمر وحديث. أما الفِكَر العابرة فإني أحرص على تجاهلها، وكذلك أي عناصر في الاتجاه السائد لم تؤد إلى تغيير كبير في ذلك التيار أو إلى حرفه عن مساره [1].

ولما كان هذا تاريخا لعلم الاقتصاد وليس مجرد تاريخ للاقتصاديين ولفكرهم، فإني أتجاوز الباحثين والأبحاث إلى الأحداث التي شكلت جوهر الموضوع، وعند الضرورة إلى الأحداث التي شكلت تاريخ علم الاقتصاد عندما لم يكن هناك اقتصاديون. وقد كان القرن الماضي في الولايات المتحدة، كما سأوضح، فترة دار فيها نقاش اقتصادي مكثف حول المصارف والنشاط المصرفي، والنقود والسياسة النقدية، والتجارة الدولية والسياسة الجمركية. ولكنه حتى العقود الأخيرة لم يكن هناك تقريبا اقتصاديون ليقودوا ذلك النقاش أو حتى للمشاركة فيه. ولو أني اقتصرت في هذا التاريخ على الكتابات الاقتصادية الرسمية، لكان معنى ذلك تجاهل تيار كبير وكاسح في فيض الأفكار الاقتصادية.

وقد قلت إن الكتابة في هذا الموضوع في الماضي، أو غالبيتها، كانت كتابة مملة يعوزها البريق، وفي بعض الأحيان غامضة في تعال . ولا أعتقد أن ذلك ضروري. فالأفكار المحورية وسياقاتها حية وتثير الاهتمام، وقد ظلت موضع اهتمامي لأكثر من نصف قرن منذ أن تعرفت عليها أول مرة في العام 1931، بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، تحت إشراف أستاذين بليغين هما ليو لاروجين والشخصية الشامخة الجليلة كارس س. بلين [2]. وفي اعتقادي أن هذه الأفكار يمكن أن تكون مصدر إلهام لآخرين كذلك. فهذه

الأمور لا تستعصي على الفهم. وكما قلت في مناسبات سابقة فإنه لا توجد أي افتراضات في علم الاقتصاد يتعذر عرضها في لغة واضحة وغير مزخرفة ومقبولة بوجه عام.

ويجب الآن أن أقول شيئا عن الاستخدامات العملية للتاريخ، تاريخ من قبيل هذا الذي أكتبه، فذلك ادعاء ينبغي طرحه بعناية وحذر.

ويتفق الجميع على أن علم الاقتصاد، بالصورة التي يمارس بها، مشغول دائما بالمستقبل. فهناك رجال ونساء ممن يدعون العلم يطوفون أرجاء الولايات المتحدة بلا توقف يعرضون آراءهم عن الاحتمالات الاقتصادية المتوقعة، وكذلك عما هو مرتقب اجتماعيا وسياسيا، ويذهب الآلاف للاستماع لهم. وينفق رجال الأعمال، أو المسؤولون في شركاتهم بسخاء مقابل الإنصات، وإذا تحلوا بالحكمة فإنهم لا يصدقون ما يسمعون. ذلك أن المؤهلات الأكثر شيوعا للمتنبئ الاقتصادي لا تكمن في أنه يعرف، ولكن في أنه لا يعرف أنه لا يعرف. وهو يعتمد قبل كل شيء على أن جميع التنبؤات، صحيحة كانت أو خاطئة، سرعان ما تنسى. وهناك الكثيرون جدا من هؤلاء، وإذا كان الوقت ينقضي بسرعة، فإن ما سيذهب ليس فقط تذكر ما قيل، إنما سيذهب أيضا عدد لا بأس به من هؤلاء الذين يجرون التنبؤات أو يستمعون إليها. وكما قال كينز «في الأمد الطويل سنكون جميعا في عداد الأموات».

ولو كانت المعرفة الاقتصادية صحيحة لا تشوبها شائبة، فإن النظام الاقتصادي كما يوجد الآن في العالم غير الاشتراكي لم يكن ليبقى على قيد الحياة. ولو كان باستطاعة أي فرد أن يعرف بدقة ويقين ماذا سيحدث للأجور، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع، وأداء المنشآت والصناعات المختلفة، وأسعار الأسهم والسندات، فإن الفرد الذي يواتيه كل هذا الحظ لم يكن ليعطي معلوماته أو يبيعها للآخرين، بل لاستخدمها لنفسه بدلا من ذلك، وفي عالم من عدم اليقين فإن احتكاره لما هو يقين لابد أن يعود عليه بأكبر قدر من الكسب. وسرعان ما تكون ملك يديه كل الأصول ذات القيمة، على حين يرفع راية الاستسلام كل من ينازع تلك المعرفة. ولنستبعد أن يكون صاحب هذا الخط اشتراكيا. والحقيقة أن النظام الاقتصادي الحديث يواصل البقاء لا بسبب براعة من يتنبأون بمستقبله، وإنما بسبب ارتكابهم للأخطاء.

غير أن هناك وسيلة لتصحيح الوضع: ذلك أنه باستطاعتنا فهم الحاضر، لأن المستقبل سيستبقي حتما الجوانب الفعالة لما هو موجود الآن. كذلك فإن الحاضر هو بعمق نتاج للماضي. وكما سيتضح في الصفحات التالية، فإن ما نعتقده الآن في علم الاقتصاد له جذور عميقة في التاريخ. فالحاضر، ويليه بقدر ما المتوقع، لا يمكن فهمهما بأي شكل ملموس إلا على النحو الذي يتم به إدراك ذلك، إلا كما نشاهد الماضي فيما يتعلق بالأسعار، والإنتاج، والتوظف والبطالة، وتوزيع الدخل والثروة، والادخار، والسياسة المصرفية والاستثمار، وطبيعة الرأسمالية والاشتراكية وما تعدان به. ومن أجل ذلك الفهم تكرس هذه الصفحات.

ولكن الأمر ليس كذلك فقط، فلا ينبغي أن يقاس كل شيء بمقياس نفعي صارم. إذ يوجد، أو ينبغي أن يوجد، في هذه الأمور متسع للمتعة من أجل المتعة. والتاريخ الذي أتناوله هنا مشوق من حيث هو، أو هكذا أود. وعنه يوجد الكثير، سواء في حقائقه أو في منافاته للعقل، الذي يمكن أن يثير العقل المحب للاطلاع ويبهجه. والحقيقة أنه سوف يحزنني ألا تكون هناك استجابة من هذا القبيل لما يرد في هذه الصفحات.

وثمة كلمة ينبغي أن تقال الآن عن طبيعة علم الاقتصاد نفسه ومحتواه.

قال ألفريد مارشال، المعلم العظيم بجامعة كامبريدج الذي كان كتابه بمنزلة الضوء، وأحيانا مدعاة لليأس، لطلبة كثيرين من أجيال الجامعيين في وقت مبكر من القرن العشرين: «إن الاقتصاد السياسي، أو علم الاقتصاد، هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية» [3]. وذلك يسمح بمجال واسع، إذ لا يوجد في السلوك البشري الكثير الذي يمكن استبعاده باعتباره منبت الصلة بالموضوع. غير أنه لأغراض علمية ينبغي قصر آفاق التقصي والاهتمام على الأسئلة التي يكثر عادة توجيهها. وينبغي أن يقر في الأذهان أن هذه الأسئلة تتغير بدرجة كبيرة من حيث إلحاحها مع تغير البيئة المحيطة ومرور السنين.

والأمر المحوري بالنسبة لكل تحليل أو تعليم اقتصادي هو التساؤل عما يحدد الأسعار التي تدفع مقابل البضائع ومقابل ما يقدم من خدمات، وعن الكيفية التي يتم بها توزيع حصيلة هذا النشاط الاقتصادي، وعما يحدد الحصة التي تذهب إلى الأجور والفائدة والأرباح، وكذلك ـ بوضوح أقل ـ

ريع الأرض والأشياء الثابتة وغير القابلة للتغيير المستخدمة في الإنتاج.

وطوال الجانب الأكبر من الحياة الحديثة لعلم الاقتصاد كان هذان الموضوعان، نظرية القيمة ونظرية التوزيع، هما الشاغل الأساسي. ومازال الاعتقاد السائد هو أن علم الاقتصاد قد بلغ سن الرشد عندما أحاط بهذين الموضوعين بطريقة منهجية في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، وبخاصة على يدي آدم سميث. ولكن هنا، في بؤرة الموضوع نفسها، كان يحدث تغير هائل مع تغير البيئة المحيطة. ففي الأزمنة المبكرة، كما سنرى فيما يلي، لم تكن العوامل المحددة للأسعار، ولا العوامل التي تحدد مستويات الأجور والفائدة وغيرها من حصص التوزيع، ذات أهمية كبيرة. فعندما كان الإنتاج والاستهلاك مركزين على الأسرة المعيشية، لم تكن هناك ضرورة لنظرية للأسعار، وعندما كان هناك رقيق لم تكن هناك حاجة ملحة إلى نظرية للأجور.

وفي الأزمنة القريبة جدا، على الرغم من أن التغير لم يسلم به الاقتصاديون التقليديون. فإن أهمية تحديد الأسعار والعوامل التي تحدد حصص التوزيع أخذتا في التراجع مرة أخرى. فالأسعار في مجتمع فقير أو محدود هي أسعار ضرورات الحياة، كما أن سعر الخبز يكون له دور كبير في تحديد الكمية التي يأكلها أفراد كثيرون في هذا المجتمع. وعلى نقيض ذلك في مجتمع يتمتع بالوفرة، إذا كان سعر الخبز مرتفعا فإنه من أجل دفع هذا السعر المرتفع تتم التضحية بسلعة أخرى ليست كبيرة الأهمية، أو أن يستهلك شيء آخر بدلا من الخبز. وهناك مشتريات كثيرة، وما يتبعها من استهلاك، تكون بلا منطق أو ضرورة، وهكذا، تبعا لذلك، وبالمقارنة بالأزمنة القديمة، تكون حال الأسعار التي تدفع وتطلب. ومن هنا مرة أخرى أهمية النظر إلى الأمور في البيئة المحيطة بها.

وإلى جانب التساؤل عما يحدد الأسعار وحصص التوزيع تمضي الأسئلة المحورية الأخرى، وأولها كيف يجرى نشر أو تركيز الدخل الموزع مثل الأجور والفائدة والأرباح والريع؟ وقد تطلبت عمليات شرح ما ينتج عن ذلك من تباينات اجتماعية على امتداد القرون، وإضفاء طابع عقلاني عليها، تطلبت بعضا من أعظم مواهب حرفة علم الاقتصاد، أو على أي حال بعضا من أكثرها حذقا وبراعة. فطوال التاريخ الاقتصادي تقريبا كان معظم الناس

فقراء، وقليلون نسبيا منهم شديدو الثراء. ومن ثم كانت هناك حاجة ملحة إلى تفسير السبب في أن تكون الحال كذلك، وإلى أن نقول ـ للأسف ـ في مناسبات متكررة، لماذا ينبغي أن تكون كذلك؟ وفي الأزمنة الحديثة مع تزايد الوفرة وانتشارها تغيرت الأحوال كثيرا. ومع ذلك فإن توزيع الدخل ظل هو أكثر المواضيع التي يتناولها الاقتصاديون حساسية.

يلي ذلك أن علم الاقتصاد يعنى بما يؤدي إلى أداء اقتصادي يكون في مجمله أفضل أو أسوأ. وكان السؤال في صورته السابقة هو الذي يؤدي إلى النهوض أو الإضرار بحال التجارة، كما كانت تسمى في ذلك الحين. أما الاهتمام في الوقت الحالي فينصب على ما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي أو تنشيطه، وعلى ما يسبب التقلبات ـ سواء كانت دورية أو غير دورية ـ في إنتاج السلع والخدمات. وتبرز هنا أيضا المشكلة التي أصبحت ملحة الآن، وإن تكن جديدة نسبيا، وهي لماذا يكون من المستحيل في الاقتصاد الحديث إيجاد وظائف نافعة لهذه الأعداد الغفيرة من الراغبين في العمل؟ ففي سنوات القرن التاسع عشر نادرا ما كانت البطالة موضوعا للمناقشة، وفي هذا القرن وحده تخلت صعوبة توفير إمدادات كافية من السلع عن مكانها للصعوبة الأشد، والتي تناقش بكثافة أكبر كثيرا، وهي توفير فرص عمل كافية في إنتاج السلع لأكبر عدد من الناس.

وإلى جانب هذه الأسئلة جميعا يجب أن تبحث المؤسسات الضالعة في النشاط الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات وتحديد أسعارها، وتوزيع الحصيلة. وهنا يدخل دور المنشآت الصناعية والتجارية، كبيرها وصغيرها، وكذلك دور البنوك والبنك المركزي، ودور النقود في أشكالها ووظائفها المتنوعة، والمشكلات الخاصة بالتجارة الدولية، ودور الحكومات والسياسات التي تنتهجها، إذ إن هذه السياسات تتصل بدرجة أو بأخرى بكل العمليات والمؤسسات الآنفة الذكر.

وأخيرا، وبتحديد أقل، هناك الإطار السياسي والاجتماعي الأوسع الذي تمضي فيه الحياة الاقتصادية. فماذا عن طبيعة الرأسمالية وفعاليتها، والمشروع الحر، ودولة الرفاهة، والاشتراكية والشيوعية؟ ينبغي أن يلاحظ أنه إزاء هذه الأمور يمر موقف علم الاقتصاد بتغير رئيسي إلى حد ما، إذ يكف عن أن يكون موضوعا بعيدا عن الانفعال يفترض فيه الطابع العلمي،

ويصبح مسرحا لقوة التعبير عن الحجج. فالعلماء العاكفون على بحوثهم، والمسؤولون في الشركات ذوو الطابع العملي الأكثر صراحة، والساسة الأقل خضوعا لأي عملية حصار فكري، كل هؤلاء يستجيبون لهذه الأسئلة بانفعال واضح، بل عنيف. وسنحرص في هذا العرض للتاريخ، بالرغم من ذلك، على تفادي مثل هذا الموقف [4].

كل هذه الأسئلة، والحلول التي تقترح لها، وسبل العمل العام والخاص التي تقدم بشأنها، هي موضوع تاريخ علم الاقتصاد. وغني عن البيان أن نقطة البدء الحتمية في أي دراسة لهذا التاريخ هي دراسة العالم الكلاسيكي.

2 من عهد آدم

يمكن ألا توجد في أي وقت بعينه إجابات عن الأسئلة التي طرحت في الفصل السابق، إما لأن الفكر الاقتصادي لم يكن قد تطور إلى مستوى الحنكة المطلوب، وإما لأن الأسئلة نفسها لم تكن قد طرحت بعد. ومع استثناءات بارزة فإن معظم مؤرخي الفكر الاقتصادي عزوا عدم تقديم الإجابات إلى السبب الأول، ومؤرخين آخرين يعزونه إلى السبب الثاني.

ذلك أن كثرة من المشاكل المشار إليها، إن لم تكن غالبيتها، لم يكن لها وجود في أيام الدول ـ المدنية الإغريقية والإمبراطورية الأثينية، وبعد ذلك في عصر روما. ففي كل من اليونان وروما كانت الزراعة هي الصناعة الأساسية، وكانت الأسرة المعيشية هي وحدة الإنتاج، وكان الرقيق هم قوة العمل. وكانت الحياة الفكرية والسياسية والثقافية، وكذلك نسبة جوهرية من المعيشة والإقامة، تتركز في المدن ـ إسبرطة وكورنثيا وأثينا، وبصفة خاصة روما ـ وهي المدن التي يكتب التاريخ عنها. ولكن المدن القديمة، سواء كانت كبيرة أو كما كانت عادة صغيرة للغاية [تستثنى من ذلك روما وبضع مدن إيطالية]، لم تكن مراكز اقتصادية بالمعنى الذي

نفهمه اليوم. كانت هناك أسواق، وكان هناك حرفيون ـ معظمهم من الرقيق ـ غير أنه لم يكن هناك نشاط صناعي من النوع الذي يمكن أن نطلق عليه هذا الوصف الآن [1].

وكان استعمال أو استهلاك السلع ـ المأوى البدائي، والمواد الغذائية الأولية، وربما شيء من الشراب أو بعض الملابس أو أشياء قليلة أخرى ـ ضئيلا للغاية بالنسبة للجميع فيما عدا أقلية حاكمة صغيرة. وبالنسبة لهذه الأقلية كان الاستهلاك الأكبر في الخدمات ـ مرة أخرى التي يقوم بها الرقيق. وليس هناك خلاف في أن اقتصادي اليونان القديمة وروما لم يكونا اقتصادي استهلاك سلع.

وليس من الواضح تماما كيف كان قاطنو المدن الإغريقية والإيطالية، بما في ذلك روما، يدفعون ثمن المواد الغذائية والأنبذة التي يتحصلون عليها من الريف. والأرجح أن غالبية البضائع المادية كانت تشترى من ريع الأرض وغيره من الإيرادات أو المكوس التي يتحصل عليها ملاك الأرض الذين يعيشون في المدن، والتي كان يعاد تدويرها لدفع ثمن منتجات المزارع والكروم. وربما أيضا في بعض الحالات كان القاطنون في المدن يحصلون على نصيبهم عينا، أو أن إيراداتهم ربما كانت تجيء في صورة ضرائب يمكن بدورها أن تدفع ثمنا للمنتجات. وكانت مناجم الفضة توفر الإيرادات لأثينا، مثلما كانت الإتاوة العسكرية توفرها لروما. ومن المؤكد أن الحبوب وغيرها من المنتجات كانت تأتي بكميات كبيرة إلى ميناءي بيريه وأوستيا، ولكن لم يكن واضحا تماما في أي وقت ماذا كان هذان الميناءان يرسلانه في المقابل [2].

ومناقشة المسائل الاقتصادية لهذا العصر توجد أساسا في كتابات أرسطو (384 ـ 322 ق.م)، غير أن هذه الكتابات لا تغني كثيرا في هذا الصدد. وليس هناك من يستطيع قراءة أعماله دون أن يتشكك سرا في وجود قدر من التشوش الواضح ـ وسرا لأنه، لكون المؤلف هو أرسطو، لا يستطيع أحد أن يقول شيئا كهذا، ولكن الأهم من ذلك أنه لم يكن ينطبق على المجتمع الذي تحدث عنه أرسطو إلا عدد قليل للغاية من المسائل التي أصبح علم الاقتصاد معنيا بها فيما بعد. أما تلك المسائل ـ التي كان مشغولا بها سرا والتي كان في الحقيقة مضطرا إلى الانشغال بها ـ فكان لها طابع أخلاقي

في المقام الأول. وعلى حد تعبير ألكسندر جراي، وهو دارس متميز لتاريخ الأفكار الاقتصادية، أن «علم الاقتصاد في (اليونان القديمة) لم يكن مجرد التابع والخادم للأخلاق [كما قد ينبغي أن يكون دائما]؛ بل إنه سحق وحجب على يد شقيقتها التي تلقى قدرا أكبر من العناية والرعاية. وفيما بعد كان مستكشفو الآثار هم وحدهم الذين يستطيعون التنقيب عما بقي منها من الشظايا غير المترابطة والآثار المشوهة» (3).

وإذا تجاوزنا عن الطابع الأولي للحياة الاقتصادية، فإن وجود الرق كان السبب الأكثر أهمية في أن المسائل الأخلاقية كانت تلقى في التاريخ القديم اهتماما يفوق ذلك الذي تلقاه المسائل الاقتصادية. «ففي كل الأوقات وفي كل الأماكن كان العالم الإغريقي يعتمد في تلبية احتياجاته على شكل (أو أشكال) من العمل التابع، سواء احتياجات عامة أو خاصة... أعني بالعمل التابع العمل الذي يؤدى في ظل ظروف إكراه أخرى غير القرابة أو الالتزام تجاه الجماعة» (4). وبما أنه لم تكن تدفع أجور مقابل العمل، فقد كان يترتب على ذلك أنه لم يكن هناك معنى لبحث كيفية تحديد الأجور. ولأن الرقيق كانوا يؤدون العمل، فإن العمل كان له جانب حاطٌّ بالكرامة ساعد على استبعاده من تفكير العلماء. وكان ذلك صحيحا في أثينا وفي المدن الإغريقية بوجه عام. وبدلا من ذلك أصبحت المسائل المهمة هي التبرير الأخلاقي للرق وشروط معاملة الرقيق، كما يقول أرسطو في دفاعه عن تلك المؤسسة: «إن الرقيق هم بحكم الطبيعة النوع الأدنى، ومن الخير لهم، مثلما هو لكل الفئات الأقل شأنا، أن يكونوا تحت حكم الأسياد... والحقيقة أنه ليس هناك فرق كبير بين استخدام الرقيق واستخدام الحيوانات المستأنسة» (5).

ثمة مشكلة مماثلة فيما يتعلق بالفائدة في حال عدم وجود رأس مال. فالناس يقترضون الأموال ويدفعون فائدة لسببين: فهم يريدون أن تكون لديهم سلع رأسمالية أو رأس مال تشغيلي يستطيعون به تحقيق دخل، أن تكون لديهم آلات أو معدات تسهم في تحقيق مكاسب أو الحصول على سلع في مرحلة التصنيع والبيع يتحقق منها دخل. أو بدلا من ذلك تدفع الفائدة لأن شخصا ما لديه نقود أقل يقترضها من آخر ليشبع بدرجة أكبر احتياجات شخصية متفاوتة الإلحاح، أو لمواصلة تبذير راهن، أو لتعويض تبذير سابق.

وإذا كانت للسلع الرأسمالية ورأس مال التشغيل أهمية منظورة محدودة في الاقتصاد، مثلما كانت الحال في اقتصاد الأسرة اليونانية أيام أرسطو، عندئذ يكون الجزء الأكبر من الإقراض والاقتراض هو من النوع الثاني، أي للاحتياجات الشخصية [6]. وفي ظروف كهذه لا ينظر إلى الفائدة كتكلفة إنتاج، وإنما بالأحرى كشيء يفرضه الأسعد حظا على الأقل أو الأقل حكمة. وهكذا مرة أخرى فإنها، شأن الرق، تثير مشكلة أخلاقية ـ أي ما هو صائب وعادل ومناسب في العلاقات بين من لديهم وفرة في النقود والضعاف أو المحتاجين.

وليس مستغربا أن أرسطو قد أدان بقوة الحصول على فائدة: «إن أسوأ شيء (في كسب النقود) وأبغضه هو الربا... لأن النقود قصد بها أن تستعمل في التبادل لا أن تزاد عن طريق الفائدة» [7]. وللسبب نفسه ـ وهو أن الفائدة كانت انتزاعا غير لائق ممن هم أقل حظا ناشئا عن امتلاك من هم أوفر حظا للنقود ـ ظلت الفائدة عرضة لنقد شديد طيلة العصور الوسطى. وثمة نقطة سنزيدها توضيحا فيما بعد: وهي أنه عندما أعيد تعريف الفائدة بأنها ما يدفع مقابل رأس مال إنتاجي ـ عندما أصبح واضحا بقوة أن الشخص الذي يقترض نقودا ويحقق من هذا الاقتراض نقودا، وينبغي عليه بكل العدل والإنصاف أن يقتسم بعض العائد مع المقرض الأصلي ـ أصبحت الفائدة حسنة السمعة. وعندئذ تم تصحيح المفاهيم الدينية والأخلاق المقبولة لتتلاءم مع هذا الوضع الجديد، وليس ذلك استثناء. ولكن أخذ فائدة على المال الذي يقترض من أجل احتياج أو استعمال شخصي مازال مكروها، بل يعد عملا مشبوها. وهنا تكون للماضي القريب جدا أصداؤه في الحاضر: فالفائدة على القروض الشخصية مازالت معرضة حتى اليوم لقدر معين من الازدراء، ويعتقد أنها في حاجة إلى ضوابط. فمن يقتنص فرصة حاجة الآخرين مكروه، وكثيرا ما يفترض أنه لا يحجم عن الارتباط بالمجرمين ـ وليس ذلك بغير سبب.

وبما أنه لم تكن توجد أجور أو فائدة في العالم القديم، لم يكن ممكنا وجود نظرية للأسعار بأي معنى حديث. فالأسعار تشتق بطريقة أو بأخرى من تكاليف الإنتاج، وتكاليف الإنتاج لم تكن دالة منظورة في الأسرة المعيشية المالكة للرقيق. وهكذا لم يتبق لأرسطو إلا أن يتساءل عما إذا كانت الأسعار

سليمة أو عادلة، وذلك أمر ظل ذا أهمية محورية للفكر الاقتصادي خلال معظم الألفي عام التالية، وظل هو الأساس للسؤال الذي يطرح إلى يومنا هذا: هل ذلك حقا سعر عادل؟ وليس هناك أمر استغرق الانتباه الاقتصادي عبر القرون قدر ما استغرقته الحاجة إلى إقناع الناس بأن السعر الذي يعطيه السوق له مبرر يفوق كل شأن أخلاقي، وسوف أعود إلى هذه النقطة أيضا فيما بعد.

وقد أولى أرسطو اهتمامه لمشكلة أخرى ذات مغزى أخلاقى ظلت مشكلة مستمرة بالنسبة للاقتصاديين، وهي: لماذا تكون بعض الأشياء الأكثر نفعا هي الأشياء الأقل قيمة في السوق، على حين أن بعض الأشياء الأقل نفعا تستحوذ على أعلى سعر؟ وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان الكتّاب الاقتصاديون مازالوا يتصارعون حول سبب الفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، مع ملاحظة أن الخبز ومياه الشرب النقية سلعتان مفيدتان ورخيصتا الثمن نسبيا، على حين أن الأقمشة الحريرية وقطع الماس أقل نفعا بكثير وأغلى ثمنا بلا جدال. ومن المؤكد أنه يوجد في ذلك، أو كان يوجد، شيء لا تقبله الأخلاق. وقد تحقق تقدم رئيسي في علم الاقتصاد عندما حلت هذه المشكلة بصورة نهائية.

وفيما يتعلق بالتحسن في التجارة، وهو السلف البعيد للاهتمام بالنمو الاقتصادي، اقتصر أرسطو، شأن من أعقبه من الرومان، على اقتراحات من أجل تحسين التنظيم الزراعي والممارسة الزراعية. ومثلما فعل الرومان عزا أرسطو أفضلية معنوية كبيرة إلى الفلاحة، وتلك وجهة نظر أرجع صداها بقوة الكتاب الاقتصاديون الفرنسيون في القرن الثامن عشر، ومازال لها رنين قوي بين المزارعين اليوم.

وفيما يتعلق بالنقود في أكثر أشكالها واستعمالاتها أولية، ليس هناك الكثير الذي يقال. فهي مجرد سلعة تشغل دورا وسيطا في التبادل، بسبب قابليتها للتقسيم، وتحملها، وتوفرها بقدر كاف، وإن لم يكن بلا حدود، وبالتالي قبول الناس لها. وكانت معادن الفضة والذهب والنحاس، وكذلك الودع والتبغ (8)، والماشية والويسكي، إلى جانب الودائع الورقية والمصرفية، تؤدي جميعا هذا الدور. وهي فقط لكون استعمالها كنقود يعطي سلعة ما شخصية خاصة وقدرا من الغموض والندرة، فإن سعرها ـ أي مايتعين على

المرء التنازل عنه من سلع أخرى مقابل امتلاكها ـ يصبح مشكلة ذات طابع خاص. كما أنه فقط لكون السلعة تفسح في المجال لأشكال تمثيلية صرفة ـ ودائع ورقية أو مصرفية ـ ينشأ الغموض بشأن ما يحدد قيمة النقود، أو باللغة العادية المستوى العام للأسعار حسبما تقرره قيمة النقود. وعلى أيام أرسطو، في القرن الرابع قبل الميلاد، كان سك المعادن إلى نقود في اليونان قد أصبح معروفا منذ أمد طويل، فقد سبق في القرن الخامس أن قدم هيرودوت (حوالي 484 ـ حوالي 425 ق. م) حديثه الكاشف عن الموضوع: «إن عادات وأعراف الليدين لا تختلف جوهريا عن مثيلاتها لدى الإغريق، عدا في... البغاء [الروتيني] بين الفتيات الصغيرات. وهم أول أناس ذوي تاريخ مسجل قاموا بسك الذهب والفضة إلى نقود» [9]. ويصف أرسطو منشأ النقود بوضوح يدعو إلى الإعجاب وإيجاز محكم بقوله إن ضرورات الحياة المختلفة لا يتم الحصول عليها بسهولة، ومن ثم وافق الناس على أن يستخدموا في تعاملات بعضهم مع بعض شيئا مفيدا بصورة جوهرية ويسهل استعماله في أغراض الحياة، مثل الحديد والفضة وما شابه. ومن هذا الشيء كانت القيمة تقاس في أول الأمر بالحجم والوزن، ولكن بمرور الوقت وضعوا عليها ختما، لتلافي متاعب الوزن وتحديد القيمة [10].

وبعد أن يتعرف أرسطو على طبيعة النقود وسكها يمضي إلى دراسة كسب النقود الذي يتبين له أنه، في صورته الخالصة، باعث على الاشمئزاز. «بعض الناس يحولون كل سجية أو فن إلى وسيلة للحصول على النقود، فذلك يتصورون أنه الغاية: ومن أجل تحقيق الغاية يجب تسخير كل شيء» [11]. وشأن موقف أرسطو من الربا، ظلت هذه الملاحظة صحيحة عبر القرون. وأبلغ مثال حديث على صدق أقواله هو بلا ريب سمسار الصفقات المالية الشاب الذي يخضع كل جهد أو ضمير شخصي للعائد المالي، ويقيس كل إنجاز شخصي بنتيجته المالية. وربما مازالت كلمات أرسطو تقرأ في وول ستريت.

ومع ذلك فعندما يمضي أرسطو إلى التمييز ـ ليس دون صعوبة ـ بين الأشكال المشروعة وغير المشروعة لكسب النقود، يجد المرء أنه مضطر إلى المخاطرة بقبول الحقيقة التي لا تغتفر، وهي أن أرسطو لا يقول هنا شيئا له معنى.

أما الدارسون الذين لم يجدوا فيما كتبه أرسطو عن الاقتصاد الأثيني كل الجدوى التي يبتغونها، فقد اتجهوا إلى البحث في كتابات إكسينوفون [*]. (حوالي 440 ـ حوالي 355 ق. م)، وهو أحد تلاميذ سقراط، ورجل لديه انعطاف عملي في تفكيره، وشغل نفسه بدرجة محدودة بعلم الاقتصاد، وذلك بعد فترة طويلة من رحلته مع ساويروس الصغير وتسجيل روايته الخالدة عنها في كتابه Anabasis. وهو في كتابه Cyropaedia، وسابقا لآدم سميث، يتحدث عن الميزة التي تتمتع بها المدينة الكبيرة بالنسبة للمدينة الصغيرة، بفضل الفرصة التي تتاح للتخصص المهني، أي الفرصة لتقسيم العمل. وفي كتابه «حول وسائل تحسين إيرادات دولة أثينا» [2*] [12] يدرس مصادر الرخاء النسبي للمدينة ووسائل تعزيزه. ويعزو الرخاء إلى تفوق الزراعة المحيطة بها، وذلك أمر لا يراه الزائر في العصر الحديث. ويعتقد إكسينوفون بإمكان تعزيز هذا الأمر عن طريق توفير حسن الضيافة والامتيازات للتجار والبحارة الأجانب، مع عدم استبعاد أهل إسبرطة الذين لم يكن يميل إليهم؛ وعن طريق الرعاية السليمة للأشغال العامة، وإرسال كل ما يمكن من الأيدي العاملة لاستخراج الفضة التي يرى أنها بالنسبة لأثينا عنصر رئيسي في ميزان المدفوعات، كما يسمى الآن، وقبل كل شيء عن طريق المحافظة على السلم. وفي لغة شديدة الوضوح يعزو إكسينوفون الفرق بين النجاح والإخفاق إلى الحرب: «من المؤكد أن الدول التي ظلت لأطول فترة في حالة سلم هي الأكثر رخاء. ومن بين الدول جميعا تعد أثينا بطبيعتها الأكثر تهيؤا للازدهار عن طريق السلم» [13]. ومن الأمور المحيرة أنه نادرا ما تصدى الاقتصاديون في الأعوام الألفين والأربعمائة التالية لدراسة التكاليف الاقتصادية للحرب والعائد الاقتصادي للسلم، ونادرا ما اتخذوا موقفا مهنيا قويا من الخيار بينهما. ولكن الفرصة مازالت متاحة.

وثمة مسألة أخيرة أثارها الإغريق هي المسألة المهمة المتعلقة بالقوة المنظمة والمحركة للاقتصاد: هل هي ـ إذا طرحنا الأمر بلا مواربة ـ المصلحة الذاتية أم المصلحة العامة للجماعة الشيوعية؟

وقد أثيرت تلك المسألة بسبب الالتزام المفترض أو المشكوك فيه بشيوعية أفلاطون (حوالي 428 ـ حوالي 348 ق. م)، وهو رجل لا يمكن إغفاله بسهولة. فالأدلة التي تخيلها تنشأ أساسا ككيان اقتصادي ـ كتجمع لشتى الحرف

والمهن المختلفة اللازمة للحياة المتحضرة. والذين يتولون رئاسة الدولة وتوجيهها وحمايتها هم الحراس، الذين يحيون حياة زهد ونكران للذات؛ ويحرم عليهم تملك ما يتجاوز الضروريات المجردة، وينقص دخلهم بشدة بحيث لا يتجاوز الحاجة. «إذا سمح لهم في أي وقت بامتلاك بيوت أو أراض، أو بأن تكون لديهم نقود خاصة بهم، فإنهم يصبحون مديري بيوت أو مزارعين بدلا من أن يكونوا حراسا، أعداء وطغاة بدلا من أن يكونوا حلفاء للمواطنين الآخرين» [14]. وبالوسع أن توجد مؤسسة حرة عند القاع؛ ولكن السلطة يجب أن تكون بيد الموجودين عند القمة الذين يجاهرون بأخلاق شيوعية خالصة.

وقد كان ميل أفلاطون للشيوعية، وإن يكن جزئيا، مصدرا لشاغل لا يستهان به لمؤرخي الموضوع الشديد الحساسية. ومن المحزن أن شخصية بارزة لها هذا القدر من العالمية كان يمكن أن تجد نفسها معرضة لملاحقة مكتب التحقيقات الفيدرالي، وللشجب والاتهام من جانب السناتور الراحل جوزيف ر. ماكارثي. وقد حرص ألكسندر جراي، وهو محافظ عميق الإيمان [15]، على تأكيد أن دولة أفلاطون هي شيوعية لمجموعة محدودة، شيوعية المخيم العسكري؛ وأنها ليست بالمرة ملتزمة ـ على غرار الشيوعيات اللاحقة ـ بالثورة أو بمفاهيم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بل على النقيض هي تميز بحزم بين الحاكمين والمحكومين، وبين الجميل والبغيض، وليس هذا اتجاها شيوعيا حقيقيا. ولكن إعادة التأكيد جاءت حتى قبل ذلك في الموقف الذي اتخذه تلميذ أفلاطون الذائع الصيت، أرسطو، الذي يقف بصلابة إلى جانب الملكية الخاصة والمصلحة الذاتية. «كم تكون السعادة أكبر عندما يشعر شخص ما أن شيئا ما هو ملك خاص له؛ لأن حب الذات هو شعور تغرسه الطبيعة ولا يعطى عبثا... وعندما تكون كل الأشياء مشاعا لن يكون هناك بعد الآن أحد يضرب مثالا للحرية، أو يقوم بأي عمل حر؛ لأن الحرية تتوقف على الاستعمال الذي يعتمد على الملكية» [16]. وكما يلاحظ فإن الحكم الأخلاقي، وليس التفسير الجاف من جانب علم الاقتصاد، هو الذي كان يحرك أرسطو وغيره من معلمي الإغريق العظام. ولكننا نرى هنا اتجاها يتكرر طوال تاريخ الاقتصاد، ويعتبر جوهريا لفهمه: عن الرق، ووضع المرأة، والمصلحة العامة في مواجهة المصلحة

الخاصة. فالأحكام الأخلاقية لديها اتجاه قوي للتوافق مع ما يجده المواطنون ذوو النفوذ قابلا للتصديق، وهي تعكس ما أسميته في مناسبة أخرى «الفضيلة الاجتماعية الملائمة» [17]. وعبر الأعوام الألفين والخمسمائة التالية، من أيام الإغريق وأيامنا، سنجد اقتصاديين يدافعون عن «الفضيلة الاجتماعية الملائمة» ليحصلوا على ما ينجم عنها من إطراء. ولكننا سنجد أيضا البعض الذين يعمدون، نتيجة إعمال العقل، إلى تحدي ما يجد أصحاب الامتيازات وذوو النفوذ أنه من المريح تصديقه. وعلى هذا النحو فقط يمكن التوصل إلى فهم حقيقي للمجادلات الاقتصادية.

ويكاد كل الذين كتبوا عن تاريخ الأفكار الاقتصادية أن يجمعوا على أن إسهام الرومان كان محدودا، بل جديرا بالإهمال. فقد أطالوا في الثناء على الزراعة بحيث أصبحت أنشودة يسبحون بها. وإلى هذا الثناء أضافوا اقتراحات كثيرة بشأن أساليب الزراعة وإدارتها: أي الاقتراحات المتعلقة بالضيعة المكتفية ذاتيا؛ ولا نظن أننا بحاجة إلى القول إنها غير الاقتراحات المتعلقة بالمشروع التجاري. وكانت هناك شكوك حول كفاءة الرق. فقد قال بلينيوس [*3] (حوالي 23 ـ 79 ميلادية) «إن أشد الخطط سوءا أن تترك فلاحة الأرض لرقيق أفرج عنهم من المؤسسات العقابية، مثلما هي الحال في الحقيقة في كل عمل يعهد به إلى رجال يعيشون بلا أمل» [18]. وفي الإمبراطورية اللاحقة، عندما كانت الضياع تنمو بسرعة هائلة، كان هناك أسف شديد على عدم وجود المزارع الصغيرة، واهتمام شديد بالمزرعة التجارية [*4]. وهذا أيضا شاغل استمر طويلا: ينبغي لنا، مهما حدث «أن نحمي مزرعة الأسرة».

غير أنه كان هناك إسهام روماني رئيسي واحد، فلكونه ظل خارج الحدود التقليدية لعلم الاقتصاد، استطاع أن يفلت من المناقشة الاقتصادية التقليدية. ذلك هو القانون الروماني، وبخاصة ما كان له من دور في مجال الملكية الخاصة.

ذلك أن مؤسسة الملكية الخاصة تسبق التاريخ المسجل بكثير، وفي أشد الجماعات القبلية بدائية يدعي الرجال أحقيتهم في ملكية الأسلحة والأدوات ـ وللأسف ـ في ملكية نسائهم. والملكية الشخصية مقبولة في كل المجتمعات، بما في ذلك العالم الاشتراكي، والممتلكات في كل مكان هي أحد جوانب

الشخصية نفسها. ولكن القانون الروماني هو الذي أعطى الملكية هويتها الرسمية، وأعطى لحائزها الدومنيون، أو الحقوق التي تفترض الآن. وكانت هذه الحقوق شاملة، وتعني الحق ليس فقط في التمتع والاستعمال، وإنما أيضا في سوء الاستعمال. ومنذ ذلك الحين أصبح انتهاك هذه الحقوق من جانب الآخرين أو من جانب الدولة يستوجب عبء التبرير.

وليست هناك مؤسسة في العالم غير الاشتراكي تضاهي في أهميتها مؤسسة الملكية الخاصة واستعمالها والسعي إليها، وليست هناك مؤسسة حفلت بكل هذا الخلاف الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. وأصحاب الفكر المحافظ في الاقتصاد غير الاشتراكي يقفون إلى جانب التمسك الحر «بحقوق الملكية الخاصة»، أما من يقفون على اليسار الاجتماعي ـ الليبراليون، في الرطانة الأمريكية ـ فيؤكدون باستمرار، وإن يكن في حذر، أسبقية المصلحة العليا للدولة أو المصلحة العامة. وحول مسألة الملكية العامة أو الخاصة لوسائل الإنتاج يدور الخلاف الكبير بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي. وإذا كان التعليق الروماني سطحيا في مجال الاقتصاد، فقد تجلت عبقرية الرومان برغم ذلك في تعريف مؤسسة الملكية الخاصة وإعطائها الشكل الذي سيكون، أكثر من أي شيء آخر، محوريا للإرضاء الشخصي، والتنمية الاقتصادية، والنزاع السياسي في القرون القادمة.

3 الفترة البينية المستمرة

إن الالتزام الروماني بقداسة الملكية الخاصة، كما يمكن أن تسمى الآن، كان بالرغم من عدم الاعتراف به كجزء من الناموس التاريخي للفكر الاقتصادي، تراثا جوهريا للحياة الاقتصادية والسياسية، وكان هو المصدر الأساسي للانتفاضات الفلاحية التي لا تحصى ضد سلطة ملاك الأرض والأرستقراطيين، وفي نهاية الأمر لأكبر ثورة اجتماعية في العصر الحديث؛ وهي الثورة الاشتراكية ضد السلطة والقدرة على فرض الإذعان الذي يصحب، أو صحب ذات يوم، الاستئثار بالملكية الصناعية [وبملكية الأرض أيضا].

وكان هناك تراث آخر من العصر الروماني ربما كان أهم، وإن لم يكن على وجه التحديد من روما، هو المسيحية، وإذ قام ذلك التراث على النواميس والقوانين والتعاليم اليهودية التي سبقته، وأدى إلى انتشارها على نطاق هائل، فقد كانت له ثلاثة آثار باقية. أحدها تحقق من خلال المثال الذي قدمه، والثاني من خلال المعتقدات والمواقف التي غرسها، والثالث من خلال القوانين الاقتصادية التي ساندها أو تطلبها. وكان المثال الذي قدمه هو عيسى المسيح الذي أوضح أنه لا يوجد حق مقدس للأثرياء، وأن

السلطة يمكن أن تكون مع من يعملون بأيديهم. وقد قام عيسى، بصحبة حوارييه الذي كانوا في أغلبهم من خلفيات متواضعة، بتحدي مؤسسة هيرود (*)، وبعد ذلك مباشرة سلطة روما الأكثر مهابة بكثير (١).

فالشخص الواحد، أو التجمع الصغير الواحد من منشأ كهذا، الذي كان باستطاعته أن يكسب مثل هذا النفوذ والتميز والسلطان، كان مثالا يساق، وواقعا ينبغي الإحساس به، خلال الأعوام الألفين التالية. وهؤلاء الذين قاموا في أوقات لاحقة باحتجاج ضد النظام الاقتصادي القائم كانوا يسمون محرضين على الشغب، وكان جزء من دفاعهم أن عيسى، في هجومه على مؤسسة بيت المقدس ـ أو بالأحرى على صيارفة المعبد ومرابيه ـ كان هو مثلهم الأعلى الذي يحتذونه. وإلى مدى أبعد كثيرا مما كان مسيحيون محافظون كثيرون يودون أن يعتقدوا، أضفى عيسى شرعية على الثورة ضد الشر أو السلطة الاقتصادية القاهرة. واليوم يعتقد القساوسة في أمريكا الوسطى، الذين انضموا إلى الشعوب في معارضة السلطات النهابة أو الفاسدة، أنهم إنما يعملون وفقا للمثال الذي ضربه عيسى، وذلك مدعاة حتى في الوقت الحاضر لتحرك يتمتع بقدر كبير من حسن السمعة.

وكان المنحى الاجتماعي الأساسي الذي عملت المسيحية على استمراره هو المساواة بين كل البشر. وبما أن الجميع هم أبناء الله، فهم جميعا، نتيجة لذلك، متساوون في أخوة الإنسان. ووفقا لهذه الوصية كانت هناك شبهة حتمية في الثروة باعتبارها تمييزا بين الإخوة، ومصدرا لقدر من عدم المساواة في النفوذ والمكانة والاستمتاع. وبقليل من التوسع كان هناك أيضا إحساس بالفضيلة الروحية للفقراء. وكان من الطبيعي أن تتالى التساؤلات فيما يتعلق بمؤسسة الرق، وتساؤلات أخرى فيما يتعلق بالثروة والسعي إليها، إلى درجة أنه كانت تعزى بعد ذلك إلى المسيحي الذي يتحلى بالفقر منزلة خاصة.

وخلال الألفيتين التاليتين، حتى العصر الحديث، كان مالك الرقيق المسيحي الكبير أو الرجل الثري الورع، يلزمه أن يجد دعما لاهوتيا خاصا لحظه الطيب، وهو دعم كان يسهل الحصول عليه عادة بتكلفة متواضعة. والحقيقة أنه في أيام بابوات عصر النهضة أصبحت الكنيسة تتغاضى عن جمع القساوسة للثروة. وكان الغفران يباع بطريقة منظمة، وكان للمناصب

الكنسية سعرها المقرر، وبات الأغنياء الذين كان يعتقد في الماضي أن أمامهم طريقا شاقا إلى الجنة يمكنهم الآن أن يدخلوها بطريقة حثيثة، إذ إن الأحياء منهم القادرين على دفع الثمن اشتروا لأنفسهم مرورا فوريا من خلال المطهر؛ وهو تخطيط لابد أنه سبب ازدحاما خطيرا للفقراء الصالحين في تلك المحطة غير المضيافة.

ومع ذلك فإن المواقف المسيحية تجاه كل من الثروة وتساوي منزلة الجميع عند الرب قد نجت من هذا الضلال. ومع مجيء حركة الإصلاح الديني تأكدت هذه المواقف بأطروحات مارتن لوثر، مثلما تأكدت بالقواعد اللاحقة والمحسنة لكنيسة روما. وجنبا إلى جنب مع التكيف الملحوظ مع الاحتياجات والأفضليات والملذات الدنيوية كانت هناك مثابرة مصاحبة من جانب المذاهب المسيحية الأصلية المصاحبة التي تنادي بنبذ الانشغال بالدنيا، وبخاصة ما كان متعلقا بالمال.

وقد تركزت علاقة المسيحية الأكثر تحديدا بعلم الاقتصاد على القوانين المتعلقة بأخذ الفائدة. وكان العمل بوصفه أحد عوامل الإنتاج يعتبر أمرا طيبا، وقد تحدث المسيح وتلاميذه بفخر عن الكدح وبذل الجهد، وكان يعتقد أن الكادح يستحق أجره. ولم يكن الإيراد الذي يحصل عليه مالك الأرض يتعرض لنقد شديد. ولكن العقيدة المسيحية المبكرة أدانت بقوة انتزاع الفائدة، وكان ينظر إليها، مثلما كانت الحال لدى الإغريق، على أنها ابتزاز من جانب الأغنياء سعداء الحظ للتعساء أو الحمقى أو المطحونين الذين تعتصرهم احتياجات والتزامات تفوق طاقتهم. أما القول إن النقود يمكن أن تقترض كي يستطيع المقترض أن يحقق منها نقودا أكثر، فهو قول لم يكن له مع ذلك وزن فعال في العصر الروماني، كما لم يكن يعد إقرارا بأخذ الفائدة. والحقيقة أن الحاجة إلى إيجاد تبرير للفائدة كانت طيلة الأعوام الثمانمائة التالية (وربما أكثر) تؤرق بعضا من أكثر العقول قدرة على التجديد، وكان مقرض النقود طيلة هذا الوقت شخصية مريبة، بل مستهجنة. وإذا كان المقرض يهوديا، ومن ثم ينبغي أن يكون أكثر خضوعا للحظر على أخذ الفائدة، فهو قد يكون هدفا جاهزا للعداء للسامية، وثمة رأي [2] ليس منزها عن الخطأ استخدم القيد المسيحي على أخذ الفائدة كي يعزو إلى اليهود دورا محوريا في تطور الرأسمالية المبكر، وذلك افتراض

يقلل بصورة محزنة من مقدرة العقيدة المسيحية على التكيف مع الاحتياجات الاقتصادية، ويقلل من دور الأسر المسيحية البارزة ـ أسرة فوجر المصرفية، وأسرة البارونة إيمهوف، وآل فيسلر ـ التي كانت بين كبار مقرضي النقود المبكرين في أوروبا.

ولم تتبدد قط بصورة كاملة الشكوك المسيحية في ما يتعلق باستقامة إقراض النقود. وكما أشير في الفصل السابق فإن المرابين يعتبرون، حتى يومنا هذا، خارج حدود اللياقة التقليدية، ولم يكن رجال المصارف مقبولين داخلها إلا في عصور حديثة نسبيا. ففي القرن الماضي، وعلى أعتاب القرن الحالي، تمكن چون پيرپونت مورجان، أبرز رجال المصارف الأمريكيين، من توطيد قدمه بوصفه دعامة بارزة للكنيسة الأسقفية البروتستانية. وكان مرجع ذلك، ضمن أمور أخرى، تفضله بوضع عربته الخاصة بالسكك الحديدية تحت تصرف الأساقفة والكهنة في انتقالهم إلى الاجتماعات الكنسية جيئة وذهابا. وقد اعتقد البعض أن تلك حيلة قصد بها الرد على تصويره بأنه شخصية عدوانية لأنه أكبر مقرض للنقود في عصره.

وقد بحث المؤرخون بجدية، وإن كان بنجاح محدود، عن أي تعبير منهجي عن الأفكار الاقتصادية في الفكر الأكاديمي والكهنوتي للسنوات الألف التي أعقبت انحلال الإمبراطورية الرومانية، وكما في حالتي الإغريق والرومان كان العائد مرة ثانية هزيلا. ومرة أخرى ليس من العسير معرفة السبب. فالحياة الاقتصادية الأساسية للعصور الوسطى لا يجمعها شبه كبير بالمجتمع الاقتصادي الحديث؛ وتبعا لذلك لم يكن هناك الكثير الذي يحتاج إلى وصف حسبما يرى علم الاقتصاد الآن.

إن السوق، بالرغم من تزايد أهميتها بمرور القرون، كانت على وجه التحديد جانبا ثانويا من جوانب الحياة. فالجماهير الريفية الكبيرة من الرجال والنساء كانت تزرع وتصنع وتذبح ماتأكله أو تلبسه، وتسلم جزءا منه إلى طبقة من الأمراء والسادة إيفاء لحقهم، وكذلك في مقابل حمايتهم. و «الفلاحون»، بوصفهم عمالا في الحقول والأكواخ « كان يمكن أن يكونوا رقيقا، أو أقنانا، أو حائزين أحرارا، أو مزارعين يقتسمون المحصول مع الملاك، أو مستأجرين، ويمكن أن يكون على رأسهم كأسياد الكنيسة، والملك، وكبار النبلاء، وطبقة عليا من مستأجرين ـ مزارعين متفاوتي المرتبة

أو أغنياء»[3]، ولكن مهما تكن العلاقة بين السيد والعامل، سواء كانت علاقة وضع تقليدي أو التزاما أو إكراها، فإن المنتجات والخدمات كانت تسلم ولا تباع. ولما كان الأمر كذلك، وهو ناتج عن الوضع الاجتماعي للنسبة الغالبة من الأهالي، كان مما سيدعو للاستغراب أن توضع مجموعة من الأفكار الاقتصادية على النحو الذي تفهم به الآن. وما كان ذا أهمية مرة أخرى هو إقحام علم الأخلاق في علم الاقتصاد: أي استقامة وعدالة العلاقة بين السيد والرقيق، بين الشريف والقن، بين مالك الأرض والمزارع الذي يقتسم معه المحصول. وكان من العوامل المحددة في ما يتعلق بالدخل النزاعات أو التحالفات الإقطاعية التي كان الإقطاعي يوسع بوساطتها رقعة ما يمتلكه من أراض، ومن ثم إيراداته، على حساب إقطاعي آخر. ومن المناسب أن يكون موضوع التاريخ المسجل هو هذه النزاعات وليس الرابطة الاقتصادية. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن علاقة الأرض المملوكة هذه بالدخل كان لها تأثير دائم على الفكر السياسي والاقتصادي. وإلى يومنا هذا فإن الإستراتيجي العسكري الأكثر تخلفا من الناحية الفكرية ينظر إلى الحدود على الخريطة مفترضا أن أحد الإقطاعيين لديه مخططات لأن يضع يده على الأراضي والإيرادات عبر الحدود. فثمة نقطة يتعين فوق ذلك أن يراعيها العقل العسكري المطلع، هي أن الاستحواذ على اقتصاد صناعي حديث وتشغيله بنجاح هما مهمة أكثر مشقة من مجرد ضم أراضي أحد الجيران.

غير أنه لا ينبغي بوجه عام تحميل عدم وجود تجارة أو سوق في العصور الوسطى أكثر مما يحتمل. فقد كانت هناك مدن، وإن كانت شديدة الصغر بالمقاييس اللاحقة، وكانت هناك احتياجات أو رغبات متنوعة للإقطاعيين الأعلى مرتبة يقوم على تحقيقها تجار من هنا وهناك، أو يجري إشباعها بالشراء من حرفيي الطوائف المحلية. والحقيقة أنه كانت هناك سوق، ولكنها ليست سوقا من نمط العلاقات اليومية، ولم تكن تجتذب اهتماما أو فكرا رئيسيا. وعلم الاقتصاد، في جميع تجلياته الحديثة، يركز على السوق ولكن في عالم كانت السوق فيه نتاجا ثانويا من جوانب الحياة، بل جانبا لا يهم إلا الخاصة، فإن علم الاقتصاد كما يعرف الآن لم يكن قد وجد بعد.

غير أنه مرة أخرى كانت هناك استثناءات، فمثل هذه العمليات للبيع

والشراء، على النحو الذي كانت تتم به، اجتذبت عقل وقلم أعظم الفلاسفة الدينيين في تلك الألفية، ألا وهو القديس توما الأكويني (1225 ـ 1274)، وهو إيطالي المولد ومن مواطني فرنسا، بل من مواطني أوروبا كلها. وكان القديس توما في صدارة مجموعة الفلاسفة والباحثين الدينيين الذين يعرفون في التاريخ بلاهوتيي العصور الوسطى (الإسكولائيين) [*2]. كما أن النقود، الموضوع الأكثر سحرا وإغراء بين موضوعات علم الاقتصاد، استرعت اهتمام راهب آخر يتميز بقدر غير عادي من الدقة والوضوح، هو نيكول أوريسم [*3]، (حوالي 1320 ـ 1382)، أسقف كنيسة ليزييه.

وبما أن الأسواق في العصور الوسطى لم تكن إلا جزءا صغيرا من بنية الحياة اليومية، فقد كانت لها أيضا سماتها المميزة الخاصة: منها أن مبيعات كثيرة، من الخيول أو الماشية مثلا، كانت تتم من شخص لآخر، أو من تاجر أو حفنة من التجار إلى تجار آخرين، أو كانت تخضع للضوابط التي يضعها بائعو منتجات الطوائف، فهذه الأخيرة، طوائف الحرفيين، كانت من السمات المميزة للحياة الاقتصادية في العصور الوسطى. وقد وجدت لأغراض كثيرة منها: ضمان جودة الصنعة، والطقوس التي تلقى قبولا اجتماعيا واسعا، والنفوذ السياسي، وبصفة خاصة ـ وإن لم يكن بنجاح دائما ـ ضبط الأسعار وأجور العمال، وكان سعر السوق الذي يتحدد بطريقة تنافسية أو غير شخصية أمرا استثنائيا، وليس هو المعتاد طوال العصور الوسطى. وفي كل الحالات، عدا أندرها، كانت هناك شواهد على قدر متفاوت من القوة الاحتكارية التي تزيد أو تنقص حسب الحالة. وبسبب ذلك نشأت مسألة مشروعية السعر أو عدالته، مثلما كانت الحال مع أرسطو، ومثلما هي في العصور الحديثة التي تضخمت فيها قوة الاحتكار. وقد قال القديس توما الأكويني في حديثه عن مشروعية الأسعار: «إجابتي عن ذلك أنه لإثم عظيم أن يمارس الاحتيال من أجل بيع شيء بأكثر من سعره العادل... فبيع شيء بسعر أعلى مما يستحق، أو شراؤه بسعر أرخص مما يستحق، يعد في حدا ذاته سلوكا غير عادل وغير قانوني» [4]. وهكذا كان تطبيق السعر العادل يفرض بوصفه التزاما دينيا، ومن ثم لم يكن الغش يجعل مقترفه عرضة فقط للإدانة من جانب المجتمع، وإنما أيضا لجزاء ديني مناسب، إن لم يكن في هذا العالم ففي العالم الآخر.

ومفهوم السعر العادل مازال على قيد الحياة، كما سبق أن أوضحت في الإشارة اليومية إلى ما هو مشروع أو مقعول أو مناسب، بشأن السعر الذي يتقرر في مفاوضة فردية، وضمنا في إدانة البائع أو المشتري المتربح أو النهاب أو المستغل أو الجشع. وما لم يذكره القديس توما الأكويني قط، في الأقل بطريقة مفيدة دنيويا، هو الكيفية التي يتحدد بها السعر العادل. ويظل ذلك بدوره أمرا يدور حوله خلاف متزايد يتعذر التحكم فيه بين المشترين والباعة الصالحين. ولا يمكن افتراض أنها مشكلة موضع ترحيب من جانب الرب الذي كان القديس توما الأكويني (ولاهوتيو العصور الوسطى الآخرون) يرجعونها إليه في نهاية الأمر.

هنا نجد أكبر المفاضلات في الحياة الاقتصادية، أي المفاضلة بين الأخلاق والسوق. وكانت السوق هي الأقوى عبر القرون منذ أيام القديس توما حتى استخدام الحجج اللاهوتية. «اتركها للسوق». «أنا لا أطلب سعرا إلا ما تطلبه السوق». وبمثل هذا الإلحاح انتصرت السوق، وأصبح السعر العادل عند القديس توما الأكويني فضولا لاهوتيا، وليس شيئا يأخذه حتى اللاهوتي الورع مأخذ الجد. واكتسبت السوق قوة معنوية خاصة بها. «لا يجوز لك أن تتصادم مع السوق». «من حق المرء الحصول على سعر سوقي عادل».

ومع ذلك مازالت تواصل البقاء أيضا، وإن يكن بدرجة محدودة، فكرة وجود عدالة أعلى من عدالة السوق. فسعر الحد الأدنى الذي له قوة القانون ينظر إليه على أنه مظهر ضروري لهذه العدالة. مثال ذلك الحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية، وتحديد الإيجارات في نيويورك وغيرها من المدن الكبيرة. وهذه جميعا، من وجهة نظر حديثة مستقرة، تتعارض كثيرا مع كفاءة السوق. وهي تظل مع ذلك، صدى بعيدا ـ وربما بعيدا جدا ـ لتعاليم علماء اللاهوت في العصور الوسطى.

وكما سبق القول كان السعر العادل عند القديس توما ذاتيا بدرجة كبيرة. غير أنه في بضع مسائل أخرى كان موضوعيا تماما. من ذلك أنه عند نظره في مسألة ما إذا كان بائع ما يستطيع، أو ينبغي له، أن يبيع منتجا معيبا، أكد القديس توما أنه يجب ألا يفعل ذلك وهو يعلم، وأنه إذا كان صنف ما قد مر دون سوء نية، يتعين على البائع تعويض المشتري عندما

يكتشف العيب. وعما إذا كان يجوز للبائع أن يتجاوز عن عيب في منتج مقبول من نواح أخرى، فإنه يجوز له أن يفعل ذلك ما لم يكن «العيب واضحا، كما في حال حصان بعين واحدة فقط»[5]. ويعتبر القديس توما مرشدا مناسبا بشأن ما أثير أخيرا في الولايات المتحدة حول ما إذا كان يتعين مطالبة بائع للسيارات المستعملة بأن يرسل بالبريد قائمة بالعيوب المعروفة في السيارات التي يعرضها للبيع. ولكن لا حاجة إلى أن يدرج في القائمة رفرف عجلة ملتويا، أما إذا كان هناك عيب في جهاز الكربنة، أو جهاز نقل الحركة، فينبغي طبقا لقواعد القديس توما أن يعلن عنه.

كذلك قبل القديس توما، بل أكد بقوة، الحظر على أخذ الفائدة، وربط ذلك بمراعاة صواب التجارة بوجه عام. ولم تكن إدانته للتجارة شاملة:

هناك نوعان من التبادل: أحدهما يمكن أن يسمى تبادلا طبيعيا وضروريا وبواسطته تتم مبادلة شيء بآخر، أو مبادلة أشياء مقابل نقود، لتلبية احتياجات الحياة... النوع الآخر هو مبادلة نقود مقابل نقود، أو أشياء مقابل نقود، لا لتلبية احتياجات الحياة، وإنما لتحقيق كسب والنوع الأول من التبادل جدير بالثناء لأنه يخدم احتياجات طبيعية، ولكن النوع الثاني مدان ومرفوض[6].

وبهذه الكلمات انضم التجار المحترفون ـ السماسرة والمضاربون والوسطاء ـ إلى مقرضي النقود في الإدانة الأخلاقية. وهنا أيضا تطلب إصلاح وضع هؤلاء التجار وقتا طويلا. ففي فرنسا، في القرن الثامن عشر، كان الفيزيوقراطيون ـ الذين سنتحدث عنهم في الفصل بعد التالي ـ يعتبرون التجارة نشاطا عقيما في الأساس وغير منتج لأي ثروة حقيقية. وإلى يومنا هذا، عندما نفكر في خلق الثروة، يوجد اتجاه إلى ربطه بإنتاج السلع التي يصعب بيعها، على حين لا ينطبق ذلك على شراء الخدمات وبيعها. كذلك كان التجار، حتى وقت قريب، لا يحظون بالتقدير الاجتماعي، وكان ذلك قدر أي شخص «يعمل في التجارة» حتى وقت غير قصير من بداية هذا القرن في إنجلترا. وقد كتب سومرست موم، الذي تربى يتيما في أسرة إكليريكية، عن سماحة النفس لدى عمه، عندما قام بوصفه كاهنا ريفيا بمنح أحد التجار بركات الكنيسة.

ولا يسع المرء إلا أن يفترض حدوث تغيير هائل في المواقف في الأعوام

المائة التي فصلت عالم القديس توما الأكويني عن عالم نيكول أوريسم. فالتجارة ـ الرأسمالية التجارية ـ التي كانت هامشية وموضع ريبة في فكر القديس توما الأكويني، صارت محورية في فكر أوريسم. وبات ينبغي أن تقوم السياسة التي يتبعها الأمير على تشجيع التجارة وتهيئة الظروف التي يتطلبها هذا التشجيع.

وكان ذلك يعني من الناحية الأساسية بالنسبة لأوريسم الإدارة السليمة للنقود. وليس من المبالغة أن نعتبره رائد أنصار المذهب النقدي [*4]. وهو إذ تتبع في إيجاز تاريخ النقود [7]، أوضح كيف أن سك الذهب والفضة والنحاس ـ وهي عملات ذات وزن محدد ونقاء يوثق به ـ كان بديلا للوقت الممل الذي يضيع في وزن المعدن. وقد ألقى المسؤولية عن سك النقود على عاتق الأمير؛ أي الحكومة. وبعد أن فرض هذه المسؤولية كرس صفحات كثيرة، واللغة الأكثر إلحاحا، ليخبر الأمير بواجباته الأخرى، وأولها أن عليه ألا يغش ـ الكلمة التي استخدمها أوريسم هنا هي «يغير» ـ محتوى العملة من المعدن النقي، وتكررت هذه الوصية كثيرا، «من عندئذ يولي ثقته لأمير ينقص وزن أو درجة نقاوة نقود تحمل ختمه؟» [8] ومرة أخرى «توجد، في رأيي ثلاث طرق يمكن لشخص ما أن يحقق بها ربحا من النقود، علاوة على استخدامها الطبيعي. وأولى هذه الطرق فن تبديل النقود أو تهريبها أو حجبها عن التداول، وثانيتها الربا، وثالثتها تغيير النقود. والطريقة، الأولى وضيعة، والثانية سيئة، والثالثة حتى أكثر سوءا» [9]. ووظيفة العاهل هي إدانة ومعاقبة المزيفين ومن يمارسون أي غش في النقود. ولذا فأي عار يلحق به لو ارتكب جريمة ينبغي أن يعاقب عليها غيره بموت مشين!! [10] وكان أوريسم قاسيا بوجه خاص مع أمير مملكة مجاورة سرب عملات مغشوشة في التداول النقدي لجاره، وكان على اقتناع بأن التجار سيتحاشون ممارسة التعامل مع بلاد لا يوثق بعملتها المسكوكة. فالعملة التي يوثق بها هي التي تكون صالحة للتعامل التجاري.

ولما كان النحاس قد أصبح شديد الوفرة في أيام أوريسم، فقد كان من أنصار سك النقود من الذهب والفضة ـ نظام المعدنين. ولأغراض المعاملات اليومية ينبغي أن توجد نسبة ثابتة بين المعدنين، وذكر أوريسم، على سبيل المثال، نسبتين هما 20 من وزن الفضة إلى واحد من

وزن الذهب، أو 25 من الفضة إلى 3 من وزن الذهب، وهذه الأخيرة أكثر ملاءمة للفضة من شعار 16 إلى واحد الذي جمع شمل الغرب الأمريكي عند نهاية القرن الماضي [11]

. وقد اعترف بأن التغيرات في توافر الفضة أو الذهب تتطلب تغييرات في هذه النسبة، ولكنه دعا إلى عدم تغييرها إلا استجابة لحدوث زيادة ملموسة أو انخفاض ملموس في ذلك العرض.

وتوجد في علم الاقتصاد بعض القوانين الثابتة غير القابلة للتغيير، وإن تكن غير كثيرة؛ قوانين لها درجة من اليقين مثل القول المأثور عن كالفن كوليدج الذي ربما يشك في نسبه إليه، والذي يفيد بأنه عندما يكون هناك كثيرون بلا عمل، تكون هناك بطالة. ومن أمثلتها أيضا قانون جريشام القائل إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة؛ أي بأن الناس والمشروعات في جميع الأماكن، إذا كانوا يحوزون نقودا، بعضها من مادة خالصة وسمعة طيبة، وبعضها مغشوش أو به عيب آخر، فإنهم يتعاملون بالنقود الرديئة ويحتفظون بالنقود الجيدة. وهكذا فإن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل. وهذا القانون ينسب إلى سير توماس جريشام، التاجر والمالي والدبلوماسي الكبير في عصر الملكة إليزابيث، وأحد مؤسسي البورصة الملكية للأوراق المالية. وتلك واحدة من أسوأ الحالات في التاريخ التي تنسب فيها الإنجازات إلى غير أصحابها. فقد لاحظ أوريسم هذا الاتجاه قبل ذلك بعامين كاملين، ومن غير المرجح أنه كان أول من قال بذلك، لأنه من نوع الاكتشافات الاقتصادية التي يمكن لأي فرد أن يحققها بنفسه. ويقودنا ذلك إلى أنه إذا كان لدى أحد، عند كتابة هذه الكلمات، رصيد من البيزو المكسيكي ورصيد من الدولار الأمريكي أو الفرنك السويسري، فلا يوجد شك فيما سيبدأ شخص سليم عقليا بالتصرف فيه لتلبية احتياجاته اليومية، وما سيحتفظ به للمستقبل. وإذا لاحظنا أن كل شخص يفعل الشيء نفسه، فمن المؤكد أن شخصا ما كان سيؤكده كقانون. فالحقائق البديهية الكبرى لعلم الاقتصاد ليس لها مكتشفون حقيقيون، إذ إنها واضحة للجميع بحيث يسهل عليهم رؤيتها.

ويتبقى بعد ذلك، إذا كان الاختيار ممكنا، أن القانون الذي ينسب إلى سير توماس جريشام، من الأفضل أن ينسب إلى أسقف ليزييه.

وقد وجد في هذه الفترة الطويلة ما هو أكثر من كلمات القديس توما وأوريسم، ولكن ليس أكثر كثيرا. والسبب واضح، فنحن نكرر القول إن علم الاقتصاد لا يوجد بمعزل عن الحياة الاقتصادية ذات الصلة. فالهيكل الهرمي الجامد للمجتمع الإقطاعي كان يهيمن على توزيع البضائع والخدمات، لا استجابة للسعر، وإنما استجابة للقانون والعرف والخوف من العقوبات الواجبة البالغة القسوة. وكانت السوق استثناء على فئة قليلة. وليس من المستغرب أن الدارسين لم يولوها اهتماما كبيرا. أما أوريسم، الذي فعل ذلك، فكان يستجيب لعالم جديد آخذ في الاتساع تواصل فيه الأسواق ـ وكذلك النقود ـ الظهور بقوة. وننتقل الآن إلى ذلك العالم وما ولده من أفكار اقتصادية.

4 التجار والدولة

نصل الآن إلى فترة من فترات هذا التاريخ احتدم حولها الجدل، هي عصر التجار، الزمن الذي يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية وأحيانا المركنتلية، والذي يعتقد أنه يمتد ثلاثمائة عام، وذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية، ووقوع الثورة الأمريكية، وصدور السفر العظيم «ثورة الأمم» [*] لآدم سميث. فقد ظهر كتاب سميث في العام 1776، عام الإعلان الأمريكي للاستقلال. وهذان الحدثان لم يكونا غير مترابطين، فكلاهما كان رد فعل قويا للسياسات والممارسات الاقتصادية للعصر المركنتلي.

وفي هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف به، من أمثال أرسطو في اليونان، والقديس توما الأكويني في العصور الوسطى، والأخلاق الإقطاعية التي تضبطها الكنيسة، أو سميث وماركس وكينز في الأعوام التالية. «لم تكن المركنتلية نظاما فكريا، وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام» [1]. وكما كانت الحال في الولايات المتحدة في القرن

الماضي كان التعبير عن العلوم والنظريات الاقتصادية يجري في تيار عريض للسياسات، وليس من قبل علماء اقتصاد أو فلاسفة. وسوف نقدم حديثا موجزا فيما بعد عمن حددوا معالم أفكار المركنتلية؛ كما أننا لن نفهم علم الاقتصاد في هذا العصر إلا عندما ننظر إلي الظروف الاقتصادية الحاكمة في ذلك الوقت، وانعكاسها العملي علي التصرفات العامة والخاصة.

منذ وقت مبكر في العصور الوسطى كان هناك توسع غير منتظم، وإن كان متصلا، للتجارة داخل الأراضي الأوروبية فيما بينها وكذلك بينها وبين بلدان شرقي البحر المتوسط.والآن في عصر التجار جاءت تجارة تتزايد بمعدلات كبيرة تتم محليا أو عبر مسافات طويلة. وكانت هناك أسواق ذات طابع مختلف تباع فيها الأقمشة والغزل والنبيذ والجلود والأحذية والقمح، وأشياء أخرى كثيرة في الأسواق الخيرية، وفي البيوت الخاصة، وفي القاعات الكبيرة والساحات المجاورة [2]. وكانت السفن تقوم بنقل المنتجات حتى من بلاد أشد بعدا. وظهرت البنوك، أولا في إيطاليا، ثم بعد ذلك في أوروبا الشمالية. كما أن بورصات النقود، حيث كان يمكن وزن عملات البلدان المختلفة ومبادلتها، أصبحت سمة مميزة منتظمة للحياة التجارية. وبعد أن كان التاجر متواريا في العصر الإقطاعي ظهر للعيان ليصبح شخصية متميزة، وليصبح أيضا، إذا كان ميسورا ويعمل على نطاق واف بالمراد، شخصية مقبولة وذات مكانة اجتماعية. وعلى امتداد أوروبا في مجموعها ظل التفوق الاجتماعي مقصورا علي الطبقات صاحبة الأرض، ورثة البارونات الإقطاعيين الذين مازال الكثيرون منهم يحتفظون بميلهم الخاص إلى تسوية المنازعات عن طريق السلاح وما يرتبط به من تدمير للذات. ولكن بحلول القرن الخامس عشر كانت توجد بالمدن التجارية ـ أفسحت البندقية، وفلورنسا، وبروج، مكانها لأنتويرب، وأمستردام، ولندن، مدن طوائف الهانسا التجارية ـ جماعات من التجار واسعة الشهرة. وحيث كان الجميع يشتغلون بالتجارة لم يكن هناك ما يعيب عمل التجار. ويمكن أن يضاف أن هذه الجماعات كان لديها حس فني وثقافي أرقى مما كان لدى طبقات أصحاب الأرض الأقدم عهدا. وإلى يومنا هذا مازالت العمارة الحضرية التجارية والسكنية الأكثر مدعاة للإعجاب هى العمائر التى أقامها التجار.

وفي المدن التجارية لم يكن كبار التجار مجرد ذوي نفوذ في الحكومة،

وإنما كانوا هم الحكومة. وعلى نطاق أوروبا كلها، منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، كان نفوذهم يتزايد في الدول القومية الجديدة. وكانت السياسة العامة والعمل العام بدوره، انعكاسا لآرائهم. ويمكن أن يضاف أيضا أن جانبا كبيرا من نفوذهم كان مصدره حقيقة أن التجار لكي يواصلوا البقاء كان يتعين أن يتمتعوا بذكاء أكثر من ذلك الذى كان يتمتع به الأعضاء بالوراثة في طبقات ملاك الأرض القدامى، وقد اتسع هذا الذكاء لرؤية شديدة الوضوح للكيفية التى بها تستطيع الدولة خدمة مصالحهم.

وإلى جانب انتشار الأسواق وصعود طبقة التجار كانت هناك ثلاثة تطورات أخرى انعكست في المواقف والسياسات الاقتصادية في ذلك الوقت.

كان أولها رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى في العام 1492، كانت الرحلة التى قام الملاح كولمبس الذي تدرب في البرتغال؛ وبعد ذلك بخمسة أعوام كانت رحلة الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما إلى الهند؛ وفي العقود التالية كانت هناك رحلات أخرى من إسبانيا والبرتغال، ثم من إنجلترا وفرنسا وهولندا. كانت النتيجة تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق، والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد. ووفقا لإحدى الخرافات التاريخية الشائعة كان مصدر هذا السيل هو الكنز المتراكم من ذهب الإنكا [*2]. وغيرهم من شعوب الأمريكتين، وأن الذهب هناك في انتظار من يجيء ليأخذه. والحقيقة ، كما أشير من قبل، أن الفضة كانت الجانب الأكبر من المعدن المستورد، وأنها لم تكن توجد في سبائك وحلي، وإنما كانت تنتزع من الأرض بكدح عشرات ومئات الآلاف من الهنود الذين يعملون لحياة قصيرة وقاسية في مناجم سان لوي بوتوزي وجواناجواتو في المكسيك، ونظرائهم في أماكن أخرى في إسبانيا الجديدة. وفي الفترة بين العامين 1531و1570، قرب وصول ذلك السيل إلى ذروته، كانت الفضة تمثل من 85 إلى 97 في المائة من وزن مجموع ما يصل إلى أوروبا [3].

إن مناجم العالم الجديد، والسفن الشراعية الضخمة التى كانت تقوم - رهنا بما تفرضه تقلبات الرياح والمناخ وهجمات القراصنة [4] بين الحين والآخر - بنقل المعادن النفيسة إلى شبه الجزيرة الإسبانية، كانت هى العوامل التى عجّلت بالتطور الكبير الثاني في هذه الأعوام، وهو الحركة الصعودية

الكبيرة في الأسعار. وقد تدفق المعدنان إلى إسبانيا حيث كان يتعين، طبقا للقانون، سكهما نقودا، ثم ترسل بعد ذلك إلى بقية أوروبا، لتغطية تكاليف العمليات العسكرية الاضطرارية التى تقوم بها إسبانيا، ولسداد ثمن الواردات الإسبانية. وينبغي ملاحظة أن الحرب في هذه الفترة كانت حرفة بالغة الأهمية، ولها حق رئيسي في الأموال العامة. وثمة تقدير أجراه ماكس فيبر (1864ـ1920)، العالم الاجتماعي الألماني العظيم، مفاده أن قرابة 70 في المائة من الإيرادات العامة الإسبانية، وقرابة ثلثي إيرادات بلدان أوروبية أخرى كانت تستخدم على هذا النحو في ذلك الوقت [5].

وكان من أثر تدفق المعادن إلى الداخل بهذا الحجم الكبير حدوث ارتفاع عام في الأسعار، وظهورمبكر لـ «نظرية كمية النقود» [*3]. وتلك هى النظرية التارخية التى تقول إن الأسعار، إذا كان حجم التجارة ثابتا، تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود. وقد حدثت زيادة الأسعار أولا في إسبانيا، ثم انتقلت إلى بقية أوروبا، في أعقاب مسار الفضة والذهب. ففي ما بين العامين 1500و1600 ارتفعت الأسعار في الأندلس ربما إلى خمسة أمثالها. وفي بريطانيا، إذا أخذت الأسعار خلال النصف الأخير من القرن الخامس عشر، أي قبل كولمبس مباشرة، على أنها 100، فقد كانت 250 عند نهاية القرن السادس عشر، وحوالى 350 في ما بين العامين 1673و 1682 [6]. وفي المكسيك الحديثة أو البرازيل أو إسرائيل الحديثة تعتبر مثل هذه التغيرات في الأسعار أمرا مساويا لاستقرار العملة. وقد بينت في ذلك الوقت أن وجود عملة معدنية مستقرة ـ قاعدة الذهب والفضة ـ يتفق مع تضخم الأسعار. ودخلت العلاقة بين عرض النقود والأسعار، وهى مسألة لقيت في وقت لاحق اهتماما اقتصاديا واسعا (حجب الاهتمام بغيره في بعض الأحيان) مجال التعليق الاقتصادي في تلك الأيام. من ذلك جان بودان [*4]. (1530ـ1596)، المفكر والباحث السياسي الكبير، الذي قال في العام 1576، عندما كان المعدنان في ذروة تدفقهما: «في رأيي أن الأسعار المرتفعة التى نشهدها اليوم مرجعها أربعة أو خمسة أسباب، السبب الأساسي بينها، والذي يكاد يكون السبب الوحيد(الذي لم يشر إليه أحد حتى الآن)، هو وفرة الذهب والفضة.» [7] ومضى فذكر أن الاحتكار هو السبب الثانى.

أما التأثير الآخر للتدفق الكبير للفضة والذهب إلى الداخل فكان في

حجم التجارة ــ حجم النشاط التجاري نفسه. وقد كانت هناك وجهة نظر، مثلما وجدت في وقت لاحق مفادها أن دور النقود هو من الناحية الجوهرية دور محايد. فالنقود وسيلة مريحة في بيع وشراء البضائع، وجسر عبر الفجوة الزمنية بين بيع البضائع وشرائها، وطريقة ملائمة لاقتناء الثروة. وكان من المعتقد أن حال التجارة ـ حجم البضائع والخدمات التي يجري إنتاجها وإتاحتها للبيع والشراء ـ تحكمها عوامل أكثر جوهرية وأكثر تعقيدا. والحقيقة أنه لا شك في أن ثورة الأسعار، أي التضخم، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت قوة حافزة للغاية. وكانت تعني، على نقيض وقت انخفاض الأسعار أو الانكماش، أنها ترتبط بقيمة أي أصل معمر، وأي شراء من أجل بيع في المستقبل ، وفرصة كبيرة للربح في التعامل النقدي توقعا لزيادة في الأسعار. ومن الصعب الاعتقاد بأن ذلك ـ وقد استمر فترة زمنية طويلة مع استمرار تدفق المعدنين من الأمريكتين ـ كان له ما هو أكثر من تأثير مثير ومشجع على التجارة. ويمكن افتراض أنه كان يعني أيضا ازدياد عدد الناس الذين يسعون لامتلاكها لذاتها بعد أن تتهيأ لهم الفرصة لذلك. وربما كان كريستوفر كولمبس نفسه هو أكثر من عبر عن هذه الرغبة تعبيرا قويا، عندما قال: «إن الذهب شئ رائع! وكل من يمتلكه يستطيع أن يحصل على كل ما يرغب فيه. وبالذهب يكون باستطاعة المرء حتى أن يدخل الأرواح إلى الفردوس» (8).

والأمر المؤكد أيضا أن التدفق الكبير للذهب والفضة ساعد على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم أو الموضوعة تحت تصرفهم. وكان ذلك محور فكر المركنتليين وسياستهم.

وكان التطور الثالث والأهم في هذه الأعوام الطويلة ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة، وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام1861، وتوحيد ألمانيا في فرساي بعد ذلك بعشرة أعوام. فقد شهدت القرون المبكرة انحدار جماعات البارونات الإقطاعيين الذين كانت الضغائن فيما بينهم جزءا من طبيعتهم، كما شهدت ظهور سلطة الأمراء والمدن. ولم تكن الدولة القومية إلا الخطوة النهائية في سلسلة طويلة من الأحداث.

ومع صعود الدولة القومية جاءت الرابطة الوثيقة، بل الحميمية، بين

سلطة الدولة ومصلحة التجار. وكان هناك جدل طويل حول أيهما جاء قبل الآخر: هل سعت الدولة إلى وضع التجار في خدمة سلطتها الأعلى؟ أو كانت الدولة القومية هي الأداة الضرورية لسلطة التجار؟ إن علم الاقتصاد، شأن أمور أخرى كثيرة، تؤرقه دائما مشكلة أيهما أسبق، الدجاجة أم البيضة. وكان جوستاف شمولر (1838ـ1917)، الاقتصادي ـ المؤرخ الألماني، وإيلي فيليب هيكشر(1838ـ1952)، المؤرخ الاقتصادي السويدي الكبير، وأحد سادة مهنته، [9] يعتقدان أن خدمة مصلحة التجار والخضوع لها كانا الاتجاه الطبيعي للدولة القومية؛ فالتجار هم الذين يزودون الدولة بالموارد الاقتصادية التى تدعم سلطتها في الداخل والخارج. وكان التجار الذين يتشاحنون فيما بينهم أحيانا، ويتعاونون في أحيان أخرى، يساعدون على خلق قوة الدولة، وكذلك على تعزيزها. «إن تذبذبات سياسة الدولة خلال الفترة الطويلة التي كانت السيطرة فيها للمركنتلية لا يمكن فهمها دون إدراك كم كانت الدولة وليدة مصالح تجارية متصارعة هدفها المشترك الوحيد أن تكون لها دولة قوية، شريطة أن يكون باستطاعتها تسخير هذه الدولة لمنفعتها وحدها» [10].

وفي وجهة النظر المقابلة كان لبناء الأمة دينامية مستقلة، وفي هذا البناء كان نفوذ التجار وثروتهم مجرد عوامل مساعدة.

ومن الصعب الفصل في الخلاف بين الرأيين، ولكن ليس هناك من يرتاب جديا في نفوذ التجار في الدول القومية الجديدة. وكان مما يعزز مصالحهم توافر النظام في الداخل والحماية في الخارج، وذلك على خلاف الحال في المنافسات والنزاعات الاقتصادية القديمة. كما كانت تخدم مصالحهم سياسات أكثر تحديدا تحقق رفاهة التجار. ومن هذه الاحتياجات والرغبات جاءت أفكار المركنتلية وما يرتبط بها من أعمال، وإليها ننتقل الآن.

وغني عن البيان أن المركنتلية كانت تنطوي على اختلاف ملحوظ مع المواقف والوصايا الأخلاقية لأرسطو والقديس توما الأكويني والعصور الوسطى بوجه عام. وبما أن التجار كانوا يسعون إلى الثروة في مجتمع هم فيه أصحاب نفوذ، وربما سائدون، فإن هذا المسعى فقد دلالته الشريرة أو المشكوك فيها. وقد ارتاح ضميرهم في هذا العصر. وربما كانت

البروتستانتية والبيوريتانية [11] قد ساعدتا على ذلك، ولكن العقيدة الدينية ـ كما هي الحال دائما ـ كانت تتكيف مع الظروف والاحتياجات الاقتصادية.

ولما كان الثراء والسعي إلى الثراء قد أصبحا موضع احترام، فهكذا كان أخذ الفائدة إذا لم يتجاوز حد الاعتدال. وكان ذلك أيضا تكيفا مع الواقع الجاري. ففي أواخر العصور الوسطى، كما رأينا من قبل، كان التمييز بين نوعي الفائدة قد نشأ بالفعل . فالفائدة تدان بشدة إذا كانت ابتزازا من جانب المحظوظين للمعوزين، أو من جانب بارون أو أمير خليع يستطيع، بسبب أهميته ومكانته، أن يكون له صوت مؤثر في الاحتجاج على المدفوعات المرهقة التى تطلب منه. ولكن الأمور تختلف عندما يحقق المقترض مالا من القرض الذي يحصل عليه. فعند ذلك يكون من قبيل العدالة المجردة أن يقتسم ما يكسبه مع المقرض الذي جعل القرض ممكنا، وأن يعوضه أيضا عن خطر فقدان هذا القرض. قدمت تعاليم كل من الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية التنازلات التي تطلبتها الظروف الاقتصادية، وإن كان بشيء من التردد وبالتدريج. وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعا، ولم يعد في ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة.

وكذلك تراجع مفهوم السعر العادل أمام المركنتلية، لأن الشاغل الرئيسي للتجار ليس أن تكون الأسعار شديدة الارتفاع ، وإنما ألا تكون ـ بسبب المنافسة ـ شديدة الانخفاض. وفي هذا الصدد سيرد المزيد بعد قليل.

ولم يكن للأجور غير دور ضئيل، أو لم يكن لها دور، في فكر المركنتلية وممارساتها. وهنا كان دور التجارة الخارجية، كما أصبحت تسمى الآن، دور أحد عوامل الإنتاج. فالعمال البعيدون، سواء كانوا رقيقا أو عمالا بعقود أو عمالا أحرارا، الذين ينتجون الأقمشة أو التوابل أو السكر أو التبغ في الأراضي البعيدة، شرقا وغربا، لم يكونوا يسترعون الاهتمام، ولكن كذلك كان حال العمال في الأماكن الأقرب. ذلك أن الصناعات المحلية كانت في غالبيتها تتم داخل الأسرة المعيشية، حيث يقوم الزوج والزوجة والأبناء بصنع الأقمشة من المواد الأولية التي يزودهم بها التاجر. ومرة أخرى لم يكن هناك أجر يدفع؛ فصاحب العمل لم يكن يدفع مقابل العمل إلا ما هو ضرورى للتحكم في الناتج. ولا يوجد هنا شئ تبنى عليه نظرية للأجور، ولذا لم تبرز نظرية كهذه في الفكر المركنتلي.

وهذه الصناعة المنزلية تستلزم كلمة خاصة عنها. ففي القرون اللاحقة كان نظام المصانع، بما يضمه من عشرات الآلاف من العمال المنظمين بصرامة، يطرح صورة قوية للاستغلال. أما الصناعة المنزلية فهي إلى يومنا هذا يحيط بها انطباع بالاستقلال الأسري والمسؤولية والهيمنة الأبوية: أي أن المشهد هادئ اجتماعيا. بل إن كثيرين من ذوي الحساسية يفكرون، حتى في الوقت الحاضر ، في الفنون والحرف العائلية عندما يرغبون في الإفلات من الانضباط القاسي للعالم الاقتصادي. وفي الهند فإن جميع الحكومات، وجميع الساسة تقريبا، يطالبون وفقا للتراث الغاندي بالسعي إلى إحياء الصناعات المنزلية، ومن بينها صناعتا الغزل والنسيج اللتان كانتا تجتذبان التجار والشركات التجارية الكبيرة إلى مدراس وكلكتا والبنغال في عصر الرأسمالية التجارية. والأمر الذى يجري التغاضي عنه، من جانب كثيرين في الأقل، هو الاستغلال البشع الذي يتحمله الرجال والنساء بسبب التهديد بالتضور جوعا، ومن ثم الاستغلال الذي يفرضه الآباء على أبنائهم. كذلك فإن الإدارة التي يمارسها رب الأسرة ليست في كل الأحوال على مستوى عال من الكفاءة وحسن التدبير. وكثيرون ممن وصفوا رومانسية الصناعة المنزلية أو صادقوا عليها عبر القرون كان ينبغي أن يعانوا بأنفسهم قسوتها وصرامتها عندما تكون هي المصدر الوحيد للدخل.

وبوصولنا إلى المعتقدات المعلنة للمركنتلية ـ أو الأخطاء، كما ستسمى في وقت لاحق [12] ـ كان يوجد أولا موقف التجار السلبي تجاه المنافسة. ولأنهم لم يكونوا يرحبون بها، فقد كانت هناك موافقة على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات. يلي ذلك أنه بسبب نفوذ التجار في الدولة كان هناك إيمان قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد. ثالثا وأخيرا كان هناك اتفاق على أن تراكم الذهب والفضةـ الثروة المالية ـ ينبغي أن يكون هدفا للسياسة الشخصية والعامة، يجب أن يسخر له دائما كل جهد شخصي وتنظيم عام:«إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين، لأن البيع يحقق مزية مؤكدة والشراء يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه» [13].

ومع مرور الأعوام وانحسار عصرالتجار، أصبحت السوق التنافسية رمزا مقدسا، مع اعتبار الاحتكار العيب الوحيد في نظام يعد لولا ذلك

نظاما مثاليا. وفكرة تناسق الثروة القومية، لا مع عرض النقود، وإنما مع مجمل إنتاج السلع والخدمات، هي فكرة يمكن أن تبدو واضحة بذاتها. وبالتالي من اليسير أن نفهم لماذا يمكن أن ينظر إلى السياسة المركنتلية بازدراء، ولماذا قد لا يوجد ما هو أقسى من إدانة أحد الاقتصاديين أو راسمي السياسة الاقتصادية بالقول إنه يظهر أن لديه ميولا مركنتلية. وينبغي أن تسود في هذا الصدد نظرة أفضل. غير أنه يجب الاعتراف بأن المركنتلية كانت تعبيرا دقيقا ويمكن التنبؤ به عن مصلحة التجار والأمراء في أيامها.

وكما سبق القول للتو، فإن التجار في العصر المركنتلي لم يكونوا يحبون التنافس في الأسعار. والحقيقة أن كثيرين منهم لا يحبونه في الوقت الحاضر. فالمقابل، مثل الاتفاقات الصريحة أو الضمنية بين البائعين بشأن السعر، ومنح براءات الاحتكار من التاج لناتج بعينه، واحتكار التجارة في جزء خاص من العالم، وحظر الإنتاج أو البيع التنافسي للبضائع في مستعمرات العالم الجديد، هذه كلها كانت تخدم مصلحة التجار. وبما أنها كانت تخدمهم على هذا النحو، فقد ينظر إليها على أنها المصلحة القومية. ولا ينبغي أن تكون الدهشة هي رد فعل أي مراقب عصري للاتجاه إلى المطابقة بين مصلحة مجموعة ما والمصلحة القومية.

وبالمثل فإن رصيد التاجر من المعادن النفيسة كان في ذلك الوقت الدليل الرئيسي على ثروته الشخصية، وهى المقياس البسيط المباشر لجدارته المالية. ولا يوجد اتجاه أكثر انتشارا من افتراض أن ما هو صحيح للفرد يكون صحيحا للدولة، وتلك مغالة منطقية كما أصبحت تسمى. وهي في صورتها العصرية تقول إنه فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات والقروض، ما يكون صحيحا للأسرة يكون صحيحا أيضا للحكومة. وكان يعتقد لوقت طويل أن إصرار المركنتلية على تراكم الذهب والفضة باعتباره من شؤون سياسة الدولة ليس إلا مغالطة منطقية. ولكن ليس واضحا على الإطلاق أنه كان كذلك. وكما ذكرنا فإن هذه كانت سنوات حروب متواصلة، فالمعادن الثمينة كانت تشتري السفن والمعدات الحربية، وكانت أساسية للإنفاق على الجنود في العمليات العسكرية. وكثيرا ما كانت تظهر في بيانات السياسة المركنتلية إشارات إلى الذهب والفضة باعتبارهما «عصب الحرب». ويترتب

على ذلك أن الحكام كانوا على حق في الربط بين القوة العسكرية وقوة الوطن، وبين السياسات التي تجلب، أو كان يبدو أنها تجلب، هذين المعدنين إلى داخل حدودهم. لقد كان للمركنتلية جذور راسخة في الدفاع الوطني وفي العدوان.

وكانت المراسيم والتشريعات المركنتلية، في واقعها العملي، تتضمن فرض رسوم جمركية وفرض قيود أخرى مختلفة على الواردات، وكذلك مِنَح وبراءات الاحتكار التي كانت تعطى بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة إليزابيث، حتى بالنسبة لأشياء قليلة الأهمية مثل أوراق اللعب. وكانت هذه المنح هبة سخية إلى أن قيدها البرلمان خلال حكم جيمس الأول بموجب قانون الاحتكارات في العامين 1623 و1624. وكان هناك أيضا إصدار التراخيص للشركات التجارية الكبيرة، الذي سنتناوله في ما يلي. وأخيرا كانت هناك جهود عامة دؤوبة للحد من تصدير الذهب والفضة. ويمكن افتراض أن هذه الجهود لم تكن فعالة إلى حد كبير. وعلى غرار الرقابة الحديثة على أسعار الصرف، فإن هذا الحظر الذي كان سابقة مبكرة لها كان يسهل التهرب منه، كما أن التهرب ـ على خلاف السطو أو القتل ـ لم يكن يسبب إزعاجا أخلاقيا للمجتمع، أو لمن يرتكبونه.

وقد لاحظ جمع من الدارسين أن صراع الدول المركنتلية من أجل أن يكون لها ميزان تجاري مواتٍ ـ أي من أجل أن تصدر من حيث القيمة أكثر مما تستورد ـ لم يكن لعبة يستطيع الجميع أن ينجحوا فيها. وليست هناك حقائق اقتصادية أكثر وضوحا. ولكن ذلك لم يمنع أي بلد من السعي إلى ذلك، ولا هو يمنعها الآن. فإلى أيامنا هذه تفحص كل دولة ميزان مدفوعاتها بعناية وتتساءل عما إذا كان في الوسع تحسينه [14].

كانت سنوات الرأسمالية التجارية التي نناقشها هنا تمثل سابقة غنية في مناقشة السياسات التي دارت في وقت لاحق. وهنا كانت الدولة لمصلحة الصناعة، وتفرض الحماية الجمركية، وتضع سياسة لمصلحة ميزان المدفوعات. ولكن كان أهم من ذلك كله ظهور ما أصبح المؤسسة الاقتصادية السائدة اليوم، ألا وهى الشركة المساهمة الكبيرة الحديثة.

في البداية كانت هذه المؤسسة مجرد رابطة من أفراد يوحدون جهودهم وما لديهم من رأس المال، من أجل مهمة أو رحلة مشتركة، ولضمان سعر

غير تنافسي للبضائع الناتجة عندما تشترى وتباع. وكانت جذور مثل هذه الروابط أو ما يماثلها تمتد إلى الطوائف الحرفية في العصور الوسطى. وفي القرن الخامس عشر قام المغامرون التجار، وهم تجار كانوا يبيعون الأقمشة من إنجلترا إلى القارة الأوروبية، بالتجمع في اتحاد غير محكم الروابط اتخذ بمرور الوقت شكلا أكثر تماسكا. وبعد ذلك، في شركة موسكوفي، العام 1555، وشركة الهند الشرقية الهولندية، العام 1602، لم يعد رأس المال مرتبطا برحلة أو نشاط خاص، بل كان بدلا من ذلك دعما دائما للعمليات. وفي الفترة نفسها أسست شركة الهند الشرقية البريطانية التي عاشت طويلا (1600 ـ 1874) [15]، كما أُنشئت في العام 1670 شركة «المغامرين السادة» ذات الاسم الرقيق، التي تتاجر في خليج هدسون، والتي انتقل مركزها الرئيسي أخيرا من بريطانيا إلى كندا، وما زالت موجودة حتى الآن. أما شركة الهند الشرقية الفرنسية فقد مُنحت الترخيص في العام 1664. وكانت كل من هذه الشركات تمنح احتكارا للتجارة في منطقتها المخصصة أو المفضلة. وكان يتعين أيضا على كل شركة أن تقاوم، عن طريق العمل المسلح أو التهديد به، غارات الاحتكارات الوطنية الأخرى التى حصلت على امتيازات مماثلة. ولقد بدأت الشركة المساهمة كأداة للتجارة، ولكن أيضا، بدرجة ليست أقل، كأداة للحرب.

وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر استمر الترخيص القانوني للشركات المساهمة، وهو الاسم الذي أصبحت تعرف به الآن، ولمجموعة منوعة متزايدة من الأغراض. وهكذا فإن التجارة مع المستعمرات الأمريكية، وكذلك مع حكومتها، كانت تمارسها شركات منشأة بقوانين برلمانية.

وفي الأعوام الأولى من القرن الثامن عشر كانت هناك سابقة أخرى وأكثر إثارة لنشوء الشركات الكبرى الحديثة: وتمثل ذلك في أسواق الأوراق المالية في باريس ولندن. ففي باريس، تحت رعاية چون لو [*5] (ومن وجهات نظر أخرى بسبب عبقريته)، وكان هناك تضخم شديد في أسهم «شركة المسيسبي» «شركة الغرب» [*6]، Compagnie d’Occident ، التي أنشئت للعمل في مناجم الذهب في لويزيانا، وهي مناجم كثرت المزاعم عن ثرائها، ولكنه كان ثراء وهميا تماما. وفي لندن كانت شركة البحر الجنوبي، ومجموعة

منوعة من الشركات الأخرى، ومن بينها شركة لاستغلال مصدر للطاقة يستخدم حتى الآن بأقل من إمكاناته، هو عجلة الحركة الدائمة، وشركة أخرى ذات شهرة كبيرة في تاريخ المضاربة لفرضها الكتمان على عملياتها. لقد كانت «مؤهلة للاضطلاع بمشروع عظيم المزايا، ولكن لا أحد يعلم كنهه» [16].

وعلى الرغم من أن المذهب المركنتلي (مذهب التجاريين) يمكن فهمه أساسا من خلال سياسات ذلك العصر ودفاعها الرسمي عنه، فقد كان يوجد في كل الدول القومية الجديدة رجال أوضحوا، بطريقة فيها شيء من الترابط المنطقي، المبادئ العامة لذلك المذهب ـ من أبرزهم أنطوان دي مونكريتيان (1576ـ1621) في فرنسا، وأنطونيو سيرا (تاريخا مولده ووفاته غير معروفين بدقة)، وفيليب و. فون هورنيك (1638ـ1712) في النمسا، وچوهان يواقيم بيشر(1635ـ1682) في ألمانيا، وتوماس مَنّ [7*] (1571ـ1641) في إنجلترا. وقد تبين للدارسين أن ما أنجزه هؤلاء الرجال هو على وجه الإجمال مورد محدود، بدعوى أنهم جميعا يقولون الشيء نفسه بدرجات مختلفة من التوسع. ويحس المرء أن الآراء دون استثناء، ليست آراءهم، وإنما هي آراء التجار الذين يتحدثون باسمهم.

وكان توماس مَنّ، من نواح كثيرة، الأكثر تميزا بين هؤلاء الرجال، وبالتأكيد الأكثر شهرة في العالم الناطق بالإنجليزية؛ وأبرز أعماله England's Treasure by Foreign Trade on the,Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure ، وقد نشر في العام 1664، بعد وفاته. وهو على غرار چيمس وچون ستيوارت مِلّ في وقت لاحق، كان مستخدما لدى شركة الهند الشرقية. وبينما كان في خدمتها، كان مأذونا للشركة أن تصدر لأغراضها ما قيمته ثلاثون ألف جنيه إسترليني من الذهب أو الفضة لأي رحلة شريطة أن تستورد القيمة نفسها في غضون ستة أشهر. وكان ذلك تصميما مركنتليا دقيقا للاحتفاظ بالنقود، وهو ما كان توماس مِنّ يؤيده بقوة في كتاباته المبكرة. وفيما بعد، عندما لم يعد مكرها على ممارسة هذا النوع من الدعوة الخاصة، لانت عريكته وأخذ يتحدث بحماسة ضد العيوب التي تنطوي عليها مثل هذه السياسة.

ومما يخفف من ضجر التعبير المركنتلي دعوته الصريحة، العاطفية

أحيانا بل الحزينة، من أجل المصلحة الذاتية، أو احتكامه إلى هذه المصلحة. ومن ذلك أن مونكريتيان، في مقطع ذي رنين حديث مرهف، يتحدث إلى قرائه عن «التنهدات الواهنة لزوجات الكادحين الذين أضيروا من المنافسة الأجنبية، وصرخات أطفالهم المثيرة للأسى» [17]. كما أن توماس مَنْ يقدم في كتابه England,s Treasure مجموعة من القواعد لتعظيم ثروة إنجلترا ورفاهتها، من بينها تحاشي «الاستهلاك المفرط للبضائع الأجنبية في غذائنا ولباسنا....(إذا تحتم أن يكون الاستهلاك مسرفا)، فليكن ذلك في موادنا ومصنوعاتنا ... إذ إن إسراف الأغنياء يمكن أن يعود بوظائف على الفقراء» ثم واصل النصيحة ـ وأنا هنا أعيد الصياغة: بيعوا دائما بثمن غال للأجانب ما ليس لديهم، وبثمن رخيص ما يستطيعون بطريقة أخرى الحصول عليه؛ استخدموا سفنكم للصادرات (فكرة مركنتلية استمرت بقوة في التشريع الأمريكي الحالي)؛ تحدوا الهولنديين بفعالية في نشاط صيد الأسماك؛ اشتروا بثمن رخيص قدر الإمكان من البلدان البعيدة كلما أمكن بدلا من الشراء من تجار في مدن قريبة؛ لا تعطوا أعمالا لمنافسين قريبين [18].

ولكن ، مرة أخرى ، عندما يفكر المرء في المركنتلية، فإنه ينظر إلى السياسات والممارسات، وليس إلى الفلاسفة، حسب التسمية غير الدقيقة التي كانوا يُعرفون بها.

وفي أعنف هجوم في التاريخ على الأفكار المتعلقة بالسياسة، وضع آدم سميث حدا لعصر المركنتلية في العام 1776: وبرغم أن فضلة قوية من مواقف المركنتلية، وتركة قوية من مؤسساتها، ظلتا على قيد الحياة، فإن أي إشارة إليها بعد ذلك كانت توحي بخطأ أو لوم. وسيكون جليا الآن أنه إذا كان لمثل هذا اللوم ما يبرره، فإنه لا ينبغي أن يكون موجها إلى من عبروا عن الأفكار، وإنما بالأحرى إلى ظروف ذلك العصر وإلى المصالح التي كانت هذه الأفكار توضع في خدمتها.

وسنتناول آدم سميث في الفصل بعد التالي. ولكن يجب أولا أن ننظر في الأفكار التي ظهرت عند نهاية المركنتلية في فرنسا، وهي الأفكار التي كانت تخدم وتمجد، لا التجار أو رجال الصناعة، وإنما الزراعة، المزارع المتنوعة الإنتاج في فرنسا.

5 النموذج الفرنسي

عندما أوشكت السنوات الطويلة التي ناقشناها على الانتهاء، تضافرت في فرنسا توليفة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية لتسبغ على هذا البلد المزدحم بالسكان، والغني وذي السحر الدائم، وضعا متميزا من الناحية الأيديولوجية عن بقية أوروبا. ففي فرنسا أيضا ظهرت الرأسمالية التجارية وطبقة الحرفيين التي كانت تلك الرأسمالية في حاجة إلى منتجاتها، وكانت فيما بعد في حاجة إلى مجموعة منوعة من المصانع، مثل تلك التي انتشرت على نطاق أوروبا الشمالية وإنجلترا. وأصبحت باريس مدينة للتجار ومورديهم والعاملين لديهم، مثلما أصبحت ليون وبوردو وغيرهما من المدن الفرنسية الكبرى. ولكن فرنسا احتفظت، على مدى أوسع من أي بلد آخر في أوروبا، باهتمام زراعي قوي، وظل للزراعة فيها سحرها الخاص. وفي ذلك الوقت، كما كانت الحال منذ ذلك الحين، كانت الزراعة في فرنسا أكثر من حرفة، وكانت كما يمكن أن تسمى الآن طريقة حياة، كما كانت بقدر لا يستهان به شكلا من أشكال الفن. فأنواع الجبن الفرنسية، والفواكه، والأنبذة بطبيعة الحال، كانت لها شخصية مقبولة خاصة بها (*).

والحقيقة أن حكومات فرنسا أذعنت لمصالح وسياسات المركنتلية أقل مما أذعنت حكومات البلدان الأخرى. فلويس الرابع عشر أخضع، وإن لم يكن بنفسه، السلطة المستقلة للطبقات الإقطاعية، ولكنه لم يدمرها. ذلك أن حاجته الملحة والمستمرة إلى الإيرادات من أجل الحرب، ومن أجل دعم السلم، قد أفقرت هذه الطبقات، مثلما أفقرها إصراره على وضع سلوكهم ـ بتكلفة كبيرة ـ تحت عينه مباشرة، وعند أدنى الحدود فإن ذلك، عندما ارتبط بمطالب المزارعين الذين يدفعون الضرائب الملكية وعمال السخرة «الكورڤيه» (وهي نظام الخدمة الإجبارية التي تؤدى للسيد والدولة) أدى بالطبقة الأرستقراطية إلى تحميل احتياجاتها المالية على من أصبحوا في السنوات اللاحقة يعرفون بالمحاصصين (مستأجري الأرض مزارعة مقابل جزء من المحصول)، أو على عدد أصغر من بقايا الأقنان الذين كانوا ومازالوا موجودين في بعض أجزاء فرنسا. وبدلا من ذلك كانت الرسوم الملكية تفرض في شكل مختلف على المزارعين المستقلين. وعلى الرغم من كل هذه الاقتطاعات فإن الزراعة احتفظت بقوتها، وظلت المصالح الزراعية تحكم فرنسا. وكان الأرستقراطيون مالكو الأرض هم الذين أحاطوا بخلفاء لويس الرابع عشر في ڤرساي، متمتعين بالأسبقية الاجتماعية والمكانة، وكانت تنازلاتهم لمقاصد التجار ومصالحهم أقل كثيرا من تنازلات أقرانهم الإنجليز أو الهولنديين أو الإيطاليين. والحقيقة أن الأمر كان سيبدو مستغربا لو أنهم، على الرغم من انشغالهم على هذا النحو بمتعهم الخاصة وبشؤون صداقاتهم ومنافساتهم، قد أعطوا قدرا كبيرا من الاهتمام للدور الوطني المتزايد لطبقة التجار [1].

ومع ذلك فإن مصالح ملاك الأرض في فرنسا كانت حالا خاصة من ناحية مهمة. إذ نادرا ما حدث في التاريخ أن قدمت جماعة من هذا النوع تبريرا فلسفيا مقنعا لامتيازاتها، بل كانت عادة تؤكد هذه الامتيازات باعتبارها حقا مقدسا، أو ببساطة حقا لا يمكن الطعن فيه. غير أن تجميع الأرستقراطيين الفرنسيين في ڤرساي كان ذا تميز فني وفكري لا يستهان به، وكان لابد أن يفكر بعضهم في مصدر تميز أولئك الذين تجمعوا على هذا النحو، كما كانوا في أيام لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر يفكرون في وسائل بقائهم الذي كان احتمال استمراره يتضاءل باستمرار.

وحدث في ڤرساي بصورة فريدة أن اقتحم الفكر ما تحققه ملكية الأرض من ثروة وما ترسيه من أعراف.

ومن هذا الاقتحام ـ مرة أخرى تمشيا مع السياق كما يحدث دائما ـ جاء في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إسهام فرنسي مبتكر في الفكر الاقتصادي. وكان ذلك بروح «التنوير»، بروح الخواطر والاستكشاف في كتابات ڤولتير وديديرو وكوندورسيه، وفي مقدمتهم جميعا روسو، كما كان يعبر عن رؤياهم للتغيير والأمل والإصلاح، ومع ذلك كان يعكس بقوة وجلاء الشواغل الأساسية لتلك الأيام. وكان من الأمور المحورية دور الزراعة بوصفها المصدر لكل الثروة. فالتجار منحوا وضعهم الثانوي المناسب، والزراعة تأكد تفوقها القديم وظهرت سائدة ومظفرة. ولكن في الوقت نفسه كان هناك اعتراف بالضعف العام الخطير للهيكلين الاقتصادي والسياسي الجاريين بوصفهما من الأمور التي يتعين إصلاحها. وكان تأكيد القيم التقليدية للأرض وما يرتبط بها من سلطة سياسية وأسبقية اجتماعية مقترنا بالدعوة إلى الإصلاح.. وهو الإصلاح الذي كان يعتبر ضروريا لبقاء النظام التقليدي.

وكان هناك دائما تساؤل عن التسمية التي ينبغي أن تطلق على أعضاء هذه المدرسة الفكرية. وقد سموا أنفسهم «علماء الاقتصاد» [2*]، وتلك إشارة لها طابع حديث بدرجة تدعو إلى الإعجاب، إذ إن الاقتصاديين لم يكونوا يسمون كذلك في كل مكان من العالم إلى أن جاء ألفريد مارشال في أواخر القرن التاسع عشر. كما أن آدم سميث، الذي زار باريس وڤرساي، والدعاة البارزين لهذه المدرسة في العام 1765، يشيرون إلى أفكارهم باعتبارها النظام الزراعي [3*] [2]. ومع ذلك فإن مؤرخي الفكر الاقتصادي وقع اختيارهم منذ وقت طويل على الاسم الأقل ملاءمة لهذه المدرسة، وهو «الفيزيوقراطيون» ـ أي على وجه التقريب، من يؤكدون سيادة دور الطبيعة.

إن «الفيزيوقراطيين»، أو علماء الاقتصاد، كانوا جماعة متماسكة، وكانت الكثرة من فِكَرها مرتبطة لا بفرد وإنما بموقف مشترك. غير أن ثلاثة منهم لهم تفوق ظاهر. كان أولهم، وأكثرهم أهمية فرانسوا كينيه [4*] (1964 ـ 1774)، الذي لم يبدأ اهتمامه بعلم الاقتصاد إلا في سن الثانية والستين، وذلك درس للجميع بأنه يمكن ممارسة الحياة حتى أي عمر. وفي ذلك

الحين كان واحدا من أشهر الأطباء في أيامه، وبأي مقياس هنا أفضلهم حالا. وقد كتب عن فصد الدماء، وطبيعة وعلاج الغنغرينا والحميات، وفي سن مبكرة أصبح سكرتير «أكاديمية الجراحة» في باريس. وبعد ذلك، في خطوة كانت بلا جدال ذات مغزى بالنسبة لشهرته ووضعه على المستويين السياسي والاجتماعي، أصبح في العام 1749 الطبيب الشخصي لمدام دي بومبادرو، وعاش منذ ذلك الحين في ڤرساي، ثم شغل في العام 1755 منصب طبيب لويس الخامس عشر نفسه. ولا يوجد اقتصادي منذ ذلك الحين عمل تحت رعاية رفيعة من هذا القبيل.

وكان الثاني في هذه المجموعة، الذي تفوق على كينيه في المناصب العامة، وإن لم يكن في الرعاية الملكية، هو آن روبير جاك تورجو (1728 ـ 1781)، وهو ابن تاجر غني لم يتنكر بأي حال لأسلافه من أصحاب النزعة المركنتلية. وهو بسبب رؤيته الأوسع نطاقا لمصلحة التجار أصبح يعتبر في فرنسا المدافع عنها. وقد لفت الأنظار عندما كان عمدة لميناء ليموج، الذي كان في ذلك الوقت أفقر أجزاء فرنسا. وهناك قام برعاية مدى واسع من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع الزراعة، ودعم التجارة المحلية، وتحسين النقل بالطرق، والحد من المظالم الضريبية. وفي العام 1774 جاء به لويس السادس عشر إلى باريس، وعينه مراقبا عاما للحسابات ووزيرا للمالية، وذلك منصب ثنائي كان عليه فيه أن يلقى مصير كثيرين من المصلحين، ولأنه رأى الخطر الوشيك بوقوع ثورة كبيرة، فقد سعى إلى استباقها بثورة صغيرة، على حين فضل أعداؤه، كما يحدث كثيرا في التاريخ، المجازفة بالخطر الأكبر. ونتيجة لتأييده للتقشف في المصروفات الملكية وغيرها من المصروفات العامة، وللإصلاح الضريبي، والتجارة الحرة في الحبوب داخل فرنسا، وإلغاء الاحتكارات والوظائف العامة التي يحصل شاغلوها على مرتبات دون عمل مقابل، والتسامح الديني مع البروتستانت، والإلغاء المقترح للكورڤيه (السخرة)، نتيجة لكل ذلك اتحد ضده حشد بالغ الإثارة من أصحاب المصالح المكتسبة، بدءا من ملاك الأرض والأرستقراط إلى شاغلي وظائف ذوي ادعاءات متباينة في الإيرادات العامة، والمضاربين في الحبوب، ورجال الدين، وانتهاء بماري أنطوانيت نفسها. وقد طالته أيضا آثار فشل في المحاصيل، فعزل من الخدمة في مايو، وحل محله چاك نيكر، ومن ثم

عاد إلى الاشتغال بمجموعة الأفكار التي يذكر بها الآن هو وزملاؤه.

أما الشخصية المهمة الثالثة بين الفيزيوقراطيين فربما كان لها تأثير عملي في الجمهورية الأمريكية أطول أمدا من أي فرنسي آخر في عصرها، ولا يستثنى من ذلك الماركيز دي لافاييت. وصاحب هذه الشخصية هو بيير صمويل ديبون دي نيمور (1739 ـ 1817)، الذي قام بعد رئاسة تحرير مجلة متخصصة في الزراعة والكتابة في موضوعات سياسية، بجمع وإعداد بعض أعمال كينيه تحت عنوان «الفيزيوقراطية» [*5]، الذي من الواضح أنه جاء منه الاسم الذي أصبح يعرف به هو وزملاؤه.

وخلال الثورة الفرنسية اختبأ ديبون لبعض الوقت، بسبب شكوك في أن له اتجاهات معادية للثورة، وفي العام 1800 هاجر إلى الولايات المتحدة بصحبة ولديه، إيليثير إيرينيه وفيكتور. وفي العام 1802 شرع إيليثير إيرينيه في تشييد مصنع للبارود (وهو مجال معرفة تعلمها على يدي أنطوان لافوازييه نفسه) في براندیواین كريك بالقرب من ولينجتون، بولاية ديلاوير. ومن هذه البدايات جاءت واحدة من أكبر الشركات المساهمة الصناعية الأمريكية، وبهامش واسع، واحدة من أطول الأسر الصناعية عمرا. فأسرة ديبون ظلت طيلة الأعوام المائة والخمسين التالية تمسك بيدها كلا من إدارة مؤسستها والسيطرة عليها.

وكان الفيزيوقراطيون رجالا جديرين بالاحترام. وهكذا كان نظامهم من نواح كثيرة، وهو الوصف الذي يمكن أن يطلق الآن، للمرة الأولى، على مجموعة من الأفكار الاقتصادية.

وثمة ما يذكر المرء مرة أخرى بمقصدهم الأساسي: أن يصونوا عن طريق الإصلاح المجتمع القديم الذي كان الجميع ملتزمين به، وأساسه أسبقية وتميز أصحاب الأراضي، وأن يردوا عن هذا المجتمع طموحات وتطفلات الرأسمالية التجارية، والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفظة.

وكان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطيين هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي [*6]، لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوكين الاقتصادي والاجتماعي. أما قانون الملوك والمشرعين فلا يمكن قبوله إلا بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي، أو بقدر ما يكون إضافة

محدودة إليه. ويتمشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي، ومن ثم تتمشى مع حرية الشراء والبيع ـ أي حرية التجارة ـ والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال.فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل. كما أن القاعدة التي توجه التشريع والحكم بوجه عام ينبغي أن تكون «دعه يعمل، دعه يمر» (*7).

هذه الكلمات الأربع، أعظم تراث للفيزيوقراطيين، لها مستويات مختلفة المغزى. ففي مراحل لاحقة طابق الاقتصاديون بين شعار «دعه يعمل» ومنجزات السوق التنافسية، وتلك نتيجة، وإن لم تكن مستساغة دائما، ينبغي قبولها بدلا من التدخل من جانب الدولة. وهذا الشعار ربما يمكن وصفه بأنه شعار محدود أو تقني، ولكنه يمكن أن يكون أيضا الدعوة إلى عمل مشترك ضد التدخل الحكومي في أي شكل من أجل أي غرض اجتماعي. دع الأمور وشأنها في أوسع مجال يمكن تصوره، باستثناء الدفاع الوطني، عندئذ ستسير بنجاح. وذلك ما يمكن أن يسمى شعار «دعه يعمل» في ثوب لاهوتي. فهناك سلطة عليا تضمن أفضل نتيجة ممكنة. وفكرة «دعه يعمل» ذات الرداء اللاهوتي هي قوة لها مكانتها حتى في أيامنا هذه، حتى في واشنطن في ثمانينيات هذا القرن. وهي ماثلة بقوة في الطريقة التي ينظر بها كثيرون من رجال الأعمال في العصر الحديث إلى الدولة، وذلك إلى النقطة التي تقتضي، بسبب تهديد بالإفلاس، أو منافسة أجنبية بالغة الحدة، أو متاعب ومحن أخرى تلوح في الأفق، عودة إلى عمل علماني تتخذه الدولة.

ومن القانون الطبيعي نشأت الأفكار التي تتعارض مع المركنتلية. ومن الواضح أن الإجراءات التي كانت تتخذ لمصلحة التجار ـ مثل منح الاحتكارات والقيود العدة لحماية التجارة الداخلية، والاحتفاظ بطوائف التجار ـ كانت جميعا تتعارض مع القانون الطبيعي. ومع إبراز هذه الجوانب، تحرك المدافعون عن النظام القديم ضد الامتيازات الظاهرة التي كانت الرأسمالية التجارية تتمتع بها. وربما كان ذلك، كما كان تورجو يعتقد، سبيلا لشفاء التجار من سوء فهم قصير النظر لمصالحهم الخاصة الطويلة الأجل.

غير أن ثمة مذهبا آخر كان حتى أكثر وضوحا في معارضة مكانة التجار وما يترتب عليها من نفوذ. كان هذا المذهب هو مفهوم «الناتج

الصافي» [*8] ، ومؤداه في شكله غير المنمق، إن الثروة كلها تنشأ في الزراعة، ولا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى. فالتجار، بوجه خاص يشترون ويبيعون الناتج نفسه قبل الشراء وبعد البيع، دون أن يضاف إليه شيء خلال ذلك. والشيء نفسه يحدث، وإن يكن في شيء من الالتباس، في الصناعة... أي الصناعة التحويلية. فكل ما تفعله هذه الأخيرة أنها تضيف قدرا من قوة العمل إلى منتجات التربة، ولكنها لا تنشئ شيئا جديدا. وذلك فضلا عن أن الصناعة التحويلية كانت محدودة في مداها بمصدرها الزراعي والمعروض من المنتجات الزراعية: «من أجل زيادة عدد الإسكافيين... لابد أولا أن تكون هناك زيادة في عدد جلود الأبقار» [3].

وكان الهيكل الطبقي الفيزيوقراطي وثيق الارتباط بفكرة «الناتج الصافي». ففي هذا الهيكل كان هناك أولا أصحاب الأرض أو الملاك، الذين كانوا يوجهون الإنتاج الزراعي، أو يشرفون عليه، أو يترأسونه، وإليهم كان يؤول الجانب الأساسي من «الناتج الصافي»، وعليهم تقع المسؤوليات الاجتماعية والسياسية للجماعة وللدولة. وتأتي بعدهم الطبقة المنتجة التي يقوم أعضاؤها بالعمل الزراعي ويفلحون التربة، والذين بعد أن تدفع مكافآتهم يذهب «الناتج الصافي» إلى الملاك. وأخيرا، في مرتبة أدنى كثيرا، يأتي التجار والصناعيون والحرفيون... أي الطبقة غير المنتجة.

ومن «الناتج الصافي»، وهذه الرؤية للهيكل الطبقي، جاءت أكثر الأقوال وضوحا ضد التجار، وأقوى دفاع عن الزراعة، وعن سلطة أصحاب الأراضي والأرستقراطيين: فمن الزراعة تجيء كل زيادة في الثروة، ولا يجيء شيء من مجالات العمل الأخرى. «إن الزراعة هي مصدر كل ثروة الدولة وثروة كل المواطنين» [4]. ونتيجة لذلك لم يكن تشجيع الزراعة ودعمها مجرد خير سبيل إلى رفاهة قومية أكبر، وإنما كانا السبيل الوحيد إليها.

وترتب على ذلك أن الضرائب على الزراعة يجب أن تكون معتدلة، وأن عمليات فرض الضرائب على المزارعين يجب ألا تكون استغلالية أو متقلبة. وعلى هذا الاعتدال تتوقف حماية «الناتج الصافي» ورخاء الزراعة والأمة. ولكن فيما يتعلق بالضرائب كانت هناك آراء أخرى أكثر تشددا: إذ ما دام من يعملون في مهن أخرى غير الزراعة لا ينتجون أي ثروة، فقد ترتب على

ذلك ـ أو يبدو أنه ترتب ـ أنهم ينبغي ألا يدفعوا أي ضرائب. وبما أنه لا يوجد أي فائض يدفعون منه الضرائب التي تفرض، فإن مردود هذه الضرائب يكون ببساطة حصول المنتج الزراعي على أسعار أدنى لمنتجاته، أو تحمله من «ناتجه الصافي» تكاليف أعلى يدفعها للمستلزمات الزراعية، ذلك أن جميع الضرائب تقع على المصدر الأخير للثروة. ولما كان الأمر كذلك، فقد يكون من الأفضل أن تفرض الضرائب ابتداء على مالك الأرض أو المزارع الذي يمتلك الأرض التي يزرعها.

وكما كانت الحال مع شعار «دعه يعمل»، فإن ذلك بدوره كان رأيا لم ينته أمره. فالاعتقاد بأن الإنتاج يخلق (ويخفي) بطريقة ما فائضا في الإيراد ـ هبة خاصة ـ يعود إلى طبقات بعينها كان لابد أن يعود إلى الظهور من جديد في شكل مختلف في القرن التالي. عندئذ يكون الرأسمالي، وليس مالك الأرض، هو الذي يعتبر المستفيد من قيمة فائضه ـ «ناتج صاف» آخر ومختلف. وكان ذلك بالنسبة لماركس موضوعا خاصا للانتباه والإثارة على المستوى الثوري.

وقد انبعث «الناتج الصافي» بشكل أكثر تحديدا في الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكان ذلك في أعمال هنري جورج (1839 ـ 1897)، المدافع الشديد الوضوح عن «الضريبة الواحدة» [5]، وسوف أعود إلى الحديث عنه في الفصل الثالث عشر. وكان ما أثار انتباهه في أول الأمر هو الزيادة المدهشة في قيمة الأرض في الغرب (والمضاربات التي صحبتها) التي جاءت مع تزايد عدد السكان، وإنشاء السكك الحديدية، والتنمية الاقتصادية بوجه عام. والقليل من هذه الهبة الخاصة، أو النادر منها في أغلب الأحوال هو الذي كان يمكن أن يعزى إلى أي جهد بذله الملاك. ولما كانت العوامل الاجتماعية هي التي تتسبب في الزيادة، فإن المجتمع يكون له الحق في تلك الزيادة. ومن هنا جاءت الحجة القائلة إن الضريبة الواحدة على الأرض يجب أن تستوعب كل الزيادة التي لم يبذل فيها المالك جهدا. وعلى الرغم من أنها فكرة وجيهة، فإنها لم تثر أي حماسة من جانب أصحاب الأملاك العقارية الذين كانوا قوة سياسية لا يستهان بها. كما أنه كان يدعم موقفهم تجاه مفهوم حقوق الملكية الذي يعود إلى الرومان.

وعلى الرغم من أفكار هنري چورج التي جاءت في بادىء الأمر استجابة لملاحظاته الخاصة في كاليفورنيا والغرب الأمريكي، فقد وجد تأييدا ومساندة في كتاباته اللاحقة من جانب الفيزيوقراطيين. وهكذا امتد نطاق هذه الأفكار من باريس في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى سان فرانسيسكو بعد ذلك بمائة عام.

وثمة صدى حديث أكثر عمومية للفيزيوقراطيين في التأكيدات التي مازالت تتكرر بشأن تفوق الزراعة باعتبارها المصدر الأخير للثروة والرفاهة، وإلى هذا اليوم فإن المزارعين، عندما يجتمعون في الكنيسة من أجل البركات المهدئة والدافئة، يسعدهم أن يسمعوا ما كانوا يسمعونه من قبل من فرانسوا كينيه من أنهم وأنشطتهم الزراعية أساس كل تقدم اقتصادي، وكل قوة وفضيلة وامتياز على المستوى الوطني.

وقد تصدى الفيزيوقراطيون أيضا، وإن كان عرضا، لمشكلة تحديد السعر، وبما أن الصناعة التحويلية لا تضيف أي قيمة، فإنهم كانوا يعتقدون أن الأسعار إنما تعكس تكاليف الإنتاج، وهذه فكرة لم تكن عديمة الجدوى، إذا لم يبد رأي في العناصر التي تحدد التكاليف. وكانت هناك إشارات إلى الأجور، وردت بصورة عابرة تقريبا، بأنها تتحدد عند المستوى الذي يوفر للعالم الحد الأدنى الضروري للبقاء. وهذه المسائل نوقشت وطورت بتوسع في اسكتلندا وإنجلترا في السنوات التي أعقبت ذلك مباشرة.

غير أنه كان هناك إسهام فيزيوقراطي آخر، اعتبر لفترة طويلة تجديدا عديم القيمة، له أيضا صدى قوي في أيامنا. وقد وصف «الجدول الاقتصادي» ، الذي تصوره فرانسوا كينيه، بأنه تصميم بارع قصد به توضيح كيف تتدفق المنتجات من الفلاح إلى مؤجري الأرض أو الملاك، ومنهم إلى التجار وأصحاب المصانع وغيرهم من الطبقات العقيمة، وكيف تتدفق النقود، عبر مسالك متعددة، عائدة إلى الفلاح. وهكذا وضحت كيف كانت كل أجزاء الاقتصاد ـ كل من الصناعات أو المصالح الرئيسية ـ تخدم وتعوض بعضها بعضا. وبذلك تكشف آلية الشراء والبيع كنظام كامل متشابك.

وفي ذلك الوقت بدا «الجدول الاقتصادي» شيئا مدهشا ـ بصيرة نافذة كما لو كانت رسالة من الآلهة. وربما كان ڤيكتور ريكيتي ميرابو (1715 ـ 1789) ميرابو الكبير، وهو علم مهم بين الفيزيوقراطيين ـ الأكثر تطرفا في

تعليقه عليه. فقد رأى أن ابتكار كينيه، إلى جانب ابتكاري الكتابة والنقود، هو أحد المنجزات الثلاثة العظيمة للعقل البشري. وهناك آخرون، أولهم آدم سميث، كانوا أكثر تحفظا تجاه «الجدول الاقتصادي»، ولم يكونوا في أغلب الأحوال يتعففون عن الاستخفاف به، ومع ذلك فقد صرف النظر عنه فيما بعد. وفي ذلك يقول ألكسندر جراي، على سبيل المثال: «لقد كان في أيامه الإنجاز المتوج لكينيه وللمدرسة الفيزيوقراطية... الآن ربما كان خير ما يتحول إليه هو أن يوضع في حاشية محيرة... وقد لا يعدو كونه شيئا شديد الغموض» (6).

وفي ثلاثينيات هذا القرن قام اقتصادي شاب من جامعة هارڤارد، هو واسيلي ليونتيف (1906) (7)، بمحاولة لإعداد جداول اقتصادية بيانية شاملة توضح ما تتسلمه كل صناعة من الصناعات الأخرى وما تبيعه لها، ومن ثم تبين تدفق الدخل خلال النظام وآثار هذا التدفق، وكان يشار إلى هذه الجداول، بشيء من السخرية في بعض الأحيان، على أنها «الجدول الاقتصادي» الذي وضعه ليونتيف. وقد عانى ليونتيف مشقة ملحوظة في تدبير المال اللازم للتصنيف الضخم للإحصاءات اللازمة، ولكن في العام 1973، عندما منح جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عن عمله هذا، أصبح يلقى قدرا أكبر من الاحترام. وبعد أن سمى هذا التصنيف «المدخلات والمخرجات»، أو بتعبير أكثر أناقة، «تحليل التداخل الصناعي»، أصبح هو حجر الأساس للنماذج المبسطة الحديثة، والمربحة أيضا للتنبؤ ـ وفي أحوال كثيرة لإساءة التنبؤ ـ بالآفاق الاقتصادية للأسعار والأجور وأسعار الفائدة والضرائب والطلب، وبتأثير ما يطرأ عليها من تغيرات، لكونها تنعكس على الصناعات المختلفة. وهكذا نرى مرة أخرى ما كان لفرانسوا كينيه وفرنسا وفرساي من أثر بعيد المدى.

ولقد سعى الفيزيوقراطيون إلى إصلاح النظام القديم، وإلى الدفاع عنه في الوقت نفسه. فهذا النظام بسبب تفوقه، في رأيهم، على عالم المركنتلية المقتحم، وعلى الرأسمالية الصناعية الوليدة، كان بحاجة، كما كان تورجو بوجه خاص يعتقد، إلى أن يتطهر من الفساد والإسراف والوظائف العاطلة (التي لا يؤدي شاغلوها أي عمل مفيد) والابتزاز وغير ذلك من التجاوزات. والسؤال الذي يثور، والذي وجه في الحقيقة ألف مرة: لو أنه

نفذت هذه المطالب وما يصاحبها من إصلاحات، هل كان باستطاعة ذلك منع الثورة الفرنسية أو استباقها؟ هذا التساؤل لا قيمة له ولا أساس. فالأثرياء وذوو الامتيازات، عندما يكونون أيضا فاسدين وعديمي الكفاءة، لا يقبلون الإصلاح الكفيل بإنقاذهم، إذ إن افتقاد الفطنة هو عائق لا شك فيه، كذلك الحال بالنسبة للغرور والكرامة المجروحة. إذ كيف يمكن حمل أحد على الاعتقاد بأن الأثرياء هم شيء آخر غير الأكثر استحقاقا؟ كما أن هناك مسألة التفضيل الزمني والإنكار النفسي. إذ لماذا يُستعاض في الأجل القصير عن المباهج والرفاهة وراحة البال في الأجل القريب بالتفكير في الأهوال والكوارث في الأجل الأطول؟ إن إصلاحات كينيه وتورجو وزملائهما لم تكن سوى هبة ريح هزيلة في مواجهة إعصار يتزايد عنفوانا.

وهناك ثورات وثورات في هذا العالم. بعضها مثل الثورة الأمريكية، خلف بنيانا اجتماعيا واقتصاديا قائما. وبعض آخر منها، مثلما حدث في روسيا والصين، يكتسح النظام القائم. والثورة الفرنسية اكتسحت العالم الذي سعى الفيزيوقراطيون إلى الدفاع عنه وإنقاذه. غير أن ما ترك للأجيال التالية كان فكرة وجود نظام اقتصادي يتخذ شكل بنيان مترابط تعتمد أجزاؤه على بعضها بعضا، وحشد متنوع و مضيء من الأفكار ـ وجود قانون طبيعي يحكم السلوك الاقتصادي، والتفوق الملازم للزراعة، ومبدأ «دعه يعمل»، وفكرة الناتج الصافي، و«الجدول الاقتصادي». وخير ما يمكن قوله عن هذا الوقت هو حكمة آدم سميث الشديدة الثراء: «إن هذا النظام... بكل نقائصه ربما يكون أوثق اقترابا من الحقيقة نشر حتى الآن في موضوع الاقتصاد السياسي» [8].

٦ آدم سميث وعالمه الجديد

نتج عن الثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا وجنوب إسكتلندا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر أن جاء إلى المصانع والمدن الصناعية العمال الذين كانوا فيما سبق ينتجون البضائع في بيوتهم أو يصنعون الأغذية والصوف في مزارعهم. كما جاء آخرون لم يكونوا ينتجون شيئا على الإطلاق. أما رأس المال الذي كان التجار ذات يوم يستثمرونه في مواد أولية يرسلونها إلى القرى لتحويلها إلى أقمشة، أو الذي كان يستثمر في شراء عمل الحرفيين المستقلين، فقد أصبح الآن يستثمر بكميات أكبر كثيرا في المصانع والآلات أو في الأجور الهزيلة التي كانت تكفي بالكاد لإبقاء العمال على قيد الحياة، وهي حياة قصيرة في أغلب الأحوال. ولم تكن الشخصية السائدة في هذا التغيير ـ ومن ثم بدرجة متزايدة في المجتمع والدولة ـ هي التاجر، الذي كان توجهه إلى شراء البضائع وبيعها، وإنما رجل الصناعة الذي كان تَوَجُّهُهُ إلى إنتاجها.

وقد كان هناك لفترة طويلة جدل جدي بين المؤرخين حول العامل الذي بدأ هذه التطورات. هل كانت الأحداث الاتفاقية في مجال الابتكار: ظهور محرك وات البخاري لتسيير الآلات، وظهور الآلات

نفسها، لاسيما الآلات الخاصة بصناعة المنسوجات، في مدن آركرايت وكاي وهار جريفز، وفي مدن أخرى أقل حظا في الشهرة؟ [لنقل مرة أخرى أن الأقمشة كانت إلى جانب الغذاء والمأوى، أحد المتطلبات الثلاثة الرئيسية التي تضافرت لتشكل مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من الناس في ذلك الوقت]، أم أن الثورة الصناعية كانت نتاج أصحاب الأعمال البارعين؟ هل كانت خطوة مبكرة في عملية طويلة كانت فيها الاختراعات ـ التي ليست لها قوة ابتكارية مستقلة ـ الإنجاز المتوقع لمن لديهم القدرة على تصور إمكانية التغيير؟

إن الحجة لا ينبغي أن تكون قيدا على عقولنا. فأيًّا كان مصدر الثورة الصناعية (*)، فقد شكلت بعمق تطور الفكر الاقتصادي. ومرة أخرى فإن البيئة هي الأمر المهم. فمنها ظهرت الشخصيتان الأكثر شهرة في تاريخ الاقتصاد: آدم سميث، وكارل ماركس بعده بثلاثة أرباع القرن. الأول كان المتنبىء بمنجزات تلك الثورة ومصدر قواعدها الأساسية، والثاني كان ناقد السلطة التي أعطتها لمن يمتلكون ما أطلق عليه اسم وسائل الإنتاج، وناقد الفقر والقهر اللذين أوقعت عمالها في براثنهما.

وتوجد فيما يتعلق بآدم سميث مشكلة توقيت. فكتابه العظيم، «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» (2*)، نُشر كما سبق أن أشرنا، في العام 1976. ففي ذلك الحين كانت ورش ومناجم العصر الصناعي مرئية بالفعل في الريف الإنجليزي والمنطقة الجنوبية الشرقية في إسكتلندا. يقول پول مانتو (1877 ـ 1956)، المؤرخ الاقتصادي الفرنسي الكبير: «إذا اقتصر بحثنا على إنجلترا، فمن المؤكد أنه منذ عهد الملك هنري السابع فصاعدا كان بعض تجار الأقمشة الأثرياء في الشمال والغرب يقومون بالدور نفسه، الذي يقوم به، وإن كان على نطاق أصغر، كبار رجال الصناعة عندنا اليوم.... وبدلا من أن يكونوا مجرد تجار يشترون الأقمشة من النساجين ويبيعونها في الأسواق الدائمة، أو الموسمية، كانوا يشيدون الورش التي يشرفون عليها بأنفسهم. لقد كانوا رجال صناعة بالمعنى الحديث» (1).

ولكن آدم سميث لم يشاهد قط جانبا كبيرا مما أصبح يسمى الثورة الصناعية، ـ فهو لم يشاهد المصانع الكبيرة حقا، ولا المدن الصناعية، ولا أفواج العمال وهم يتجمعون قبل وقت العمل، وينصرفون جماعات من أماكن

العمل، ولا رجال الصناعة الصاعدين سياسيا واجتماعيا. ذلك أن الجزء الأكبر من التطور جاء بعد أن كان قد انتهى من كتابه. ويصف آدم سميث مصنعا للدبابيس، ولكنه كان مصنعا تختلف سماته كثيرا عن سمات المنشأة الصناعية التي عرفت في العقود اللاحقة. والأرجح أنه كان المصنع الأكثر شهرة في كل تاريخ المنشآت الاقتصادية التي عرفت في العقود اللاحقة. وقد اكتسب هذا المصنع بالنسبة له، ولكل من كتبوا عنه، أهمية شبه أسطورية. ولم يكن ما أَسَر انتباهه الآلات التي تميزت بها الثورة الصناعية، ولكن الطريقة التي كان العمل مقسما بها والتي أصبح بها كل عامل خبيرا في الجزء الضئيل الذي يضطلع به من المهمة. «واحد من العمال يسحب السلك، وآخر يعدّله، وثالث يقطعه، ورابع يسنه، وخامس يشحذه عند الطرف للحصول على الرأس، وصنع الرأس يتطلب اثنتين أو ثلاث من العمليات المتميزة، أما إعداد الدبابيس للاستعمال فتلك مهنة خاصة، وتبييضها مهنة أخرى، بل إن وضعها في الورق خدمة قائمة بذاتها» [(2)]. ومن هذا التخصص، أي تقسيم العمل، جاءت الكفاءة الأكبر لمؤسسة ذلك العصر، مقترنة «بالميل» الطبيعي لدى الإنسان «إلى مقايضة الشيء ومبادلته بشيء آخر» [(3)]، وقد أرسى هذا التخصص أساس كل أشكال التجارة. غير أن ذلك لم يكن واقع الثورة الصناعية، ولو أن آدم سميث لم ير، صناعة الدبابيس وتقسيم العمل، ولكن المصانع ذات المداخل والآلات وتجمعات العمال التي برزت عند نهاية القرن الثامن عشر، لكانت هي التي استرعت أنظاره، وليست صناعة الدبابيس وتقسيم العمل.

ولكن بالرغم من أن سميث لم يتوقع الثورة الصناعية في مظهرها الرأسمالي الكامل، أو لم يتوافر لديه تصور كامل لها، فقد لاحظ بوضوح كبير تناقضات النظام القديم، وصيرورته نحو الزوال، وفوق كل شيء ما يكمن فيه من مصلحة ذاتية لا نرى آثارها الاجتماعية. وهو إذا كان متنبئا بالجديد، فإنه كان أشد عداء للقديم. ولا يستطيع من يقرأ ثروة الأمم إلا أن يلمس سعادته بتعكير صفو المرفهين وإلحاق الكرب بمن كانوا يجاهرون بالأفكار والسياسات المريحة والتقليدية الرائجة في أيامه. كما كان في كتاب سميث الكثير مما يوحي برؤية واضحة للعالم الجديد الذي كان يقف على مشارفه، غير أن إسهامه الأكبر تمثل في تدمير العالم القديم، وهكذا

مهد الطريق نحو ما كان محتوما أن يجيء.

ولد آدم سميث في العام 1723 في مدينة كيركالدي القليلة الشأن، وهي ميناء صغير عبر جسر فيرث أوف فورت من أدنبره، واكتسبت شهرة في العصر الحديث بسبب مصانعها التي تنتج مشمع الأرضية (اللينوليوم) والرائحة التي تنبعث منها. وكان والده محصلا للرسوم الجمركية، المظهر المحلي للسياسة الحمائية والإيمان بالمركنتلية التي هاجمها ابنه دون رحمة ودمرها بفعالية شديدة. وبعد إتمام آدم سميث الدراسة في المدرسة المحلية التحق بجامعة جلاسجو، ثم بكلية باليول، في أكسفورد، وتلك تجربة أشار إليها في ثروة الأمم، مع توجيه نقد عنيف للأساتذة العموميين ـ كما كانوا يسمون في ذلك الحين ـ الذين لم تكن مرتباتهم مرتبطة بحجم الفصول التي يقومون بالتدريس فيها، ولا بإقبال الطلبة على دروسهم. ويقول آدم سميث إن هؤلاء الأساتذة، وقد انعدم لديهم الحافز، لم يكونوا يبذلون إلا أقل الجهد، ولا يؤدون إلا أقل العمل. وكان من رأيه أنه من الأفضل كثيرا أن تدفع أجورهم ـ مثلما كان الأمر معه فيما بعد في جلاسجو ـ وفقا لعدد الطلبة الذين يجتذبونهم إلى دروسهم. وما كانت أفكار سميث في هذا الصدد لتلقى الترحيب في جامعة أمريكية حديثة.

ومن أكسفورد عاد سميث إلى جامعة جلاسجو، حيث كان أستاذا لعلم المنطق، ثم للفلسفة الأخلاقية. وهنا نشر في العام 1759، كتاب «نظرية المشاعر الأخلاقية» [3*]، وهو عمل أصبح الآن منسيا تقريبا، وسبق كثيرا اهتمامه بالاقتصاد السياسي. وفي العام 1763 استقال من الجامعة ليصبح المعلم الخصوصي لدوق باكليتس الشاب، وليصحبه في سفرياته في أرجاء القارة الأوروبية. ولم يسجل التاريخ المنافع التي عادت على الدوق من هذه الجولة، ولكنها كانت تجربة بالغة الأهمية بالنسبة لسميث. وفي سويسرا زار سميث ڤولتير في البيت الريفي الجميل الذي مازال قائما بالقرب من جنيف فيما يعرف الآن بفرنيه ـ ڤولتير. وفي باريس وڤرساي تعرف على كثيرين، من بينهم كينيه وتورجو. ومن السمات المميزة لكتاب «ثروة الأمم» طابعه الكوزموبوليتاني، إذ إن أفكار سميث وملاحظاته ومعلوماته تتجاوز كثيرا حدود إنجلترا أو إسكتلندا. ولابد أن يعزى ذلك إلى سنوات تجواله في أوروبا.

وقد بدأ سميث كتابه «ثروة الأمم» في فرنسا، واستمر يعمل فيه عشر سنوات بعد عودته إلى بريطانيا في العام 1766. ولقي الكتاب، عندما نشر في نهاية الأمر، نجاحا على الفور، فطبعته الأولى، التي صدرت في مجلدين، بيعت تقريبا في الحال [4]. وفي إعجاب غامر كتب إدوارد جيبون، صديق سميث، إلى آدم فيرجوسون يقول: «يا له من عمل ممتاز ذلك الذي كان هدية ثرية للجمهور من صديقنا المشترك آدم سميث!»، ومضى قائلا إنه «يقدم أعمق الأفكار معروضة بلغة بليغة»!! [5] وحتى هذا الترحيب كان معتدلا إذا ما قورن بترحيب وليم پت، بعد ذلك بخمسة عشر عاما، الذي قال في كلمة له في مجلس العموم، عن مؤلف ثروة الأمم، إن «إدراك سميث الشامل لتفاصيل وعمق البحث الفلسفي سيقدم ـ في رأيي ـ أفضل حل لكل مسألة تتصل بتاريخ التجارة وبنظام الاقتصاد السياسي» [6] وقد ذكرت في مناسبة سابقة أنه «لم يحدث منذ ذلك الحين، في العالم غير الاشتراكي في الأقل، أن أعلن أحد الساسة رأيه بمثل هذه الشجاعة في أحد علماء الاقتصاد» [7].

وبعد نشر «ثروة الأمم» عين سميث مفوضا للجمارك في أدنبره، وتلك وظيفة عاطلة في العرف المركنتلي سبق أن شغلها أبوه، ولكنها كانت في العرف المعلن لأبناء جيله وظيفة لها أثر عملي بحيث لا يمكن رفضها. وتوفي سميث في أدنبره في العام 1790، ويوجد بيته ومكان دفنه في أبرشية كانونجيت، وتتعين زيارتهما على كل من لديه قدر من الاهتمام بالاقتصاد السياسي.

و«ثروة الأمم» بحث ضخم، متشعب الجوانب كثير الاستطرادات، وغني بما يحويه من متعة وطرافة، ومكتوب بلغة منثورة تدعو إلى الإعجاب، ولكنه مع «الإنجيل» و«رأس المال» لماركس يعد أحد الكتب الثلاثة التي يشعر أدعياء الثقافة أنه مسموح لهم بالاقتباس منها دون قراءتها. وتلك خسارة كبيرة في حال سميث بصفة خاصة. فالكتابة نفسها لها سحرها، كما قال جيبون. ومازالت «حقائقها الغريبة» التي أثنى عليها دافيد هيوم، تواجه بالسرور أو الدهشة وربما يسمح لي القارئ باستطراد قصير لإعطاء نموذج.

فبالنسبة للأمريكيين نجد قوله بأن «القرار الذي اتخذه الكويكرز أخيرا في بنسلفانيا بإعتاق جميع رقيقهم الزنوج يمكن أن يقنعنا بأن عددهم ليس

كبيرا جدا» [8]. وقد سبق «ثورشتين فبلن» [*4] عندما قال إنه لدى الجانب الأكبر من الأغنياء ينحصر الاستمتاع الرئيسي بالثروة في استعراض مظاهرها» [9]. وعن حملة الأسهم، وعما إذا كانت توجد أو لا توجد لهم مهنة، لم يكن هناك في العقدين التاليين من هو أدق تعبيرا عندما قال: «إنهم نادرا ما يتظاهرون بفهم أي شيء من أعمال الشركة، وهم لا يبالون كثيرا بذلك عندما يتصادف أن تكون روح الشقاق غير سائدة فيما بينهم، ولكنهم يتسلمون بارتياح الأرباح الموزعة السنوية أو نصف السنوية التي يرى المديرون أن من المناسب صرفها لهم» [10].

وهناك تعليق لسميث بشأن الولايات المتحدة ينبغي أن يكون دائما في الذاكرة عندما يحل الذعر بشأن الدولة محل الفكر، وهو لم يرد في «ثروة الأمم»، وإنما قيل ردا على ما سمعه من سيرجون سنكلير من أن الجنرال بيرجون قد استسلم في ساراتوجا في أكتوبر 1777. وما أعرب عنه سنكلير من الخوف من أن تكون الدولة البريطانية قد دمرت، فأجاب سميث على ذلك بقوله: «إن الدولة تحتمل قدرا كبيرا من الدمار» [11].

ونعرف أيضا من سميث أن مصاريف الإدارة المدنية لمستعمرة خليج ساشوستس «قبل بدء الاضطرابات الحالية»، [12] أي الثورة، كانت حوالي 18 ألف جنيه إسترليني في السنة، وذلك مبلغ كبير بالمقارنة بمصاريف نيويورك وبنسلفانيا، ومقدارها 4500 جنيه إسترليني لكل منهما، ومصاريف نيوچيرسي ومقدارها 1200 جنيه إسترليني [13]. كما نعرف أيضا أنه بعد عاصفة شديدة، أو فيضان، التقى مواطنو الكانتون السويسري آندرڤالد على هيئة جمعية اعترف فيها كل منهم علانية بثروته أمام الحشد، ثم تحدد بالتناسب المبلغ الذي يدفعه مقابل إزالة الأضرار، وذلك مثال مبكر لضريبة رأس المال [14]. وأخيرا فإنه وفقا لحساب سميث البالغ الدقة كان «أيزوقراط» [*5] يكسب 3333 جنيها إسترلينيا وستة شلنات وثمانية بنسات (تصل إلى 100 ألف من دولارات اليوم) «مقابل ما يمكن أن نسميه سلسلة من المحاضرات، وهو رقم لن يبدو مبالغا فيه من مدينة بمثل هذا الحجم، وبالنسبة لمعلم له مثل هذه الشهرة كان يدرس أيضا ما كان يعد في ذلك الوقت أحدث العلوم جميعا، علم البلاغة» [15] ويقول سميث أيضا إن بلوتارك [*6] يتقاضى المبلغ نفسه. ولعل هذا يبين ما تميزت به

اهتمامات سميث من تنوع.

ويوجد في كتاب آدم سميث الكثير الذي يسترعي اهتمام القارئ بعيدا عن صميم إسهامه في تاريخ الفكر الاقتصادي، ولقد استرعي بالفعل اهتمام الكثيرين على امتداد الأعوام غير أنه توجد ثلاثة عناصر أساسية حُددت في الفصل الأول ينبغي تركيز الانتباه عليها، العنصر الأول هو فكرة القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية، بمعنى طبيعة النظام الاقتصادي. والثاني هو كيف تحدد الأسعار، وكيف يتم توزيع الدخل الناتج عنها في شكل أجور وربح وريع. وأخيرا هناك السياسات التي بموجبها تدعم الدولة وتعزز التقدم والرخاء في المجال الاقتصادي. ويجب التأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد في «ثروة الأمم» أي تقسيم منهجي شبيه بما ورد أعلاه. ونرجو أن يغفر لنا المؤلف هذا الترتيب الذي لو رآه لوجده باعثا على الدهشة.

وتتركز الدوافع الاقتصادية لدى سميث على دور المصلحة الذاتية. ذلك أن السعي إليها بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام. ومن أشهر أقواله «إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم»!! [16] ويضيف بعد ذلك أن الفرد «في هذه الحالة، كما في حالات أخرى كثيرة، تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده... وأنا لم أعرف أبدا أن خيرا كثيرا تحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام. فذلك في الحقيقة تصنع ليس شائعا بين التجار، ولا يحتاج إثناؤهم عنه سوى إلى استخدام كلمات قليلة للغاية» [17].

والإشارة إلى اليد الخفية لها في نظر الكثيرين رنين صوفي غامض، فهي قوة روحية تساند السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية وتوجيه الناس في السوق نحو أسلم الغايات عاقبة. غير أن الأخذ بهذا الرأي يسيء كثيرا إلى سميث، فاليد الخفية ـ وهي أشهر استعارة في الفكر الاقتصادي ـ كانت عنده مجرد استعارة لغوية. فقد كان سميث أحد رجال عصر التنوير، ولذلك لم يكن يلجأ إلى دعم روحاني لحجته. وستبين لنا الفصول التالية كيف أن السوق، في أيامنا هذه، قد اكتسبت في الحقيقة بركة لاهوتية،

وهو ما لم يكن سميث ليوافق عليه.

ومع ذلك كانت تلك خطوة هائلة اتخذها سميث بوصفها مسألة علمانية بحتة. فالشخص الذي يجمع الثروة لنفسه كان حتى الآن موضع ارتياب وشكوك وسوء ظن، وتلك مشاعر ترجع من خلال العصور الوسطى إلى العصر التوراتي والكتاب المقدس نفسه. والآن أصبح بسبب مصلحته الذاتية عاملا من أجل المصلحة العامة. وهذا إنقاذ وتحول مهم في الحقيقة! فليس هناك في التاريخ كله مَن أسدى خدمة كهذه للميول الشخصية. ومازالت الحال كذلك في أيامنا. وكما أن صوت الفيزيوقراطيين مازال يدوي عندما يلتقي المزارعون معا، كذلك فإن الحديث عن الخير العام الذي تحققه المصلحة الذاتية للجزار أو صانع الجعة أو الخباز، والتوجيه الطيب من جانب اليد الخفية، يتجددان بيننا عندما يعقد اجتماع لأعضاء غرفة التجارة بالولايات المتحدة، أو المائدة المستديرة لرجال الأعمال، أو مجلس وزراء رونالد ريجان، فيتبادلون عبارات التأييد، ويلقون الخطب الرنانة عن تجديد شباب الأمة، وينظرون في السياسات العامة والإجراءات الحكومية.

وكانت القيمة والتوزيع ـ الأسعار ومن يحصل على الإيرادات ـ هما ثاني القضايا الأساسية لعلم الاقتصاد التي تصدى لها آدم سميث، وهي القضايا التي مازالت باقية كاقتصاد جزئي في الكتب المدرسية حتى يومنا هذا. وكان سميث، في تحديده لهاتين المسألتين، يعكس فهمه لذلك العصر. ونظرا لأن العمال يتجمعون في المصانع، فإن ما كان يحدد أجورهم أصبح من الأمور المهمة. وبما أن الرأسمالي بات مسيطرا على الإنتاج، فقد ثارت المسألة المتعلقة بمكافآته، كيف يتم تحديدها وتبريرها. وعندما حل مستأجر الأرض محل المزارع الذي يفلح الأرض مقابل جزء من المحصول، أو محل القن، أصبح الريع مسألة لها أهميتها. وأصبح ينظر للأسعار على أنها ذات علاقة واضحة بجميع هذه العناصر. وهكذا أعطى سميث علم الاقتصاد هيكله الحديث. ولكنه حصل بدوره على هذا الهيكل من المراحل المبكرة للثورة الصناعية.

وبالرغم من أن سميث كان ينظر إلى مسألتي السعر وتوزيع الإيرادات على أنهما محوريتان في فهم الاقتصاد، فإنه ينبغي أن يقال إن إجاباته لم تكن مرضية لفترة طويلة. فبالنسبة للأسعار، كانت تحيره الحقيقة المثيرة

والمقلقة، التي سبقت الإشارة إليها، وهي أن أفضل الأشياء، أو أعظمها جوهرية، يكون الكثير منها مجانيا، أو قريبا من ذلك. فالماء، حتى وإن لم يكن ذا جودة تامة في أيامه، كان الناس يحصلون عليه بسعر زهيد أو مجانا، في حين أن الماس «الذي لا ضرورة له إطلاقا» كان في ذلك الحين، كما هو الآن، غالي الثمن إلى أبعد حد. من هنا جاء الفرق المزعج بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل. وكما في حال مياه الشرب فإن قيمة الاستعمال يمكن أن تكون مرتفعة جدا، وقيمة التبادل منخفضة جدا، أما الأحجار الكريمة فقيمتها الاستعمالية منخفضة وقيمتها التبادلية مرتفعة. وقد ظلت معضلة قيمة الاستعمال وقيمة التبادل دون حل لمدة قرن آخر أو أكثر، إلى أن اكتشف في أحد الانتصارات المحدودة للنظرية الاقتصادية، مفهوم المنفعة الحدية [18]. ومؤداه أن الذي يحدد القيمة هو أقل الاحتياجات إلحاحا وأكثرها هامشية. فمنفعة الماء تتناقص نتيجة لوفرته، على حين أن منفعة الماس تظل عالية نتيجة لندرته. وفي صحراء لا ماء فيها يحين وقت يمكن فيه أن تبادل بالجوهرة الأثقل وزنا والأشد بريقا جرعة ماء، ذلك أن الندرة تصنع الأعاجيب حتى بالنسبة للمنفعة الحدية للماء.

وقد حل سميث المشكلة في أيامه بمجرد وضع قيمة الاستعمال جانبا وتأكيد قيمة التبادل، على أساس الصورة التي عرفت لفترة طويلة بأنها «نظرية كمية العمل» [*7] فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها». إن قيمة أي سلعة... بالنسبة للشخص الذي يمتلكها... تكون مساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها. ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي لما لجميع السلع من قيمة قابلة للتبادل» [19].

غير أن ذلك ليس كل ما في الأمر، ففي فقرات أخرى لسميث أيضا ما يفيد بأن قيمة التبادل تتوقف فيما يبدو على جميع تكاليف إنتاج السلع، وذلك حل يتطلب ـ مثلما تطلب دائما ـ وجود تفسير جيد لما يحدد التكاليف، وإلا فإن مشكلة ما يحدد السعر تكون قد تحولت ببساطة من مجموعة من المجاهيل إلى مجموعة أخرى.

والغموض الذي ترك فيه سميث، في نهاية الأمر، مسألة ما يحدد السعر جعلت الدارسين لا يكفون عن تقليب آرائه على كل وجوهها. وهي

تسلية لا ينبغي أن تكون مبعث قلق لنا، فالحقيقة البسيطة هي أن سميث نفسه لم يحسم الأمر.

وعندما ينتقل سميث إلى ما يحدد الأنصبة في الدخل المتحقق من بيع الناتج التي ينبغي أن تذهب إلى العمال وأصحاب الأراضي وأرباب الأعمال ـ الرأسماليين، فإنه يضع يده على السؤال الذي ينبغي أن يوجه. ومرة أخرى كان غامضا في إجاباته. فالأجور كان يعتبرها بوجه عام تكلفة إبقاء العامل على قيد الحياة كعامل والإنفاق عليه في عمله. ونظرية أجور الكفاف هذه حوّلها دافيد ريكاردو فيما بعد إلى «قانون الأجر الحديدي» (*8) الذي كان يعتقد أنه يلزم الطبقات الكادحة بالاكتفاء بالحد الأدنى للأجر اللازم لبقائهم. إذ لم يكن هناك تمييز واضح بين الفائدة والأرباح، أما العائد على رأس المال وعلى الرأسمالية فإن سميث يستخلصه بصعوبة من «نظرية كمية العمل». ذلك أن كمية العمل، وما ينشأ عنها من تكلفة الإنفاق على العمال، هي التي تحدد السعر. ونتيجة لذلك فإن العائد على رأس المال هو بالضرورة ما يستولي عليه الرأسمالي من الاستحقاق المشروع للعامل الذي يحدد كدحه سعر الناتج، وإليه يرجع العائد من بيع الناتج. أو هو الاستيلاء على قيمة فائضة يخلقها العامل زيادة على ما يدفع له، ويكون له عليها، مرة أخرى، فيما يظهر حق مشروع. وقد ترك سميث المسألة عند هذا الحد، بقدر ما في موقفه من وضوح. وهذه الفكرة الهدامة دون قصد قام ريكاردو بتطويرها وصقلها أيضا في القرن التالي، كما أصبحت مصدرا رئيسيا للسخط الثوري والإثارة من جانب كارل ماركس فيما بعد.

وأخيرا نأتي إلى الريع. إن الاهتمام الذي أُضفى على الريع في كتابات سميث، وكذلك في كتابات ريكاردو وآخرين فيما بعد، يبدو الآن عنيفا بعض الشيء. فلماذا كل هذا الاهتمام بهذا البند الخاص من بنود التكلفة والدخل؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نتذكر مدى ما كان للريع من دلالة في وقت كانت الزراعة فيه ذات أهمية اقتصادية محورية، وكان ما يدفعه المستأجرون مقابل استعمال الأرض أحد التحولات الكبيرة (والظالمة) من الدخل.

وعن الريع كان لسميث، مرة أخرى، تفسيرات مختلفة ومتضاربة. فبعد أن جعله في أول الأمر عاملا يحدد السعر، إلى جانب الأجور والربح، جعله

بعد ذلك بقية من العائد من الأسعار بعد خصم ما يدفع من أجور وأرباح». «إن الريع... يدخل في تركيب سعر السلع بطريقة مختلفة عن الأجور والربح. ومدى ارتفاع أو انخفاض الأجور والربح هو سبب ارتفاع السعر أو انخفاضه، ويكون الريع المرتفع أو المنخفض هو الأثر المترتب على ذلك» [20]، ثم يمضي سميث إلى ربط مستوى هذه البقية بنوعية الأرض. «إن الريع يزداد بمقدار جودة المرعى» [21].

وهنا تدخل نغمة توافقية فيزيوقراطية أيضا، حيث يعتقد سميث أنه في الزراعة تكدح الطبيعة إلى جانب الإنسان، مضيفة إلى جهده شيئا من عندها ـ فكرة الناتج الصافي مرة أخرى. كما يوجد تناقض مقلق بوجه خاص بين رأي سميث في الأسعار، الذي يفترض أن يعكس تكلفة العمل المندمج في الناتج، ورأيه في دور الأرض التي «تنتج في كل حال تقريبا كمية من الغذاء أكبر مما يكفي لإعالة اليد العاملة اللازمة لجلبه إلى السوق» [22]. والحل لهذه المسألة هو مرة أخرى أن يترك سميث لأولئك الذين يجدون في تناقضاته موضوعا جديرا بأن يبحثه العلماء.

ثالثا وأخيرا، هناك ما يقوله سميث عما أصبح يسمى الآن السياسة العامة ــ عما يحفز النمو الاقتصادي. وآراؤه في هذه القضية ليست جميعا آراء جديدة، وإنما هو يدين لعلماء بارزين سبقوه في الهجوم على الفكر المركنتلي، من أمثال العالم المتقد الذكاء سير ولي بيتي (1623 ـ 1687). كما يعتمد أيضا على صديقه العظيم من أبناء أدنبره دافيد هيوم (1711 ــ 1776). بيد أن آراء كثيرة له هي نتاج ملاحظاته الخاصة وفطرته الصائبة، وسعادته التي سبق أن أشرنا إليها عندما يتمكن من التغلب على بعض المعتقدات المستقرة.

وكانت أقوى توصياته فيما يتعلق بالسياسة العامة هي الدعوة إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية. ويرجع جانب كبير من هذه الدعوة، وربما جانب أكبر مما يجب، إلى افتتانه بتقسيم العمل بمصنع الدبابيس، فإنه فقط إذا ما وجدت حرية للمقايضة والتجارة يكون باستطاعة بعض العمال التخصص في صنع الدبابيس، وباستطاعة آخرين التفرغ لمستلزمات أخرى، ثم يجيئون جميعا إلى التبادل الذي يشبع احتياجات الفرد المتعددة. وإذا لم تكن هناك حرية تجارة فلابد أن يركز كل عامل على صنع دبابيسه الخاصة

ـ بغير كفاءة ـ ومن ثم تضيع الوفورات التي تتحقق من التخصص. ومن ذلك يستخلص أنه كلما اتسع نطاق التجارة زادت الفرصة أمام التخصص ـ أي تقسيم العمل ـ وعظمت، بالدرجة نفسها، أو كما يمكن أن يقال الآن، إنتاجية العمل. وفي استنتاج آخر من استنتاجات سميث المشهورة، يكون تقسيم العمل محدودا بحجم السوق. وهذه هي الحجة وراء الدعوة إلى توسيع نطاق التجارة الحرة بدرجة أكبر، مع ما يترتب على ذلك من تحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة العمل.

والأمر الأكثر احتمالا هو أن استخدام الطاقة والآلات في الإنتاج كان حتى في أيام سميث مصدرا للكفاءة أكبر بكثير من الاستخدام المتخصص للعمال. ومن المؤكد أن الأمر مازال على هذا النحو إلى الآن. وعلى الرغم من ذلك فإنه إلى يومنا هذا يظل تقسيم العمل، الذي تحدث عنه سميث، أشبه بالتغذية السحرية للكفاءة، «كليشيه» يتردد في كل مناقشة لسياسة التجارة الدولية.

ويمتد مفهوم سميث للتجارة الحرة ليتحول إلى هجوم مباشر على النظرة المركنتلية إلى الذهب والفضة باعتبارهما الأساس للثروة القومية، وعلى الإيمان بأن فرض قيود على التجارة يمكن أن يزيد المخزون من المعادن النفيسة، ويعلن سميث في الكلمات الافتتاحية لكتاب «ثروة الأمم» أن ما تمتلكه أمة ما من فضة أو ذهب ليس هو مقياس ثروتها. ذلك أن «العمل السنوي لكل أمة هو المصدر الذي يزودها ابتداء بكل ضرورات الحياة ووسائلها» [23].

كما أن الثروة تزيد «بمقدار المهارة والحذق وحسن الأداء فيما لديها من قوة العمل، وثانيا بالنسبة بين عدد من يستخدمون في عمل مفيد، وعدد من لا يستخدمون على هذا النحو» [24].

تلك إذن هي الأمور التي ينبغي أن تتصدى لها السياسة العامة، وإذا ما تصدت لها بنجاح، فإن الأسعار ستكون منخفضة، والمنتجات القابلة للتسويق ستكون وفيرة. وسيأتي الذهب والفضة من الخارج لشراء المنتجات، وعندئذ ستحل مشكلة الحصول على المعادن النفيسة من تلقاء نفسها. فالبلدان الأخرى لا تستطيع منع أبنائها من أن يرسلوا ما لديهم من ذهب وفضة لهذا الغرض. ويقول فيما يكاد يكون اكتشافا متكررا بشأن الرقابة على الصرف،

إن جميع القوانين الصارمة في إسبانيا والبرتغال ليس باستطاعتها أن تحتفظ داخل حدودهما بما لديهما من ذهب وفضة» [25]. وفي أحد أفكاره المميزة يذكر أولئك الذين يحركهم الخوف من أن تصبح النقود نادرة بأنه ليست هناك شكوى «أكثر شيوعا من الشكوى من ندرة النقود. فالنقود، شأنها شأن النبيذ، لابد أن تكون نادرة عند من ليس لديهم منها ما يشترونها به، ولا الجدارة التي تؤهلهم لاقتراضها» [26]. وفي إيماءة لنظرية كمية النقود، يقول: «ليس عن طريق استيراد الذهب والفضة، أدى اكتشاف أمريكا إلى إغناء أوروبا، وإنما عن طريق وفرة المناجم الأمريكية أصبحت تلك المعادن أرخص ثمنا» [27].

غير أن سميث ليس شديد الجمود في مسألة التجارة الحرة، فهو يسمح بفرض رسوم جمركية على الصناعات اللازمة للدفاع، وربما ردا على سوء استخدام الرسوم الجمركية في الخارج، كما كان متمهلا في سحب التأييد للمشروعات المحمية وعمالها. ولكنه يقف عند هذه الحدود. «إن القانون السوي الذي يتبعه رب الأسرة المتبصر هو ألا يحاول أن يصنع في بيته ما سيكلفه أكثر مما لو اشتراه... وما يكون سليما في سلوك كل أسرة خاصة نادرا ما يكون حماقة في سلوك مملكة كبيرة» [28].

ومثلما كان سميث كارها لفرض قيود على التجارة الدولية، كان أيضا معارضا للقيود على التجارة الداخلية والتجارة مع المستعمرات. وفي عصر كانت فيه التفضيلات التقييدية، والامتيازات، ومنح الدولة للاحتكارات من الأمور المألوفة، كان سميث معارضا لها جميعا، كما كان أيضا معارضا لإنشاء الاتحادات الخاصة بين المنتجين أو العمال، على الرغم من أنه في لمحة جانبية مميزة، ذكر أنه يوجد من القوانين ضد الاتحادات التي يشكلها بائعو قوة العمل أكثر مما يوجد من قوانين ضد الممارسة من جانب التجار ورجال الصناعة الذين كانوا يستخدمونهم. غير أنه لم يكن متفائلا تماما بشأن إمكان منع الاحتكارات الخاصة. فالاندفاع نحو رابطة كهذه كان قويا. وفي فقرة باقية أخرى يلاحظ سميث أن «الناس من المهنة نفسها نادرا ما يلتقون معا، حتى من أجل اللهو والمتعة، ولكن الحديث بينهم ينتهي بمؤامرة ضد الجمهور أو بتدبير ما لرفع الأسعار». ويمضي قائلا إنه «من المستحيل منع اجتماعات من هذا القبيل بأي قانون، لأنه ليس من المستطاع

إنفاذه، كما أن المنع لا يتسق مع الحرية والعدالة. ولكن على الرغم من أن القانون لا يستطيع أن يحول دون عقد اجتماع بين أناس من المهنة نفسها في بعض الأحيان، فإنه لا ينبغي أن يسهل تلك الاجتماعات، فضلا عن أن يجعلها ضرورية» [29].

بعد ذلك بمائة عام تم بصورة ما في الولايات المتحدة ما كان سميث يراه مستحيلا، وربما تستمر الجهود في هذا الاتجاه مائة عام أخرى. فقانون شيرمان [*9]، وما تلاه من تشريعات، يمنع من يمارسون المهنة نفسها، حتى إذا كانوا يلتقون من أجل البهجة والسرور، من مناقشة الأسعار، دعك من الاتفاق عليها. وكان من شأن هذا الحظر مواجهة قدر ليس بالقليل من الصعاب التي تنبأ بها سميث.

ومن سميث جاء الالتزام بالمنافسة بوصفها أحد المبادئ الأساسية في كل المجتمعات الرأسمالية ـ المنافسة التي يفترض أنها تكفل الأداء الصناعي الأمثل. ولكن لم يهتم أحد بتحذير سميث من المؤسسة التي يمكن أن تدمر المنافسة، إلى جانب الدولة نفسها. وكان يعني بتلك المؤسسة الشركة المنشأة بموجب قانون حكومي ـ أي الشركة المساهمة بالمصطلحات الحديثة. وحيثما كان لهذه الشركة امتيازات احتكارية، كما كانت الحال في العصر الاستعماري، كان انتقاد سميث عنيفا بوجه خاص. ولكنه كان أيضا يشك في كفاءتها. ولو أنه عاد إلى الحياة اليوم لأصيب بالفزع من عالم توجد به، كما في الولايات المتحدة، ألف شركة مساهمة تهيمن على الساحة الصناعية والتجارية والمالية، وتتولى شؤونها إدارة مستأجرة، وذلك وضع كان لابد أن يعتبره سميث مدعاة للحزن والأسى: «إنهم لكونهم مدراء لأموال أناس آخرين بدلا من أموالهم الخاصة، لا يمكن أن يتوقع أن يسهروا على حمايتها باليقظة القلقة نفسها التي يسهر بها عادة الشركاء في شركة خاصة على حماية أموالهم... ولذلك فإن الإهمال والإسراف لابد أن يسودا، بدرجة أو بأخرى، في إدارة شؤون مثل هذه الشركة» [30].

وهناك أشياء أخرى يتحدث عنها سميث أو يدعو إليها. وهو تمشيا مع سمة أسلافه الإسكتلنديين يحث على التقتير في المصروفات الشخصية، ويمد النصيحة بقوة إلى الدولة، ويقصر أنشطة الدولة بصرامة على النهوض بأعباء الدفاع، وإدارة العدالة، وتعهد الأشغال العامة الضرورية. وتؤكد

أقواله الشهيرة عن حق بشأن الضرائب أن الضرائب ينبغي أن تكون يقينية ومناسبة وغير مرهقة في تقديرها وتحصيلها. وهو يصادق، كحد أدنى، على ضريبة دخل متناسبة: «إن رعايا كل دولة يجب أن يسهموا في دعم الحكومة، بنسبة إمكانات كل منهم، أي بالنسبة للدخل الذي يتمتع به كل منهم تحت حماية الدولة» [31].

ولكن لا يمكن أن نتحدث هنا عن كل شيء لدى سميث. فمحاولة ذلك إنما تعني تكرار كتابه العظيم نفسه، والتغطية ـ بسبب حبه للتفاصيل ـ على الجوهر المحوري لفكره، بل على لب هذا الفكر. فذلك الجوهر هو ما تسعى هذه الصفحات إلى التعرف عليه.

7 استكمال آراء سميث وتأكيدها وبداية الاعتراض عليه

مع آدم سميث خطا تاريخ الفكر الاقتصادي أطول خطواته. وكما قال إيرك رول عنه: «إن رسول الليبرالية الاقتصادية تحدث بعبارات واضحة ومقنعة». فقد كان يخاطب جمهورا مهيئا لتلقي رسالته... وكان هو صوت رجال الصناعة التوّاقين إلى القضاء على كل القيود المفروضة على السوق وعلى توريد الأيدي العاملة - بقايا النظام العتيق، نظام رأس المال التجاري ومصالح أصحاب الأراضي [1]. فطيلة ما يزيد على الأعوام المائة التالية كان الاقتصاديون في التيار الرئيسي يحاولون تقويم استنتاجات آدم سميث وتجديدها، ويعملون جادين على تفسير ما غمض من أفكاره، ويسعون من نواح أخرى إلى إكمال منظومته.

إن الالتزام الذي يفرض على المؤرخ المحترف، الكاتب الذي لا يعنى بالتاريخ فقط، بل بمدى انطباق الأفكار على الحياة الحديثة، يصبح معقدا للغاية عندما يدرس علم الاقتصاد في فترة ما بعد آدم

سميث. والآن، أكثر من ذي قبل، توجد مشكلة انتقاء الأفكار ذات الأهمية المحورية والمستمرة من كم هائل من المادة. ذلك أن جانبا كبيرا مما كتب بعد سميث لم تكن له أهمية باقية. ولم يكتب البقاء للأفكار التي طرحت والنظريات التي اقترحت والنقاط التي قدمت فيما كان يعقد في ذلك الوقت من مناظرات مستمرة، بل مريرة في بعض الأحيان. وكان هناك أيضا من شرحوا التيار الرئيسي ببلاغة، من أمثال چون «ستيوارت مِل» (*) الذين كانوا المعلمين العظام في ذلك الوقت، ولكنهم لم يدخلوا تغييرا جوهريا على التيار العريض للفكر الاقتصادي. فجانب كبير مما كتب، وبخاصة المناظرات، ينبغي التغاضي عنه، إن لم تكن الأفكار الجوهرية قد فقدت في الزحام. ومرة أخرى ليس المحك أن تكون المناقشة قد شملت كل الموضوعات ـ فكثيرون جدا حاولوا ذلك ـ لكن المهم ألا يكون قد أُغفل شيء له أهمية مستمرة.

وفي السنوات التي أعقبت وفاة سميث برز ثلاثة أشخاص عظام، كادوا جميعا يكونون معاصرين لبعضهم بعضا، أحدهم فرنسي والآخران بريطانيان، وكان لثلاثتهم إسهامهم في تهذيب أعمال سميث وتوسيعها، وهم: چان باتيست ساي (1767 ـ 1832)، وتوماس روبرت مالتس (1766 ـ 1834)، وداڤيد ريكاردو (1772 ـ 1823). وقد شهدوا جميعا، وبخاصة مالتس وريكاردو، الثورة الصناعية في كامل ازدهارها، وسعوا، في محاولة منهم لتحسين آراء سميث، إلى جعل الفكر الاقتصادي متمشيا مع هذا التغيير الهائل. ومعهم جاء الفكر الاقتصادي للنظام الصناعي.

وكان چان باتيست ساي رجل أعمال مشغولا في بداية حياته بالتأمين على الحياة، وكان رائدا في هذا المجال. ومضى في حياته ليصبح أستاذا جامعيا، وأنهى حياته الوظيفية في كوليج دي فرانس. ولأنه كان فرنسيا، وليس من المتحدثين بالإنجليزية، وهو التراث الذي كان سائدا حينذاك (وظل سائدا منذ ذلك الحين)، والذي كان لفترة طويلة انعكاسا لتفوق بريطانيا الصناعي ومعبرا عنه؛ فقد لقي من المؤرخين اهتماما أقل مما لقيه مالتس وريكاردو. وكان هناك من أغفلوه على أساس أنه لم يقدم إسهاما كبيرا من عنده، وإنما كان مجرد رسول ينقل إلى الفرنسيين ما هم في مسيس الحاجة إليه من فكر آدم سميث.

والحقيقة أنه فعل أكثر من ذلك كثيرا. وقد كان مجرد جزء من عمله أن حوّل المجموعة غير المرتبة من الأفكار والمعلومات الواردة في «ثروة الأمم» إلى الصورة الأكثر ترتيبا التي تلائم الفكر الفرنسي. ولكن لم يكن يساوره شك في ضرورة العمل الذي قام به، فقد قال في توليفة بارعة من النقد والإطراء: «إن كتاب سميث ليس إلا مجموعة مشوشة من أسلم مبادئ الاقتصاد السياسي تدعمها أمثلة مضيئة وتوليفة من الأفكار الغريبة عن الإحصاء مختلطة ومفيدة» [2]. وكان مؤلفه الرئيسي «محاضرات في الاقتصاد السياسي» [*2] أشد إيجازا من كتاب سميث، ولقي رواجا واسعا سواء بالفرنسية أو في ترجمته الإنجليزية. وكان التقدير الأقل الذي حظي به مقارنة بأعمال الكتّاب الآخرين في ذلك الوقت يعزى إلى سهولة قراءته وإلى بساطة عباراته. وذلك أمر له دائما مخاطره.

كما أن ساي قادته خلفيته في دوائر الأعمال إلى تمجيد الدور المميز، بل الحاسم، للمنظم [*3]، الرجل الذي يتصور مشروعا ما أو يتولى مسؤوليته، ويرى الفرصة ويغتنمها، فيكون القوة المحركة للتعبير والتحسين في الميدان الاقتصادي. وفي ذلك كانت أفكاره سابقة على أفكار آخرين، من بينهم چوزيف أليوس شومبيتر [*4] في العصر الحديث. ولكن إسهام ساي الرئيسي، بل إسهامه الدائم البالغ التأثير على امتداد 130 عاما، كان القانون الذي صاغه عن الأسواق. فإلى يومنا هذا مازالت الكتب المدرسية تتحدث عن «قانون ساي» [3].

وكان مؤدى «قانون ساي» أنه من إنتاج البضائع يأتي مجموع فعال (أي ينفق من الناحية الفعلية) للطلب يكفي لشراء العرض الكلي للبضائع، لا أكثر ولا أقل. ونتيجة لذلك لا يمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر إفراطا عاما في الإنتاج. وإذا وضعنا ذلك في صورة أحدث فإنه من سعر أي ناتج يباع يأتي عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو ريع يكفي لشراء ذلك الناتج. ويحصل عليه جميعه شخص ما، في مكان ما. ولم يكد الحصول عليه يتم حتى يتحقق إنفاق يصل إلى قيمة ما يتم إنتاجه. وتبعا لذلك لا يمكن أن يوجد في أي وقت نقص في الطلب، وهو المقابل الواضح للإفراط في الإنتاج. ومن الممكن بطبيعة الحال أن يكون هناك أشخاص يدخرون جزءا من حصيلة البيع، لكنهم بعد أن يدخروا سوف يستثمرون.

وبذلك يظل الإنفاق مكفولا. وحتى إذا اكتنزوا الحصيلة فإن ذلك لا يغير الوضع، لأن الأسعار تعدل نفسها نزوليا لتتكيف مع التدفق الأقل للدخل. ومن ثم لا يمكن أن يوجد أي فائض عام في البضائع، أو أي نقص عام في القوة الشرائية.

ولم يلق «قانون ساي» قبولا من الجميع. من ذلك أن توماس روبرت مالتس، كما سنرى، كانت لديه أسباب قوية للتشكك في هذا القول. وقد شهدت العقود التي تلت ذلك فترات متكررة ومتزايدة القسوة من الأزمات والكساد، كانت البضائع فيها لا تباع. وكان العمال فيها لا يجدون فرص عمل. وبدا من المؤكد أن هناك، على نحو ما، في قطاع ما من الاقتصاد، قصورا في القوة الشرائية له أسبابه. وقد واجه الاقتصاديون هذا الوضع بمفهوم وجود دورة اقتصادية أشبه بالموجة تسبب اختلالا مؤقتا، ولكنها لا تغير الأوضاع الأساسية. ومن ثم ظل «قانون ساي» قائما.

وهو لم يظل قائما فحسب بل أصبح قبوله مؤشرا على حدوث تقدم في علم الاقتصاد. كما كان هوالاختبار النهائي الذي يتم به تمييز الباحثين الجادين عن المدعين والمضللين وذوي العقول المضطربة الذين لا يرون ـ ولا يودون أن يروا ـ كيف أن الإنتاج يخلق الطلب الخاص به. وكان هو أيضا الدفاع الشجاع الذي لا غنى عنه في مواجهة من يسعون من خلال الاعتماد على إضفاء الصفة النقدية على الفضة وإنفاقها، وعلى طبع وإنفاق النقود الورقية، والاقتراض والإنفاق الحكوميين، إلى تعزيز القوة الشرائية بغية التغلب على قصور في الطلب يتم تصويره بطريقة زائفة. لقد كانوا يقدمون الوصفات لعلاج أشياء لا وجود لها.

وظل «قانون ساي» منتصرا حتى وقع الكساد الكبير. عندئذ حل محله چون ماينارد كينز الذي رأى وأكد أنه يمكن أن يحدث قصور في الطلب، وقد حدث بالفعل في ذلك الوقت. وأنه قد يكون هناك تفضيل للاحتفاظ بالنقود واكتنازها. وعند ذلك لن تتواءم الأسعار مع الانخفاض في تدفق الطلب. ويمكن أن تظل البضائع بوجه عام لا تجد من يشتريها، فيصبح من يصنعونها متعطلين عن العمل. وفي هذه الحالة يمكن للحكومة ـ وينبغي ـ أن تتخذ إجراء تصحيحيا عن طريق الاقتراض والإنفاق لاستكمال تدفق الطلب. وكان ذلك بمنزلة النهاية للسيادة الاستثنائية لأفكار چان باپتست

ساي.

وكانت تلك أيضا نهاية لقيد أساسي على تعليم الاقتصاد والتفكير المنهجي والتخيل الواسع، وهو قيد كان له تأثيره في كل من يدرسون علم الاقتصاد. ولما كان يعتقد بوجود ضمان لطلب كاف على البضائع، فإن الأداء الاقتصادي كان يعتبر أداء أمثل، وأنه لم تكن هناك حاجة إلى أي إجراء تتخذه الدولة أو يتخذه البنك المركزي لزيادته أو إنقاصه. ومع نهاية عهد «قانون ساي» أصبحت مسألة إدارة الطلب الكلي ـ التي يجب أن تضطلع بها الحكومات مباشرة، أو من خلال البنوك المركزية، لزيادة الدخل والقوة الشرائية أو إنقاصهما ـ شاغلا واضحا. وتراجعت كثيرا مكانة القيمة والتوزيع والأسعار والأجور وغيرها من الموضوعات في الفكر الاقتصادي، ذلك التراجع الذي جسدته التسمية الحديثة لدراستها، وهي «التحليل الاقتصادي الجزئي» (*5).

وأصبحت إدارة الطلب هي المجال الجديد لقدر أكبر من الاهتمام والمكانة، مع العنوان الأضخم الذي اتخذه، وهو «التحليل الاقتصادي الكلي» (*6). وقد ولد هذا الأخير من أحشاء العهد الطويل لسيادة قانون چان باپتست ساي.

أما توماس روبرت مالتس، وهو قس بريطاني أرستقراطي النزعة، فكان الأول بين أشخاص ثلاثة لهم أهميتهم الكبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، وأول من يحصل على دعم مالي لشخصه لا من الجامعة، أو من تعليم أبناء الأثرياء، مثلما فعل سميث، أو من دوائر الأعمال، مثلما فعل ساي وريكاردو، وإنما من وظيفة لدى «شركة الهند الشرقية البريطانية». وكان الشخصان الآخران هما چيمس وچون ستيوارت مِلّ. وقد خدموا جميعا في «شركة چون»، كما كانت تعرف في ذلك الوقت، دون أن يذهبوا أبدا إلى الهند. وقد عمل مالتس مدرسا في كلية هايلبيري في هيرتفورد شاير، وهي كلية تابعة للشركة كانت تقوم بتدريب الشبان وإعدادهم للعمل في الشركة.

وقد أصدر مالتس كتابين هما «بحث في مبادئ السكان» (*7) و«مبادئ الاقتصاد السياسي» (*8)، يغطيان مدى واسعا من المسائل، ولكنه فيما يتعلق بتأريخ الاقتصاد لم يسهم إلا بافتراضين، أحدهما يضاهي افتراض ساي، وقد استمر في شكل قوي حتى يومنا هذا. أما الافتراض الآخر فقد

اختفى طيلة قرن كامل حتى أحياه كينز الذي أضفى جدارة مهمة على مؤلفه الأصلي، وإن كان من المحزن أنها تأخرت كثيرا.

وكان إسهام مالتس الأساسي ـ الذي دخلت منه كلمة مالتسية إلى كل اللغات الحديثة هو القانون الذي رأى أنه يحكم نمو السكان، مع تأثيره على الكيفية التي تحدد بها الأجور. ومن أجل هذا البحث طرق مالتس مدى واسعا من المصادر تمتد من الإغريق و«القاطنين البؤساء في تتيرادل فيجور» [*9] الذين كانوا يوضعون، بإجماع آراء الرحالة عند أدنى مراتب الكائنات البشرية» [4]، حتى القاطنين في إنجلترا وهم أعلى مرتبة. وإن كتابا قليلين جدا هم الذين يريدون مزيدا من المعلومات في جملة واحدة، أو كما في حالتنا هذه في ثلاث جمل:

إننا لا نعرف عن سكان أيرلندا إلا القليل. ولذلك سأكتفي بملاحظة أن التوسع في استعمال البطاطس قد سمح بزيادة سريعة جدا في استهلاكها خلال القرن الماضي. ولكن رخص هذه الجذور المغذية، وصغر مساحة الأرض التي تنتج غذاء يكفي أسرة في السنوات المتوسطة، في ظل هذا النوع من الفلاحة، بالإضافة إلى جهل الناس وبؤسهم، دفعت الناس إلى الانصياع لميولهم دون أي مطمح خلاف مجرد معيشة الكفاف، وشجعهم ذلك على الزواج لدرجة أن السكان يتجاوزون كثيرا طاقة هذه المهنة والموارد الحالية للبلاد [5].

ومن ملاحظاته وبعض التخمينات الأكثر تجريدا جاءت استنتاجات مالتس الأساسية. أولها وأكثرها وضوحا أن عدد السكان تحدده وسائل الرزق، وثانيها أن السكان يزيدون عندما تسمح بذلك وسائل المعيشة وفقا لمتوالية هندسية، في حين أن أفضل أمل بالنسبة لزيادة الأغذية هو أن تكون وفقا لمتوالية حسابية. وثالثها أن هذا الفارق سيستمر، مما يترتب عليه أن النمو السكاني سيتوقف على الإمدادات الغذائية ما لم تكن هناك عوامل تعمل على عدم زيادتهم.

والعوامل المحتملة هي الوازع الأخلاقي، والرذيلة، والبؤس. ولا يمكن توقع الكثير من الوازع الأخلاقي، ولا يمكن توقع شيء منه تقريبا بعد الزواج. أما الرذيلة التي يعد دورها غير يقيني، فإن مالتس لا يرى فيها شكلا من أشكال ضبط النسل. بعد ذلك لا يتبقى إلا الجوع والموت جوعا

إلا إذا سبقتهما موانع مهلكة في صورة حرب أو طاعون أو أمراض أخرى. إن الرؤية التي قدمها مالتس للبشرية لم تكن رؤية بهيجة.

كذلك ليس ثمة أمل في تحسين الوضع. فإذا حاولت الدولة، أو حاول فاعل خير واسع القدرة، تحسين أحوال الجماهير، فإن غريزتها غير المكبوحة ستعود بها بسرعة إلى حالتها السابقة. وهكذا قدم مالتس حجة قوية ضد الأعمال الخيرية،عامة كانت أو خاصة، ودعما عظيم الفائدة لمن يجدون راحة في التغاضي عن مد يد العون للتعساء على النطاق العام، أو يجدون في ذلك وفرا على المستوى الشخصي. وهو لم يكن غير رحيم، وقد فكر في اقتراح خطوات لإصلاح الأحوال في حدود ما يسمح به القانون الذي وضعه. كما كان يرى أن الزواج في سن متأخرة قد يكون فيه بعض الحل، ويريد أن تتضمن مراسم الزواج تحذيرا بأن على الشباب أن يتحملوا بأنفسهم ثمن هواهم ووجدهم، وأن يعانوا ما يترتب عليهما من نتائج [(6)]. ولكن من بين الكثيرين الذي سعوا لإلقاء مسؤولية فقر الفقراء على عاتق الفقراء أنفسهم ـ أو إزاحة هذه المسؤولية عن عاتق من هم أكثر يسرا ـ لا يوجد أحد فعل ذلك بصورة كاملة كما فعل مالتس.

ويعيش مالتس الآن بوصفه المتنبىء بما أصبح يسمى «الانفجار السكاني»، أو ما يسميه من هم أقل بلاغة «القنبلة السكانية». والحقيقة أنه يتحدث بصدق قاسٍ إلى البلدان الزراعية الأكثر فقرا في آسيا وأفريقيا اليوم، وإن كان العالم الصناعي الغني قد أفلت من قبضته بمعاونة وسائل منع الحمل وعمليات الإجهاض.

كان السبب الآخر لشهرة مالتس في العصر الحديث هو، كما سبق القول، ارتيابه في «قانون ساي». وقد أشرنا للتو إلى ما كان يقوله ساي، من أن العمال والرأسماليين وأصحاب الأراضي كانوا يعتقدون أنه يتوافر لديهم من حصيلة بيع البضائع المال اللازم ليشتروا، بالقدر نفسه، كل ما يستطيعون إنتاجه بجهودهم المشتركة، وذلك هو بالقطع ما يفعلونه، وكان مالتس، عندما انتقل في السنوات اللاحقة من مسألة السكان إلى الاقتصاد السياسي [(7)]، يعتقد أن الأمور لا تكون على هذا النحو في الحقيقة. فنظرا لفقر العمال ـ بعد أن انحدروا بأنفسهم إلى أدنى مستويات الأجر أو غيره من أشكال الدخل نتيجة لإفراطهم في الإنجاب ـ يمكن أن يكون هناك إنتاج

بضائع أكثر مما يستطيعون شراءه أو استهلاكه سواء هؤلاء التعساء أو الطبقات الأخرى الأكثر يسرا. ويكون الأمر كذلك بوجه خاص عندما يركز الرأسماليون أو رجال الصناعة انتباههم على أعمالهم مُمّسكين، بدرجة ما على الأقل، عن متعة الاستهلاك التي يمكن أن يكفلوها لأنفسهم. ونتيجة لذلك يمكن أن يوجد إفراط في إنتاج البضائع. وكان مالتس يرى أن ذلك الوضع يتحسن جزئيا نتيجة لوجود طبقة غير منتجة من المستهلكين: الخدم، ورجال الدولة، والجنود، والقضاة، والمحامين، والأطباء، والجراحين، ورجال الدين، وغيرهم. وكان يرى أن هؤلاء الأخيرين لا يكدحون من أجل إنتاج شيء مفيد، ولكنهم بالتأكيد يستهلكون.

ولم يكن مالتس تطيب له فكرة أن المحامين أو الأطباء أو الخدم يمكن أن يكونوا أناسا مفيدين يدفع له الآخرون عن طيب خاطر ثمن خدماتهم. ولكن بينما لا يحتل تمييزه بين المهن المنتجة وغير المنتجة أي موقع في الفكر الاقتصادي الحديث، فمازال هناك ما يوحي بوجود الإنتاج الحقيقي وخلق السلع المادية المرئية. وثمة اعتقاد قائم حتى الآن بأن صناعة الأحذية والمعدات الإلكترونية أكثر فائدة وأعظم نفعا من الناحية الاقتصادية من خدمات المغني أو الفنان أو الباحث. وعندما تكون الدول أو المدن أو غرف التجارة بصدد وضع تصور للتنمية الاقتصادية، فإن ما تفكر فيه مازال هو المصانع التي تنتج البضائع.

وفي هذه المسألة يظل مالتس ماثلا في الأذهان، والأكثر أهمية أنه مازال باقيا في الفكرة الأكبر التي تفيد أن الدخل قد لا ينفق كله، وأن الطلب على البضائع يمكن أن يكون غير كاف، وأنه نتيجة لذلك يمكن أن يكون هناك إفراط عام في الإنتاج وركود اقتصادي وقنوط. «لأول مرة، في النظرية الاقتصادية الإنجليزية على الأقل، كان هناك تسليم بإمكانية حدوث أزمات ناشئة عن أسباب كامنة في صميم النظام الرأسمالي» [8]. كان هناك تسليم بذلك، ولكنه للأسف ظل غير مقبول لدى أجيال كثيرة.

وكما كتب مالتس عن هذه المسائل، كذلك فعل داڤيد ريكاردو في الوقت نفسه، تقريبا. وقد أنقذ ريكاردو «قانون ساي» من هجوم مالتس؛ فقد رأى أن تدفق الدخل من إنتاج البضائع يخلق بالفعل الطلب الموازي له. وطيلة

القرن التالي وبضع سنوات أخرى كان فكر ريكاردو، متبعا آراء ساي، هو المنقذ. وكما قال ماينارد كينز في إحدى ملاحظاته الشهيرة: إن ريكاردو استحوذ على اهتمام بريطانيا بشأن هذه المسألة مثلما استحوذت محاكم التفتيش على اهتمام إسبانيا.

وكانت هناك تركة مالتسية أخيرة، وإن تكن بغير قصد، وهي تركة كان مالتس مسؤولا عنها إلى جانب ريكاردو. فعلم الاقتصاد أصبح بعد ذلك مرتبطا بجو من التشاؤم والقتامة، وأصبح الاقتصاديون جديرين بالسمعة والشهرة اللتين تعيشان حتى يومنا هذا، سمعة وشهرة أساسهما أنهم «أساتذة العلم الكئيب الموقرون»، كما يقول كارل لايل [*10] [9].

ويعتبر ريكاردو الشخصية الأكثر إثارة للحيرة وفي بعض المجالات الأكثر إثارة للجدل والخلاف، في تاريخ فرع المعرفة الذي عمل فيه، مثيرا للحيرة لأن طبيعة تأثيره في الموضوع وعمق هذا التأثير بعيدان عن الوضوح؛ ومثيرا للجدل والخلاف لأن ذلك التأثير أسدى خدمة رائعة، كما رأى الكثيرون، لمن لم يكن ينبغي أن تسدى لهم، وهم بالتحديد ماركس والماركسيون. ومزاج كتابته وأسلوبها يمكن أن يكونا تفسيرا جزئيا لهذه الحيرة. فعلى خلاف كتابة سميث، التي كانت تتمتع بقدر من الغزارة والوضوح، كانت كتابة ريكاردو، متجهمة وصعبة، ويستطيع القارئ أن يخرج مما تحويه من تمرين نشط للذهن بقدر من الحرية بالنسبة لما يريد أن يخرج به.

مقارنة بسميث ـ أو مالتس ـ قدم ريكاردو تغييرا مؤثرا في المنهج. فسميث كان تطبيقيا وقادرا على توصيل أفكاره؛ كان يبدأ من ملاحظاته الخاصة المتنوعة ويخرج منها باستنتاجاته. أما ريكاردو فكان نظريا واستدلاليا، وهو إذ ينطلق من رأي واضح، أو يبدو عليه الوضوح، يواصل السير عن طريق الاستدلال المنطقي إلى استنتاج معقول في ظاهره، أو ربما إلى استنتاج حتمي. وكان ذلك منهجا يمكن أن يجتذب اهتمام الاقتصاديين في المستقبل، لأنه لا يحتاج إلى وفرة في المعلومات، ويمكن عند الضرورة أن يكون منفصلا عن الواقع الجاف أو غير المريح. وكان ذلك مناسبا لريكاردو وخادما لموقفه، وكان أساسا بنى عليه المدافعون اللاحقون عن الرأسمالية مواقفهم، كما بناها عليه أشد خصومها اللاحقين حماسة،

وفي مقدمتهم ماركس.

كان داڤيد ريكاردو ابن سمسار في سوق الأوراق المالية، هولندي المولد يهودي العقيدة. ثم أصبح مسيحيا عندما تزوج، وانفصل منذ ذلك الحين عن أسرته، واستمر يعمل في سوق الأوراق المالية لحسابه الخاص. وتمكن في قرابة خمس سنوات من تكوين ثروة سمحت له بالتقاعد وشراء ضيعة في كاتكومب بارك، وهي ضيعة اشترتها الملكة إليزابيث الثانية في سبعينيات القرن الحالي لتكون المقر الريفي للأميرة آن وزوجها. وفي كاتكومب انصرف ريكاردو إلى القراءة وأخذ يكتب في الاقتصاد. وكان ريكاردو صديقا حميما لمالتس، وكانا يتراسلان كثيرا مع خلافات واسعة النطاق لا تخلو من التقدير والإعجاب [10]. وتمكن ريكاردو أيضا من دخول البرلمان، حيث كان يتحدث وينشط بدأب في لجانه، وبخاصة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية، بما في ذلك شؤون المال. وانصب جانب كبير من خيرة أبحاثه على قضايا كانت لها أهميتها في فترة ما بعد الحروب النابوليونية، ولكنه ليس جزءا من موضوعنا الحالي. أما أكثر أفكاره دواما ودلالة، وكلها منحدرة من سميث أو من الرغبة في تصحيحه [11]، فيمكن ولو بشيء من المخاطرة طرحها بدرجة معقولة من الوضوح ومصاغة في طول مقبول.

وريكاردو يتبع آدم سميث في التعرف على الاهتمامات الرئيسية لعلم الاقتصاد مع قدر من العنف في اتهامه بالخطأ. وعن العوامل التي تحدد قيمة الناتج أو سعره يعتقد ريكاردو أن العنصر الأول يجب أن يكون منفعته، أي فائدته «إذا لم تكن سلعة ما نافعة بأي طريقة ـ أي إذا لم يكن باستطاعتها أن تسهم في إشباع احتياجاتنا بأي طريقة ـ فإنها تفتقر إلى قيمة قابلة للتبادل» [12]. وبالرغم من وجود سوابق لهذه الفكرة فإننا نجد صورة مبكرة في الجانب الآخر للرؤية الحديثة فيما يتعلق بتحديد السعر، وهي التفاعل بين العرض والطلب.

وبعد أن أكد الحاجة إلى منتجات «قابلة للتبادل»، يرى أن قيمتها تنبع إما من الندرة، وإما من كمية العمل اللازمة للحصول عليها». وذلك ينطبق على أي شيء يمكن إنتاجه بصورة متكررة؛ أي شيء فيما عدا «التماثيل والصور النادرة، والكتب والعملات النادرة، والأنبذة ذات الجودة الخاصة التي لا يمكن صنعها إلا من كروم تزرع في تربة خاصة» [13]. أما السلع

والمصنوعات اليدوية غير المتجددة الإنتاج فتعتبر حالة خاصة للغاية، في حين أن السلع التي يمكن تكرار إنتاجها، والتي يحكمها من حيث قيمة التبادل والعمل المتجسد فيها، فهي الحال العامة. هنا يقتبس ريكاردو عبارة من آدم سميث تؤيد نظريته يقول فيها: «من الطبيعي أن ما يحتاج في العادة إنتاجه إلى يومين من العمل أو ساعتين يجب أن يساوي ضعف ما يحتاج إنتاجه عادة إلى يوم واحد أو ساعة واحدة من العمل» [14].

وقد لاحظ آخرون أن ريكاردو نجح في كتاباته اللاحقة في تخفيف مواقفه التي كانت متصلبة جدا في البداية، وأن ذلك ساعد كثيرين ممن أرادوا أن يجدوا لديه ما أرادوا أن يعتقدوا بوجوده. ومع ذلك فإن التزامه التزاما ثابتا بالنظرية القائلة إن القيمة ترجع إلى أن العمل هو مصدر التأثير الذي مارسه في السنوات التالية.

ويبدو أن ريكاردو قد استجاب جزئيا لوضعه كسيد من سادة الريف عندما تناول بعد ذلك ما يحصل عليه ملاك الأراضي من ريع، والذي وصفه في فقرة أخرى من كتاباته التي لا تنسى في علم الاقتصاد بأنه «ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع لمالكها من أجل استخدام ما تتمتع به التربة من قدرة أصيلة غير قابلة للإتلاف» [15]. وقد رأى هذا العائد ضمن السياق الحاكم للضغط السكاني المالتسي على مصادر الرزق. وكان ما يترتب عليه هو الحث على فلاحة أراض أشد فقرا. وأن هذا الضغط سيستمر حتى لا تغل التربة التي تزداد فقرا غير الحد الأدنى اللازم لحياة من يعملون عليها، وأن هذا الحد الأدنى هو الذي يحدد بصورة عامة أجور العمال كافة، ولاسيما أجور من يفلحون الأرض.

وعن طريق ملكية الأرض الأكثر جودة ـ كالأرض البعيدة عن الحدية ـ يأتي فائض فوق التكلفة. وهذا الفائض يكون أكبر بقدر ما تكون الأرض أفضل، وبقدر ما يزداد الضغط العام للسكان على عرض جميع الأراضي. وهكذا فإن صاحب الأرض الجيدة كان هو المستفيد، ليس فقط من حظه الطيب، وإنما أيضا من البؤس المتزايد لكل الآخرين، أو من حظهم السيىء. وكان شيئا طيبا للغاية في النظام الريكاردي أن يكون المرء صاحب أرض، ولم تكن تشغل بال ريكاردو فكرة الدخل غير المكتسب أو انعدام اللياقة الاجتماعية. فالريع لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإنما هو زيادة تنشأ بطريقة

سلبية من النمو السكاني والتقدم العام للمجتمع. «إن زيادة الريع هي دائما نتيجة لازدياد ثروة البلد، وصعوبة توفير الغذاء لسكانه المتزايدين» [16].

وعودة إلى الأجور، يقول ريكاردو، في فقرة أخرى من الفقرات التي اقتبسها الباحثون كثيرا، إن الأجور هي «الثمن اللازم لتمكين الكادحين، الواحد بعد الآخر، من البقاء، ومن استمرار وجود عنصرهم، دونما زيادة أو نقصان» [17]. وقد دخلت هذه الفكرة، شأن «قانون الأجور الحديدي»، تاريخا يمتد إلى أبعد بكثير من علم الاقتصاد الرسمي. فهي تقرر أن من يعملون سيكونون فقراء، وأنهم لن ينقذوا من فقرهم على يد دولة رحيمة أو صاحب عمل رحيم، أو من خلال نقابات العمال، أو من خلال عمل آخر يقومون به بأنفسهم. وقد جاء الكتّاب والمتحدثون اللاحقون، وجعلوا «القانون الحديدي» أكثر إلزاما وتقييدا مما كان في عبارات ريكاردو الأكثر حذرا» فـ «قانون الأجر الحديدي» كان هو السعر الطبيعي للعمل، أو كما يمكن أن يقال الآن، سعر التوازن للعمل، أي المستوى الذي تميل الأجور لأن تستقر عنده إذا بقيت كل الأمور الأخرى على حالها. ولكنها بالنسبة لريكاردو تتضمن، ليس فقط احتياجات العمال الضرورية،بل أيضا أن «وسائل الراحة تصبح أساسية بالنسبة لهم بحكم العادة» [18]. وإذا أخذنا هذين العنصرين معا فإنهما يشكلان ما نسميه الآن المستوى المعيشي التقليدي أو المعتاد. وأن السعر السوقي للعمل في مجتمع «يتحسن» ـ مثال ذلك مجتمع يثري بدرجة متزايدة في رأس المال، ويتقدم تكنولوجيا ـ يمكن أن يكون لفترة ممتدة أعلى من معدل السوق «لأن الحافز الذي تعطيه زيادة رأس المال لتلبية طلب جديد على العمل ربما لا تلبث أن تلحقه زيادة أخرى في رأس المال تحدث الأثر نفسه» [19]. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الأوضاع بدرجة ملموسة، لأنه «عندما يزيد سعر العمل في السوق على سعره الطبيعي يسعد العمال وتزدهر أحوالهم، إذ يصبح في مقدورهم الحصول على قدر أكبر من الضرورات ومتع الحياة، ومن ثم رعاية أسرة صحيحة البدن ومتعددة الأفراد» [20].

وعلى الرغم من أن هذا كله يثلج الصدر، فقد كان هناك، للأسف، الاتجاه الأكثر عمقا عندما يقول: «غير أنه عندما يزداد عدد الكادحين نتيجة للتشجيع الذي تعطيه الأجور المرتفعة لزيادة السكان فإن الأجور

تتجه للانخفاض من جديد إلى سعرها الطبيعي، بل إنها تنخفض كرد فعل في بعض الأحيان إلى ما دون هذا السعر» [21].

غير أنه يتبقى بعد ذلك أن كل من يرغب في إنقاذ سمعة ريكاردو من قسوة استنتاجاته ـ من القاعدة الملزمة للقانون الحديدي ـ يستطيع أن يجد مساندة من اتجاه منقذ. فقد كان ريكاردو يعتقد أن ضخ رأس المال والتكنولوجيا في الاقتصاد، وما يترتب على ذلك من أثر صعودي على السعر السوقي للعمل، يمكن أن يستمر بلا نهاية. وكان هذا في الواقع هو الاتجاه المعقول للأحداث. ومع ذلك فقد كان ريكاردو مذكورا ومعروفا بسبب قانونه الحاكم، ولم يول أحد اهتماما بما أبداه من تحفظات. ومن هذا القانون الحاكم تمسكه بأن البؤس أمر حتمي لمن يعيشون في ظل الرأسمالية، وأنه لا جدوى من أي عمل تصحيحي، فهو يرى أن هذا العمل هو خطأ يجب تجنبه، ولم يتردد في إدانته: «إن الأجور، شأن كل العقود الأخرى، يجب أن تترك للمنافسة العادلة والحرة في السوق، وألا تكون محكومة قط بالتشريع [22]. فالبؤس لا مفر منه، والقانون الاقتصادي الذي يفرضه لا يمكن الخروج عليه. تلك هي الرأسمالية، وذلك ما فعله ريكاردو بسمعتها. وليس لأحد أن يشك في أن الضرر يمكن أن يصدر عن نصير وصديق.

وقد حاول الباحثون منذ أيام ريكاردو أن يجدوا عنصرا له مغزى في رؤيته للأرباح. وتكمن مشكلة هؤلاء جزئيا في أن تفسيره جاء مضطربا بصورة تدعو إلى الدهشة، كما ترجع جزئيا إلى أن صعوبته الكبرى كانت في أن يجد في نظامه متسعا للأرباح. لأنه إذا كانت قيمة ناتج ما تحددها التكلفة التي يستوجبها العمل اللازم لها، عند الهامش الذي لا يوجد فيه ريع، وحيث يكون الفائض قبل الهامش هو الريع، فعندئذ لا يبقى شيء ليكون عائدا لرأس المال. إن العائد مؤكد لصاحب الأرض، أما للرأسمالي فلا شيء. ولكن من الواضح أن هذا العائد موجود. وريكاردو، دون وضوح كاف في اللغة، يعزوه أيضا إلى العمل. فالعمال قد كدحوا في الماضي لبناء المصانع والآلات التي يتكون منها الاستثمار الرأسمالي الثابت، ومن أجل الحصول على السلع التي يتألف منها رأس المال المتداول أو رأس مال التشغيل. وما الربح (الذي مازال يشمل الفائدة)، استنادا إلى ريكاردو، إلا

الدفع المؤجل مقابل هذا العمل الماضي.

وهذا التفسير تكتنفه صعوبات خطيرة لم تستطع شروح ريكاردو المضطربة أن تخفيها جميعا. ولكن مرة أخرى تظل النقطة المحورية باقية، وكان لها تأثير فعال. فإذا كانت الأرباح هي العائد على قوة العمل التي استخدمت في الماضي في صنع رأس المال، عندئذ فإن أي دخل يتحصل عليه الرأسمالي يكون شكلا صريحا من أشكال السرقة. فليس هناك ما يخوله هذا الحق، إذ إنه يستولي على ما يخص العامل. وهكذا يمكن بسهولة أن يبدو الأمر. وهذا ما جعله كارل ماركس يبدو، وأحدث به أثرا تاريخيا. فالثورات يمكن أن تتم وفقا للفكر الريكاردي ـ مؤيدا بالقانون الحديدي و«نظرية العمل في القيمة» [*11] ـ على أساس أن الرأسمالي يتعدى على العائد الذي يخص العامل، ويدعي أنه عائده الخاص. وكان العدل الاقتصادي، وفقا لتعريف داڤيد ريكاردو، الذي كان ذات يوم السمسار المحافظ في سوق الأوراق المالية، وفيما بعد عضوا في البرلمان من السادة أصحاب الأراضي، يتطلب ألا تستمر الأمور على هذا النحو.

وقد ساد اعتقاد لدى بعض الدارسين ـ كان من أبرزهم چوزيف شومبيتر ـ بأن تأثير ريكاردو في الفكر الاقتصادي مبالغ فيه. فكل من «نظرية العمل في القيمة»، و«القانون الحديدي» المصاحب لها، كانا تراجعا عن مسار أقرب إلى الصواب وأقل تشددا في تطور الفكر الاقتصادي. وتلك نقطة يمكن مناقشتها. ولكن ليس هناك من يستطيع أن ينكر على ريكاردو دوره باعتباره الشرارة والمفجر لما حدث بعد ذلك من هجوم على النظام الذي أراد أن يبين أسسه. «إذا كان ماركس ولينين يستحقان تمثالين نصفيين (في قاعة عرض للأبطال الثوريين) فإنه في مكان ما في الخلفية ينبغي أن يكون هناك متسع لريكاردو» [23].

وغني عن القول أن أيا من مالتس وريكاردو لم يكن يدبّج نصوصا للانشقاق والثورة. والطبقات الحاكمة وأصحاب الامتيازات ينظرون دائما إلى الداخل في رضا عن أنفسهم، وليس إلى الخارج اهتماما بمن قد يستثار غضبهم أو انفعالهم، أو يمكن أن يستثار في المستقبل. وكان الأمر هنا على هذا النحو. فمالتس وريكاردو كانا المتحدثين باسم الطبقة الحاكمة الجديدة في نظام اقتصادي جديد. ومثلما فعلت أجيال الاقتصاديين التي

أعقبتهما فإنهما كانا يتحدثان إلى أنصارهم وينطقون باسمهم، ولم يكونا يتحدثان لمن يمكن تشجيعهم على الثورة، في ذلك الحين أو في وقت لاحق.

لكن العالم الصناعي الجديد، الذي كانا يتحدثان عنه ويخاطبانه، وإن يكن بالمعايير الحديثة عالما قاسيا ومستبدا، كان مع ذلك أيضا خطوة كبيرة بالنسبة لكل ما سبقه. فعلى امتدادات آلاف السنين،كما ذكر كينز فيما بعد، وكما ستأتي مناسبات للتأكيد، لم يطرأ على مستوى معيشة الرجال والنساء أي تغيير أساسي ومستمر ـ كانت الأحوال حينا أفضل قليلا، وحينا آخر أكثر سوءا، ولم يكن هناك اتجاه أساسي دائم. والآن، مع التصنيع، حدث تحسن في أساسيات الحياة ومهما يكن في عبودية المصانع من سوء، فمن المؤكد أنها كانت بالنسبة للجميع ـ فيما عدا المسرفين في الرومانسية من أمثال أوليفر جولد سميث [*12] ـ أفضل من الحياة السابقة في القرى، أو العمل إلى ما نهاية على الأنوال اليدوية المنزلية، أو الكدح الموحش بالمزارع مقابل عطاء هزيل. وهذا العالم القديم هو الذي كان يدعو إلى الثورة، ومازال يدعو إليها إلى حد ما. ففي فرنسا، وإلى حد كبير في روسيا الإمبراطورية، وفي المكسيك، والصين، وكوبا، والآن في أمريكا الوسطى، كان هناك ـ أو يمكن أن يكون ـ غضب ضد الأرستقراطيين العقاريين وأصحاب الأراضي، أكثر منه ضد رجال الصناعة. وإنه من الأمور المحيّرة، بل من المفارقات، أن آراء ريكاردو بشأن الصناعة والرسمالية كانت هي التي تصب الزيت على الثورة البروليتارية؛ فهو، بوصفه صاحب أعظم دراسة عن الدخل غير المكتسب الذي يحصل عليه أصحاب الأرض، كان ينبغي أن يكون الأب الروحي للثورة الزراعية الأكثر انتشارا.

ولكن كيفما يكون الأمر، ففي السنوات التي تلت ذلك كان هناك انقسام يتزايد بين من يدافعون عن النظام، ومن يدافعون عن الجماهير التي يرونها ضحية للنظام. وقد جاءت من مالتس، وبخاصة من ريكاردو، أفكار تخدم كلا الجانبين.

8 التراث الكلاسيكي العظيم [1] طواف حول الأطراف

في السنوات الخمس والسبعين التي تلت موت داڤيد ريكاردو حدث تحول مهم في علم الاقتصاد. فهو لم يعد موضوعا للتفكير والمناقشة من جانب أشخاص كانوا يشتغلون في أعمال أخرى، وأصبح بدلا من ذلك حرفة قائمة بذاتها. وبات عدد من الرجال (لم تشارك في ذلك تقريبا واحدة من النساء) يكسبون عيشهم بوصفهم اقتصاديين، وظلوا لفترة طويلة يطلقون على أنفسهم وصف مشتغلين في الاقتصاد السياسي. واقترن التجديد في الموضوع بإعادة شرحه وتعليم مبادئه وتقديم المشورة العامة بشأنه. وأصبح هناك الآن أشخاص مرموقون يشتغلون في الاقتصاد السياسي لايكادون يقولون شيئا جديدا، ولكنهم كانوا يقولونه بطريقة أفضل من الماضي؛ أو أنهم كانوا يقولونه بقدر أكبر من الاتساق الداخلي، أو بطريقة أكثر إقناعا. كما كان هنا أيضا البعض ممن اكتسبوا مكانتهم عن طريق الإفصاح ببلاغة، أو بالترديد والتكرار لما كان أصحاب النفوذ يسعدون بسماعه.

وبما أن بريطانيا كانت هي القوة الاقتصادية

السائدة في العالم طوال القرن التاسع عشر، فإن علم الاقتصاد في أغلبه كان ذا هوية بريطانية. وهنا مرة أخرى كان الارتباط الذي شهدناه بين الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية. وعلى رغم اتخاذ علم الاقتصاد حرفة، والنقاش الذي اتسع حوله بدرجة كبيرة، فإن مادته كانت أقرب إلى الثبات منها إلى التغيير. ومن حيث الأساسيات الأكثر عمقا فإن أفكار سميث وريكاردو ومالتس ـ ويمكن أن نقول الآن نظامهم ـ ظلت دون تحد جدي.

كان ذلك هو التراث الكلاسيكي لعلم الاقتصاد، فذلك وصف يبدو أن ماركس كان أول من استخدمه [1]. ويمكن في شكله اللاحق الأكثر تهذيبا وصقلا أن يسمى النظام النيوكلاسيكي (النظام الكلاسيكي الجديد)، وهذا الاسم مازال قائما ويصف جانبا كبيرا من الفكر الاقتصادي في أيامنا، ولكنه لا يعكس تغيرا أساسيا في الجوهر.

إن النقاش الذي دار في السنوات التي تلت ريكاردو يمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات عريضة. أولاها، كان هناك قدر من الاختلاف النظامي، معظمه من جانب دارسين ألمان وفرنسيين وأمريكيين. ففي بلدانهم كانت الأحوال الاقتصادية، أو الطروح الفلسفية، أو التعليقات الشخصية، تنكر أو يبدو أنها تنكر، الحقائق العظيمة النابعة من المسرح الاقتصادي البريطاني. ثانيتها، لاسيما في بريطانيا، كان هناك في هذه السنوات جهد متواصل، واسع الخيال في بعض الأحيان، بإيجاد تبرير اجتماعي وأخلاقي للنظام الكلاسيكي، وللفروق غير العادية في الدخل، ووسائل المتعة التي يمنحها للمشاركين فيه. ثالثتها وآخرها، كانت هناك تعديلات وتنقيحات في نظرية الأسعار والتوزيع ـ وفي الكيفية التي تُحدَّد بها الأسعار والأجور والفائدة والريع والربح. وكانت هذه التعديلات والتنقيحات بمنزلة صياغة لأفكار المؤسسين الاستدلالية، والغامضة في بعض الأحيان، في وحدة صلبة ومكتملة فكريا ومتسقة داخليا، وحدة متكاملة يمكن التعبير عنها تعبيرا رياضيا، كما بات من الواضح أيضا خلال تلك السنوات.

وبصحبة هذه التيارات الثلاثة التي ذكرناها للتو، وفي تواز معها في السنوات الوسطى من القرن التاسع عشر، مضت الثورة، وبخاصة الانشقاق القوي والشديد الاقتحام الذي أحدثه كارل ماركس. وكما ذكرنا في الفصل

السابق، فإن ذلك أيضا كانت له جذور في التراث الكلاسيكي في نظرية العمل في القيمة » التي نادى بها ريكاردو، وفكرة فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسمالي بطريقة خادعة، والرأي القوي القائل بأن كل الحصيلة من البضائع إنما تخص الأيدي العاملة التي تنتجها. وأولئك الذين يزجون الشكر كل مساء لمؤسسي التراث الكلاسيكي» في الفكر الاقتصادي الذي يفسر ويبرر حظهم الطيب، إنما يزجون الثناء عن غير قصد في عبارات صلاتهم نفسها، لمن وضعوا الأفكار التي يمكن أن تفضي إلى نزع ملكيتهم.

وسوف ننظر الآن في الانتقادات التي أحدثت أثرها للآباء المؤسسين للنظام الكلاسيكي، من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، واعتقادهم بأن النظام الكلاسيكي، كان بريطانيا أكثر مما ينبغي، وهو أمر إن لم يكن واردا صراحة فهو وارد ضمنا. وسنتناول في الفصل التالي التراث الكلاسيكي عند أوج الرأسمالية المتقدمة. ثم تأتي الأفكار التي صيغت بالتحديد في مرحلة تنقيحها والدفاع عنها، ويعقبها الانشقاق الشديد الاقتحام من جانب كارل ماركس.

وفي السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر كانت ألمانيا لاتزال خليطا مضطربا سياسيا ومتأخرا اقتصاديا من دويلات يحكمها أمراء، كل دويلة منها تفرض رسوما جمركية على منتجات الدويلات الأخرى، وكل منها تستجيب في حسد وغيرة لمصلحتها الخاصة، وكل منها تعكس بدرجة أو أخرى شخصية حاكمها، بل أحيانا غرابة أطواره. ومن هذه التربة المجدبة جاءت استجابة متعجلة لآدم سميث، وبالتالي لريكاردو ومالتس. وبالرغم من أنه كانت توجد لهذه الأفكار سوابق ترجع إلى الإغريق، فقد كانت هناك أيضا بداية لمناقشة مازالت مستمرة بقوة في أيامنا هذه، وتتسم بلاغتها بالعبارات الطنانة التي غدت جزءا لا يتجزأ من الخطابة الانتخابية الأمريكية والبريطانية.

كان الأمر المحدد الذي لاغنى عنه في حجج سميث وريكاردو أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، وإلا فلأي غرض آخر، كما قد يتساءل الكثيرون الآن في شيء من الاستغراب. كانت إجابة الألمان في وقت مبكر من القرن الماضي أن الفرد يوجد من أجل الدولة؛ فالدولة هي التي تمنحه الحماية

وإمكان الوجود بشكل متحضر ومستمر. وعبر فترة حياة الفرد القصيرة، التي لا يعول عليها، و التي كثيرا ما تكون جوانبها متنافرة ومشوشة، وتكون الدولة هي الجسر الصلب الممتد من الماضي إلى المستقبل. وليس من الواضح تماما، في ضوء طبيعة الولايات الألمانية وضآلة ماكانت تقدمه من خير في ذلك الوقت، لماذا كان ينبغي أن تمنح الدولة هذا الدور الأسمي. ومن المؤكد أن الفكر أو التوجيه الفلسفي الألماني كان لهما بالتأكيد تأثيرهما. ولكن هنا، كما كانت هي الحال دائما، كانت الأفكار الاقتصادية متوافقة مع الأوضاع القائمة ومع ماهو واضح بجلاء. لقد كانت الدولة شيئا كلي الوجود في ألمانيا، ولم يكن الأمراء يرحبون بأي طعن في أغراضها، وكان الباحثون ملزمين بذلك.

وكان الصوتان الأكثر أهمية في التصدي الألماني للكلاسيكيين البريطانيين هما آدم مولر (1779 - 1829)، والشخصية الأهم بكثير جورج فريدريك ليست (1789 - 1846). وكان مولر أكبر سنا بعشر سنوات، وكان ـ هو وليس ليست ـ الزعيم المعترف به لما سمي بالحركة الرومانسية الألمانية. ومع ذلك فقد ظل مهملا لمدة قرن كامل - وعن حق في رأي البعض - إلى أن انتشل من الظلمة وخمول الذكر في عشرينيات وثلاثينيات القرن الحالي بوصفه الصوت الذي روج لـ «الاشتراكية الوطنية» مبكرا، بدرجة ماعلى الأقل. وكان مولر مدافعا محافظا عن مصالح أصحاب الأراضي والإقطاعيين، وكانت الحجة التي نقلت عنه مرارا «أن الدولة ليست مجرد حاجة بشرية أساسية، بل إنها الحاجة البشرية الأسمى» [2]. وفي العام 1945، عندما اندفعت الجيوش الروسية بقوة عبر نهر الأودر، وشرعت تزحف نحو برلين، أبلغ أدولف هتلر بالخسائر المروعة في الجنود الألمان الشبان الذين قتلوا في المحاولة العقيمة لوقف زحف الجيوش الروسية، فكان تعليقه صدى بعيدا لآدم مولر، إذ قال «هل لشيء آخر يوجد الشبان؟».

بيد أن المرء ينبغي أن يكون منصفا، مهما تكن التكلفة. فطوال القرن التاسع عشر كان أنصار سميث وفكره الاقتصادي يجدون لدى توجههم إلى ألمانيا احتراما كبيرا للدولة واعتمادا عليها. وكان ذلك انعكاسا للمكانة الرفيعة التي تتمتع بها طبقة الموظفين من جميع الرتب، والتي ربما تتمتع أيضا بقدر أكبر من الكفاءة. كما أن جانبا من قوة ألمانيا الاقتصادية في

ذلك الوقت، وهي القوة التي مازالت مستمرة إلى اليوم، إنما جاء بدوره من أن ألمانيا نجت من الجدل الممل، المسبب للخلاف والشقاق، والمعرقل للتقدم، حول الدور السليم أو غير السليم للحكومة. وبذلك كان الطريق ممهدا في ألمانيا، كما في اليابان أيضا، أمام مناقشات وإجراءات براجماتية حسنة التوقيت ومقدمة بذكاء. وكانت تلك، إلى حد ما، هي تركة مولر. وكان هناك أيضا ماهو أكثر من ذلك، ولكن لم يقدر له البقاء.

وكان ثاني المنشقين الألمان عن عالم آدم سميث هو فريدريك ليست الذي كان بوجه عام شخصية أقوى تأثيرا، سواء في زمانه أو فيما بعد. إذ كان دفاعه المبكر عن اتباع سياسات تجارية ليبرالية فيما بين الدويلات الألمانية عاملا مساعدا على قيام منطقة للتجارة الحرة لكل ألمانيا، وهي التي تحولت فيما بعد إلى «الزولفراين» (*). وقد جلب له هذا الدفاع أشد صور العداء التي تتراكم في أغلب الأحوال لدى أولئك الذين يكونون سابقين لزمانهم، حتى في الأمور المألوفة. وأدت به مواقفه المخالفة للرأي السائد إلى الزج به في السجن، وهي عقوبة تمناها البعض بعد ذلك لمن كانوا يعارضون الحماية الجمركية التي يرغبون فيها بشدة. وبعد إطلاق سراحه اضطر ليست للجوء إلى سويسرا وفرنسا وإنجلترا، وفي نهاية الأمر إلى الولايات المتحدة. وهناك أصبح محررا صحافيا في مدينة ريدنج، بولاية بنسلفانيا، مدافعا بحماسة عن مشروع مهم لإنشاء الترع يجري العمل فيه. وكان يصغي في تقدير إلى آراء ألكسندر هاملتون بشأن ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية الوطنية والوسائل المؤدية إلى ذلك، وإلى آراء هنري كلاي عن النظام الأمريكي، وآراء هنري كاري، الناقد الأمريكي لريكاردو، والذي سنتحدث عنه بعد قليل. وقد أصبح فريدريك ليست أيضا من مواطني الولايات المتحدة. وعاد بعد ذلك، في العام 1831، إلى ألمانيا محملا بأفكاره التي تغذت في التربة الأمريكية، والتي كانت أول مظهر للتأثير الأمريكي في الفكر الاقتصادي الأوروبي.

وعندما عاد ليست إلى وطنه، وأصبح شخصية مرموقة، شرع يدافع عن سداد الرسوم الجمركية «للاتحاد الجمركي» في مجموعه، وكان بذلك يسعى لأن يوفر للمنطقة الأوسع الحماية التي عرضها بالنسبة للدويلات الأصغر التي يتألف منها. وفي كتابه «النظام الوطني للاقتصاد السياسي»

[2*][3]، الذي قدر له أن يكون ضمن التراث المهم للفكر الاقتصادي الألماني، صور الحياة الاقتصادية لا كنموذج مستقر، وإنما كعملية مستمرة تمر بمراحل متعاقبة من التطور: بدائية، أو همجية، ورعوية، وزراعية، وعائلية، ثم توليفة من النشاط الزراعي والصناعي والتجاري عند نضج هذا النشاط. وكان ليست يعتقد أن للدولة دورا لاغنى عنه في تيسير الانتقال من المراحل المبكرة إلى المراحل اللاحقة، وفي التوازن النهائي بين الزراعة والصناعة والتجارة، وذلك هدف كان يشعر أن آدم سميث لم يتعرف عليه بصورة سليمة أو يناضل من أجله.

وكانت هنا، في صورة أولية، بداية مناقشة أخرى على أعظم جانب من الأهمية في الأزمنة الحديثة. هل الاقتصاد موضوع استاتيكي؟ وهل يسعى الاقتصاديون، تبعا لذلك، إلى العثور على حقائق خالدة، مثل علماء الكيمياء أو الفيزياء مثلا، أم أن المؤسسات التي يتعامل معها علم الاقتصاد في تطور مستمر، وبالتالي يجب أن يكون الموضوع، ولاسيما مايدعو إليه من سياسات، متطورا دائما بالمثل حتى يلاحق تطورها؟ وكان فريدريك ليست من أول من دعوا للرأي الثاني. وهو رأي لايخلو هذا المجلد من تأثيره.

وقد رأى ليست، أن الرسوم الجمركية الحمائية هي أداة رئيسية لمسايرة التغيير، وأن دورها يختلف اختلافا كبيرا تبعا للمرحلة المحددة للتطور. فهي ليست مفيدة لبلد في المرحلة المبكرة أو البدائية، وليست ضرورية كذلك لبلد في المرحلة النهائية. غير أنها أساسية لبلد لديه الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة في مرحلة الانتقال نحو تطوره النهائي، لاسيما إذا كان بلد آخر قد وصل إلى هناك قبله، أو كانت هناك بلدان أخرى قد سبقته. وقد كانت التجارة الحرة بالنسبة لمن وصل إليها، كما في بريطانيا، أداة جيدة لتأخير انتقال البلدان المنافسة اللاحقة من مراحل تطورها المبكرة.

وهنا، كانت أقوى الحجج لآدم سميث وأنصاره دعوتهم للتجارة الحرة، وأكثر تلك الآراء بقاء، بل التي كان من المتعذر تقريبا دحضها: فهي لم تكن تؤكد حقيقة عامة لكل البلدان، وإنما كانت مجرد دعوة لتحقيق ما يحقق المصلحة الخاصة لبريطانيا.

وكان للموقف الذي اتخذه ليست صدى قوي ـ وإن كان مستقلا إلى حد كبير ـ في الولايات المتحدة في السنوات نفسها، ولسنوات طويلة بعدها.

ففيها يرى الاقتصاديون أن التجارة الحرة هي في المقام الأول دفاع عن مصلحة الصناعة البريطانية، وهي الصناعة المستقرة والتي مازالت متفردة. واعتنقت فكرة ليست، وأصبحت ـ في التعبير الأمريكي ـ حجة الصناعة الوليدة: فالتجارة الحرة يمكن أن تكون صحيحة من حيث المبدأ، ولكن هناك استثناءات بالنسبة للرسوم الجمركية التي تحمي وترعى تنمية الصناعات الحديثة العهد والمعرضة للخطر. ولعله لم يستمر في علم الاقتصاد جدل مثل ذلك الذي دار بين من يرون التجارة الحرة فرعا من فروع اللاهوت المقدس، الذين لايقبلون خطيئة تتعلق بها، ومن يرون ضرورة حماية المؤسسات الناشئة في مواجهة المؤسسات القديمة، ويلتمسون لها الغفران ولو لزمن محدود. وفي النهاية، في كل البلدان الصناعية الطموح، حدث الاستثناء: الحماية الجمركية منحت في كل مكان تقريبا للصناعة الوليدة أو الناشئة، أو للصناعة الأحدث عهدا على أي حال. لقد كانت أفكار آدم سميث مازالت منتشرة على نطاق واسع، ولكنها في جميع البلدان التي دخلت في وقت لاحق ميدان الصناعة تم تصحيحها بحيث تتوافق مع الأوضاع الخاصة.

ولو قدر لفردريك ليست أن يعود إلى الولايات المتحدة اليوم، فسيكون من دواعي اهتمامه أن يلاحظ المظهر الحديث لآرائه في الحماية الجمركية. فالعملية التطورية التي وصفها لاتنتهي، كما يعتقد، بحدوث توازن بين الصناعة الناضجة والزراعة التي ليست للرسوم الجمركية أهمية بالنسبة لها. فعند تلك النقطة تجيء عملية بدأت منذ زمن طويل في أكثر البلدان نضجا، ومنها يجيء الضغط من أجل الحماية الجمركية ضد القادمين الجدد والأكثر عنفوانا إلى الساحة الصناعية. ومن هناك كانت المطالبة اليوم في الولايات المتحدة وبريطانيا، وبصور مختلفة في أوروبا، بحماية صناعات الصلب والمنسوجات والسيارات والإلكترونيات وغيرها من القدرة المتفوقة لليابان وكوريا وتايوان وبقية العالم الصناعي الأحدث عهدا. فالاستثناء السابق للصناعات الناشئة أصبح استثناء للصناعات القديمة التي أصابتها الشيخوخة، وهي في المصطلحات الحديثة لا تسمى حماية، بل تسمى سياسة صناعية.

وفي ألمانيا اتخذ التصدي لسميث وأنصاره صورة دفاع عن الدولة،

سواء بطريقة رومانسية، أو بانتباه يقظ لدورها الوظيفي، كما في حالة ليست. أما في فرنسا، مع الذكرى المعادية للدولة، سواء قبل الثورة أو بعدها، لم يكن هناك إغراء من هذا القبيل. وكما رأينا فإن أقوى الباحثين الفرنسيين تأثيرا، جان بابتست ساي، باعتناقة آراء آدم سميث وتنظيمها، أصبح، إلى جانب أمور أخرى كثيرة، صوته الفرنسي. وكان اتجاه نقاد سميث في فرنسا، الذي لايعد شيئا غريبا بالمرة على التاريخ الفكري الفرنسي، هو تأمل النظام الاقتصادي الذي تم تصويره والحث عليه في «ثروة الأمم»، والذي أفصح عن واقعيته في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، بما في ذلك آثاره الاجتماعية البارزة، والتساؤل عن مزاياه ومقصده في جملته. فهل هذا النظام هو حقا ما يريده الرجال والنساء، أو ماينبغي أن يريدوه؟ لقد كان دائما من مفاخر الفرنسيين، وكذلك من مزاياهم، أنهم ينشدون التمتع بجودة الحياة، وأنهم لا يخلطون بينها وبين الكم، بما في ذلك كم البضائع. وليس من المستغرب أن التساؤلات الأولى بشأن الاستفادة من الإنجازات الصناعية قد أثيرت في فرنسا.

وكان الأكثر جدارة بالاهتمام بين النقاد الذين يكتبون باللغة الفرنسية هو جان تشارلز ليونار دي سيسموندي (1773 ـ 1842)، الذي ولد في جنيف قبل صدور «ثروة الأمم» بثلاث سنوات فقط. وكان من بين الصفات التي تميز بها فيما بعد صلته التي استمرت طويلا مع مدام دي ستايل التي بدأت في العام 1808 في مدينة كوبيه القريبة من جنيف. ولم يكن يغيب عن الانتباه العام، العمل الذي كان يقوم به في حلقتها ـ سواء في المجالات الاقتصادية أو غيرها ـ أفراد نشيطون قليلون. وعندما بدأ سيسموندي الكتابة في سن مبكرة نسبيا قدم نفسه كحواري متقد الحماسة لآدم سميث. ولكنه لدى عودته إلى الموضوع بعد قرابة ست عشرة سنة أبدى شكوكا جدية في آرائه المبكرة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كما سبق القول، كانت الآثار الاجتماعية العميقة للثورة الصناعية بادية للعيان. فالعمال ـ رجالا ونساء وأطفالا ـ كانوا مكدسين في المصانع في الجزء الأوسط من إنجلترا وشمالا في إسكتلندا. وبمجرد وجودهم في المصانع، بل بمجرد وجودهم في المدينة الصناعية، يصبحون خاضعين لسلطة صاحب العمل ـ أي مالك المصنع،

الرأسمالي، ويصبحون تحت تصرفه. ولم يكن مخولا لهم الاعتراض على الأجور أو على ساعات العمل، أو على الضجيج والرائحة النتنة في المصانع والمساكن، والحياة القصيرة والكئيبة. وليس هناك ما يصور الواقع أفضل من إحدى المحاولات التي بذلت للإصلاح - والتي أوجدت مؤسسة زارها وتحدث عنها كل الأوروبيين تقريبا. وكانت تلك مؤسسة نيولانارك التي أقامها داڤيد ديل (1739 - 1806)، وهو رأسمالي ومصلح اجتماعي إسكتلندي، ذهب إلى ملاجئ الأيتام في جلاسجو وأدنبره وأخلاها من نزلائها، ونقلهم إلى عنابر النوم التي أعدها لهم في مدينته الصناعية النموذجية. فهناك كان المطلوب من الأطفال أن يعملوا في المصنع مجرد ثلاث عشرة ساعة في اليوم. وفي وقت لاحق، في إصلاح مثير ، عقب تولي صهره المصلح الاجتماعي روبرت أوين (1771 - 1858) مهام إدارة المصنع، خفضت ساعات العمل إلى إحدى عشرة ساعة فقط. وفي وقت «الفراغ» كان الصبية والبنات يتلقون دروسا وتتاح لهم بعض وسائل التسلية. هكذا كان الإصلاح في ذلك العصر [4].

أما سيسموندي فكان رد فعله عنيفا للظروف الاجتماعية القاسية التي تميزت بها الرأسمالية الجديدة، والتي أصبحت واضحة أيضا في فرنسا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وكانت بعض اعتراضاته تذكرنا باعتراضات ليست: «كل المعاناة وقعت على كاهل المنتجين في القارة، وكل المتعة ظلت للإنجليز» [5]. وكان سيسموندي يعتقد، شأن مالتس، أن الصناعة الحديثة اتجهت بلا ضابط نحو تحقيق فائض الإنتاج. فالمنتج الفرد هو الذي يقرر ماينبغي إنتاجه، ولم يكن هناك قرار من هذا القبيل من جانب جموع العاملين في المصنع في ما يتعلق بما يحتاجون إليه. وكان يعتقد بوجه عام أن للمخترعات نتائج غير مواتية. ولكن أفكاره كانت تتجه في الأساس إلى العمال.

وكان أكبر إسهام لسيسموندي هو الاعتراف بوجود طبقات اجتماعية وتحديد سماتها المميزة. لقد كان «أحد أوائل الاقتصاديين الذين تحدثوا عن وجود طبقتين اجتماعيتين، الأغنياء والفقراء، والرأسماليين والعمال، ويرى أن مصالح إحديهما... في تعارض دائم مع مصالح الأخرى»[6].

وهنا بدأت مجادلة أصبحت، عندما تصدى لها ماركس ولينين وزاداها

حدة، أكثر قدحا وذما من أي مجادلة أخرى في التاريخ. لقد لاحظ سميث وريكاردو ومالتس أن صاحب العمل، وبالتأكيد صاحب الأرض، أفضل حالا بكثير من الرجل الذي يكدح. وبدقة أكثر كانوا يعتبرون ذلك أمرا طبيعيا. ولكن صاحب العمل ـ الرأسمالي أو صاحب الأرض ـ لم يكن في رأيهم هو مهندس شقاء الفقراء. فبؤس العمال، وانزلاقهم الذي لامفر منه نحو مجرد الكفاف، هما من فعل أيديهم، نتيجة لممارستهم الإنجاب دون ضابط. أما الآن، مع سيسموندي، فقد أصبح الأغنياء هم أعداء الفقراء، وأصبح الرأسماليون هم أعداء العمال. وأصبحت وظيفة الدولة الآن هي حماية الضعفاء من الأقوياء، «الحيلولة دون التضحية بالبشر من أجل تحقيق ثروة لن يجنوا من ورائها نفعا» [7].

وفي ظل المحاولة الرامية إلى تحميل الفقراء مسؤولية فقرهم، ولإراحة ضمير الموسرين من محنتهم (وتلك مسألة سنعود إليها في الفصول التالية)، كان موقف سيسموندي يمثل نغمة نشازا تماما. فهو يقول ويكرر إن الفقراء ينبغي ألا يلاموا على فقرهم، فهم خاضعون لسطوة الأغنياء، طبقة تقهر طبقة. وعلى امتداد الأعوام المائة والخمسين التالية سيأسف سعداء الحظ لهذه الأفكار ويدينونها. ومنذ وقت قريب، خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 1984، وجه المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس ـ جورج بوش ـ وهو رجل يتمتع بمرونة في صياغة كلماته، وجه لوما شديدا لوولتر مونديل، المرشح الديموقراطي للرئاسة، بأنه «طالب الأمريكيين بأن يميزوا أوضاعهم تبعا للطبقة ـ الأغنياء من الفقراء». ولم يكن الوزر الحقيقي هنا وزر مونديل، وإنما هو وزر نشأ مع جان تشارلز ليونارد دي سيسموندي.

غير أنه كان هناك قدر من العزاء لذوي الشعور المرهف في الحل الذي وجده سيسموندي؛ وهنا نجد مرة أخرى التأثير القوي لفرنسا والفكر الاقتصادي الفرنسي، فهو يدعو إلى التقهقر من الرأسمالية الصناعية إلى الزراعة، وإلى العمل المستقل للحرفي الذي يعرف ـ على خلاف عامل المصنع الذي لايعرف ـ ماينتجه هو نفسه. وعلى ذلك، فإلى جانب نجاة العامل من الاستغلال، يمكن تفادي فائض الإنتاج الذي كان سيسموندي يعتقد أنه سمة ملازمة للنظام.

وقبل أن نغادر فرنسا في هذا الطواف حول الأطراف، ينبغي الانتباه

إلى مصدر للخلاف كان مازال أكثر حدة. وكان ذلك هو بيير جوزيف برودون (1809 ـ 1865) الذي يكاد يكون معاصرا لماركس، والذي كان في أمور عدة مبعث ازدراء هذا الأخير [8]. وقد سلم برودون بحتمية الملكية، ولكنه أبدى رأيا مزعجا مؤداه أن كل عائدات الملكية ـ الريع، والأرباح، وخاصة الفائدة ـ كلها أشكال من اللصوصية. ومن ذلك جاءت أشهر عباراته: « الملكية هي السرقة» [*3]. وكان الحل الذي قدمه، عند تجريده إلى أفكاره الأساسية، هو إلغاء الفائدة (وأي عائد آخر على رأس المال)، وجعل الملكية في حوزة تعاونيات العمال أو روابط العمال الطوعية. وهذه يمكن أن يمولها بنك خاص له سلطة إصدار الأوراق المالية. والأوراق التي تصدر على هذا النحو تصلح ضمانا للإنتاج وشراء المنتجات. وفي مجتمع برودون تختفي الدولة.

وكان الباحثون يخصون برودون دائما بمكانة مهمة في تاريخ الاشتراكية والحركة النقابية والفوضوية، ولكن ليس في تاريخ الفكر الاقتصادي. وذلك تمييز لاموجب له. إذ يمكن أن نجد في البقية الحديثة لنظريات برودون فكرتين لهما تأثيرهما: أولاهما الاعتقاد، أو ربما الحس الغريزي، بوجود قدر من التفوق المعنوي في مؤسسة التعاون، أو في المصنع الذي يمتلكه العمال. فعندما يتحد المزارعون للتزود بالأسمدة أو النفط أو غير ذلك من اللوازم الزراعية، وعندما يتحد المستهلكون للتزود بأنواع البقالة، نجد أفكار برودون تتردد في ترحيب وثناء. وكذلك الحال عندما يتحد عمال صناعة الصلب لإدارة مصنع عفا عليه الزمن، كما حدث في ويرتون في ويست فرجينيا، في العصور الحديثة. وكذلك كان برودون أحد الآباء الكثيرين للإيمان الشديد بسحر النقود ـ الاعتقاد بأنه يمكن إنجاز إصلاحات كبيرة من خلال مشاريع لم تكتشف حتى الآن للابتكار المالي أو النقدي. فقد كان بنك برودون محاكاة مشكوكا فيها لبنك جون لو الذي أثار دهشة فرنسا وغبطتها في بادئ الأمر، ثم ألحق بها الدمار بعد ذلك بمائة عام [9].

وهناك بعض الدروس الاقتصادية التي لايستوعبها الناس أبدا، منها ضرورة توخي الحذر الشديد من التجديد والابتكار في المسائل المتعلقة بالنقود، وبوجه عام بميدان المال. فمازالت هناك الأفكار التي تؤكد وجود طريقة لم تكتشف بعد يمكنها حل المشكلات الاجتماعية الكبرى دون ألم، ولكن واقع الحال أنها لاتوجد. فالمخططات النقدية والمالية، دون استثناء

معروف، تتحول إلى خداع للجمهور، بل لمعديها أنفسهم في أغلب الأحوال. ولكن لم يكن برودون أول من آمن بسحر النقود، ولكنه كان من أوائل الداعين لهذا التراث الذي استمر طويلا.

وكان أوضح سمات المناقشة الاقتصادية الأمريكية في السنوات التي أعقبت ريكاردو ومالتس ـ بما يقرب من نصف قرن ـ هو افتقارها إلى طابع منهجي، أو الشعور، كما سنبين فيما بعد، بأن علم الاقتصاد موضوع لايحتاج فيه أحد إلى توجيه فوقي، بل هو شيء يملك كل إنسان الحق الطبيعي في أن يعبر بشأنه عن أفكاره الشخصية. وكان ذلك انعكاسا للظروف، كما كانت الحال دائما. وحتى تكون هناك مناقشة علمية للاقتصاد يجب أن تكون هناك مشكلة اقتصادية، وعلى الأخص أن تكون هناك مشكلة ندرة متكررة أو حرمان متكرر.

وحتى أيام الحرب الأهلية، بل فيما بعدها، كان مايميز المسرح الأمريكي هو وجود وفرة مترفة، وآفاق واسعة بشأن الدخل وفرص العمل للمزارع والعامل، بالإضافة إلى رجل الأعمال والرأسمالي، بدرجة لم يكن يتصورها أحد في إنجلترا أو دول القارة الأوروبية. ومادام باستطاعة العامل في أي لحظة أن يعبر عن سخطه بالهجرة إلى الحدود، لايكون هناك أساس قوي لنظرية في الأجور. ومادام باستطاعة المزارع امتلاك وفلاحة أرض خاصة به، لن تكون هناك حاجة إلى نظرية في الريع. ومن غير هذه الأعباء لاتكون هناك فرصة لوجود نظرية في السعر. وكان ذلك استثناء من المشكلة الرئيسية للاقتصاد بشأن القيمة والتوزيع، وهو الاستثناء الذي منحه وجود الرق للإغريق. وقد لا يكون علم الاقتصاد علما كئيبا تماما، كما ساد الاعتقاد في القرن الماضي، ولكن من المؤكد أنه لايزدهر في ظروف الفرص المتسعة والتفاؤل المتزايد.

وليس بوسع المرء أن يبالغ في هذه النقطة، لأنه حتى الفرصة الاقتصادية والتفاؤل الاقتصادي يخضعان لقدر من الاستغلال في مجال الأدب. وقد قام بذلك في أوائل القرن الماضي وفي منتصفه هنري تشارلز كاري (1793ـ1879) من أبناء فيلادلفيا، وكان ناشرا ينحدر من مهاجر أيرلندي كاثوليكي. وكان من جوانب سوء حظ كاري أنه كان كاتبا غزير الإنتاج، والمألوف في علم الاقتصاد أن تتأكد المكانة المرموقة للمؤلف في كتاب

واحد عظيم - كتاب سميث «ثروة الأمم»، أو كتاب ريكاردو «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» - مجلد واحد يقبل الباحثون فعلا على قراءته.

في أعماله المبكرة، كان كاري مفتونا بشدة بأعمال ريكاردو وثمار الفكر الكلاسيكي البريطاني. ولكنه عندما أراد تطبيقها على بيئته الأمريكية أخذت تساوره الشكوك التي أفصح عنها بصورة شاملة. فريكاردو شاهد ما يؤدي إليه تزايد السكان ومحدودية موارد الأرض من دفع أجور العمال إلى عائد حدي يتدنى باستمرار، ويعتبر أن هذا العائد الحدي هو الأجر بالنسبة للجميع. أما كاري فقد شاهد العملية نفسها تدفع العمال إلى الحصول على عائد يرتفع باستمرار مع انتقالهم إلى أعمال متزايدة الإنتاجية. ففي العالم الجديد ـ وهو الأمر الذي غاب للأسف عن ريكاردو ـ كان الاستيطان يبدأ من قمم التلال التي تقل فيها كثافة الغابات ومقاومتها. وربما كان المستوطنون يعزون إليها أعظم قدر من القيمة والحماية والمكانة، بعد أن لاحظوا اتجاه التوطن الإقطاعي في أوروبا. وبعد هذه القمم انتقل الرواد إلى الوديان الأكثر خصوبة وإنتاجية، محققين بذلك لاغلة متناقصة بل غلة لا تكف عن الازدياد. كان الانتقال من أفقر الأراضي إلى أفضلها. وحدث الشيء نفسه عندما تحول الانتباه إلى الحدود وما تزخر به من موارد هائلة غير مستغلة. ومثلما كان هذا الاتجاه يتناقض مع أفكار ريكاردو، فإنه كان يهدم أفكار مالتس. فالسكان الذين يتزايدون عددا لم يكونوا يتقاسمون إمدادات غذائية ثابتة أو متناقصة، بل إمدادات تتزايد بسرعة. ولم يكن هنري كاري ينفر من الفكرة القائلة بأنه قد يجيء يوم في المستقبل البعيد يوجد فيه سكان كثيرون للغاية، بل إنه استخدم عبارة «إنه لن يكون هناك غير مكان للوقوف فقط». ولكنه كان سعيدا بالاعتقاد، ليس بغير سبب، بأنه لاضرورة للاهتمام بهذا الخطر في الوقت الحالي. لقد قال الرب «كونوا مثمرين وتكاثروا». وكلمات الرب خير من كلمات مالتس: «لاتكونوا مثمرين، لاتتكاثروا» [10].

وقد انضم كاري، كما ذكرنا من قبل، إلى فريدريك ليست الذي كان مواطنه ذات يوم، في تنازل آخر أمام الظروف. فبعد أن كان يؤكد على فضائل التجارة الحرة في بادئ الأمر، اعتنق مبدأ الحماية. وفي فكرة ثانية شاطر فيها ليست، كان يريد وجود توازن بين الصناعة والزراعة، كما كان

مفتونا بوجه خاص بأمر كان يبدو واضحا، وإن لم يكن مؤكدا، هو الوفر الذي يمكن تحقيقه عن طريق إقامة الصناعات بالقرب من الموطن، وبذلك تفادى تكاليف النقل من بريطانيا.

والمشكلة التي تواجهها الحماية هي كيفية إكسابها احتراما فكريا في مواجهة الدعوة للتجارة الحرة، فهي دعوة قوية منطقيا، وبها شحنة من القداسة اللاهوتية. وفي هذا المجال، الذي استمر طويلا سواء في الولايات المتحدة أو في الخارج، كان هنري كاري رائدا لا يرقى إليه الشك.

ومع انقضاء القرن التاسع عشر، واختفاء الحدود، وإدراك المزارعين الأمريكيين بوجه خاص تراجع أوضاعهم في ظل النظام ، اتسع نطاق المناقشات الاقتصادية وامتدت في داخل الولايات المتحدة. وقد لاحظ هنري چورچ، والذي سبقت الإشارة إليه في هذا الكتاب، باعثا أفكار ريكاردو، الضغط المتزايد على موارد الأراضي من جانب سكان الريف والحضر، وما ترتب على ذلك من زيادة في قيمة الأراضي، ورأى أن هذه الزيادة غير المكتسبة هي من الشرور الاجتماعية الكبرى، إغناء بلا موجب لمالك الأرض الذي وضعه الحظ في مسار التقدم، وذلك أمر يتعارض تعارضا شديدا مع عدالة التوزيع. ولكن التعميم الواسع مازال صائبا : فالقرن الماضي لم يفسح في المجال لحديث اقتصادي مستفيض في الولايات المتحدة، ولاسيما في العقود المبكرة. فقد كانت هناك كما سنرى لاحقا، فترة مناقشات حامية حول البنوك والعملة (وبخاصة أوراق النقد «خضراء الظهر»، وسك العملات الفضية) والرسوم الجمركية. ولكن تلك المناقشات كان يضطلع بها الساسة والمواطنون بوجه عام، وليس الباحثون المتخصصون في الموضوع. فالمناقشات الاقتصادية الجادة، وأنا أكرر ذلك، تقتضي أن تكون هناك مشكلة اقتصادية جادة.

٩ التراث الكلاسيكي العظيم [2]
التيار الرئيسي

كان الشاغل الرئيسي لعلم الاقتصاد طوال القرن الماضي، وفي كل مكان من العالم تقريبا، هو ما يعتبر ـ وإلى حد ما مازال يعتبر ـ القضايا المحورية للموضوع، وهي: كيف تحدد الأسعار والأجور والفائدة والأرباح. يضاف إلى ذلك أنه وجهت في تلك السنوات عناية كبيرة لطبيعة النقود ودور الصناعة المصرفية. فالنقود سواء في شكل ذهب أو فضة أو نحاس، لم تعد مجرد سلعة مؤهلة بوجه خاص لأداء دور الوسيط في تبادل السلع. أما وقد أصبحت تودع في البنوك، وباتت أوراق النقد تصدر مؤكدة للودائع، ولأن أوراق النقد والودائع هذه تحولت إلى وسيلة للدفع، فقد نشأت للنقود شخصية ملحوظة خاصة بها. هذا بالإضافة إلى ما سنتناوله في الفصل التالي من الدفاع الاجتماعي والأخلاقي، الذي بدأ يظهر عن النظام الرأسمالي.

كان تفسير الأسعار أو القيمة، أو تفسير الإيرادات الناشئة عنها، يعكس اتجاها سائدا وحيدا في هذه الفترة، وهو التحول من الاهتمام الأساسي بالبائع إلى الاهتمام الأساسي بالمشتري، ومن

الاهتمام الأساسي بالتكلفة إلى الاهتمام الأساسي بمنفعة المستهلك، ومن الاهتمام بالعرض إلى الاهتمام بالطلب. وبعد ذلك عندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، حدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين الطلب والعرض، ولاسيما في أعمال ألفريد مارشال (1842 ـ 1924) أستاذ الاقتصاد العظيم بجامعة كامبريدج، وهو الذي قام بالجمع بين الأفكار السابقة في وحدة واحدة.

ومع مارشال فإن مناقشة القيمة والتوزيع والثمن والشخص الذي تعود إليه الإيرادات، تأتي إلى الحاضر القريب، فأبناء جيلي عندما كانوا يدرسون علم الاقتصاد، كانوا يقرأون كتاب مارشال «مبادئ علم الاقتصاد» [*]، ذلك العمل الضخم الذي صدرت منه ثماني طبعات. وعندما كنا في كامبريدج قمنا في توقير شديد بزيارة قصيرة لماري مارشال، أرملة الأستاذ مارشال الضليعة التي ارتبطت به وزاملته في عمله طويلا.

ولكني ينبغي أن أعود إلى فترة سابقة. إذ لابد أن نتذكر أن ريكاردو جعل مصدر قيمة أو ثمن أي سلعة متجددة الإنتاج راجعا إلى التكلفة [1]. وترجع التكلفة بدورها إلى العمل الذي يحتاج إليه المنتج في ظل الأوضاع الأقل ملاءمة للإنتاج، وأن ثمن العمل هو تكلفة الحفاظ على العامل. وكانت أجور العمال، بسبب الاندفاع غير المحكوم نحو التوالد، تتوازن عند المستوى الذي يكفي للمحافظة على الحياة، وما يتبقى يذهب ريعا لمالك الأرض، أو على نحو أقل تحديدا كعائد على المنتج أو الرأسمالي. وهناك نقطة أخيرة، وهي أنه لم يكن هناك بديل يمكن قبوله. ولابأس من أن نستعيد عبارة ريكاردو الأساسية: «إن الأجور، شأنها شأن جميع العقود الأخرى، ينبغي أن تترك للمنافسة العادلة والحرة في السوق، ولا ينبغي أبدا أن يحكمها تدخل التشريع» [2]. وهنا كانت نقطة الانطلاق لمزيد من تطور الأفكار حول السعر وتوزيع العائد منه.

وفي هذا التطور كان هناك أولا جهد لتحسين عناصر التكلفة وتدقيقها. من ذلك أنه لم يكن هناك عناء يذكر في القول إن عائد الأرض في صورة ريع هو بقية من الثمن، ويتحدد من حيث المقدار طبقا لجودة الأرض، وفي الأزمنة الحديثة بوجه خاص طبقا لموقعها. فمازال هذا الرأي المتعلق بالريع قائما إلى حد كبير، حتى وقتنا هذا، كتفسير لقيم الأملاك العقارية والعائد

الذي ينشأ عنها.

ولكن الأمر يغدو أكثر خطورة فيما يتعلق بالعائد على رأس المال والعمل. ففي اقتصاد جزر نائية من نمط جزيرة روبنسون كروزو ـ وليس كروزو واحد، بل أشخاص عدة يعيشون بالقرب من الشاطئ ـ لا تكون «لنظرية العمل في القيمة» أي مغزى. إذ تتم مبادلة المنتجات بصورة تقريبية وفقا لما تستلزمه زراعتها أو صناعتها أو استخراجها من البحر من زمن وجهد، وإن كان حتى هنا يمكن أن نجد عنصراً للتعقيد يرجع إلى تنوع المهارات، الاستثنائية أو العادية. ومع تطور استعمال الآلات وغيرها من المعدات، لم يكن هناك شك في ضرورة مكافأة من يقومون بتوليد هذه الأدوات التي تزيد من الإنتاجية وربما يمكن القول ـ مثلما قال ريكاردو في الواقع ـ إن ما يدفع مقابل الآلات والمصنع الذي يقوم بإنتاجها، هو مجرد دفع مؤجل في مقابل العمل الذي بذل في صناعتها والمتجسد فيها. ولكن هناك حدود في علم الاقتصاد للأفكار الذاتية القائمة على الخيال. ومن الواضح تماما أن مالك المعدات الرأسمالية يحصل أيضا على ثمن، ومن الواضح تماما أن ما يحصل عليه من فائدة أو ربح يزيد في الغالب كثيرا على المبالغ التي سبق أن دفعها كأجور. ومن الواضح أن هذه الزيادة لها ارتباط ما بما يدعيه مالك رأس المال من حق أو إسهام أو قوة.

الحل الأول لهذه المشكلة، وهو الخدمة التي أسداها أحد أساتذة الاقتصاد السياسي المبكرين، جاء من جانب ناسو وليم سينيور (1790 ـ 1864)، وعلى الرغم من أن هذا الحل كان في الواقع مستبعدا للغاية، فقد ظل قائما طوال نصف القرن. إذ يرى سينيور أنه فضلا عن تكلفة العمل الذي يبذل في إنتاج السلع الرأسمالية، هناك ثمن في صورة فائدة أو ربح يتعين أن يدفع لإقناع الناس، ومن بينهم الرأسمالي، بالامتناع عن الاستهلاك الجاري. ومن هذا الامتناع عن الاستهلاك الجاري تأتي القوة الشرائية اللازمة لامتلاك المصانع أو الآلات أو المعدات، أو امتلاك السلع التي في طور البيع أو في انتظاره، في أي عملية مهمة للصناعة أو التجارة. وليس ما يتم التعويض عنه على هذا النحو بالشيء القليل.. «إن الامتناع عن الاستمتاع المتاح لنا، أو السعي إلى تحقيق نتائج بعيدة بدلا من النتائج القريبة، هما من أشد الأمور صعوبة على الإرادة البشرية» [3].

كانت تلك هي نظرية الفائدة المعتمدة على الامتناع، أو بعمومية أكثر نظرية العائد على رأس المال. فتكلفة القدرة على الامتناع عن الاستهلاك، وتكلفة العمل معا، تشكلان تكلفة إنتاج سلعة ما. وعلى ذلك تكون تكلفة الإنتاج هذه هي المستوى الذي تعود إليه الأسعار في اتجاه طبيعي مؤدٍ إلى التوازن. وإذا ارتفعت الأسعار فوق هذا المستوى، فإن الإنتاج يزيد ويعيدها إلى مستوى التكلفة الذي يتحدد على هذا النحو. ويحدث العكس إذا كانت الأسعار أدنى من التكلفة.

ومن الواضح أن هذا التفسير للأسعار والعائد على رأس المال بعيد عن الواقع بصورة خطيرة. فلا شك في أن بعض الأشخاص يدخرون أموالهم ـ أي يمتنعون عن الاستهلاك ـ من أجل الحصول على الفائدة. ولكن الامتناع عن الاستهلاك لم يكن واضحا في مستوى المعيشة أو عادات الإنفاق لدى كبار الرأسماليين، الذين كانوا يقومون بأنفسهم بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لعملياتهم، ويحصلون كذلك على رؤوس أموال منها، أو بالمثل، لم يكن هذا الامتناع عن الاستهلاك ظاهرا في عادات مموليهم ورجال البنوك المتعاملين معهم. ويصدق ذلك بوجه خاص على المسرح الأمريكي. فهل كان كورنليوس ڤاندربلت، أو چاي جولد، أو چيم فسكه، أو حتى روكفلر الأول الذي كان أكثر تزمتا، يمتنعون عن الاستهلاك حقا عندما كان القرن يقترب من نهايته، لم يكن الامتناع عن الاستهلاك من السمات المميزة لمدينة نيوپورت بجزيرة رود أيلند. ولكن الأمر لم يكن ملموسا بدرجة أكبر في إنجلترا في حال رجال الصناعة الأغنياء الجدد، الذين كانوا بدورهم مسرفين إلى حد الإفراط، وكثيرا ما كانوا يتفاخرون بثرائهم. وعلى ضوء الواقع اختفت من الاستعمال كلمة «الامتناع» باعتبارها تفسيرا للعائد على رأس المال [(4)]. واستبعدت هذه النظرية تماما.

والواقع أنه طوال القرن التاسع عشر لم يظهر أي تبرير معقول حقا للعائد على رأس المال، مما أفضى بالتالي إلى وجود ثغرة واضحة نفذ منها كارل ماركس. ولم يوجد تفسير معقول لهذا العائد إلا في القرن الحالي. فالربح، الذي أصبح الآن شيئا متميزا عن الفائدة، بات ينظر إليه ـ ليس من دون سبب ـ على أنه مكافأة مقابل الابتكار ومجابهة المخاطر [(5)]. وأصبحت الفائدة هي المبلغ الذي يدفع للموازنة بين الذين ينعمون بموارد

أكثر مما يحتاجون إليه أو مما يستطيعون استعماله بصورة منتجة، والذين يقترضون النقود لأن ما لديهم منها أقل مما يحتاجون إليه أو مما يستطيعون استعماله بصورة منتجة. وكان عدم وجود نظرية مقنعة لما يعود على رأس المال وعلى الرأسماليين بمنزلة فجوة قصيرة في التراث الكلاسيكي العظيم طوال القرن التاسع عشر.

غير أنه بعد انقضاء ذلك القرن تم تصحيح خطأ آخر أسبق عهدا. وقد تحول الاهتمام من التكلفة والعرض بوصفهما عاملين يحددان السعر، إلى الرغبة والطلب بوصفهما عاملين يحددان ليس السعر فقط وإنما أيضا ما نسميه الآن عوامل الإنتاج. وكان هذا التطور نتيجة للجهود التي بذلت لحل مشكلة قديمة وعويصة، وهي لماذا تكون الأشياء الأكثر منفعة، مثل الماء، ضئيلة الثمن أو بلا ثمن؟ يجدر أن نتذكر أن الإجابة المبكرة عن هذا السؤال تمثلت في التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. وكان هذا التمييز تحكميا وسطحيا، ويتجاهل آلاف الظلال بين هذه القيمة وتلك. فالملابس تكون لها على الأقل في المناخ البارد، قيمة استعمالية واضحة. ولكنها عند نقطة ما تفقد دورها كواق من البرد ويصبح لها دورها كشيء نفيس، مثل معظم المجوهرات. والغذاء ضرورة حياة، ولكن يمكن أيضا أن يكون نادرا ومجلوبا من الخارج، والبيت أساسي كمأوى ولكنه من حيث الموقع وبراعة العمارة والتاريخ، يمكن أن يكون شيئا فريدا، ومن ثم ترفا ورفاهة. ونتيجة لذلك أصبح الإفلات من مسألة القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية عند سميث، وهي مسألة تركها بلا حل، من الأمور الرئيسية التي انشغل بها الاقتصاديون في الجزء الأخير من القرن الماضي.

وفي العام 1831 كانت هناك محاولة لمعالجة المشكلة قام بها أوجست ڤالراس (801 ـ 1866)، والد شخصية مهمة أخرى في تاريخ علم الاقتصاد هو ليون ڤالراس [6]. كانت التكلفة قد قبلت كمصدر للقيمة، وأضاف أوجست إلى ذلك الجدوى أو المنفعة. ولكنه كان يعتقد أنه يلزم فوق ذلك أن يكون الناتج نادرا كي تكون له قيمة، أي يلزم أن يكون له ما سماه «ندرة» [2*]، أن تكون له منفعة، وألا يتوافر بكميات كبيرة. وكانت «الندرة» شيئا يفتقده الماء عادة بشكل ملحوظ.

وهناك آخرون حاولوا بالمثل حل هذه المسألة، ولكن من دون إحراز تقدم

كبير، حتى جاء الكشف الكبير في العام 1871. ففي ذلك العام أدرك ستانلي چيفونز (1835 ـ 1882) في إنجلترا، وكارل مينچر (1840 ـ 1921) في النمسا، وتبعهما بعد سنوات قليلة چون بيتس كلارك (1847 ـ 1938) في الولايات المتحدة، وهم كانوا على التوالي أساتذة في جامعات مانشستر ولندن، وڤيينا، وكولومبيا (وكان ذلك أول عهد الأساتذة الكبار)، أدركوا شيئا مازالت كتب الاقتصاد تحتفي به. وكان ذلك هو الدور الذي تقوم به المنفعة الحدية، وليس الذي تقوم به المنفعة العامة. وإن كانوا لم يستخدموا كلهم هذين اللفظين.

ولا ينبغي لأحد أن يعتقد أن المنفعة الحدية مفهوم صعب. فليس ما يعطي القيمة هو الإشباع الكلي المستمد من حيازة واستعمال أحد المنتجات (أو إحدى الخدمات)، بل هو الإشباع أو الاستمتاع ـ المنفعة ـ الذي تحققه الإضافة الأخيرة التي يحصل عليها المرء من ذلك الاستهلاك، والذي تكون الرغبة فيه عند أدنى مستوياتها، فآخر كسرة متاحة من الأغذية في حال المجاعة تكون لها قيمة هائلة، ويمكن أن تحصل على سعر مرتفع، أما في ظروف الوفرة فلا تكون لها قيمة على الإطلاق، ويلقى بها مع القمامة. وفي ظل الظروف العادية فإن الماء ـ على عكس الماس ـ يكون متاحا بوفرة. والكوب الأخيرة أو الجالون الأخير منه تكون له منفعة قليلة أو يكون بلا منفعة أصلا. وخروجها من نطاق القيمة التبادلية يحدد قيمة كل الأشياء الأخرى. وعندما كان «البحار العجوز» في البحر، وكان الماء العذب شحيحا للغاية، لم يكن هناك شيء له قيمة تبادلية أكثر من كوب آخر من الماء العذب، إلى حين أمطرت السماء. ومن هنا جاءت الفرضية التي تعلمها ملايين الطلاب منذ ذلك الحين ـ بل مازالوا يتعلمونها ـ وهي أن منفعة أي سلعة أو خدمة تتناقص، إذا ظلت جميع الأمور الأخرى متساوية، مع زيادة توافرها. فمنفعة الوحدة الأخيرة والتي تكون الرغبة فيها عند أدنى حد ـ أي منفعة الوحدة الحدية ـ هي التي تحدد قيمة جميع الوحدات.

و كان هناك شيء باهر ومنطقي في مفهوم المنفعة الحدية. ولفترة من الوقت بدا أنه يحل كل مشكلة القيمة أو الثمن، فالثمن هو ما يدفعه الناس مقابل الزيادة الأخيرة أو التي تكون الرغبة فيها عند أدنى حد. والأثمان تستقر عند هذا المستوى. فعندما لا يرغب أحد في مزيد من الماء في

الموسم المطير، يستقر سعره عمليا عند الصفر. ولكن الأمر ليس كذلك في الصحراء. ومن يمكن أن يزعم في هذه الظروف أن تكلفة الإنتاج لها أهمية حقا؟

والحقيقة أن حدية المنفعة كانت الخطوة الأولى على الطريق نحو صياغة أخرى ونهائية. فالحدية لا ترتبط فقط بالمنفعة والطلب، وإنما ترتبط بالعرض أيضا. ذلك أن السلع تنتج عند مستويات مختلفة من التكاليف، وكان ذلك ما سبق أن أوضحه ريكاردو فيما يتعلق بالأرض. فالإنتاج الزراعي مع تزايده يمتد إلى الأرض الأقل خصوبة، وبالتالي تزداد مدخلات العمل أو التكلفة لوحدة الإنتاج. ولكن هناك وضع مناظر في الصناعة. فالمؤسسات المختلفة ذات الأوضاع المختلفة أو ذات الكفاءة المختلفة تنتج الناتج نفسه بتكلفة مختلفة. كما أن المنشأة الواحدة تتحمل تكلفة متزايدة في سعيها لاستخلاص المزيد من معداتها وقوة العمل لديها. وعلى ذلك ففي الصناعة، كما في الزراعة، يوجد قانون بالغ القدرة والحضور، هو «قانون الغلة المتناقصة»، والذي يعني التكلفة المتزايدة. وكما أن الجدوى تستقر مع المنفعة عندما تصل إلى الحد، كذلك الأمر مع التكلفة عندما تصل إلى الحد.

وعلى وجه التحديد، فمن تناقص المنفعة الحدية للمشترين يأتي انخفاض الاستعداد الجماعي للدفع. ومن ثم نشأ منحنى الطلب الذي ينحدر نزوليا بصفة دائمة؛ أي ضرورة انخفاض الأسعار باستمرار حتى يمكن أن تخرج من السوق الإمدادات المتزايدة أبدا من السلع. ومن التكاليف الحدية المتصاعدة للمنتجين، والتكاليف الأعلى للمنتجين الأقل كفاءة، تأتي التكاليف المتصاعدة للإمدادات الإضافية. وكلما زاد ما يطلب زاد ما ينبغي دفعه. ومن هنا يكون منحنى العرض صاعدا، فالأسعار التي ترتفع باستمرار تلزم لتغطية التكاليف الحدية واجتذاب الإمدادات المتزايدة إلى السوق. وعند نقطة التقاء المنحنيين يكون الإنجاز الأعلى مرتبة، وهو الثمن. وذلك هو الثمن اللازم لحفز العرض. ويكون ذلك متوافقا مع السعر الذي تقرره أقل الاحتياجات إلحاحا.

ومن هذه الفكرة وردت أيضا أشهر عبارة (أكلاشيه) في الاقتصاد، وهي عبارة لا ينقضي أسبوع واحد من دون أن تدخل في الحديث اليومي،

نظرا لأنها تحقق إعفاء كاملا من المسؤولية، إذ تقول: «إن الأمر في النهاية هو قانون العرض والطلب». فالأسعار، بعد أن انتقل أساسها من تكلفة الإنتاج إلى العرض والطلب، أصبحت الآن مسألة توازن يتغير باستمرار بين الجانبين. وكان هذا التوازن هو الذي استقر في نهاية القرن في تعاليم ألفريد مارشال. ومازالت تلك هي الحال في التعليم التقليدي حتى اليوم.

وغني عن البيان أنه في العالم الكلاسيكي في بدايته لم يكن لدى أي من العمال القوة التي تمكنه من أن يحدد كم تكون مكافأته، ولم تكن هناك نقابة تحددها له. وباستثناء حال الاحتكار لم يكن هناك منتج رأسمالي يحدد أثمانه الخاصة أو عائد استثماراته. فهذه أيضا كانت تنشأ بصورة آلية عن السوق.

وهنا يكمن سحر الحدية. وحيث يفترض وجود قوة عاملة متجانسة، وتغفل الفروق في المهارات وفي الكد والاجتهاد، كما هي الحال بين الجموع غير المتعلمة في المصانع، فإن الأجر تحدده قيمة الإسهام في الناتج وإيرادات آخر عامل متاح. وأي عامل يتمسك بالحصول على أجر أعلى، يكون معنى ذلك اعتزاله المهنة. وعلى هذا الضوء، لم يكن باستطاعة أحد أن يطالب بما هو أكثر من إسهامه في المنشأة عند الحد. وإذا أخذنا جميع العمال كل على حدة، نجد أنه يمكن إحلال العامل الحدي محل أي منهم. وكان بوسع الزيادة في الإنتاج أن تعمل على زيادة عرض العمال وتقليل العائد الحدي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الهبوط إلى مستوى الكفاف. ولكن أجر التوازن قد يكون أعلى قليلا. فالأيدي العاملة قد لا تكون متاحة بهذه الوفرة، عند ذلك يمكن أن يتقاطع منحنيا العرض والطلب للأيدي العاملة عند مستوى أعلى من الكفاف.

وأصبح ما يعود على الرأسمالي في صورة فائدة يفسر بطريقة مماثلة: إذ تقرره وحدة الاستثمار الأخيرة والأقل عائدا. ونظرا لقدرة رأس المال التي لاشك فيها على التحرك والانتقال، فإن تخفيض كل العائد يمكن أن يتحرك إلى هذا المستوى، مع خضوعه باستمرار لاحتمالات التعرض لمخاطر متفاوتة، وإن كان يتعذر بوجه عام حساب هذا التفاوت. فكلما زاد عرض رأس المال الناشئ عن عدم الاستهلاك أو الادخار، انخفض العائد. ويمكن أن يحدث توازن بين العائد الحدي لرأس المال والمكافأة اللازمة لجذب

المدخر الحدي. هنا نجد مرة أخرى العرض والطلب (لقد أصبح الآن الربح منفصلا عن الفائدة، وهو الذي يعوض عن المخاطرة، ويكافئ الشخص الشجاع والمجدد الذي يتحمل المخاطر). كما أدى سحر الحدية إلى تسوية مسألة الأثمان والأجور، فهو الآن ينقذ معدل الفائدة من التفسيرات السابقة التي يصعب قبولها.

ثم توصل التحسين الفني إلى ما هو أكثر كثيرا من ذلك. وقد ظهر الآن أيضا استثناء جوهري من النظام، ألا وهو الاحتكار. فالمنتج الاحتكاري لا يمتد بالإنتاج إلى حيث يغطي سعر السوق ـ الذي يتحدد بصورة غير شخصية ـ لا التكلفة الحدية فحسب بل إلى حيث يكفي عائده الحدي المتناقص بسرعة لأن يغطي بالكاد التكلفة المضافة وذلك نتيجة لنقص أسعاره بوجه عام. وبذلك تزيد أرباحه إلى الحد الأقصى. ولم يكن بوسع أحد أن يقول إن هذا هو الإنتاج الأمثل اجتماعيا أو السعر الأمثل اجتماعيا. فهناك يكون الإنتاج أقل نظريا مما يتطلبه التوازن التنافسي، ويكون السعر أعلى. وبالتالي كان هناك اتفاق على أنه بالرغم من أن النظام طيب بوجه عام، فمن المؤكد أن الاحتكار ليس كذلك. فالاحتكار استقر بوصفه الخلل المفرد الكبير في نظام كان يمكن لولا ذلك أن يبعث على الإعجاب، بل أن يبلغ درجة الكمال.

وفي أيامنا هذه، كما سنبين فيما بعد، ليس الشاغل المحوري في السياسة العامة هو إنتاج السلع، بل هو توفير فرص العمل لمن يرغبون في إنتاج تلك السلع. وليس هناك افتقار إلى سلع، لكن هناك حاجة ماسة إلى فرص العمل. وبالنسبة لريكاردو وأولئك الذين جاءوا بعده مباشرة لم تكن البطالة قضية تستحق الاهتمام. إذ كان العمال يخفضون أجورهم دائما بدرجة تكفي لجعل تشغيلهم مربحا. ولكن لم يظل الأمر كذلك بالضرورة مع مرور السنين وتغير الأحوال. ومع اقتراب القرن من نهايته في بريطانيا كانت نقابات العمال سمة مميزة معترفا بها على المسرح الصناعي. وقد رفعت تكلفة الأيدي العاملة عند الحد، فهي إذ فعلت ذلك قللت عدد من يجري استخدامه أو يمكن استخدامهم مع تحقيق عائد يغطي أجرهم. وبذلك يمكن أن تكون النقابات سببا في بطالة أعضائها. وعند ذلك تحدث البطالة من حين لآخر.

وهنا كان منشأ فكرة أخرى عاشت لأمد طويل، وهي فكرة لم تمت بعد. فقد قُبلت نقابات العمال في نهاية الأمر في إطار النظام الكلاسيكي، ولكن الارتباط بينهما لم يكن ارتباطا سهلا. فلاشك في أن النقابة تملك قوة احتكارية تخرج الأجور من نطاق العمل الحر والذكي لآلية السوق. ولما كانت النقابات من أسباب البطالة، فإنها تكافئ من يعملون بالفعل على حساب من يقعون خارج الهامش. وقد شهدت الجامعات في العقود التالية اقتصاديين مهتمين بشؤون العمل يبدون تعاطفهم مع النقابات العمالية وتأييدهم لها، ولكنهم يتعرضون للشك من جانب أشقائهم الكلاسيكيين الذين يرون أن النقابات ، شأن غيرها من الترتيبات التي تحدد الأسعار، سواء كانت عامة أم خاصة، تعتبر مثالا آخر لعيوب الاحتكار في نظام يمكن لولا ذلك أن يكون نظاما كاملا، أو على أي حال نظاما قابلا لأن يبلغ حد الكمال.

وفي العقود الأولى من القرن العشرين، على الرغم من استمرار وجود الثغرات، وبخاصة الثغرات الموجودة في نظرية الأرباح، فإن أساسيات النظام الكلاسيكي ـ أو النظام النيوكلاسيكي (الكلاسيكي الجديد) الذي يفضل البعض استخدامه ـ لألفريد مارشال كانت عندئذ قد استقرت. وعلى الرغم من أنه كان يسمى نظاما من قبل، فقد أصبح الآن نظاما بحق. وإلى جانب التحسينات التقنية سالفة الذكر، فقد شهدت السنوات التالية تعديلات مهمة، وبخاصة فيما يتعلق بفكرتي الاحتكار والمنافسة. ولكن فيما سيطلق عليه فيما بعد اسم «الاقتصاد الجزئي»، فإن الموضوع، الذي ينبع مباشرة من النظام الكلاسيكي، يرجح أن يظل على حاله، لا أن يتغير.

10 التراث الكلاسيكي العظيم [3]
الدفاع عن العقيدة

ينبغي لأي تاريخ للتراث الكلاسيكي في الفكر الاقتصادي أن يتناول بعض الأفكار الأساسية، كالطريقة التي تم بها الدفاع عن ذلك التراث. وهناك بطبيعة الحال دفاع متضمن في تفسير النظام نفسه، فالنظريات الاقتصادية تجمع بين التفسير والتبرير. ولكن هناك أيضا دفاع صريح. وإلى كل من الدفاعين الصريح والضمني ننتقل الآن.

في الكتابات العلمية عن تاريخ الفكر الاقتصادي، لا يوجد تراث أدبي مستقل مكرس للدفاع عن النظام. ومع ذلك كان لهذا الدفاع أهمية بالغة، إذ كان ملاذا ومهنة لبعض ذوي العقول اليقظة. واستمر الوضع كذلك أيضا بقوة حتى أيامنا هذه. ولم يكن أقل العوامل المشجعة على ذلك أهمية ما كان هذا الدفاع يثيره، ومازال يثيره من موافقة ـ وكذلك من الدخل ـ من جانب من يستفيدون مما يجري الدفاع عنه. فقد ذكر ألفريد مارشال أنه ليس هناك ما يجب أن يخشاه الباحث الاقتصادي أكثر من الثناء والتصفيق، ولكنه خوف تمكن الكثيرون من الاقتصاديين والخبراء في شؤون

الاقتصاد من التغلب عليه عبر السنين.

وكان هناك جانب واحد مهم لا يحتاج فيه التراث الكلاسيكي إلى حماية، كما ذكرنا مرارا من قبل. فالبضائع التي ينتجها النظام الذي يتحدث عنه تُنتَج بكفاءة، وبقدر من التنوع، كانت تؤكد الأداء الإنتاجي المتميز لهذا النظام، وهو أمر أصبح مقبولا، إلى حد ما، على أنه من البدهيات الاقتصادية. إذ كان الاقتصاد يجد عادة توازنه مع كل الأيدي العاملة المستخدمة، وكان الاستثناء المستمر هو إصرار نقابات العمال على الحصول على أجور تزيد على قيمة المنتج الحدي. كما أن كلا من رأس المال، والمدخرات التي توفر رأس المال، كانا يستخدمان ويكافآن بطريقة مماثلة. وعلى ذلك كان الاتجاه هو نحو الاستخدام الأمثل للأيدي العاملة ورؤوس الأموال، مع مراعاة حال الفن الصناعي في ذلك الوقت. وبعد ذلك جاء ربح المنظمين فأضاف مكافأة مناسبة، بل سخية، لإدخال تحسين على ذلك الفن. وربما لأن الأمور كانت تبدو مألوفة إلى هذا الحد، فإن ناقدي النظام الرأسمالي كانوا يبخسون دائما الدعم الذي لقيه النظام من إنجازاته الإنتاجية الخاصة [1]. ومع ذلك كانت هناك نقاط ضعف وعيوب خطيرة تحتاج إلى دفاع خاص، وبرزت هذه الحاجة باطراد عند نهاية القرن التاسع عشر.

وكان في مقدمة المشكلات الظاهرة الفرق المفزع بين أجور العمال ومستويات المعيشة التي تتيحها لهم، ومثيلاتها لدى أرباب الأعمال أو الرأسماليين. وقد رأينا في السنوات المبكرة للثورة الصناعية كيف أن الرجال والنساء الذين تقاطروا على المدن الصناعية والمصانع في إنجلترا وجنوب إسكتلندا كان لديهم ما يشبه اليقين بأن حياتهم ستتحسن. إن الصناعات القروية والمنزلية التي أفلتوا منها كان لها مزايا القرب من مساكنهم، والمشهد الريفي، والنباتات غير الملوثة والهواء النقي الذي يسري في كل مكان، وهي مزايا تكاد بالتأكيد تكون أكثر جذبا للمعلقين المحدثين مما كانت عليه لدى من عاصروها. (وكثيرا ما تكون تلك هي الحال. فالأشخاص الذين يعانون حرمانا شديدا، ولكنهم يعملون في الهواء الطلق في ريف بلا حواجز، لا يستثيرون كثيرا من التعاطف ـ مثال ذلك الفقراء والسود في الجنوب الريفي الأمريكي حتى وقت قريب. غير أنه بمرور الوقت تضاءل في الذاكرة، مثلما تضاءل في الحقيقة، الفرق بين حياتهم السابقة والأوضاع الأفضل

التي جذبت الأجيال المبكرة إلى المصانع. وبدلا من ذلك تحول الاهتمام إلى الفرق الهائل في الرفاهة بين من يبذلون العمل والجهد، ومن يوفرون رأس المال الصناعي وتتوافر لهم السلطة. وعندئذ باتت المقارنة، ليس مع ما كان يوجد لدى العمال من قبل بل مع ما يتلقاه الآخرون الآن [2].

وبعد ذلك يأتي توزيع السلطة غير المتكافئ الكامن في النظام. فالعامل ـ يافعا أو صبيا ـ كان خاضعا للانضباط الناشئ عن الاعتماد على الوظيفة، إن لم يكن من أجل الوجبة التالية، فمن المؤكد أنه من أجل المستلزمات الأساسية للبقاء في الشهر التالي. فهذه المتطلبات كان باستطاعة رب العمل ـ الرأسمالي أن يعطيها أو يمنعها حسب إرادته ـ وهو ما كان يمارسه بالفعل. ومن هنا لم يكن الحديث عن العبودية ـ عبودية الأجر ـ يمثل مبالغة كاملة.

ولم يلزم التراث الكلاسيكي الصمت تماما حيال هذا الواقع المقيت. وتجدر الإشارة إلى أن آدم سميث قد لاحظ أنه ليست هناك قوانين تناهض الاتفاقات التي يعقدها التجار أو أرباب الأعمال لتأكيد قوتهم الجماعية، على حين ليس هناك تسامح إزاء تشكيل العمال لجمعيات من هذا القبيل. فقد لفت چون ستيوارت مِلِ الانتباه بقوة إلى الضعف النسبي للعمال، وتلك مسألة سرعان ما لوحظت فيما بعد. ولكن التراث الكلاسيكي لزم الصمت بوجه عام إزاء موضوع السلطة ـ قدرة البعض في النظام الاقتصادي على الهيمنة، أي على كسب طاعة الآخرين وما يترتب عليها من سعادة ومكانة وربح. وهو صمت استمر حتى يومنا هذا. ومازال السعي إلى القوة، وما تحققه من عائد مالي ونفسي، هو اليوم، كما كان في ذلك الحين، الثقب الأسود الكبير في التيار الرئيسي للفكر الاقتصادي.

وأخيرا، فمع انقضاء القرن التاسع عشر، وبتكرار أكثر في العقود الأولى من القرن العشرين ـ في العامين 1907 و1921، وبطبيعة الحال في الفترة بين العامين 1930 ـ 1940 ـ بدت على الساحة الظاهرة التي وصفت بطرق مختلفة على أنها ذعر مالي أو أزمة أو كساد أو انكماش، مع ما ارتبط بها من بطالة وإحباط عام، وهي ظاهرة مفزعة لا تتواءم نظريا مع النظام الكلاسيكي.

وكان في هذا تضارب خطير مع نظرية تحديد السعر والأجر، ومع

النظرية المحورية العظيمة بشأن القيمة والتوزيع ، وهما النظريتان اللتان تفيدان بأن الأسعار والأجور إنما تتقرر عند الحد، بمعنى أن كل المنتجات تباع، وكل العمال يشتغلون، حتى الوصول إلى الحد. وكان هناك أيضا تضارب مع «قانون ساي». فالبضائع غير المباعة كانت تتكدس ولم يكن ذلك بشأن أصناف قليلة، بل كان هناك فائض عام في العرض، وإفراط عام في الإنتاج. وفي مواجهة هذا العرض كان هناك نقص ملموس في الطلب، ونقص ظاهر لا مفر منه في القدرة الشرائية. ومع ذلك كان «قانون ساي» من ركائز العقيدة الكلاسيكية.

وكان التوزيع غير المتكافئ للدخل والسلطة، وعدم قدرة النظرية الكلاسيكية على تمثل الأزمة أو الانكماش، من العيوب التي تحتاج إلى دفاع. وازداد هذا الدفاع إلحاحا لأن هذين العيبين كانا مقدمة لأكبر هجومين تعرض لهما النظام الكلاسيكي. التوزيع غير المتكافئ للدخل (والذي يتضمن الفكرة القائلة إن الرأسمالي يتمتع بفائض يرجع في حقيقته إلى العمال)، والتوزيع غير المتكافئ للسلطة، بما في ذلك السلطة التي يتمتع بها الرأسمالي في الدولة، كانا هما مصدر «الثورة الماركسية» ومحتواها. وكان الالتزام بقانون ساي، وما ترتب عليه من عجز النظام الكلاسيكي عن معالجة «الكساد الكبير»، هو الوضع الذي أدى ـ بشيء من المبالغة ـ إلى ما سوف يسمى «الثورة الكينزية». ولكننا بهذا نسبق سياق القصة. إذ علينا أولا أن نرى كيف تعامل التراث الكلاسيكي مع عدم التكافؤ ومع السلطة الجائرة.

وقد سبق أن أشرنا إلى الدفاع الأولي الذي قدم بشأن انخفاض أجور العمال عند مقارنتها بإيرادات صاحب العمل أو صاحب الأرض: فقد قيل إن السبب هو الإفراط في الإنجاب، أي كثرة التوالد بين العمال ــ الذين أصبح يطلق عليهم وصف الطبقات الدنيا ـ حتى يصلوا إلى هامش الكفاف. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة ينظر إليها الآن على أنها من الطرائف التاريخية، على الأقل في الدول المتقدمة، فإن هذا التفسير ظل قائما حتى منتصف القرن التاسع عشر وما بعده. ففي كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي»، الذي نشر أول مرة في العام 1848، أكد چون ستيوارت مِلّ أن فقر العمال يرجع من ناحية إلى قانون مادي لا فرار منه، هو تناقص عائد العمل عندما يضاف مزيد من العمال إلى الجهاز الإنتاجي، ويرجع من

ناحية أخرى إلى الدافع الإنجابي المسيطر بين الجماهير. وقال أيضا: «إننا لا نستطيع أن نتوقع غير تحسن ضئيل من ارتفاع معدل الوفيات، إلى أن تصبح نظرتنا إلى وجود أسر كبيرة بالمشاعر نفسها التي يلقاها إدمان الخمر أو أي إفراط بدني آخر» [3].

وكانت هناك دلائل قوية تؤيد هذه الحجة النظرية، ففي أيرلندا المعاصرة، وكذلك في مرتفعات إسكتلندا، ولكن بدرجة أقل، كان هناك ميل ظاهر لأن يتوالد السكان إلى حدود تتخطى هوامش حياة الكفاف التي يوفرها إنتاج البطاطس.

غير أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تراجعا في تأثير الفكرة القائلة إن السلوك الجنسي غير المسؤول هو السبب في فقر العمال في الدول الصناعية. وقد ارتفعت الأجور في الصناعة إلى ما فوق مستوى الكفاف، وبات واضحا في وقت لاحق نوعا ما أنه مع انتشار التصنيع في الحضر حدث انخفاض في معدل المواليد. ولكن في البلدان التي لم تأخذ بالتصنيع اليوم، أي فيما أصبح يسمى العالم الثالث، مازال الفقراء باندفاعهم الإنجابي، يتحملون المسؤولية عما يصيبهم من فقر. ومازال هناك صدى على الأقل لهذه النظرية في الدول الصناعية، ولاسيما في الولايات المتحدة. ولم يعد أحد يتصور الآن أن الإفراط في الإنجاب في حد ذاته هو المشكلة، بل إن المشكلة هي الصعوبة في استعداد الأمهات لإنجاب أطفال في غياب رجل يعولهم. ومن الواضح أن هذا التفسير يتفق مع التراث الكبير للبحث عن أسباب الفقر في العيوب الأخلاقية أو الإفراط الجنسي بين الفقراء. ومازال لريكاردو ومالتس وجون ستيوارت مل حضور غير قليل في مناطق بيدفورد ـ ستويفيسانت وجنوب برونكس [*]، وفي الأعمال التي كتبها ناقدو دولة الرفاهة.

وجاء الدفاع الثاني عن النظام الكلاسيكي من موقع يبتعد قليلا عن التيار الرئيسي لعلم الاقتصاد. وتمثل ذلك في المذهب النفعي، الذي كان أكثر الأصوات المحترمة والمجددة التي دافعت عنه هو صوت جيرمي بنتام (1748 ـ 1832). وقد وصفه ألفريد مارشال بأنه «في المجموع أكثر خلفاء آدم سميث المباشرين تأثيرا» [4].

وكان الدفاع البنتامي والنفعي يربط بين السعادة أو المنفعة وبين «تلك

الخاصية في الشيء التي تجعله منتجا للفائدة أو الميزة أو المتعة أو الخير أو السعادة»، أو التي تمنع بالمثل «الشقاء أو الألم أو الشر أو البؤس، بالنسبة للشخص الذي تتعلق به المنفعة» [5]. وترتب على ذلك أن تعظيم اللذة أو السعادة يمكن أن يتحقق، بل إنه يتحقق بالفعل، من تعظيم إنتاج السلع، الذي هو أهم إنجازات النظام الصناعي الجديد كما رأينا. وترتب عليه أيضا أنه ينبغي للمرء أن ينظر في الأثر الكلي لأي عمل اقتصادي وسياسي على الإنتاج. فما يشجع الإنتاج يعد نافعا أو مفيدا، سواء أسفر أو لم يسفر عن معاناة عرضية لعدد أقل من الناس. والقاعدة الأساسية التي يمكن ترديدها بلا نهاية هي «توفير أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس». ونتيجة لذلك فإن البؤس للعدد الأقل، حتى إذا كان حادا، ينبغي قبوله. ومن زاوية السياسة العملية فإن أنصار مذهب المنفعة ـ وأتباع بنتام بوجه خاص ـ لم يستريبوا قط، أولا في أن المحرك الأساسي للبشرية هو سعي الفرد لتحقيق السعادة والحصول على السلع التي تخدم تلك الغاية، وثانيا في أن هذا السعي يتيسر على أفضل نحو إذا تضاءل ما يعترضه من معوقات حكومية أو اجتماعية أخرى، سواء كانت توجيها أو تدخلا أو زجرا أو ضبطا أو تنظيما. وعلى المرء أن يتحصن ضد الشفقة بالقلة ـ أو اتخاذ إجراء لمصلحتها ـ وإلا أضر بالسعادة الأكبر للكثرة. وكان مذهب المنفعة ينطوي على ما هو أكثر من ذلك، غير أن هذا كان هو جوهر دفاعه عن النظام الكلاسيكي وما ينطوي عليه من مشاق.

وفي أعمال چيمس مِلّ (1773 ـ 1836) وجدت فلسفة المذهب النفعي أقوى تعبير عنها وأكثره دواما. ومن خلال أكبر أبنائه ذي الثقافة الواسعة والرفيعة چون ستيوارت مِلّ (1806 ـ 1873) جاء التعبير الأدبي عنها الذي يثير أشد الإعجاب - وينبغي أن يُضم إلى ذلك أنه من چون ستيوارت مِلّ أيضا جاء أحد أقوى تعبيرات الشك في جدارة النظام الكلاسيكي.

وكما سبق القول، قضى كل من الوالد والابن ردحا كبيرا من حياته موظفا لدى «شركة الهند الشرقية البريطانية». وكانت هذه الشركة من واقع وظائفها الحكومية والعسكرية المشتركة وامتيازاتها التجارية القوية، تكاد تكون إنكارا كاملا للالتزام النفعي للفرد، والمصلحة الذاتية غير المكبوحة، ومبدأ «دعه يعمل». ولا يبدو أن ذلك قد سبب قلقا لا موجب له، سواء للأب

أو لابنه، وربما يرجع ذلك جزئيا إلى أن أيا منهما لم يشهد في أي وقت عمليات الشركة على الطبيعة في الهند، وإن كان چيمس مِلّ، مؤلف العمل الكلاسيكي «تاريخ الهند البريطانية» (*2) قد شن هجوما قاسيا على الاتجاهات غير النفعية لنظام الطوائف والبنية الاجتماعية والدين في الهند (6).

وكان چيمس مِلّ صديقا حميما لبنتام، وكان يعتقد أن الخلاص الشخصي للفرد إنما هو ملك يديه. ومن السعي وراء ذلك الخلاص يأتي خلاص الجميع. وكان من رأيه أن وجهة النظر هذه لا تمثل الكمال، ولكنها تقترب منه بقدر ما يمكن لأي فرد أن يتوقع الكمال في عالم يفتقد الكمال. ومرة أخرى نجد هنا نغمة متكررة، ربما إلى درجة تبعث على الملل فيما يقال الآن من أن: «نظام المنشآت الحرة له مشاقه، ولكن ذلك هو الثمن الذي ندفعه من أجل التقدم والخير العام». إن الدفاع عن النظام الاقتصادي حتى في الوقت الحاضر لم يتضمن أقوالا جديدة كثيرة.

وكان من إسهامات چون ستيوارت مِلّ في تاريخ موضوعه أنه كان مؤلف ما يمكن أن يعتبر أول كتاب مدرسي في علم الاقتصاد، وكانت تلك خطوة فيما قدر له أن يصبح تراثا أدبيا عظيما قوي الأثر، بل محققا في بعض الأحيان لمكاسب مادية كبيرة. فكتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» استخدم على هذا النحو، وهو من حيث تميزه الأدبي، تتعذر مضاهاته مرة أخرى.

لقد صاغ مِلّ الصغير النظام الكلاسيكي في صورة جديدة، صورة أكثر تدبرا ودقة من الصورة التي صاغه بها سميث وريكاردو، بالإضافة إلى تأكيد الدفاع النفعي الذي وضعه كل من والده وچيرمي بنتام. ولكنه كان إنسانا حساسا ومنفتحا ـ وهو ما كان لسوء الحظ في اعتقاد البعض ـ على مجموعة منوعة من التأثيرات الإنسانية (الهيومانية). وكان منها في السنوات اللاحقة الفكر الاشتراكي في عصره، وآراء هارييت تايلور، التي كان اسمها هارييت هاردي، قبل زواجها منه في العام 1851، والتي أقنعته بالفكرة التي لم تكن مألوفة في ذلك الوقت، وهي أن المرأة ينبغي أن تمنح حق الاقتراع.

وكان من أساسيات معتقدات چون ستيوارت مِلّ، أنه لا شك في قدرة النظام الاقتصادي على إنتاج السلع، وأهمية النظام النفعي في الدفاع عن ذلك الإنجاز. فهنا مرة أخرى لا مفر من التسليم بأن هناك من يعانون؛ من

يسهمون في الإنجاز الإجمالي، ولكن دون أن تتحقق لهم كرامة فردية أو يحصلون على جزاء شخصي. وفي هذا الصدد عاد مِلّ إلى افتراض أن الأمور ستكون أفضل في المستقبل. ففي رأيه أنه ليس من المتوقع أن يستمر بلا نهاية تقسيم البشر إلى طبقتين موروثتين، أصحاب الأعمال والعمال. وقال في هذه الفقرة التي ربما كانت أكثر العبارات التي يستشهد بها من بين كتاباته جميعا:

ولذلك، إذا تعين أن يكون الخيار بين الشيوعية بكل احتمالاتها، والحالة الراهنة للمجتمع بكل معاناتها ومظالمها، وإذا كانت مؤسسة الملكية الخاصة تحمل معها بالضرورة، ونتيجة لها، أن ناتج العمل يجب أن يوزع على النحو الذي نراه الآن، ما يكاد يكون بنسبة عكسية للعمل، الحصة الكبرى لمن لا يعملون على الإطلاق، والحصة التالية لمن يكاد عملهم يكون اسميا، أي أن يكون التوزيع في تدرج نزولي، وأن المكافأة تتضاءل كلما زاد العمل مشقة وأصبح كريها ومنفرا، حيث لا يعود ممكنا التعويل على العمل المجهد والمرهق حتى في كسب ضرورات الحياة، إذا كان ذلك أو الشيوعية هما البديلين، فإن كل صعاب الشيوعية، كبيرة كانت أو صغيرة، لا تعدو أن تكون ذرة غبار في الميزان [7].

غير أن مِلّ لم يكن ثوريا، ولم تكن ثمة مخاطرة من المكتبات ـ ولاثمة مخاطرة منها الآن ـ في أن تضع كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» على رفوفها. فقد كان يعتقد أن النظام الكلاسيكي قاس في مظالمه، ولكنه كما ذكرنا من قبل يمكن أن يتحسن. حتى الرأسماليون يمكن أن يصبحوا أكثر تعاطفا ورحمة. وكان مِلّ يعتقد برأي خاص في الأجور، يعتبر طرفة تاريخية أطلق عليها اسم «نظرية مخصص الأجور»، ومفادها أن رأس المال يقدم قدرا محددا وثابتا من الإيرادات لمكافأة جميع العمال، وأنه يحدث انخفاض حتمي في حصة كل منهم كلما زاد عدد من يشتركون في القسمة، لكنه تخلى عن هذا الرأي في السنوات التالية. وكان آخر ما توصل إليه، أنه يمكن أن يوجد توازن أكثر رحمة ـ الحالة الساكنة عند مِلّ ـ يبقى فيه الجميع على قيد الحياة في شيء من الراحة والرضا.

وجملة القول أن جون ستيوارت مِلّ تحدث بصورة مثيرة عن المشاق التي قبلها أنصار المذهب النفعي باعتبار أنها ضرورية للتقدم، كما أنه دعا إلى

الصبر والأمل في مواجهة هذا المشاق، كما فعل كثيرون من أتباعه. ولم يكن هذا العلاج، شأن معرفة المرء بأنه يجري التضحية به من أجل الخير العام، مرضيا لمن يبتلون بتلك المشاق.

غير أنه كان مقدرا ظهور دفاع أقل جاذبية حتى من ذلك. وكان هذا الدفاع بدوره من خارج التيار الرئيسي للفكر الاقتصادي. وكان ذلك هو إسهام العلم الجديد ـ علم الاجتماع ـ وكانت نشأة هذا الدفاع لدى المثقف الكبير ذي الخصوبة الغزيرة هربرت سبنسر (1820 ـ 1903). وخلال نصف القرن الذي كانت فيه أفكاره مؤثِّرا أساسيا، أي تقريبا بدءا من العام 1850، قدم حلولا مثيرة للإعجاب للمشكلة المتمثلة في الضعفاء والفقراء، ولاسيما أولئك الذين لم يتحملوا مشاق العمل في مجال الصناعة.

لقد رأى سبنسر أن الفقراء، ومن لم يتحملوا مشاق الحياة، هم ضعاف البنية، الذين كان موتهم الفجائي السهل هو الوسيلة التي اتخذتها الطبيعة لتحسين النوع: «إني ببساطة أطبق آراء السيد داروين على الجنس البشري... فلن يعيش في نهاية المطاف... غير من يتقدمون بالفعل (في ظل الضغط الناشئ عن النظام)... وهؤلاء لابد أن يكونوا خيار جيلهم» [8].

لقد كان هربرت سبنسر، وليس داروين، هو الذي أعطى العالم العبارة الخالدة «البقاء للأصلح». وكانت الخدمة الأخرى التي قدمها هي التمسك بأنه لا ينبغي لشيء أن يوقف هذه العملية الحميدة أو يعوقها. «إن الطبيعة، عندما تعمل من ناحية على التخلص ممن هم عند حد أدنى من مستويات التطور، وتعمل من ناحية أخرى على إخضاع الباقين لانضباط التجربة الذي لا يتوقف، تكفل نمو عنصر يكون في آن واحد متفهما لظروف الوجود وقادرا على التصرف وفقا لها، ومن المستحيل وقف مفعول هذا الانضباط بأي درجة» [9].

وغني عن القول أنه كان يرى أن الدولة لا ينبغي أن تتدخل لتصحيح عملية الانتخاب الطبيعي، فهذا أمر مبدئي ومتفق عليه. ولكن كان هناك سؤال أكثر صعوبة، وهو ما إذا كان للأعمال الخيرية الخاصة أن تفعل ذلك. فالأعمال الخيرية تساعد أيضا على بقاء غير اللائقين، وتسهم في استمرار وجودهم المعادي لمصلحة المجتمع. ولكن سبنسر سمح بها في نهاية الأمر. ذلك أن تأثيرها على التقدم الاجتماعي ضار بدرجة لا يمكن

إنكارها، غير أن حظرها يعد خرقا غير مقبول لحرية من يريد أن يتبرع بعمل الخير.

ولا يسع المرء إلا أن يعجب بالطريقة الشاملة التي أسهم بها سبنسر والداروينية الاجتماعية في الدفاع عن النظام. فقد جعلا التفاوت والحرمان أمرين مفيدين اجتماعيا، وجعلا الحد من المشاق عملا ضارا بالمجتمع. ولم يعد لسعداء الحظ ووافري الثراء أن يشعروا بالذنب، لأنهم المستفيدون الطبيعيون من تفوقهم، وأن الطبيعة قد انتخبتهم باعتبارهم جزءا من التقدم الحتمي نحو عالم أفضل.

لقد كانت آراء سبنسر قوة رئيسية في أيامها، وبخاصة في الولايات المتحدة. ففي تلك الجمهورية التي كانت لاتزال في أول عهدها، كان من اليسير ـ ومن المريح أيضا ـ الاعتقاد بأن من لا يستطيع تدبير أموره يكون عديم الجدارة، ووصمة عار على جنسه، ولابأس من التضحية به. وقد بيعت من كتب سبنسر مئات الألوف من النسخ، وشهدت زيارته لنيويورك في العام 1882 بعض مظاهر مقدم بولس الرسول، أو حضور أحد نجوم فرقة روك أند رول اليوم. وقد ردد جيل كامل من الباحثين الأمريكيين أفكاره. بل انتهى الأمر بواحد من أكثرهم حماسة إلى القول: «إن أصحاب الملايين نتاج للانتخاب الطبيعي... هم وكلاء المجتمع الذين انتخبتهم الطبيعة للقيام بعمل معين. إنهم يحصلون على أجور عالية ويعيشون في بحبوحة وترف، ولكن هذا الوضع جيد للمجتمع» [10]. لقد جاءت هذه الكلمات من وليام جراهام سومنر (1840 ـ 1910)، الأستاذ بجامعة ييل، وأبرز أنصار الداروينية الاجتماعية الأمريكية. وقد ذكرت في موضع آخر، أن مما يستحق المكافأة أن يتلقى أبناء الأغنياء دفاعا عنهم بمثل هذه الآراء [11].

وفي العقود المبكرة من القرن العشرين أخذت الداروينية الاجتماعية في الأفول. فقد كانت بوضوح شديد مريحة لسعداء الحظ، وكان ينظر إليها كمبرر لعدم المبالاة، بدلا من أن تكون موضوعا مناسبا للاعتقاد. ولكنها لم تختف، ومازال في الوسع أن نجد بعض آثارها اليوم. فالفكرة القائلة إن المعونة التي تقدم للفقراء إنما تديمهم في فقرهم، وأنه قد يكون من الأفضل اجتماعيا تركهم لقدرهم الذي ابتغته لهم الطبيعة، مازالت موجودة في الفكر العام والخاص بصورة مستترة. وهي المبرر الذي لا ينطق

به أحد لعدم الالتفات إلى المتسولين الذين يمدون أيديهم (بالإضافة إلى ما يحققه ذلك من وفر شخصي) ومحوره أن الإحسان يضر ولا ينفع.

ومازال صوت هربرت سبنسر يُسمع في المقاومة الشديدة لقيام الدولة بدور في حماية الضعفاء بوجه عام. ففي مواجهة أشكال مختلفة من التدخل الحكومي من قبيل الترخيص بالمشروبات الكحولية، والضوابط الصحية، والتعليم وما شابه، حذر سبنسر قائلا: «لقد كانت وظيفة الليبرالية في الماضي أن تضع حدا لسلطان الملوك، ولكن وظيفة الليبرالية الحقيقية في المستقبل ستكون وضع حد لسلطان المجالس النيابية»[12]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما طرأ على كلمة الليبرالية من تغيير في الولايات المتحدة، فإننا نجد أن الفكرة نفسها وجدت عنها تعبيرا كاملا بعد ذلك بمائة عام على يد الأستاذ ميلتون فريدمان.

وكان هناك دفاعان آخران عن العقيدة الكلاسيكية، اختفى أحدهما الآن تقريبا عن الأنظار، ومازال الآخر مؤثرا. أحدهما ويلفريدو باريتو (1848 ـ 1923) الذي جاء من أسرة إيطالية لها تاريخ حافل في العمل السياسي والثوري. وقد خلف ليون ڤالراس، الداعية البارز لنظرية التوازن الكلاسيكية، في منصب أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة لوزان. وكان بأعماله مع آخرين من زملائه سببا في أن تشتهر هذه الجامعة بأنها موطن ما أصبح يسمى فيما بعد «مدرسة لوزان». وكان لباريتو اهتمامات متعددة شملت الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة، كما أنه أدخل تعديلات لم تؤثر كثيرا في تحليل المنفعة والتوازن في التيار الرئيسي للاقتصاد. غير أن دفاعه عن النظام الكلاسيكي كان نابعا من نظرته إلى توزيع الدخل. وقد نظر في البيانات الإحصائية الأولية، بما في ذلك البيانات المستمدة من إيرادات ضريبة الدخل المبكرة، وخلص إلى نتيجة مفادها أنه في جميع البلدان، وفي جميع الأوقات، فإن الدخل يوزع بالطريقة نفسها تقريبا. فالمنحنى الذي يبين الحصص التي يحصل عليها الأغنياء والفقراء ظل من الناحية الأساسية دون تغيير. وأن هذا التوزيع بعيد جدا عن المساواة، ولكنه يعكس في رأيه توزيع الكفاءة والموهبة في النظام الاجتماعي. ومن يستحقون الثروة قليلون عند مقارنتهم بالجموع التي تستحق الفقر، ومن هم جديرون بالثروات الضخمة قليلون للغاية في الحقيقة. كان هذا هو قانون باريتو

لتوزيع الدخل. وربما كان ــ شأن الداروينية الاجتماعية ـ مريحا أكثر من اللازم، أو يمكن القول إنه كان صارخا. وقد انتهى الآن تقريبا دوره في الدفاع عن النظام الكلاسيكي. من أسباب ذلك، أن هناك دلائل على أن توزيع الدخل يمكن أن يصبح أكثر تكافؤا. ولكن هنا أيضا مازلنا نسمع أصداءه، ومازال هناك شعور بأن ثمة تفاوتا طبيعيا في النظام تبرره المبادرة والموهبة.

أما الدفاع الأخير عن العقيدة فهو أكثر تأثيرا من قانون باريتو في أيامنا هذه. فهو لا يتعلق بآراء الباحثين الاقتصاديين، بل إنه يعفيهم من أي شعور بالالتزام الاجتماعي أو الأخلاقي. فالأوضاع قد لا تكون جيدة تماما، ولا منصفة تماما، بل ليس في الوسع احتمالها، ولكن ذلك أمر لا يعني رجل الاقتصاد بصفته هذه. وما دام الاقتصاد يدعي أنه علم، فلابد له أن يبتعد عن مسائل العدل والظلم، وما ينشأ عن النظام من ألم أو مشقة. فواجب المشتغل بعلم الاقتصاد أن ينأى بنفسه بعيدا، وأن يدرس ويصف، وأن يختزل الأمور إلى معادلات رياضية كلما أمكن، ولكن لا يجوز له أن يصدر أحكاما أخلاقية أو أن يتدخل في الأمر بطريقة أخرى.

فقد سبق أن عبر ناسّو سينيور عن هذه الفكرة بقوة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ كان رأيه أنه كما أن الملاحة شيء منفصل عن الفلك، وأن رجال الفلك لا يتقدمون بنصائحهم بشأن قيادة السفن، وكذلك ليس لعلم الاقتصاد السياسي صلة بالقضايا العملية أو الأخلاقية، وأنه ليس للاقتصاديين أن يقدموا مشورة أو انتقادا بشأن تلك القضايا.

وفي العقود اللاحقة تأكد بقوة هذا الرفض للدخول في المسائل العملية والأحكام الأخلاقية. وكان من الأصوات المؤثرة في هذا الصدد صوت وليم ستانلي جيڤونز الذي ذهب إلى القول في كتابه «نظرية الاقتصاد السياسي»، «إن علم الاقتصاد، حتى يكون علما حقا، يجب أن يكون علما رياضيا» [13]. ومن الواضح أنه لا مكان للقيم الأخلاقية في العلم الرياضي.

وقد أصبح هناك نفوذ خاص في أيامنا هذه بفكرة انعزال الاقتصاد وتبرير ذلك بالالتزام بالصدق العلمي في مقابل الاهتمام الاجتماعي. إذ يقال إن رجل الاقتصاد عندما يقوم بدوره المهني، لا يعنى بالعدالة أو بالرحمة في الاقتصاد الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي. لأنه إذا فعل ذلك يكون قد أنكر

الحافز العلمي. وإن الحديث عن مظالم اقتصادية أو فشل اقتصادي، وإصدار أحكام نوعية على الأداء الاقتصادي، أو تقديم اقتراحات سهلة لتحسينه، هي أمور دخيلة على الاقتصاد من الناحية العلمية.

وقد يكون من المفيد، من الناحية العملية ألا يتصدى جميع الاقتصاديين للمسائل الاجتماعية والأخلاقية، وألا يستغرقونا في القضايا العملية. ولو أنهم فعلوا ذلك لكانت النتيجة صخبا من الأصوات يفضي إلى الصمم. ولكن لا يجوز لأحد أن ينكر التاريخ: والادعاء بأن الاقتصاد علم يرجع في الأساس إلى الحاجة إلى الإفلات من اللوم عن المثالب والمظالم المصاحبة للنظام الذي يعنى به التراث الكلاسيكي العظيم. ومازال هذا الموقف يؤدي دوره كدفاع عن الحياة المهنية الهادئة البعيدة عن الجدل حتى اليوم.

١١ الهجمة الكبرى

كان التيار الرئيسي في الأفكار الاقتصادية، كما تبدى بعد ريكاردو ومالتس، إلى جانب ما ولده من أشكال الدفاع، تيارا جارفا. وسواء بسبب التعليم، أو بسبب الحكمة السائدة في ذلك الوقت، كان هذا التيار هو الرؤية المقبولة للحياة الاقتصادية وللإجراءات العامة والتطلعات الفردية المناسبة لها. وبطبيعة الحال كانت هناك في كل الدول الصناعية انتقادات توجه للنظام الصناعي، كما يتبدى للعين الفاحصة، وكان هناك رفض للأفكار التي تقدم لتفسيره وللدفاع عنه. وجاء بعض هذا الرفض من جانب من أصبح يطلق عليهم اسم الاشتراكيين، وهم رجال تشككوا في سلامة القوة والدوافع الإنسانية والسلوك التي ارتبطت بالحيازة الخاصة للممتلكات والسعي إلى إحراز الثروة. وشهدت فرنسا على وجه الخصوص هجوما من هذا القبيل، هجوما قاده كلود هنري سان ـ سيمون (1760 ـ 1825)، وشارل فورييه (1773-1832)، ولوي بلان (1811 ـ 1882)، وبيير برودون. وبعد فترة قليلة سمعت في ألمانيا انتقادات مماثلة من جانب فردناند لاسيل (1825 ـ 1864)، ولودفيج فويرباخ (1804 ـ 1872). ولكن كان من قدر كل هؤلاء الرجال، وبعضهم ليسوا

قليلي الأهمية أو ممن يفتقرون إلى البلاغة، أن دفعتهم إلى الظل شخصية طاغية، هي شخصية كارل ماركس (1818 ـ 1883).

وكان هناك آخرون ـ آدم سميث وداڤيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس ـ قد شكلوا تاريخ علم الاقتصاد ورؤية النظام الاقتصادي والاجتماعي. أما كارل ماركس فقد شكّل تاريخ العالم. كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يكتبون ويدعون إلى الأفكار ويدافعون عنها، أما ماركس فقد أسس حركة سياسية وقادها، وهي حركة تعتبر المصدر الرئيسي للتوتر السياسي داخل البلدان وفيما بينها حتى يومنا هذا. وليس من المألوف أن يتحدث أحد عن السميثيين أو الريكارديين (*). وتعبير الكينزيين لا يعدو أن يكون وصفا تقريبيا. أما أن يكون المرء ماركسيا في الدول الصناعية الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، فذلك معناه ـ حتى في أواخر القرن العشرين ـ أن يستبعد من الخطاب الراقي المحترم.

وعندما يعالج المرء ماركس باعتباره جزءا من تاريخ علم الاقتصاد، كما ستكون الحال في وقت لاحق بالنسبة لكينز، فإنه ينبغي له أن يكون انتقائيا متشددا بل قاسيا. لقد أنفق ماركس جانبا كبيرا ـ وربما الجانب الأكبر ـ من حياته في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي الكتابة. وكانت قاعة المطالعة في المتحف البريطاني ملاذه ومكان عمله على امتداد سنوات طويلة. وقد اشتغل أيضا بالصحافة. وفي الفترة التي كانت صعبة من الناحية المالية والتي قضاها في لندن، كان يكسب رزقه عن طريق جريدة «ذي نيويورك تريبيون»، والتي كانت الأب الشرعي لجريدة «نيويورك هيرالد تريبيون» التي صدرت فيما بعد، وكانت من دعاة الحزب الجمهوري المتشددين، وذلك أمر لابد أن يكون المتحمسون من أعضاء الحزب الجمهوري الحديث على بينة منه. كما كان كارل ماركس أيضا ثوريا نشيطا طلق اللسان. ولكننا لا نعنى هنا إلا باقتصاد ماركس أو اقتصاده السياسي، ولن نتناول شيئا مما عدا ذلك. وكما ذكرنا من قبل، فإن الأفكار الأساسية والباقية لابد أن تستخلص من جملة الأفكار. غير أنه لابد في البداية من أن نقول كلمة عن مصادر أفكار ماركس والتجارب التي شكلته.

إن كارل ماركس لم يصبح منشقا وثوريا كرد فعل لما لقيه في شبابه من مشاق وحرمان. وحواريوه العصريون الذين يحجون إلى مسقط رأسه في

ترييه، عند رأس وادي موزيل في ألمانيا في منطقة مجاورة لأجمل أماكن الريف الأوروبي، يجدون مسكنا جميلا واسعا للغاية. ويتفوق في الرشاقة على المساكن التي جاؤوا هم منها فيما عدا حالات نادرة قليلة. كان والد ماركس، أكبر محامي ترييه، وكان مرتبطا بالمحكمة العليا، ومن أفراد أسرة يهودية عريقة. وكان في الوقت الذي ولد فيه ابنه قد تحول منذ وقت قصير إلى المذهب البروتستانتي، وإن كان الاعتقاد السائد هو أن هذا التحول لم يكن راجعا إلى عقيدة روحية. فهو في منصبه الرسمي في بروسيا لم يكن من السهل أن يكون يهوديا. وكانت ارتباطات كارل ماركس في شبابه مع النخبة الاجتماعية المحلية. وكان زواجه بعد ذلك من چيني ڤون ڤشتفالن ابنة البارون لودڤيج ڤون ڤشتفالن، المواطن الأول في المدينة، تمشيا مع مكانته، وكان قد أقام علاقة وثيقة وحميمية مع أسرة ڤون ڤشتفالن. ولم تكن سنوات ماركس المبكرة توحي بما سيأتي بعدها من انشقاق ثوري عنيد.

وقد ظهر هذا الانشقاق في البداية في سنوات دراسته في الجامعة، حين ذهب بعد سنوات من العبث الرومانسي في بون إلى برلين، حيث وقع تحت تأثير چورج ڤلهلم فريدريك هيجل (1770 ـ 1831). ومن هيجل، أو بدقة أكبر من مجموعة الفكر الهيجلي الهائل، الذي يكون مروعا أحيانا، جاءت فكرة على أكبر قدر من الأهمية، وهي فكرة صادفناها من قبل في صورة بدائية للغاية في أعمال «فريدريك ليست». تلك هي الاعتقاد بأن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون في حال تحول مستمر. فعندما يكتسب كيان اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية المكان الرئيسي، لا تلبث أن تظهر مؤسسة أخرى تعارضها وتتحداها. ومن المعارضة والنزاع يحدث تركيب جديد وقوة جديدة. ويتعرض هذان للاعتراض والتحدي بدورهما. وكان المثال الحي الواضح لهذه الفكرة المجردة الرائعة هو الطريقة التي تحدى بها الرأسماليون ـ أي الصناعيون الجدد ـ الطبقات الحاكمة القديمة مالكة الأرض. ولم يكن الأمر يتطلب غير قدر قليل من الخيال لرؤية أن البورجوازية الجديدة، بعد أن حدت من سلطة الأرستقراطية القديمة بالقدر الكافي وأنشأت تركيبا جديدا، سوف تتعرض بدورها لتحد من جانب العمال الذين جمعوا صفوفهم ووضعوهم في خدمتهم.

وكان التراث الكلاسيكي، كما رأينا، قد افترض وجود توازن بين القوى المختلفة أصبح يسمى «اقتصاد التوازن» [(*2)]. ويقوم على أن العلاقة الأساسية بين صاحب العمل والعامل، وبين الأرض ورأس المال والعمل، وهي العلاقة التي لا يمكن أن تتغير أبدا. ويمكن أن يحدث تغيير في المعروض من الأيدي العاملة أو من رأس المال، لكن هذا التغيير لا يؤدي إلا إلى توازن جديد ومماثل. وكان تحديد ذلك التوازن النهائي ودراسته هما جوهر علم الاقتصاد. وكان ماركس، مهتديا بهيجل، مهيئًا لرفض الافتراضات الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي. والتوازن ليس هو النهاية في رأيه، وإنما هو مجرد حدث في تغير أكبر كثيرا، يؤدي إلى تغيير كامل العلاقة بين رأس المال والعمل.

وهنا نجد أساس أهم خلاف مفرد جوهري في المواقف الاقتصادية الحديثة. فالاقتصاديون ذوو النزعة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية يرون أنه مازالت هناك قاعدة ثابتة لا تتغير. وإلى هذه القاعدة يوجد ميل حاسم للعودة إليها في الحياة الاقتصادية، أيا كانت الاضطرابات أو التدخلات المؤقتة. وأن علم الاقتصاد إنما يصقِل ويحسِّن المعرفة بالمؤسسات الرئيسية والعلاقات الجوهرية الدائمة والباقية. وفي مواجهة هذا الرأي، يوجد الاعتقاد بأن هناك تغييرا مستمرا، وأن على الاقتصاديين والأفكار الاقتصادية التلاؤم معها، وهذه هي تركة هيجل وماركس. والمؤسسات الاقتصادية ـ نقابات العمال، والشركات، والمظاهر الاقتصادية للدولة وسياساتها، وصراع الطبقات ـ كلها في حال حركة أو أنها مصدر للحركة. ذلك أن تكلفة الإيمان بالتوازن ـ النظر إلى دراسة الاقتصاد على أنه سعي إلى تحسين المعرفة بموضوع ثابت ونهائي، وبالتالي كعلم يقيني مثل الفيزياء أو الكيمياء ـ إنما هو مسيرة لا مفر منها نحو زوايا الإهمال.

وفي الولايات المتحدة، كما سنرى فيما يلي، ينقسم الاقتصاديون اليوم بين الكلاسيكيين (وهم الأغلبية الكبيرة) والمؤسسين، بين الملتزمين بالتوازن الحتمي والدائم وأولئك الذين يقبلون ـ دون ادعاء كبير بالدقة العلمية ـ أن العالم يتطور، وأنه في حال تغير مستمر [(1)]. وقد كانت ألمانيا، المتمثلة في عالم هيجل ـ وفي عالم كارل ماركس ـ أحد مصادر أفكار المؤسسين.

إن هيجل، قد وضع ماركس في تعارض مع الافتراض الجوهري للاقتصاد الكلاسيكي، عندما جعله يقبل فكرة التغيير، بما في ذلك التغيير الثوري،

ولكن خبرة الحياة العملية ساعدت أيضا على جعل ماركس ثوريا.

إن الأحداث التي أثرت في تفكيره وحددته جاءت عقب خروجه من برلين في العام 1841. فقد انتقل من هناك إلى كولونيا، حيث أصبح المحرر الناجح لجريدة «راينش زيتونج»، التي كانت لسان حال الصناعيين الجدد في منطقة الرور، وكانت تلقى تمويلا كافيا، ولم يكن يبدو أنها صوت للعصيان. وقد جعلها ماركس كذلك، على الأقل في المعايير ذات الحساسية الزائدة لبروسيا في القرن الماضي. وقد دافع عن حق الأهالي في الذهاب إلى الغابات وجمع الأخشاب الميتة. وكان ذلك امتيازا قديم العهد، لكنه أصبح الآن ـ عندما غدا للخشب قيمة ـ اعتداء على حقوق الملكية الخاصة. كما أنه انتقد قيصر روسيا في وقت كان من المحظور فيه داخل بروسيا توجيه الانتقاد لأي أسرة ملكية من أي نوع وفي أي بلد. كما أنه حث على المناقشة الحرة لمشاكل زارعي الكروم في وادي موسل الذين كانوا يعانون المنافسة نتيجة للزولفراين «السوق المشتركة» التي كانت الدويلات الألمانية قد أنشأتها في الآونة الأخيرة. كما أنه اقترح الأخذ بنهج أكثر علمانية تجاه مشكلة الطلاق. وبسبب هذه «الهرطقات» طرد من عمله نهائيا وأُوقف صدور الجريدة.

وأعقب ذلك مزيد من الإحباط. وقد سافر إلى باريس، وحاول أن يصدر جريدة يقرؤها الجمهور في ألمانيا، ولكن الرقباء تدخلوا وصادروا العدد الوحيد الذي طبع من جريدة «دويتش فرانزوسيش جاهر بوتشر». وشغل نفسه بالقراءة، فشرع في إصدار مطبوع جديد باسم «ڤورڤارتس» للعدد الكبير من اللاجئين الألمان في باريس. وأدى ذلك إلى قيام الشرطة البروسية بتقديم شكوى للسلطات الفرنسية: إن السماح لماركس بالإقامة في باريس يعتبر عملا غير ودي. فاضطر إلى الرحيل إلى بلچيكا. وبحلول العام 1848 ضاق البلچيكيون أيضا بوجوده، ولكن في ذلك العام الذي انتشرت فيها المشاعر الثورية ـ وانتشرت الحرية ـ سمح له بالعودة إلى فرنسا، كما سمح له بالعودة من هناك إلى ألمانيا لفترة قصيرة. ولكن عندما جاءت الضربة المعادية للثورة طرد من ألمانيا مرة أخرى، وفي هذه المرة ذهب إلى بريطانيا. وهناك راودته فكرة الهجرة إلى الولايات المتحدة، ولكن لم يتوافر له المال اللازم للقيام بالرحلة. وربما كان قد تغير تيار كبير من التاريخ تغيرا

مثيرا بقدر ضئيل من الدولارات والجنيهات. وينبغي أن ينسب إلى اهتمام الشرطة المستمر بماركس في تلك السنوات الفضل في إذكاء مشاعره الثورية المتزايدة، فأي شخص يعتبر خطرا إلى هذا الحد لابد أن يشعر بأنه ملزم بأن تكون حقيقته مطابقة لصورته.

وكان ماركس لايزال صغيرا بدرجة تكفي لأن يتأثر بذلك الانتباه، فعندما وجد ملجأ في نهاية الأمر في لندن لم يكن قد تجاوز الحادية والثلاثين. ومع ذلك كان قد أصدر في ذلك الحين، بالتعاون مع فريدريك إنجلز (1820 ـ 1895)، أشهر منشور سياسي صدر في أي وقت، والذي قوبل بأكبر قدر من الاعتراض والتنديد. وكان ذلك المنشور هو «البيان الشيوعي» الذي خاطب السخط الواسع النطاق الذي عبرت عنه الحركات الثورية للعام 1848.

وكان ارتباطه بإنجلز قد بدأ بلقاء تم في باريس قبل بضع سنوات. واستمر طوال حياة ماركس. وكان إنجلز أيضا ألمانيا، فردا في أسرة من المشتغلين بصناعة المنسوجات في منطقة الرور، كما كان إنجلز يرأس مؤسسة الأسرة في مانشستر بإنجلترا. وقد تطلع ماركس إليه للحصول على التوجيه الفكري، ومساعدته في تحرير المقالات والمؤلفات، وأملا في إنقاذ مالي، وبخاصة في الأيام الأولى التي قضاها في وسط لندن وعانى خلالها الفقر (كانت السنوات التالية التي قضاها ماركس في بيت بديع في هامشتد بعيدة عن أن توصف بأنها غير مريحة). وقام إنجلز بمراجعة المجلد الأول من كتاب «رأس المال» [(2)] لماركس وإعداده للطبع، ثم اعتمد على المذكرات وأجزاء من المخطوطة لاستكمال ونشر الجزأين الأخيرين منه بعد وفاة ماركس.

وكما كانت الحال سابقا في كولونيا، لم يكن الدين الفكري الشخصي لماركس راجعا إلى العمال الذين دافع عن قضيتهم، بل إلى أصحاب الأعمال البورجوازيين الذين شجب استغلالهم. ولم يكن بلا دلالة أن بريطانيا، الدولة الرائدة في التنمية الرأسمالية، هي التي آوته ومنحته حرية التعبير. فالأفكار الليبرالية التي سمحت للرأسمالية بالازدهار مستقلة عن الدولة، هي التي وفرت أيضا الحماية لأقوى معارضي الرأسمالية ومنتقديها.

أما عن ماركس باعتباره اقتصاديا وباحثا علميا، فقد كتب عنه جوزيف

شومبيتر الذي لم يكن من أتباعه بالتأكيد، يقول إنه «كان قبل كل شيء رجلا واسع الاطلاع إلى أبعد حد»، وأضاف أن «المعدن البارد للنظريات الاقتصادية قد انغمر في صفحات ماركس بثروة هائلة من العبارات الساخنة التي تغلي بحيث تكتسب درجة حرارة ليست من طبيعتها» [3]. وفي هذه العبارات التي تغلي وجد قراؤه فرصة لا نهاية لها للجدل حول ما يعنيه ماركس، وفرصة مماثلة للعثور على ما يريدون هم أن يعتقدوه. وكما كانت الحال فيما بعد مع كينز، أدت المناقشات التي دارت حول ما كان ماركس يقصده حقا إلى اجتذاب الأنصار، وأضافت كثيرا إلى ما تحقق له من نفوذ. غير أنه من العبارات العدة التي تغلي تبرز أربعة انتقادات قاسية للنظام الكلاسيكي، وهي تهاجم بدقة كاملة الرأسمالية بالصورة التي كانت قائمة بها في عهد ماركس، والأفكار التي كانت تقدم لتفسيرها والدفاع عنها.

لم يشكك ماركس قط في إنجازات النظام في مجال الإنتاج، بل إنه أشاد بهذه الإنجازات إشادة تامة كما ذكرنا من قبل: «لقد خلقت خلال سيطرتها، التي لم تكن تتجاوز مائة عام، من قوى الإنتاج قدرا أكبر وأضخم مما خلقته كل الأجيال السابقة مجتمعة» [4]. وكإنجاز فرعي «خلقت مدنا هائلة، وزادت سكان الحضر زيادة كبيرة بالقياس إلى سكان الريف، وبذلك أنقذت نسبة كبيرة من السكان من بلاهة الحياة الريفية... إن الأسعار الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي تهدم بها كل أسوار الصين» [5]. كما أنه نبه العمال إلى أن أول هدف لانتباههم الثوري لا ينبغي أن يكون كبار الرأسماليين الذين هم مصدر هذه القدرة الإنتاجية، وإنما هو بالأحرى «بقايا الحكم الملكي المطلق، وملاك الأراضي، والبورجوازيين غير الصناعيين، والبورجوازية الصغيرة» [6]. فهم أعداء السلطة الرأسمالية والإنجازات الرأسمالية. لقد كان جزءا من عبقرية ماركس أنه وجه أسلحته في المقام الأول ليس إلى جوانب القوة، بل إلى جوانب الضعف.

لقد كانت نقاط الضعف في النظام الرأسمالي وفي تفسيره، كما رآها، هي أولا، توزيع القوى، وهو موضوع تجاهله عمليا الاقتصاديون الكلاسيكيون وفي كل مكان تقريبا.

ثانيا، الفروق الهائلة في توزيع الدخل، وهو موضوع فسره التراث

الكلاسيكي، ولكنه لم يجد له في أي وقت تبريرا قويا.

ثالثا، أن النظام الاقتصادي معرض للأزمات والبطالة ـ أي بالتعبير الحديث معرض للكساد ـ وهو أمر إذا سلم به الاقتصاديون الكلاسيكيون، فإنهم لم يدخلوه في نطاق نظرياتهم. وقد كان الاتجاه في الاقتصاد، كما يراه الكلاسيكيون، كما ذكرنا من قبل، هو تحقيق الاستخدام الكامل لموارده الإنتاجية، بما في ذلك ما يتوافر له من أيدٍ عاملة راغبة في العمل ساعية إليه، وأن آخر هؤلاء العمال الراغبين في العمل هو الذي يحدد الأجر.

وأخيرا، هناك الاحتكار، وهو عيب سلم به التراث الكلاسيكي. ولكن ماركس رأى أنه ليس ظاهرة منعزلة، إنما هو انعكاس لاتجاه أساسي، وهو اتجاه سيكون حاسما في المصير النهائي للرأسمالية.

لقد رأى ماركس أن السلطة هي الحقيقة التي لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، وهي تنبع من حيازة الممتلكات، وبالتالي هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالي. إن الرأسمالي «يمشي بخطى واسعة في المقدمة... يتبعه مالك قوة العمل بوصفه خادما. الأول عليه سيماء الأهمية، وبسمة متكلفة، ومظهر انكباب على العمل، والآخر وديع مخلوع الفؤاد، كمن يحمل جلده إلى السوق، وليس لديه ما يتوقعه هناك سوى أن يسلخ جلده» [7]. وفي عبارة لا كناية فيها، فإن العامل، بمن في ذلك الطفل ـ كما يذكر ماركس مرارا وتكرارا ـ يأتي إلى المصنع غير حامل شيئا غير جهده البدني الذي يريد بيعه، والذي لا بديل له عن أن يذهب إلى هناك. ومن هناك قوة الرأسمالي وسلطته، وعجز العامل واستسلامه. ولكن هذا التوزيع غير المتكافئ للقوة والسلطة ليس أصيلا للرأسمالية. وكما ذكرنا فقد أكد ماركس الارتباط السابق بين السلطة وبين الطبقات الإقطاعية والأرستقراطية وملاك الأراضي. كما أنه لم يتصور أن الصناعة المنزلية التي سبقت الرأسمالية هي فردوس اقتصادي. «إن الاستغلال أشد خزيا فيما يسمى الصناعة المنزلية منه في المصانع، وذلك لأن القدرة على المقاومة بين العمال تتناقص نتيجة لتشتتهم ولأن سلسلة من النهّابين الطفيليين يحشرون أنفسهم بين صاحب العمل والعامل» [8]. وقد ألمح ماركس إلى ما يمكن أن يكون لنقابة العمال أو رابطة العاملين من دور تصحيحي، ولكن بالنسبة له بقيت الحقيقة الأساسية: وهي أن قوة الرأسمالية توجد في يد الرأسمالي، إذ

إنها الخاصية الطبيعية للثروة الإنتاجية التي يمتلكها. أما المبالغ التي يدفعها نتيجة لذلك فهي تستوجب الطاعة والخضوع من جانب من ليس لديهم أي دخل بديل.

كما أن سلطة الرأسمالي لا تقتصر على حدود مؤسسته. فهي تمتد إلى المجتمع والدولة: «إن الجهاز الإداري للدولة الحديثة لا يعدو أن يكون لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبورجوازية بكاملها»[9]. ثم يضيف فكرة نفاذة بشكل خاص، وهي أنها تمتد حتى إلى الاقتصاديين وأصحاب النظريات السياسية الذين يصفون النظام ويفسرونه، بل إلى التراث الكلاسيكي في علم الاقتصاد نفسه. «إن الأفكار الحاكمة في كل عصر كانت دائما هي أفكار طبقته الحاكمة»[10]. وفي زمن ماركس كانت هي أفكار الرأسماليين ومن يعبرون عن نظامهم. وهكذا خضع علم الاقتصاد والاقتصاديون تحت نفوذ السلطة الحاكمة.

وفي العالم الصناعي الغربي اليوم، لاسيما في الولايات المتحدة، فإن وصف أحد بأنه ماركسي معناه دمغه بعار شديد. ومع ذلك فإن افتراضين من افتراضات ماركس بشأن السلطة ظلا قائمين على الرغم من هذا المناخ المعادي، هما: القول إن الحكومات المعاصرة تضع نفسها في خدمة مصالح الشركات أو سلطة دوائر الأعمال، والقول إن الفكر الاقتصادي الأرثوذكسي أو المقبول يتفق مع المصالح الاقتصادية السائدة. وهذان الافتراضان أصبحا شائعين ومعتادين في التعليقات السياسية. وفي هذه المسائل يردد كلمات ماركس أشخاص يزيد عددهم عما يتصورونه هم أنفسهم.

ومع التوزيع غير المتكافئ في السلطة يجيء توزيع غير متكافئ في الدخل. وهذه هي النقطة الثانية في انتقادات ماركس. وقد استمد ماركس هذه الفكرة من ريكاردو، ولكنه زادها وضوحا ودقة، وأضفى عليها سخرية فنية، وقدرا غير قليل من الذاتية، وكان من نتيجة ذلك أن كانت مصدر حيرة أنصاره ودهشتهم طوال قرن من الزمان. فالعامل الحدي يحصل على أجر يعكس إسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع. وبموجب السريان الحتمي لقانون الغلة المتناقصة، فإن ذلك الإسهام يتناقص مع إضافة عمال جدد. والأجر الحدي يقرر الأجر للجميع. ولكن من هم بعيدون عن الحد، يحصلون على الأجر الحدي على الرغم من أنهم يسهمون في المكاسب

بأكثر مما يحصلون عليه من أجر، وربما بأكثر منه كثيرا. إنهم في المراحل قبل الحدية من العائدات المتناقصة يحققون فائدة أكبر. وهذه هي القيمة الفائضة التي يخلقونها، وهذه القيمة الفائضة لا تعود للأسف إلى من يحققونها، بل إلى الرأسمالي. وهي من ناحية الحق ملك العامل، ولكن الرأسمالي يتدخل ويستولي عليها. ويقول ماركس إنه بينما توجد قوانين للإنتاج تفرضها الطبيعة، مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع فرضها الإنسان، وليس هناك سبب قاهر يرغم العمال على الخضوع لمثل هذا الترتيب الذي صنعه الإنسان [11]. والفكرة القائلة إن العمال يكسبون أكثر مما يحصلون عليه ـ وأن تصحيح الوضع هو أمر في أيديهم ـ كانت من الأفكار التي كان لها أثر كبير في المستقبل، وإن كان من المغالاة أن تعزى كلها إلى ماركس، فهي فكرة قادرة على أن تنساب إلى أفكار العمال وزعماء النقابات من تلقاء نفسها.

كانت النقطة الثالثة في هجمة ماركس هي الأزمات التي يتعرض لها النظام الرأسمالي. وهذه أيضا نقطة لم تكن واضحة في التراث الكلاسيكي. وجعلها ماركس سمة ملازمة للرأسمالية.

وتفسير ماركس للأزمة يعد الآن طرفة تاريخية. فهو يرى أن القدرة الإنتاجية للرأسمالية التي أبدى تقديره الكامل لها سوف تفرض سلعها على الأسواق بلا هوادة، وعندما يصبح المعروض من الأيدي العاملة مستخدما بالكامل، فإن الأجور ترتفع حتما. وتكون النتيجة انخفاضا في معدل الأرباح، وخسارة المنشآت المنتجة وتقليل منتجاتها، أي عدم التوازن في العملية الإنتاجية. وفي الواقع العملي لا يمكن استعادة التوازن إلا في صورة إنتاج أقل، وبطالة وتخفيض للأجور، بما يسمح بأن يكون الإنتاج مربحا مرة أخرى. وكان من النقاط المهمة بالنسبة لماركس أن النظام لا يستقر إلا عندما تظل الأجور منخفضة بسبب وجود احتياطي من العمال المتعطلين، ما أسماه البطالة التي تشكل الجيش الاحتياطي للصناعة. فالعمالة الكاملة ممكنة، ولكنها وضع غير مستقر.

وبالرغم من أن هذا التفسير لم يعد أحد يعتقد به، حتى من جانب معظم الماركسيين، فقد وضع ماركس يده على نقطة سوف يتبين أنها نقطة الضعف الرئيسية في الرأسمالية، عندما رأى أن الأزمة الرأسمالية سمة

ملازمة للنظام الرأسمالي. فليس التوزيع غير المتكافئ للسلطة، ولا التوزيع غير المتكافئ للدخل، هو الذي سيصبح أكبر خطر يهدد بقاء الرأسمالية، ولكنه الاتجاه إلى الكساد والبطالة. وكان هذا أيضا، في الخطوة الواسعة التالية في الابتعاد عن النظام الكلاسيكي، هو نقطة الضعف التي رآها كينز ـ كما رآها ماركس من قبله ـ وتصدى لها باعتبارها جزءا أصيلا من النظام.

فوفقا للتراث الكلاسيكي، كما رأينا، يعتبر الاحتكار نقطة ضعف، وهو نقطة ضعف فرضت نفسها بصفة خاصة على الفكر الأمريكي والحالة النفسية الأمريكية. ولكن الكلاسيكيين أنفسهم كانوا يرونها استثناء من القاعدة، أي التنافس، وهي لا تمثل خطرا على النظام في جملته. أما لدى ماركس، من ناحية أخرى، فهي لم تكن مجرد نقطة ضعف، بل أكثر من ذلك بكثير، إذ إن ازدياد تركز النشاط الاقتصادي في أيدي عدد متناقص باستمرار من الرأسماليين هو اتجاه عضوي للرأسمالية، اتجاه يمضي في طريقه بقوة لا راد لها. وعندما يرتبط هذا التركز مع الطابع الذي يزداد رقيا وترابطا لدى العمال مع ازدياد فهمهم للرأسمالية ودورهم في داخلها، فإنه يسهم بقوة في انهيار النظام. وهذه هي الخلاصة في كلمات ماركس. فعلى الرغم من أن كتاباته تكون في أحيان كثيرة مملة، فإن له لحظاته العظيمة. وليست هناك عبارات في تاريخ علم الاقتصاد اقتبست بأكثر مما اقتبست العبارة التالية:

إن رأسماليا واحدا يعمل دائما على قتل كثيرين... وإلى جانب التناقص المستمر لعدد حيتان رأس المال، الذين يغتصبون ويحتكرون كل مميزات عملية التحول هذه، يزداد حجم البؤس والقمع والاستعباد والإذلال والاستغلال. ولكن إلى جانب هذا تنمو أيضا ثورة الطبقة العاملة. وهي طبقة تزداد دائما عددا وانضباطا واتحادا وتنظيما من خلال آلية عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها. إن الاحتكار يصبح قيدا على أسلوب الإنتاج الذي نشأ وازدهر معها وفي ظلها. وفي النهاية يصل تركز وسائل الإنتاج والطابع الاشتراكي للعمل إلى نقطة يغدوان فيها غير متفقين مع غشائهما الخارجي الرأسمالي. وتتمزق أجزاء هذا الغشاء الخارجي بعضها عن بعض. ويقرع الناقوس معلنا وفاة الملكية الخاصة الرأسمالية. والذين

نزعوا ملكية غيرهم تنزع الآن ملكيتهم [12].

وهكذا يرى ماركس أن النظام الاقتصادي الذي مجده التراث الكلاسيكي سيصل إلى نهايته، نهاية تأتي نتيجة لسمات معينة، سبق أن رأى بعضا من أهمها ريكاردو والاقتصاديون الكلاسيكيون أنفسهم.

غير أن المنظومة الماركسية نفسها كان بها جوانب ضعف واضحة، وقد تبين فيما بعد أنها جوانب خطيرة وحاسمة. فهناك أولا ما يمثله الإصلاح من خطر عليها، أي إمكان الحد من المشاق المصاحبة للرأسمالية بحيث لا تعود مثيرة للغضب الثوري من جانب العمال. وقد كان ماركس على بينة من هذا الخطر، ولكن لم يكن بوسعه أن يستنكر أو يقاوم الإصلاحات المحددة التي تخدم مصالح العاملين. وذلك أمر لم يفعله «البيان الشيوعي». وقد دعا - إلى جانب أشياء أخرى كثيرة - إلى فرض ضريبة دخل تصاعدية، وإلى الملكية العامة للخطوط الحديدية والمواصلات، وإلى مجانية التعليم، وحظر تشغيل الأحداث، وتوفير فرص العمل للجميع. إن المصلحين الليبراليين في القرن الحالي قد ساروا بخطوات متوافقة مع كثير مما ورد في «البيان الشيوعي».

وكان هناك أيضا احتمال أن تتطور نقابات العمال وتزداد قوة، وأن تلقى حماية الدولة، وتعمل على تخفيف أو عكس اتجاه البؤس المتزايد للعمال الذي تنبأت به الماركسية نتيجة للنمو السكاني واستمرار تدهور العائد الحدي للعمل. وقد حدث ذلك بالفعل. كما أضر بالمنظومة الماركسية أبلغ الضرر كل ما أسفر عن الحد من تأثير الأزمة الرأسمالية.

وقد كان من ردود الأفعال المنطقية بدرجة غير عادية لماركس ما حدث فيما بعد من تطور دولة الرفاهة، ودعم تعليم الأعداد الكبيرة، وحظر تشغيل الأحداث، والهجوم الكينزي على الأزمة الرأسمالية، وكلها تتصدى لنقاط ضعف الرأسمالية التي أوضحها. ويمكن أن نضيف أن كل هذه الخطوات التي اتخذت في مواجهة ماركس لقيت في حينها قدرا من الإدانة على اعتبار أنها هي نفسها ماركسية.

وهناك أمران آخران كان لهما أثرهما المعاكس بالنسبة لماركس. فإلى جانب الإصلاحات المناهضة للثورة، والتي كان على ماركس أن يدعو إليها حتى في زمانه، الإصلاحات التي شملت الرفاهة (أي الدخل من خارج

النظام الإنتاجي) لكبار السن والعاطلين والمعاقين والصغار، كان هناك الأثر الأكبر للقوى الإنتاجية الهائلة للرأسمالية، وهي القوى التي أبرزها ماركس نفسه في أحيان كثيرة. فهذه القوى أدت إلى تدفق عظيم للسلع التي تتوزع على جموع العمال وتكون بمنزلة غطاء فوق البؤس والشكوى.

وهناك أمر آخر وأخير، فكرة لم تطرأ على ذهن ماركس، ومن المؤكد أنه لم يجهر بها: هي أن الرأسمالية نفسها ربما تتغير، ربما يحدث تحول رأسمالي وفق خط مختلف، ربما يستسلم الرأسمالي العدواني المتشدد ويأخذ بتنظيم أقل جمودا وأكثر ميلا للتوافق، أي يسلم أمره إلى بيروقراطية الشركات. وعند ذلك تكون السلطة المتحكمة ليست سلطة الرأسمالي، بل سلطة التكنوقراطي والقائم بالتنظيم.

وكل هذه الأمور قد حدثت بالفعل. ولم يكن تطور المجتمع الاقتصادي رحيما بماركس. وأثبتت الدول الصناعية المتقدمة أنها محصنة إلى حد كبير ضد ثورته. كما أن هذه الإصلاحات، وتدابير الرفاهة، وسياسات الاقتصاد الكلي الحكومية، وظهور الشركة المعتمدة على الجهاز الإداري ومسؤولي التنظيم، قد أدت كلها إلى تهدئة الاندفاع الماركسي نحو الثورة، بل قضت عليه. وحيثما نجحت الأفكار الماركسية، لم يكن نجاحها ضد الرأسمالية، بل ضد بقايا الإقطاع في روسيا والصين في سياق ظروف الحرب والفوضى. فهناك، وأيضا في كوبا والآن في أمريكا الوسطى، كانت تصرفات ملاك الأراضي ومن يحكمون بالنيابة عنهم ـ وليس رجال الصناعة أو الرأسمالين ـ هم الذين أذكوا المشاعر الثورية بين المحرومين. وكانوا بعملهم هذا أكثر تأثيرا من الرأسماليين.

وقد أخطأ نقد ماركس في مجال آخر. فقد كان يعتقد أن الدولة، بعد أن تستولي عليها البروليتاريا، سوف تذوى وتختفي في نهاية الأمر. وبدلا من ذلك احتفظت الدولة الحديثة، في صورة متضخمة، بقوتها في ظل الاشتراكية، وأسفر ذلك عن المشاكل البيروقراطية التي يواجهها الآن الماركسيون المحدثون الذين يشغلون مواقع المسؤولية. كما يبذل هؤلاء الماركسيون جهودهم لمعالجة الصعوبات التي يواجهها الجهاز الاشتراكي فيما يتعلق بالإنتاج. وكان ماركس يتوقع أن تنتقل القوى الإنتاجية للرأسمالية المتقدمة إلى الاشتراكية بطريقة آلية بدرجة أو أخرى. ولكن الأمر لم يكن

بهذه السهولة.

ومع ذلك ينبغي أن نقول كلمة تحذير. فالبحث عن أخطاء ماركس لم يكن مجرد جهد فكري، وإنما هو ـ وكما كان منذ عهد طويل ـ صناعة في خدمة من مازالوا يرون في ماركس خطرا شديدا. ونحن سنبخس بشدة أثره التاريخي، إذا لم نر أنه يؤثر بقوة في الكثير من جوانب تفكيرنا اليومي وتعبيرنا الفكري في العالم غير الاشتراكي.

12 النقود وشخصيتها المستقلة

يجب علينا الآن أن نرجع إلى الوراء قليلا للنظر في مصادر ما يعتقد البعض أنه الموضوع الرئيسي في المناقشات والسياسات الاقتصادية الحديثة: ألا وهو دور النقود وإدارتها، وأصول ما يسمى اليوم المذهب النقدي. وأكثر من أي جانب آخر من جوانب التاريخ الاقتصادي نجد أن ثمة أهمية خاصة للمؤسسات والخبرات المحيطة بالنقود، وليس مجر د الأفكار المصاغة عنها صياغة رسمية. ونحن ننتقل إليها الآن.

وقد سبقت الإشارة إلى التاريخ المبكر للنقود، وهو الابتكار الذي يرجح أنه حدث في الصين، والنقود التي سكها الليديون (*). كما صيغ «قانون جريشام» و«نظرية كمية النقود» نتيجة لتدفق الفضة والذهب إلى أوروبا من العالم الجديد. وينبغي أن نتذكر أن النقود كانت في البداية سلعة شأن أي سلعة أخرى، فيما عدا أن خصائصها المادية سمحت بأن تقسم إلى أجزاء لها أوزان مختلفة ولكنها محددة، وأن لها قيمة كبيرة في أجزائها الصغيرة بحيث كان يسهل حملها ونقلها. وهكذا كانت بمنزلة خطوة وسيطة في التبادل، تقضي على ما يكمن في المقايضة من عسر، وعلى الحاجة إلى البحث

عن شخص لديه السلعة المبتغاة، ويريد السلعة المعروضة. كما كانت طريقة مريحة للاحتفاظ بالثروة، وعاء لحفظ القيمة.

غير أنه حتى في العصور المبكرة، عندما كان هناك شيء شبيه بالفضة أو الذهب يستخدم كنقود، فإن ما كان يستخدم على هذا النحو نشأت له شخصية متواضعة خاصة به. وسرعان ما عرف الناس أنه يمكن أن يقشط من العملة جزء قليل من المعدن، أو يمكن أن يدخل في صناعتها قليل من معدن أدنى قيمة. وكان يؤمل أن العملة التي تبخس قيمتها يمكن مع ذلك أن تقبل مثلما كانت من قبل، وأن المعدن الذي يتم توفيره يمكن إنفاقه في أشياء ضرورية أخرى. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه لم توجد قط ممارسة اقتصادية أدينت عالميا مثلما أدينت هذه الممارسة. وقد أصبحت عبارة «بخس قيمة العملات» مرادفة للفساد، كما أصبحت ممارسته في الإمبراطورية الرومانية في قرون لاحقة مثالا للانحلال الأخلاقي الذي انتهى إلى الاضمحلال والسقوط.

ولكن من الناحية الرئيسية اكتشفت الهوية المستقلة للنقود، شخصيتها المستقلة، مع إنشاء البنوك التي من خلالها بات من الممكن زيادة عرض النقود أو تقليله بشدة من حين لآخر. وكان ذلك يحدث بدرجة أو أخرى حسب الإرادة. والأموال التي تتاح على هذا النحو يمكن استخدامها للاستثمار، أو للاستهلاك الضروري أو الترفي، أو لاحتياجات الدولة.

أما الاكتشاف المبكر للنقود، أو تطوره على أي حال في بداية العصر الحديث، فترجع جذوره إلى إيطاليا في الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر - أولا في ڤينسيا، وبعد ذلك بقليل في مدن وادي نهر البو [*2] [1]. وكان الارتباط شديدا بين إيطاليا ومهنتي الأعمال المصرفية وإقراض النقود، حتى أن الشارع الموجود في لندن، الذي أصبحت هذه الأنشطة بمرور الوقت مقرا له، سمي شارع لومبارديا [*3].

غير أن التاريخ كله يعزو في هذه الأمور دورا رائدا رئيسيا إلى بنك أمستردام، الذي كان يقبل ابتداء من العام 1609 النقود المسكوكة في أماكن مختلفة، والتي بخست قيمتها بعناية، فيقوم بوزنها للتأكد من محتواها الحقيقي وما تساويه، ويعطي مالكها بيانا أمينا في شكل وديعة. وسرعان ما أنشئت في مدن هولندية أخرى - روتردام وديلفيت وميدلبرج - بنوك

أخرى بها صناديق لضمان الودائع. وبمرور الوقت أنشئت بنوك مماثلة في بلدان أخرى.

في البداية كان بنك أمستردام مجرد مكان للإيداع. وكان الوزن الحقيقي للمعدن البعيد عن الغش يخزن هناك لمصلحة المودع. وعندما كان المودع يطلب تحويل الوديعة إلى أحد الدائنين ـ أي يستخدمها كوسيلة للدفع ـ كانت العملة المعدنية تنقل إلى المكان الذي يحتفظ فيه الدائن بنقوده. وعلى ذلك فإن مجموع النقود المتاحة للتحويل والدفع لم يكن يتجاوز مقدار الوديعة الأصلية.

ولكن ذلك لم يدم طويلا، إذ كان الناس يذهبون إلى البنوك ليس فقط لإيداع النقود، وإنما لاقتراض النقود أيضا. وعند الاقتراض، ثم إيداع الحصيلة، كانت تصبح لهم أيضا حسابات. ومن هذه الحسابات، التي لم تعد مسنودة بحجم محدد من المعدن، بل بأحقية عامة عليها، كان باستطاعتهم إجراء المدفوعات، أي إنفاق النقود. وكما كان في الوسع الإنفاق من الوديعة الجديدة، كان في الوسع أيضا الإنفاق من الوديعة الموجودة من قبل. وهكذا خُلقت النقود، ولم تكن النقود التي تخلق بهذه الطريقة أقل من النقود التي تخلق عن طريق الحفر لاستخراج المعدن في كدح شاق قاس من العروق المعدنية بهضبة پوتوسي [(*4)]. وكانت هناك منفعة إضافية من عملية خلق النقود هذه هي حصول البنك على إيرادات بوصفها فائدة. ذلك أن خلق النقود لم يكن عملا خاليا من الغرض، بل أصبح الآن شيئا مجزيا للغاية.

وكان للاقتراض وما يترتب عليه من خلق للنقود شكل آخر أيضا مبكر للغاية. فبدلا من الوديعة التي يمكن تحويلها بإعطاء أمر ـ أي إعطاء تعليمات كتابية أو إصدار شيك ـ كان في استطاعة المقترض أن يحصل على قرضه في شكل أوراق بنكية (بنكنوت). وكانت هذه الأوراق تؤكد أن لديه المعدن المقابل لها مودعا في البنك، وأن باستطاعة متلقيها عندئذ أن يذهب إلى البنك للحصول عليه. أو الأكثر احتمالا كان باستطاعته تحويلها إلى مورد آخر أو مقترض آخر. وفي هذه الأثناء كان المعدن الأصلي يظل في أقبية البنك، كما كان يمكن أيضا إقراضه. وكما كانت الحال مع الودائع كانت كذلك مع الأوراق النقدية. مرة أخرى كانت النقود تخلق.

وكانت قيمة الودائع والأوراق النقدية مجتمعة تزيد على قيمة المعدن الذي صدرت مستندة إليه. ولكن ذلك كان آمنا ومقبولا تماما، ما دام الجميع ـ سواء أكانوا مودعين أصليين أم مقترضين أم حاملين لأوراق نقدية ـ لا يذهبون في وقت واحد للمطالبة بنقود سائلة. وذلك لا يحدث إلا في حالة وجود خوف أو ذعر أو انتشار للشائعات أو قلق بشأن جدارة البنك وثبات مركزه، وهذه كلها علي أي حال احتمالات لا يستهان بها.

وعلى ضوء الأرباح التي يمكن أن تتحقق من صناعة النقود هذه ـ هذا العائد في صورة فائدة مقابل عمل من أعمال الإقراض لا يتطلب عناء ـ كان هناك إغراء واضح بالإفراط في هذا العمل الرائع. ومن هذا الإغراء ولدت البنوك المركزية، وقام جانب كبير من هيكل التنظيم الحديث للبنوك. وفي مقابل العديد من الامتيازات، بما في ذلك الانفراد في وقت لاحق بالحق في إصدار أوراق النقد (البنكنوت)، قامت البنوك المركزية. وكان أبرز مثال لها إنشاء «بنك إنجلترا» في العام 1694. وبعد ذلك شرعت هذه البنوك في تنظيم عمليات الإقراض وخلق النقود التي تقوم بها البنوك الأصغر. وقد قامت بذلك بطريقة تنطوي على انضباط غير مريح، بأن أعادت إلى البنوك الأقل شأنا ما لديها من أوراق النقد لكي تدفع مقابلها معدنا، وعن طريق إلزامها بالاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطيات مقابل الودائع. وسنقول المزيد عن ذلك فيما بعد.

وكانت الخطوة الكبيرة النهائية في منح النقود شخصيتها المستقلة والمتميزة، هي إدراك الملوك والأمراء وأعضاء البرلمانات أن خلق النقود يمكن أن يستخدم بديلا للضرائب، أو بديلا للاقتراض من ممولين عنيدين وشديدي الإحجام. وقد ظهرت بوادر لهذا الاكتشاف عندما خفض حجم المعدن الموجود في النقود الرومانية حتى يمكن دفع مبالغ أكبر بالقدر نفسه من المعدن، وكان ذلك بديلا لفرض ضرائب لتوفير احتياجات الأباطرة والإمبراطورية. أما في الأغراض الحديثة فقد جاء هذا الاكتشاف مع التوسع في استخدام النقود الورقية. فعند ذلك، وبطريقة مماثلة لما ذكرناه بشأن البنوك، أصبحت الدولة تحوز النقود المعدنية وتختزنها في خزانة الدولة، وتصدر مقابلها أوراق نقد تشكل ادعاء بحق على تلك العملة. أو أن أحد البنوك كان يقوم بذلك بالنيابة عن الحكومة. ولم تكد هذه الخطوة

التي تبدو بريئة في ظاهرها، تُتخذ حتى كان من المحتم تقريبا أن تزيد الأوراق التي تدخل في التداول على المعدن الذي استندت إليه. ويمكن في الأوقات العادية افتراض أنه إذا كان إصدار الأوراق المالية خاضعا لانضباط معقول فإن المودعين لن يذهبوا إلى البنك جميعا في وقت واحد للحصول على أموالهم. ولكن من أجل تلبية الاحتياجات الجارية أو الملحة للدولة يكون هناك إغراء مستمر بأن يتم الدفع بالأوراق النقدية بدلا من اللجوء إلى البديل الكئيب، والمستحيل في أغلب الأحيان، وهو زيادة الضرائب. والحاجة، وليست الحيطة، يمكن أن تكون هي القوة الحاكمة.

وفي بعض الأحيان، كما سبق القول، كان الإصدار النقدي يتم عن طريق بنك ترعاه الحكومة أو بنك مركزي. ففي بريطانيا ساعد قيام «بنك إنجلترا» بإصدار نقدي على تمويل الحروب ضد لويس الرابع عشر في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر. وبالمثل في فرنسا، في الفترة ما بين العامين 1716 و1720، قام چون لو، الذي ربما كان الوغد المالي الأكثر ابتكارا في كل العصور، بإغاثة الوصي على العرش الذي يتعرض لضائقة مالية، والذي كان عديم الكفاءة أيضا، فيليب دوق دي أورليانز، بأوراق نقد «بنك رويال» (البنك الملكي). ولكن وجود بنك مركزي لم يكن أمرا لا غنى عنه. فالنقود الورقية في المستعمرات الأمريكية قبل الثورة، وسندات «الأسينييه» [*5] التي ساعدت على تمويل الثورة الفرنسية، وأوراق نقد «الكونتيننتال» [*6] التي استخدمت في تمويل جيوش واشنطن، و«خضراء الظهر» [*7] في الحرب الأهلية الأمريكية، هذه كلها أوراق نقد أصدرتها الحكومات بنفسها. وعندما لم يعد في الوسع أن يكون الحجم المستحق مسنودا من الدولة بأي معدن متاح، توقفت إعادة تحويل أوراق النقد إلى نقد سائل. وعندئذ أضيفت إلى المعجم الاقتصادي عبارة جديدة، «لقد تخلوا عن قاعدة الذهب».

وما إن يتم إدراك المظاهر المتعددة للشخصية المستقلة للنقود ـ وهو أمر لم يكن يحدث إلا نادرا ـ حتى يمكن أن نفهم في يسر ما أثارته النقود في الفكر الاقتصادي والمناقشات الاقتصادية. ونحن نرى أن كل الثورات الحديثة ـ الأمريكية والفرنسية والروسية ـ قد حصلت على النقود عن طريق إصدار النقد الورقي. وتلقى الثورات نفسها، وبخاصة الثورتان الفرنسية والأمريكية،

كثيرا من الإعجاب والإشادة، في حين أن المؤرخين لم يكفوا بعد عن التنديد بأوراق النقد التي قامت بتمويلها [2].

والحقيقة أن الجدل حول استخدام النقود الورقية بديلا للضرائب بدأ في أمريكا قبل الثورة بوقت طويل. فجميع المستعمرات تقريبا مارست هذا الأسلوب بشكل أو آخر. من ذلك أن مستعمرات الوسط (بنسلفانيا ونيويورك ونيوجيرسي وديلاوير وماريلند) كانت تصدر أوراق النقد لسداد المستحقات بتدبر وتحفظ بوجه عام. أما رود أيلند وساوث كارولينا ومساشوستس فكانت تتصرف بتبصر أقل كثيرا. بل إن رود أيلند استخدمت هذه النقود على نطاق واسع، وكان ينظر إلى أوراقها النقدية بازدراء، وربما في ذعر، حتى في مساشوستس.

وفي مستعمرات الوسط، كان الإصدار المعتدل لأوراق النقد يعد أيضا بمنزلة تثبيت للأسعار وحفز للنشاط الاقتصادي، وهو أمر يوافق عليه الآن بعض الدارسين المحدثين [3]. وكان هذا هو المصدر المبكر لجدل أغنى الحياة السياسية الأمريكية، وهيمن عليها في بعض الأحيان، طيلة الأعوام المائة والخمسين التالية. وكان الجدل يدور حول أننا إذا تركنا احتياجات الظروف الطارئة جانبا، هل يجوز استخدام النقود الورقية عمدا للتأثير في الأسعار ـ أي لتحسينها ـ ولتوفير الاحتياجات من رؤوس الأموال؟ لقد كانت هناك حاجة إلى هذا التأثير بوجه خاص عند الحدود في المناطق الزراعية. فالنقود التي تخلقها البنوك تستطيع أن تشتري الأراضي والماشية ومعدات الزراعة. ومن شأن النقود الورقية أوالعملات الفضية التي تسك بحرية أن تساعد على تحسين الأسعار وتسهيل دفع الديون. أما المراكز المستقرة للتجارة والصناعة، مدعومة في نهاية الأمر وبقوة بأفضل الآراء الاقتصادية، فكانت تعارض هذا المسلك معارضة شديدة. فهي ترى أن النقود يجب أن يكون لها أثر اقتصادي محايد. والأهم من ذلك أنها يجب أن تبقى نادرة ومرتفعة القيمة، على نحو ما يرغب فيه من يمتلكونها بالفعل، ولهم الحق في ذلك. ففي تاريخ الاقتصاد كانت وجهة النظر المحافظة تحظى دائما بموافقة تكاد تكون عامة.

لم يكن تصور مناطق الحدود للنقود كقوة حافزة سائدا في المستعمرات، بل إنه لم يسد حتى عندما حظي بموافقة شخصية عظيمة مثل بنيامين

فرانكلين [*8]. ففي العام 1751 قام البرلمان في لندن، إعرابا عن الرأي الجدير بالاحترام، بحظر إصدار المزيد من النقود الورقية في نيوإنجلند [*9]. كما قام بعد ذلك بعشرة أعوام أو نحوها بتمديد نطاق الحظر ليشمل المستعمرات الأخرى. وحتى وقت قريب جدا كان الاقتصاديون يعتبرون ذلك عملا حكيما ومطلوبا. وفي العام 1900 وصف تشارلز ج. بللوك، أحد أكبر الثقاة في شؤون المالية العامة للمستعمرات (وكذلك المالية العامة المعاصرة)، التجارب النقدية في المستعمرات بأنها «كرنفال للغش والفساد»، وأنها «صورة سوداء وشائنة». واعتبر أن الإجراء الذي اتخذه البرلمان للحد منها إجراء «سليم وحكيم» [4]. كما أن دافيز ريتش ديوي، وهو خبير نقدي من الجيل نفسه يحظى باحترام شديد، ذكر أن «عددا غير قليل من السكان، لاسيما في المدن الكبيرة في الشرق، يقف بمعزل عن الثورة ضد إنجلترا، ليس بدافع المعارضة، بل بدافع الخوف من أن يؤدي الاستقلال إلى الإفراط في إصدار النقود الورقية، بكل ما يترتب على ذلك من اضطراب في شؤون إدارة الأعمال» [5]. والاستقلال شيء والتسليم لمن يرون في النقود أداة لتحقيق منفعتهم الشخصية شيء آخر.

كذلك فإن أوراق «نقد الكونتننتال» التي مولت الثورة الأمريكية، عندما استخدمت بديلا للضرائب، أو حتى بديلا للنظام الضريبي، كانت تلقى استهجانا مماثلا، لدرجة أنها أدخلت في اللغة الأمريكية تعبيرا عن الاستخفاف والإدانة الكاملة هو القول إن هذا الشيء «لا يساوي عملة كونتننتال». وكذلك كان الأمر فيما يتعلق بأوراق النقد «خضراء الظهر» التي استخدمها وزير الخزانة سلمون ب. تشيس للمساعدة على تمويل الحرب الأهلية، وإن لم يكن ذلك بلا مبالاة بأي حال [6]. وقد ظلت عبارة «خضراء الظهر» تشير حتى يومنا هذا إلى شيء سيئ السمعة للغاية. وكان هناك كتاب قلائل فقط هم الذين أقدموا على ذكر البدائل التي يستطيع تشيس أن يلجأ إليها [7]. كما أن نتائج الحرب الأهلية لم تكن مدمرة. وأن يكون بلد قد تمزق من الداخل، وتحمل أربع سنوات من الصراع الرهيب، ولم تزد فيه الأسعار في أثناء ذلك على المثلين، لهو أمر أقرب إلى المعجزة، بالمقاييس الحديثة على الأقل.

وغني عن البيان أن التجاء «الاتحاد» [*10] إلى النقود الورقية كان موضع

إدانة أكثر حدة. فقد ذكر أبرز المؤرخين الأمريكيين في هذه الأيام، دون أن يبدي شيئا من الدهشة، أن «الكتاب الشماليين ذوي الاهتمام بالاقتصاد كثيرا ماعزوا انهيار «الاتحاد» إلى إصداره النقود الورقية، والإفراط في إصدار السندات، وتسخير كل شيء للمصلحة العامة [8]. وحتى في أيامنا هذه يصدر تحذير متكرر من تمويل العجز العام «عن طريق طبع النقود». وفي هذا كله نرى مرة أخرى مدى ارتباط المواقف وأشكال التعبير الحالية بجذورها في التاريخ.

ومع تقدم الحضارة في الولايات المتحدة في اتجاه الجنوب والغرب في عقود الاستقلال المبكرة، كان المستوطنون فيما أصبح يعرف بالولايات الحدودية وولايات الغرب الأوسط يعملون بحماسة، كما ذكرنا، في إنشاء البنوك، وخلق النقود عن طريقها. وبفضل القروض التي تقدم عن هذا الطريق، والنقود التي تخلق على هذا النحو تمكن المزارعون من الإنتاج، وتمكن التجار من ممارسة التجارة. وكان في وسع الولايات المتحدة أن تعطي الترخيص بإنشاء هذه البنوك، كما كان باستطاعة المبادرة الفردية المتاحة على نطاق واسع أن تقوم باللازم. واستجابة لهذا الطلب، فإن «أي موقع يتسع لـ «كنيسة، أو حانة، أو ورشة حدادة، كان يعتبر مناسبا لإقامة بنك» [9]. «وقام تجار آخرون، وشركات أخرى، بإصدار العملة. بل إن الحلاقين والساقين في الحانات تنافسوا مع البنوك في هذا المجال... كان كل مواطن تقريبا يعتبر أن إصدار النقود حق من حقوقه الدستورية» [10]. وقد اصطدمت هذه المواقف المتسامحة، كما يمكن أن يتوقع، مع المعتقدات والمصالح المحافظة. وعند ذلك بدا واضحا أن للنقود شخصية مزدوجة، وأن هناك تضاربا شديدا بين جزئيها.

ولم يلبث أن أصبح الصراع مركزا بين المؤسستين اللتين تحمل كل منهما اسم «بنك الولايات المتحدة». وقد وجد أولهما في الفترة من العام 1791 إلى العام 1811، ووجد الثاني في الفترة بين العامين 1816 و1836. وكان هذان البنكان منافسين متميزين لبنوك الولايات التي أنشئت عرضا، كما كانا أيضا الوكيلين الماليين للحكومة الفيدرالية، والحائزين السعيدي الحظ لودائعها. ولكن الأهم من ذلك أنهما، بوصفهما وكيلين للمؤسسة الشرقية المحافظة، كانا يقومان بدور الضابط غير المرحب به للبنوك المرخصة من

الولايات، ولم يكونا يقبلان من أوراق البنوك الأصغر حجما غير تلك التي كانت تحولها إلى عملات تحمل سكّة الولاية التي أصدرتها. وعند تسلم تلك الأوراق كان بنك الولايات المتحدة يعيدها عندئذ بلا مبالاة من أجل تحصيل قيمتها، وهو التحصيل الذي كان خالقو النقود يأملون تقليديا في تجنبه، ولو جزئيا في الأقل. وعلى ذلك أصبح وجود البنكين القضية السياسية الرئيسية في ذلك الوقت. ولم يكن ذلك مستغربا. ومع زيادة انتقال السكان وانتقال مركز السلطة السياسية نحو الغرب كانت المعارضة لهما تزداد. ومع انتخاب أندرو جاكسون في العام 1828، وهو رئيس كان شديد الولاء للمسرح الغربي، تقرر مصيرهما. واستمرت حرب محدودة بين الرئيس ونيكولاس بيدل مدير البنك الثاني، ولكن الذي حسم الأمر هو المعارضة السياسية للبنكين التي كانت تعززها اعتراضات بعض البنوك الشرقية المتراخية التي لم تكن مرتاحة أيضا للانضباط الشديد. وظلت شكوك تلك المؤسسات مستمرة. وانقضت ثمانون سنة أخرى قبل أن يسمح الرأي السياسي في الولايات المتحدة بإجراء محاولة ثالثة لإقامة قوة تفرض الانضباط، كانت في هذه الحالة «نظام الاحتياطي الفيدرالي» [(*11)].

وكما ذكرنا من قبل فإن عصر الأعمال المصرفية الحرة وما أعقبه من تساهل نسبي كانا ملائمين تماما للتنمية الاقتصادية. فقد حصل المزارعون وصغار رجال الأعمال عند الحدود على القروض، واشتروا الماشية والمعدات وغيرها من الأصول الرأسمالية التي ما كانوا ليحصلوا عليها لو أن الإقراض وخلق النقود ظلا خاضعين لقيود أكثر صرامة، ولكن ذلك أمر لم يسلم به الفكر الكلاسيكي حتى وقتنا الحاضر. فهو يعتبر الأعمال المصرفية الحرة فصلا مظلما في تاريخ الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر أن أندور جاكسون ـ مهما تكن مميزاته الأخرى ـ بعيد عن الحكمة المالية. ومن فترة الأعمال المصرفية الحرة نبعت المواقف الحالية بشأن تنظيم البنوك. والاعتقاد هو أن يد الحكومة تثقل بلا ضرورة على الصناعات الأخرى، ولكن معظم الاقتصاديين يتفقون على أن الصناعة المصرفية تعتبر حالة خاصة تتطلب تدابير أكثر تشددا.

وكان هناك عاملان إضافيان شكلا الموقف الأمريكي من النقود في القرن الماضي وقد تمثل في النقود «خضراء الظهر» والفضة. فعلى الرغم

من أن الحرب الأهلية كانت هي الدافع إلى استخدام النقود «خضراء الظهر» وما ارتبط بها من هالة اللامسؤولية النقدية، فقد أبعدت أيضا عن واشنطن رجال الجنوب ورجال وادي المسيسبي الجنوبي المستامحين من الناحية المالية. وعلى ذلك، فخلال مدة الحرب وما بعدها، أوقف ما كان يحدث من وقت لآخر من إصدار أوراق البنكنوت. وفي حالة بنوك الولايات أخضعت تلك الإصدارات لضرائب مانعة، ولم يسمح لبنوك الولايات الجديدة بإصدار البنكنوت إلا إذا كان مغطى بسندات حكومية مودعة لدى وزارة الخزانة ولا يمكن سحبها. واتخذت بعد ذلك خطوات في العام 1866 لسحب الأوراق «خضراء الظهر» بطريقة منظمة؛ عشرة ملايين ورقة في الشهور الستة الأولى، وبمعدل أربعة ملايين ورقة شهريا بعد ذلك. وأخيرا، في العام 1873، اتخذ إجراء آخر بدا حميدا في ذلك الوقت، وهو عودة الولايات المتحدة إلى قاعدة الذهب. كما تم التخلي عن إصدار عملات فضية، مع استثناء محدود للتجارة مع دول الشرق.

وكانت الفضة تقليديا نادرة بالنسبة للذهب. فمقابل 22,33 قمحة من الذهب كان يمكن الحصول على دولار معدني، ومقابل 25,371 قمحة من الفضة كان يمكن الحصول على دولار معدني، ولكن كان يمكن الحصول على أكثر من دولار ببيع المعدن إلى المشتري في السوق. وكانت النسبة المقبولة، إن لم تكن قديمة، وهي 16 من الفضة إلى 1 من الذهب، غير ملائمة للفضة. أما الآن، مع الوفرة الجديدة للفضة من مناجم الجانب الغربي من الولايات المتحدة، فإنها تعد مناسبة تماما. وبالتالي خرجت الفضة من التعامل النقدي، إذ إنها أصبحت شديدة الوفرة. وكخطوة أخيرة على طريق إعادة النقود الأمريكية إلى أساس متين، سمح في العام 1879 بتحويل ما بقي من أوراق النقد «خضراء الظهر» تحويلا كاملا إلى الذهب.

وفي غضون هذه السنوات حدث انخفاض في الأسعار، لاسيما أسعار المنتجات الزراعية ـ من مستوى 162 في العام 1864 (باعتبار أن الفترة بين العامين 1910ـ 1914 تساوي 100)، إلى 128 في العام 1869، ثم انكمش بشدة إلى 72 في العام 1879[11]. ونتيجة لذلك اشتعل جدل شديد آخر حول الشخصية المناسبة للنقود. فلم تعد المشكلة هي استخدامها بديلا للضرائب، أو خلقها بواسطة البنوك لمصلحة دوائر الأعمال أو الزراعة على الحدود،

إنما كان الجدل حول دورها في رفع مستوى الأسعار أو خفضه. (وقد نشأ جزء من هذا الجدل، كما تبين فيما بعد، نتيجة لضعف أسعار المنتجات الزراعية بوجه خاص في المنافسة). وكان الجدل حول هذه النقطة الأخيرة هو أكثر الجوانب احتداما من نواح كثيرة.

وقد عُزِي انخفاض الأسعار إلى سحب أوراق النقد «خضراء الظهر» وإلى قابليتها للتحويل إلى الذهب، إذ كان يعتقد أن وجو د كميات أكبر من هذه الأوراق يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى. وهكذا وصلت «نظرية كمية النقود» إلى براري الولايات المتحدة وسهولها، ليس لأن الاقتصاديين كانوا يؤمنون بها، ولا بالصورة التي كانت تدرس بها في المدارس، وإنما كان وصولها إليها نتيجة للفطرة العملية. من ذلك أن حزب أوراق النقد «خضراء الظهر»، الذي كان يعارض السحب الكامل لهذه الأوراق، ويدعو بدلا من ذلك إلى طبع المزيد منها، تمكن في العام 1878 من الحصول على أكثر من مليون صوت في 16 ولاية، والظفر بما لا يقل عن أربعة عشر عضوا في الكونجرس. ولم يحدث قط من قبل في التاريخ أن أفرزت السياسة النقدية مثل هذه القوى السياسية، ولم يُسمح بما كان يسعى إليه حزب أوراق النقد «خضراء الظهر» من التوسع في تداول هذه الأوراق، ولكن أوقف سحب المزيد منها وترك منها في التداول ما قميته ثلث مليار دولار، فاستمر تداولها حتى بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذه كانت مجرد البداية. فالمذهب النقدي الذي خلق حزبا سياسيا، مضى بعد ذلك للسيطرة على الحزب الديمقراطي نفسه ـ وذلك من خلال ويليام جيننجز بريان.

ونظرا لأن الفضة كانت عندئذ رخيصة ومتوافرة، فقد كان الاعتقاد أن حرية سَكِّها ستضيف إضافة سخية إلى المعروض من النقود. وأن ازدياد النقود المتداولة سيؤدي إلى رفع الأسعار عموما، والأسعار الزراعية بوجه خاص. وفي هذه الأثناء تظل الديون وأعباء الفائدة مثلما كانت من قبل. وعند المقارنة بأسعار المنتجات الزراعية نجد أن أثمان الأشياء المشتراة ترتفع بدرجة أقل. ومن هناك أضيفت إلى دعاوى من يستخرجون الفضة من مناجمها دعاوى المزارعين، وهي أكثر قوة.

وقد تحدث ويليام جيننجز بريان بلسان هاتين الفئتين، وأصبح هو

المتحدث باسم «الفضة». وبعد أن انقضت ثلاثة قرون على ما أحدثته الفضة من ثورة في الأسعار لدى الرأسمالية التجارية، كان هناك أمل في أن يحقق هذا المعدن الأعجوبة نفسها مرة أخرى، وليس هناك ما نستطيع أن نعرف منه ما إذا كان بريان أو غيره من دعاة سك العملة الفضية بحرية، وإنقاذ الوطن مما أصبح يعرف باسم «صليب الذهب»، على بينة كاملة بشأن وضعهم الحقيقي في التيار العظيم لتاريخ النقود.

إن الفضة كانت تشترى في نهاية الأمر كتنازل للمزارعين وأصحاب مناجم الفضة، ولكن بريان وحزبه منيا بالهزيمة ثلاث مرات في الانتخابات الوطنية. فقد انتصر مرة أخرى التحالف بين المصالح الاقتصادية المستقرة وما كان يعتبر فكرا اقتصاديا سليما. ومازال الأمر كذلك في التواريخ المكتوبة عن ذلك العصر: ففيها يذكر اسم وليم جيننجز بريان، مثلما يذكر أيضا اسم جاكسون باعتباره شخصية غير مسؤولة وغير مقبولة اقتصاديا، وصوتا شاردا يتكلم باسم الجماهير التي لا تعرف الحقيقة. ويمكن القول إنه ليس هناك قط سياسي عبر بطريقة أفضل عن المصلحة الاقتصادية للفئات التي يدافع عنها.

وكما ذكرنا من قبل، فإن حرب النقود في القرن الماضي في الولايات المتحدة كان تشن دون مساعدة من جانب الاقتصاديين أو تفسير ذي طابع أكاديمي مهم، بل إن الصراعات الكبيرة التي وصفناها أعلاه لا يرد لها ذكر الآن فيما يكتب عن تواريخ الفكر الاقتصادي.

غير أنه بحلول نهاية القرن، عندما كان الاقتصاديون المحترفون قد بدأوا يدخلون ساحات الجامعات الأمريكية، أصبحت كلمتهم تسمع بشأن القضايا التي تجري مناقشتها هنا. ولكنهم لم يتفقوا مع وليم جيننجز بريان. فقد كانوا يرون أن الإدارة الحكيمة للاقتصاد السياسي، والنقود القوية المدعومة بالذهب، إنما هما أمران مترادفان، وليس هناك أحد ممن يدافعون عن أوراق النقد «خضراء الظهر» أو السك الحر للفضة يمكن أن يعتبر مناسبا لتعليم الشباب. وفي تلك السنوات حصل تشارلس إليوت، رئيس جامعة هارڤارد، عى مبلغ من المال باسم داڤيد أ. ويلز، وهو باحث اقتصادي مرموق في مجال الضرائب وغيرها من المسائل في النصف الثاني من القرن الماضي، كي يعطي جائزة لمن يكتب مقالة عن الاقتصاد

السياسي، وتغطية تكاليف نشرها. وقد ظلت جائزة ويلز حتى يومنا هذا جائزة لها مكانتها، وإن كان عائدها النقدي ضئيلا يمنح لحاملي درجات الدكتوراه في علم الاقتصاد في جامعة هارفارد. ولكن عند تمويل هذه الجائزة وضعت لهاشروط محددة تقضي بألا تذهب لأي عمل يؤيد تخفيض قيمة العملة. ويبدو أنه لم يعترض أحد على ما كان يعتقد أنه شرط معقول.

غير أنه في هذه العقود نفسها حدثت بداية لما أصبح فيما بعد صدعا رئيسيا في المعتقدات الكلاسيكية، في الرأي القائل بأن النقود إن لم تكن مجرد سلعة كغيرها من السلع، فهي سلبية ويستحيل التحكم في دورها في تيسير التبادل. وفي العام 1898 اتخذت خطوة حاسمة تمثلت في تعيين إيرفنج فيشر (1867 ـ 1947)، الذي كان حينذاك في الحادية والثلاثين من عمره، أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة ييل. وإلى جانب اشتغاله بالاقتصاد، كان فيشر عالما في الرياضيات وكان قد ابتدع الأرقام القياسية، ونظاما لتبويب البيانات باعه بثمن مجز لشركة «ريمنجتون راند»، وكان من أوائل المشتغلين بعلم الاقتصاد القياسي، أي ممارسا مبكرا لقياس الظواهر الاقتصادية، وكان داعية لتحسين النسل البشري، ومدافعا بحماسة عن «الحظر» (*12) الذي كان يعتبر أن له أثره في تعزيز إنتاجية العمل، كما كان فيشر مضاربا جائحا في بورصة الأوراق المالية. (في خريف العام 1929 كان من رأيه أن الأسعار في البورصة وصلت إلى مستوى مرتفع جديد، وتصرف على هذا الأساس، ففقد فيما يقال ما بين 8 و10 ملايين دولار خسارة صافية) (12). وليس هناك شك في أن إيرفنج فيشر، مع ثورشتين فبلن الذي سبقه في الدراسة بجامعة ييل ببضع سنوات، كان أحد اثنين من أهم الاقتصاديين الأمريكيين وأكثرهم أصالة.

وفي العام 1911 نشر فيشر، في كتابه «القوة الشرائية للنقود» (*13) (13) إسهامه الخالد في الفكر الاقتصادي، وهو معادلة التبادل. وقد رأى أن الأسعار تتغيرتبعا لكمية النقود الموجودة في التداول، مع المراعاة الواجبة لسرعة تداولها أو معدل تجددها، وعدد العمليات التي تخدمها. فيجب التأكيد على أن هذه المعادلة ينبغي ألا تخيف أحدا، وهي $P=\frac{MV+M'V'}{T}$ ، حيث P هي الأسعار، و M هي كمية النقود المتداولة من يد ليد، وV سرعتها أو

معدل تجددها، و´M ودائع البنوك المستخدمة لمواجهة الشيكات (أي المستخدمة كنقود في البنوك)، و V+ معدل تجدد ودائع الشيكات، وt عدد العمليات، أي بصورة تقريبية مستوى النشاط الاقتصادي. وهذا يتضمن الفكرة القائلة إن معدل إنفاق النقود ثابت بدرجة أو أخرى، وأن حجم التجارة مستقر نسبيا في المدى القصير. ولذا فإن الزيادة أو النقص في M أو M +، وهما حجمان خاضعان للتصرف والتحكم العام، يؤثر بصورة مباشرة في مستوى الأسعار.

ولم يحدث أن لقيت هذا القدر من الاهتمام أي صيغة رياضية أخرى في علم الاقتصاد، بل ربما لم يحدث في التاريخ عامة، باستثناء معادلة ألبرت إينشتاين. وهو اهتمام مازال مستمرا حتى وقتنا الحاضر دون أن يعتريه النقصان. ومن هذه الصيغة، ومن فيشر نفسه، جاءت الفكرة المغرية القائلة إن تغير عرض النقود، مع استمرار الأمور الأخرى على حالها ـ بخاصة سرعة التجارة وحجمها ـ يمكن أن يرفع مستوى الأسعار أو يخفضه. ويمكن وقف الحركة الصعودية عن طريق إنقاص عرض النقود. وكان المطلوب بإلحاح أكثر، في أيام فيشر، أن ترفع الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود. ومع معادلة التبادل ولد الإطار النظري للمذهب النقدي، وكان هو أكثر مواضيع الجدل الاقتصادي كثافة في العقدين الثامن والتاسع من القرن الحالي.

وكانت تلك خطوة رئيسية، بل فاصلة، في تاريخ علم الاقتصاد. ففيما سبق كانت موهبة الجماعة هي التي أوحت بأن التجارب النقدية في المستعمرات، والبنوك «الچاكسونية» [14*] لإصدار أوراق النقد، وأوراق النقد «خضراء الظهر»، وحرية سك النقود الفضية، لها تأثيرها في الأسعار. أما الآن فقد أضفى فيشر احتراما على تلك الموهبة الغامضة، وإن لم تصبح رسمية تماما، وقد صحبتها الفكرة القائلة إن الدولة ـ أو سلطة مفوّضةً ما ـ يجب أن تضطلع ودون تردد بالمسؤولية عن إدارة عرض النقود، ومن ثم عن ضبط مستوى الأسعار. وفيما بعد، في السنوات المبكرة من «الكساد الكبير»، كان فيشر وتلاميذه، في قلب الأحداث. وقد دعوا إلى وضع خطة ـ وقاموا بوضعها إلى حد ما ـ لوقف انخفاض الأسعار الذي كان يحدث في ذلك الوقت.

ومع فيشر يصل التاريخ الطويل للنقود إلى العصر الحديث. ومعادلة التبادل هي الإطار الأساسي للدفاع القوي الذي قدمه الأستاذ ميلتون فريدمان، الذي أصبحت له مكانة كبيرة في هذا التاريخ فيما بعد. فعند التحكم بحزم في عرض النقود، وعدم السماح له بأن يزداد إلا بقدر توسع T، أي حجم التجارة، ستكون الأسعار ثابتة، أو ستكون كذلك خلال بضعة شهور. وفي السنوات التالية، ظهرت مشكلة بشأن ما يعتبر نقودا حقا في النظام المصرفي العالمي الحديث؛ لأن ودائع المدخرات التي يمكن التصرف فيها بشيكات، والقوة الشرائية لبطاقات الائتمان، وخطوط الائتمان غير المستعملة، يمكن أن تؤدي كلها دور النقود، إلى جانب العملات التي تنتقل من يد إلى يد، وإلى جانب الشيكات. وسؤال آخر أكثر خطورة، وهو ما إذا في الوسع التحكم فيما يمكن تعريفه كنقود. وأخيرا ما إذا كان لمحاولة إنقاص عرض النقود، أو التحكم فيه، تأثير معاكس قوي في حجم التجارة، وبدرجة أكبر في الناتج الصناعي والعمالة. ولكن كل هذه التنقيحات جاءت فيما بعد، مع تماس فيشر مع الحاضر، وكذلك مع معادلة التبادل، والانشغال الطويل الأمد بالنقود، ولاسيما الانشغال الأمريكي القوي بهذه المسألة.

13 شؤون أمريكية: التجارة والاحتكارات، الأغنياء والأغنياء الجدد

كانت الولايات المتحدة خلال القرن الماضي، كما قيل مرارا وتكرارا، عالما يقوم بتحسين الأراضي والمعيشة والرفاهة. وأدت الحضارة والنمو السكاني إلى امتداد الزراعة، لا إلى الأراضي الأسوأ، بل إلى الأراضي الأفضل. وكانت وديان الغابات في نيوإنجلند أكثر إثمارا من التلال التي لجأ إليها المستوطنون في البداية، وكانت تلك أيضا هي حال التربة السوداء العميقة في ولايتي أوهايو وإنديانا وما وراءهما. ذلك أن الاقتصاد هنا لم يكن اقتصاد البؤس المتزايد، بل اقتصاد التحسين الظاهر. وفي هذا العالم الأكثر تفاؤلا لم تكن الديناميات الاقتصادية لـ «العالم القديم» سارية المفعول.

إن المرء ليتوقع أنه في مثل سياق مختلف إلى هذا الحد، لابد أن ينشأ علم اقتصاد جديد أكثر أملا. ولكن الحقيقة، كما رأينا، كانت أنه لم يحدث طوال هذه الفترة تقريبا أن وجد تعليق اقتصادي أمريكي رسمي من أي نوع كان. وقد حاول بعض

الباحثين المتميزين أن يكتشفوا نظاما أمريكيا فريدا، ولكنهم لم يجدوا نظاما شاملا يتحدثون عنه. وهناك يتأكد مرة أخرى القول إن الدراسات الاقتصادية تستجيب للمشاق الظاهرة واليأس، أما النجاح وتحقيق الذات والإشباع فلا تكون عادة مصدرا لبحث جاد.

وكانت هناك أسباب أخرى لعدم وجود ما يمكن اعتباره أفكارا اقتصادية أمريكية حقا. فالولايات المتحدة كانت في ذلك الحين بلدا أساسه المزارع التي يديرها أصحابها. وكان حجم الحيازات مرضيا تماما. وكانت مساحة 160 فدانا التي حددتها قوانين هومستد (*) الصادرة في العام 1862، وهي المساحة التي رؤي أنها تكفي لإعالة أسرة، تعتبر مساحة فسيحة بالمقاييس الأوروبية، بل بأي مقاييس أخرى. ولعله لم يكن هناك مشروع اقتصادي آخر لقي ترحيبا عاما تقريبا، من جانب المشاركين فيه والمراقبين من الخارج على السواء، مثلما لقي مشروع المزرعة العائلية. وكانت هذه الموافقة الاجتماعية من العوامل التي قللت الحاجة إلى مناقشات اقتصادية.

كذلك كانت الحال بالنسبة لنظام المزارع واستخدام العبيد في الجنوب، حتى نشوب الحرب الأهلية. فلم تكن الأجور وتكاليفها داخلة في الاعتبار بسبب استخدام العبيد، كما كانت الحال في وقت أرسطو. وكذلك فإن وجود العبيد أدى، كما فعل في اليونان القديمة، إلى تركيز الاهتمام على الجوانب الأخلاقية والمعنوية، مثل تحرير العبيد، أكثر من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية.

وبينما لم يكن هناك اهتمام كبير في الولايات المتحدة بشأن القضايا المحورية للاقتصاد الكلاسيكي، أو بشأن الهجمة الماركسية، أو غيرها من الهجمات على ذلك الاقتصاد، كانت تدور مناقشات حامية حول مجموعة من القضايا الاقتصادية العملية، من بينها الرسوم الجمركية، والاحتكار، والسلوك الاجتماعي، والدفاع عن ذوي الثراء البالغ، والأهم من ذلك كله ـ كما أوضحنا في الفصل السابق ـ المسائل المختلفة المتعلقة بالنقود.

قرب نهاية القرن أنشأت الجامعات أقساما للاقتصاد السياسي، لم تلبث أن سميت أقساما لعلم الاقتصاد، ولكن المشتغلين بها اقتصروا على الأخذ بالأفكار الكلاسيكية البريطانية. فقد صدرت كتب دراسية أمريكية، لكنها كانت مستمدة عادة من نظيراتها الإنجليزية ولم تكن مقبولة على

علاقاتها. «فالجمعية الاقتصادية الأمريكية» التي أنشئت في العام 1885 كانت في البداية اعتراضا على التأييد ذي الطابع المحافظ الزائد الذي حصلت عليه الرأسمالية الصناعية من جانب النظريات الكلاسيكية المقبولة وما يصحبها من الدعوة لأفكار «دعه يعمل». وعلى امتداد القرن في مجموعه، كما يذكر الأستاذ روبرت دورثمان، كان كل شخص اقتصادي نفسه في الولايات المتحدة. واختلط الاقتصاد دون تمييز بالسياسة والفلسفة وكذلك باللاهوت: «إنك لن تستطيع أن تغرس على جبهة العمال تاجا من الشوك. إنك لن تصلب الجنس البشري على «صليب الذهب» [1]. عند نهاية القرن فقط ظهرت شخصيتان أمريكيتان اقتصاديتان متميزتان، هما هنري جورج وثورشتين فبلن. وسوف نتحدث عنهما بشيء من الإفاضة في موضع لاحق. ولكن علينا أن ننظر أولا فيما شغفوا به من اهتمامات.

بعد مسألة البنوك والنقود وطبيعتهما الحقيقيتين والسيطرة عليها، كان الموضوع الاقتصادي الذي دارت حوله مناقشات حامية طوال القرن الماضي هو مسألة الرسوم الجمركية. وقد بدأت المناقشة في التقرير الذي أعده ألكسندر هاملتون بعنوان «تقرير عن الصناعات» [2*] «والذي ربما كان أبرع عرض كتب بشأن حماية الصناعات في أي وقت» [2]. وعلى الرغم من أن هاملتون ظل مدينا لآدم سميث بشأن كثير من المسائل، فقد خالفه بشكل واضح فيما يتعلق بمزايا حرية التجارة عندما يتعلق الأمر بمصلحة بلد ناشئ يتنافس مع الصناعة في بلد أقدم عهدا مثل بريطانيا. ففي الجيل التالي أضاف قوة إلى هذا الرأي الدفاع الذي قدمه هنري كاري عن النظام الأمريكي، والذي كان دعوة للتنمية الصناعية في ظل الحماية الجمركية. وكان ذلك ما فعله أيضا هنري كاري الذي قال، كما ذكرنا من قبل، إنه يجب تشجيع الصناعة بشكل متوازن مع الزراعة، وإن الصناعات الوليدة في الولايات المتحدة ـ والتي لها مستقبل كبير ـ يجب أن تتمتع بالحماية.

كانت هذه المواقف سائدة في الولايات الشمالية، في حين كان الجنوب يعارض سياسات الحماية، لأنه يرغب في أن تدخل منتجاته بحرية إلى أوروبا، وأن يجلب في مقابل ذلك سلعا ليست غالية الثمن. وربما كان هناك شعور غامض أوحى إلى أصحاب المزارع في الجنوب بأنه إذا أقيمت مصانع

في ولايات العبيد، فإن نظام العبودية لن يبقى طويلا على قيد الحياة. وهناك سمة مميزة، ولم يكن يُنتبه إليها دائما في التنمية الصناعية المبكرة، وهي أنها لم تعتمد في أي مكان اعتمادا ملموسا على عمل العبيد. فعمل العبيد هو ظاهرة كانت مرتبطة بالزراعة.

وكانت المشكلة الثانية المتعلقة بالحماية الجمركية ـ وهي مشكلة تتطلب تفكيرا جديا في أيامنا هذه ـ هي ميل الرسوم الجمركية، التي كانت في ذلك الحين المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، إلى توفير فوائض مربكة للخزانة الفيدرالية. فخلال ربع القرن التالي لحرب العام 1812 ظل هذا الفائض مرضا مستوطنا. ذلك أنه طوال ثمانية عشر عاما من الأعوام الواحد والعشرين، بين العامين 1815 و1836، كانت الميزانية تحقق فائضا، وبحلول العام الأخير كان الدين الفيدرالي قد انتهى تماما. وكان الفائض الناتج من الرسوم الجمركية يعتبر مشكلة ملحة، وكان السؤال الجوهري هو ما إذا كان ينبغي إعادة الأموال إلى الولايات، أم ينبغي إنفاقها على التحسينات الداخلية، وهو أمر كان هناك كثيرون يعتقدون أنه غير سليم أو غير دستوري [3]. وخفت المشكلة لفترة وجيزة بطريقة عارضة، وإن لم تكن خالية من الألم، عندما حدث كساد أو تراجع، كما نسميه الآن، في العام 1837، وأدى، مقترنا بتراجع آخر بعد 20 عاما، إلى إحداث خفض حاد في إيرادات الجمارك. وعلى رغم ذلك فإن مشكلة الفائض لدى الخزانة ظلت قوة مؤثرة ومعارضة للرسوم الجمركية في تلك السنوات، كما أنها عادت بدرجة أخف عندما تكرر وجود فائض في العام 1880 وما بعده.

ولكن عند منتصف القرن جاءت الحرب الأهلية فأزالت كلا من المعارضتين الرئيسيتين للرسوم الجمركية. فأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب من الجنوب لم يعودوا موجودين في واشنطن لإبداء المعارضة، إذ لم يعد هناك فائض في الإيرادات نظرا للحاجة الملحة إلى النقود في وقت الحرب. وخلال السنوات السبعين التالية كان الباب مفتوحا أمام القوى المؤيدة لفرض الرسوم. وكان التوسع في الصناعات والإنتاج المحلي للمعادن والمواد عاملا مساعدا على زيادة قوتهم، وبلغت جهودهم ذروتها عندما صدر «قانون سموت هولي للرسوم الجمركية» في العام 1930، عندما كانت الرسوم تتراوح بين 40 و50 في المائة من قيمة الواردات.

وكانت هناك تبريرات اقتصادية قوية تؤيد هذه السياسة. واختفت من الاستخدام بالتدريج ـ وببطء شديد ـ حجة الصناعات الوليدة، كما اختفت اقتراحات هنري كاري بشأن توفير تكاليف النقل باستخدام الصناعات المحلية. وبات يقال بدلا من ذلك إنه لابد من حماية مستوى المعيشة الأمريكي، كما قيل بإلحاح إن أجور العمال الأمريكيين تتعرض للخطر من جانب الواردات ذات التكلفة المنخفضة، وإن كان يلاحظ أنه لم يكن هناك اهتمام مماثل عند تحديد تلك الأجور أو عند التفاوض بشأنها. وأصبح التحديد «العلمي» للرسوم الجمركية يتطلب الآن إجراء مساواة دقيقة بين تكاليف الإنتاج الأمريكية والأجنبية. والواقع أنه أصبح من المقبول، دون إعلان، أن تكون الحماية تعبيرا عن نفوذ الصناعيين المدعومة بجشع نسبي لا خفاء فيه.

وعندما جاء في نهاية القرن النظر بصورة رسمية في القضايا الاقتصادية لم يكن من الغريب أن تصدى الاقتصاديون الأمريكيون لمسألة الحماية بدرجة أكبر مما تصدوا لأي مسألة أخرى، بل إنها أصبحت الموضوع الرئيسي لاهتمامهم. ولكن بينما كانت المصلحة الاقتصادية السائدة تدعو إلى رفع الرسوم الجمركية، كان الاقتصاديون يتخذون الموقف المخالف. وكما ذكرنا من قبل، فإن الأفكار الكلاسيكية البريطانية ودعوتها لسياسة التجارة الحرة قد انتقلت عبر الأطلسي بقوة دون عائق، وكان أهم كتاب دراسي أمريكي في ذلك العهد يرى أنه مع التجارة الحرة «يجري استيراد السلع التي كانت تنتجها من قبل الصناعات المحمية... وتكون النتيجة النهائية، كما يقول داعية التجارة الحرة، أن يتحول عدد أكبر من العمال إلى الصناعات المربحة، وأن يجري تصدير عدد أكبر من السلع في مقابل المزيد من الواردات، وأن ترتفع الأجور... نتيجة لتوجيه العمل إلى مجالات أكثر إنتاجية... وفي كل هذا يكون داعية التجارة الحرة على صواب» [4].

وبمرور الوقت أصبحت الأرثوذكسية الاقتصادية هي السائدة في صياغة السياسات. وفي العام 1930، وتحت قيادة كلير ويلكوكس، وهو أستاذ محبوب للاقتصاد في كلية سوارثمور، ومدافع بشدة عن تنظيم التجارة الحرة، وأصبح فيما بعد من المهندسين الرئيسيين لـ «الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات» [*3] (الجات)، ضم 1028 من الاقتصاديين جهودهم في دعوة لم

تنجح لمطالبة الرئيس هوفر بإلغاء قانون سموت ـ هولي للرسوم الجمركية. وفي السنوات التي أعقبت ذلك قامت إدارة روزفلت، تحت قيادة وزير الخارجية كرودل هل، بتغيير الاتجاه ودفعه نحو زيادة الرسوم الجمركية من خلال برنامج الاتفاقات التجارية للمعاملة بالمثل. ومنذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة تعطي من المميزات قدر ما يعطيها الآخرون. وبذلك بدأت حركة امتدت خمسة وثلاثين عاما وأكثر نحو خفض الرسوم الجمركية، وهي حركة لقيت تأييدا يكاد يكون إجماعيا في الفكر الاقتصادي الأمريكي.

وكان ذلك أيضا انعكاسا لتجدد الوحدة بين تلك الأفكار، والمصلحة الاقتصادية المهيمنة. فقد كانت الصناعة والزراعة الأمريكيتان في تلك العقود ـ الثلاثينيات حتى الستينيات من القرن العشرين ـ قادرتين على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية، مع بعض الاستثناءات. وكذلك حدث تغيير مؤسسي جوهري: فقد أصبحت الهيمنة الآن للشركات الأمريكية عبر الوطنية أو المتعددة الجنسية، المشتغلة بنقل المواد والمكونات والمنتجات بين مختلف المصانع والأسواق في بلدان مختلفة سعيا وراء أقل تكلفة للإنتاج، وكانت هذه الشركات تعتبر الرسوم الجمركية مصدرا للمضايقة إلى حد كبير.

ولكن كان قد بات من المعروف بدرجة كافية أنه ليس هناك في الاقتصاد شيء يبقى إلى الأبد. ففي السبعينيات والثمانينيات أدت زيادة المنافسة الصناعية من جانب اليابان وكوريا وتايوان إلى إضعاف الالتزام الأمريكي بالتجارة الحرة. وتجددت الآن الدعوة للحماية ـ الحماية التي أصبحت الآن للصناعات الأمريكية المتقدمة في السن والمتعثرة من صناعات أحدث عهدا في الخارج. فصحب ذلك ـ كما هو متوقع ـ قبول للرأي في الفكر الاقتصادي. فالاقتصاديون الذين ينظر إلى رأيهم باحترام يؤكدون الآن الحاجة إلى سياسة صناعية، أي كما رأينا الحاجة إلى اتجاه للحماية سواء عن طريق الرسوم الجمركية أو الحصص، أو عن طريق شكل من أشكال الدعم للصناعة المحلية. وسوف أعود إلى هذه الأمور في فصل تال.

وبينما عبرت الأرثوذكسية في أواخر القرن التاسع عشر المحيط الأطلسي، وجاءت إلى الولايات المتحدة من أوروبا، فإن رد الفعل الماركسي لها لم يفعل ذلك. غير أنه كانت هناك ردود أفعال ثلاثة أخرى محددة في

الولايات المتحدة. كان أحدها اتخاذ موقف حازم من الاحتكارات، وما سبق أن ناقشناه من قبول الاستخدام الأمريكي للداروينية الاجتماعية، وهجوم قوي محدد من جانب هنري جورج وثورشتين فبلن ضد أولئك الذين ساعدهم النظام على تكوين ثروات كبيرة.

كان أقوى ردود الأفعال هذه هو ملاحظة الاحتكار ـ الذي يسمى باللغة الأمريكية الترستات. فقد شهدت السنوات التي أعقبت الحرب الأهلية تحجيما ملحوظا للمساعي المبذولة للتحكم في المنافسة، وهو ما كان يجري الحث عليه بقوة من حيث المبدأ، ولكن غالبا ما كان في الممارسة الفعلية موضع أسف عميق. وشملت الاحتكارات اتفاقات غير رسمية، وتجمعات يسلم لها شتى المنتجين السيطرة على الناتج والأسعار، ثم يتقاسمون الأرباح، أو احتكارات يسلم لها حملة الأسهم، أو المالكون للشركات التي كانت قبل ذلك متنافسة، أسهمهم وسيطرتهم، أو شركات قابضة ـ وذلك تطور لاحق ـ وبواسطتها تدخل الشركات التي كانت متنافسة من قبل تحت سيطرة مشتركة في شركة متفوقة ليكون لها حصة الأغلبية أو حصة تكفي للسيطرة.

ولم يكن ممكنا بأي طريقة معقولة التوفيق بين هذه «القصقصة» لأجنحة المنافسة والنظرية الكلاسيكية التي تعتبر الاحتكار، كما رأينا، خللا خطيرا، وترى في الوقت نفسه أنه ظاهرة استثنائية. ففي وجود الاحتكار لا يدفع المستهلكون السعر الأمثل الذي يغطي بصعوبة التكلفة الحدية، بل يكون عليهم أن يدفعوا أسعارا أعلى لإنتاج أقل من الأمثل، وهو الإنتاج الذي يعظم الأرباح الاحتكارية. وقد زاد الاهتمام في الولايات المتحدة في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعدهما، بحركة الاتحادات، كما سميت، بحيث بدا أن الاحتكار هو القاعدة العامة وليس المنافسة. وكانت الحالة الظاهرة حالة شركة ستاندرد أويل. فهي لم تكتف بتحقيق اتحاد بين المنافسين السابقين في العام 1879، بل إنها لم تتردد في خفض أسعار البنزين وتحمل خسائر محلية لتقضي على المؤسسات المحلية غير التابعة لها. وبعد أن قضت على تلك المؤسسات عمدت إلى رفع الأسعار لتعوض ما تحملته من قبل من خسائر. وتفاوضت على شروط للنقل تحقق مصلحتها بصورة استثنائية، وكان من المميزات التي حصلت عليها تخفيض لا يتعلق فقط بما تدفعه هي لأغراض الشحن، بل تخفيض للنفط المحمول

لمنافسيها أيضا.

وأدت هذه الأعمال العدوانية، سواء ضد المنافسة العامة، أو ضد المنافسين المحتملين للشركات الاحتكارية، إلى إصدار «قانون التجارة بين الولايات» (*4) في العام 1887، الذي سعى إلى حظر أسوأ مظاهر الاتحاد بين الشركات، وما يتبعه من تحديد الأسعار على النحو الذي كانت تمارسه خطوط السكك الحديدية. كما أدت بعد ثلاث سنوات إلى صدور «قانون شيرمان» (*5) الخالد الذي أكد بقوة التشريع رفض القانون العام للاحتكار، ونص على أن «كل عقد، أو اتحاد، يتخذ شكل احتكار أو غيره، أو تآمر، يؤدي إلى تقييد التجارة فيما بين ولايات عدة، أو مع دول أجنبية، يكون بموجب هذا القانون عملا غير شرعي». وفيما بعد صدرت تنظيمات أكثر تحديدا للسكك الحديدية. ثم صدرت في عهد وودرو ويلسون (*6) تنظيمات أخرى أكثر تحديدا شددت من القوانين المناهضة للاحتكار تمثلت في «قانون كلايتون المناهض للاحتكار» (*7)، و«قوانين لجنة التجارة الفيدرالية» (*8).

وقد استحوذ «قانون شيرمان» وملحقاته على اهتمام وأفكار الاقتصاديين الأمريكيين مثلما لم يفعل أي تشريع آخر، وظل يحتفظ بهذا الاهتمام طيلة القرن الذي أعقب صدوره. وليس هناك شك في سبب ذلك: فقد التقى تأييد النظام الكلاسيكي بالتزام يبدو قويا إزاء المصلحة العامة. وقد اقترحت تعديلات، لم يكن بوسع أحد من أصدقاء النظام الكلاسيكي أن ينكر أهميتها، ولم يكن بوسع المحافظين أن يعارضوا الحاجة إليها.

كما أن التشريعات المناهضة للاحتكار لقيت تأييدا من جانب المستهلكين، بل من جانب رجال الأعمال الأصغر حجما، ومن جانب المزارعين ـــ ممن كانوا يستخدمون السكك الحديدية ـ أو كانوا يعانون عدوان الاتحادات الكبرى (5). وكان المدافع عن «قانون مناهضة الاحتكار» يرى أنه يحمي المصلحة العامة مثلما يحمي مصلحة أساسية لرجال الأعمال. ولكنه كان يستطيع فوق كل شيء أن يرى أنه يدافع عن العقيدة الكلاسيكية. فقوانين مناهضة الاحتكار تتصدى للخلل الوحيد المسلم به في نظام يعتبر كاملا في الجوانب الأخرى. وربما يؤثر أصدقاء الصناعات الكبرى ومؤيدوها أن يلزموا الصمت، ولكن عقائدهم كانت تحول بينهم وبين أن يجأروا بالشكوى، فنادرا ما حظي النشاط الاقتصادي بمثل هذه القاعدة المستقرة والمهابة.

وفي الأعوام التالية لصدور «قانون شيرمان» فإن المسائل القانونية الرئيسية التي تؤكد نفاذه أو تتحكم فيه أو تقيده (مثل قضية شركة ترنتون لصناعة الخزف (1927)، وانهيار شركة ستاندرد أويل وشركة التبغ المتحدة في العام 1911، والقضايا الفاشلة ضد الشركة المتحدة لصناعة الأحذية (1918)، وشركة الولايات المتحدة للصلب (1920) أصبحت جزءا لا يتجزأ من دراسة الاقتصاد في الولايات المتحدة، كما أن قوانين مناهضة الاحتكار أصبحت مصدرا رئيسيا لدخل المحامين، كما كانت مصدرا لدخل متواضع للاقتصاديين عندما كانوا يقدمون شهاداتهم بوصفهم خبراء في مسألة ما إذا كانت قد حدثت أو لم تحدث ممارسة للقوة الاحتكارية [6]. واكتسب إنفاذ قوانين مناهضة الاحتكار، في تلك الفترة، صفة العلاج العام في الفكر الاقتصادي الأمريكي. وكل ما يبدو أنه ممارسة للقوة الاقتصادية في صورة مخالفة ـ أي طلب أسعار مرتفعة بصورة مغالى فيها، أو دفع أسعار منخفضة أكثر من اللازم، أو أن يكون الناتج أو العمالة أقل مما يجب ـ كان يستدعي اللجوء إلى قوانين مناهضة الاحتكار. وكان الاقتصاديون عندما يطلبون ذلك يشعرون غالبا بأنهم قد أدوا كل مسؤولية عليهم.

ونجح الإيمان بفعالية قوانين مناهضة الاحتكار في الإبقاء على الحقيقة الظاهرة، وهي أنه لا يبدو أن لها أثرا يذكر في درجة تركز النشاط الاقتصادي. ولكن فيما عدا بعض الانعكاسات الباهتة في بريطانيا وكندا، وبعض التشريعات في ألمانيا واليابان التي كان أصحاب الفكرة فيها اقتصاديين أمريكيين وقانونيين أمريكيين مناهضين للاحتكار بعد الحرب العالمية الثانية [7]، لم يكن هناك مثيل للالتزام الأمريكي بسياسات مناهضة الاحتكار. وقد كان هذا الالتزام فريدا من نوعه. وعلى الرغم من هذا الالتزام فليس هناك أساس لتصور أن التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة كان مختلفا عنه في أنحاء العالم الأخرى. وقد كان الوضع هنا، كما في غيره، إن التركز الصناعي ظل مستمرا بلا عائق. ربما يكون قد حدث عدد أقل من الاتحادات الأفقية في خط الأعمال نفسه، ومزيد من الاتحادات الرأسية أكثر مما كان سيحدث لو لم توجد هذه القوانين. ولكن التركز الإجمالي في الولايات المتحدة ـ يوجد ثلثا الإنتاج الصناعي في أكبر ألف شركة أو نحوها ـ كان مماثلا للتركز الحادث في الدول الصناعية الأخرى.

ومازال بعض الاقتصاديين الأمريكيين المتمسكين بالرومانسية أكثر مما ينبغي يقولون إنه كان يمكن منع هذا التركز بالتشدد في تنفيذ قوانين مناهضة الاحتكار. وهذا تعبير لا يدحض عن أن التمسك بالرأي يمكن أن يستمر برغم أي شيء.

وإلى جانب ما حدث من تطورات لاحقة في النظرية الكلاسيكية، زاد تعميم فكرة الاحتكار بمرور السنين: فقد أصبح من أشكال الاحتكار كل من الأعداد القليلة في السوق، أو «احتكار القلة»، والخصائص المميزة لإحدى السلع أو الخدمات والتي تكون لها أصالة خاصة أو تكتسبها بالإعلان ومهارة البائعين. وترتب على هذا التعميم، بالإضافة إلى تركز الإنتاج، أن لم يعد الاحتكار استثناء، بل لعله أصبح بدرجة ما هو القاعدة. وبذلك سينظر إلى مهاجمته على أنها مهاجمة للنظام، وليس هناك كثيرون يتوقعون لهذا الهجوم أن ينجح، أو يرغبون في أن يتحقق له النجاح. إن قوانين مناهضة الاحتكار مازالت قائمة. ومازال الطلبة يقرأون عن مساوئ الاحتكار. ولكن الحماسة القديمة آخذة في الفتور. وعن هذا أيضا سنعاود الحديث فيما يلي.

وكما جاءت الأفكار الكلاسيكية إلى الولايات المتحدة، جاءت أيضا بل بضجة أكبر، نظرية كبرى في الدفاع عنها. وكانت تلك هي «الداروينية الاجتماعية» لهربرت سبنسر التي تحدثنا عنها فيما سبق. فقد جاءت وقبلت وتمسك بها كما لو كانت رؤيا إنجيلية. وكان هذا الموقف اللاهوتي ملازما دائما للدفاع عنها. ولابد الآن أن نضيف كلمة عن شكلها الأمريكي الخاص وما ارتبط به من مبالغات أمريكية.

وينبغي أن نتذكر أن هربرت سبنسر، عندما بين أن الأغنياء هم نتاج الانتخاب الطبيعي للعملية الداروينية، كان قد أعفى أولئك الأثرياء من أي شعور بالذنب، وجعلهم يفهمون بدلا من ذلك أنهم يجسدون تفوقهم البيولوجي. كما أنه أزال كل مشاعر القلق أو الالتزام تجاه الفقراء. وأنه مهما يكن من قسوة نتائجها، فإنها تخدم الأهداف العليا للتحسن البشري في مجموعه. وكان من الأصوات الأمريكية الواسعة النفوذ التي نشرت هذه الرسالة، صوت هنري وارد بيتشر (1813 ـ 1887)، وهو أحد أفراد أسرة من أكثر الأسر الأمريكية موهبة في القرن التاسع عشر، وكان كاهنا في بروكلين

في إحدى أغنى الأبرشيات في الجمهورية. وكان بيتشر، الذي جمع كما حدث في كثير من الحالات الأمريكية بين علم الاقتصاد وعلمي الاجتماع واللاهوت، قد عبر الجسر الذي يبدو من المتعذر عبوره بين داروين وسبنسر ونظرية التطور من ناحية، والإيمان التوراتي بشأن نشأة الإنسان من ناحية أخرى. فقد فعل ذلك بالدعوة إلى التمييز بين اللاهوت والدين، فالأول تطوري بطبيعته، والثاني، بكلمات الرب في سفر التكوين، ثابت لا يتغير أو يتطور. وهو تمييز لم يدِّع أحد بعد ذلك أنه فهمه، ولكنه سمح لداروين ومعه سبنسر بدخول الكنائس الأمريكية. وكان بيتشر واضحا تماما بشأن نقطة بالغة الأهمية: وهي أن سبسنر لم يفعل شيئا غير أن عبَّر عن الإرادة الإلهية «إن الله أراد أن يكون الكبار كبارا والصغار صغارا».

وقد سبق أن أشرنا إلى أشهر تلاميذ سبنسر الأمريكيين، وهو وليم جراهام سومنر، أستاذ العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة ييل. وكان سومنر قد تلقى تعليمه في أكسفورد، ثم في ألمانيا شأن كثيرين من أبناء جيله [8]. وعلى الرغم من أنه كان منغمسا تماما في النظام الكلاسيكي البريطاني الأوسع نطاقا، فقد عرف على الرغم من ذلك بالتزامه بالداروينية الاجتماعية. وعندما شعر بالضغوط السياسية والميول القوية التي ستؤدي في يوم من الأيام إلى دولة الرفاهة، وقف بعناد ضدها جميعا. إذ رأى أن فضائل الطبقة الوسطى، المتمثلة في التدبير والعمل الشاق والحياة الأسرية السليمة، ينبغي حمايتها ومكافأتها، وأن من يمارسون الكد ويجنون الثمار على هذا النحو، ليسوا مكلفين بمد يد المساعدة لغير المؤهلين عنصريا أو عقليا، الذين يعمل المجتمع على ردعهم وإبعادهم.

ولكن سومنر لم يكن يرى أن كل ما تفعله الدولة للدفاع عن الرفاهة الاجتماعية أو تحسينها يعتبر خطأ. فقد كان يؤيد بقوة نشر المدارس والمكتبات باعتبارها أدوات لتنوير الجمهور. ولكنه كان يعارض أي شيء يقلل من دخل الأغنياء أو يساعد على صيانة الفقراء أو تحسين أحوالهم. وقد ذكر رتشارد ت. إيلي، الشخصية القيادة في تأسيس «الجمعية الاقتصادية الأمريكية»، أن سومنر مثال للاقتصادي الذي لا يرحب بالانضمام للجمعية.

وفي أوروبا كان التقسيم بين المحظوظين والتعساء يتم تبعا للطبقات.

أما في الولايات المتحدة فكان التقسيم يتم تبعا للأفراد، فهناك الأغنياء والذين يعتمدون على أنفسهم، وفي مكان أدنى منهم توجد الحافة البائسة. إذ يمكن أن يكون هناك انتخاب دارويني للأفراد، واستبعاد دارويني للحافة، ولكن ذلك لا يتم بالنسبة للطبقة بكاملها. وكان هذا سببا آخر جعل سبنسر، بصورة خاصة، مقبولا لدى الأمريكيين.

وعلى الرغم من ذلك تضاءلت الحماسة لأفكاره بمرور الوقت، فمع انقضاء القرن العشرين، أصبح للحديث عن الداروينية الاجتماعية، كما ذكرت من قبل، طعم كريه. ولكن حجج سومنر ضد دولة الرفاهة مازالت موجودة لدينا، بدعوى أنها لا تتفق مع فضائل الأسرة المتمثلة في التدبير وبذل الجهود الذاتية والرغبة في التفوق. ومازالت قائمة في عصرنا الرغبة الأكثر عمومية في العثور على صيغة تبعد الفقراء عن ضمير الفرد والجماعة، ومازالت هذه الرغبة من الثوابت في التاريخين الاجتماعي والاقتصادي.

لقد كان سبنسر ودعاته هم الإنجاز الأسمى في الدفاع عن الأغنياء الأمريكيين العظام في السنوات التي أعقبت الحرب الأهلية. وسمعت أصوات تنتقد هذه الآراء وتهاجمها، كانت من بينها الكتابات المؤثرة التي قدمها إدوارد بلامي، «النظر إلى التاريخ من الأمام إلى الوراء، 2000 ـ 1878» [*9]، الصادر في العام 1888، وكتاب هنري ديمارست لويد الذي جعل عنوانه «الثروة في مقابل الرخاء العام» [*10]، الذي نشر في العام 1894. ويمكن القول إن الاهتمام بهذين الكتابين العظيمين لم يستمر طويلا. ولكن هناك عملين من هذه الفترة لهما أهمية دائمة. أحدهما، يعتبر إنجيلا لدى عدد صغير من المؤمنين الحقيقيين، ولكنهم أقوياء الصوت، وهو كتاب هنري جورج، «التقدم والفقر» [*11]، الذي صدر في العام 1879، والذي سبقت الإشارة إليه في هذا الكتاب، أما الآخر فقد شق طريقه في العام الأخير من القرن التاسع عشر، وهو كتاب «نظريةالطبقة العاطلة بالوراثة» [*12] لمؤلفه ثورشتين فبلن، الذي نشر في العام 1899، والذي مازال من أكثر الكتب الاقتصادية والاجتماعية التي يقبل عليها القراء الأمريكيون حتى اليوم.

وفي زمانه، وحتى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، كان هنري جورج أكثر الكتاب الاقتصاديين الأمريكيين قراء، سواء داخل الولايات المتحدة

أو في أوروبا. والواقع أن كتاباته كانت من أكثر الكتابات رواجا بين الكتاب الأمريكيين.

ولد هنري جورج في فيلادلفيا، ولكنه أمضى سنوات تكوينه في سان فرانسيسكو، حيث أصدر جريدة تعرضت كثيرا لمخاطر مالية ولم تحقق نجاحا سياسيا. (وفي وقت لاحق ذهب إلى نيويورك حيث كان قاب قوسين أو أدنى من أن يصبح عمدة المدينة). وكان أيضا دليلا مبكرا، ولكنه طويل الأمد، على أن أحدا لن يأخذ صحافيا مأخذ الجد على أنه رجل اقتصاد. وكتابه «التقدم والفقر» على الرغم مما يتمتع به من تأثير اجتماعي مستمر، فإنه لا يلقى غير اهتمام عابر، أو لا يذكر على الإطلاق في الكتب المعتادة عن تاريخ الفكر الاقتصادي.

وقد تركزت الفكرة الأساسية لهنري جورج ـ والتي أشرنا إليها من قبل ـ على أن ملكية الأراضي تتيح ثراء ظالما ولا موجب له، ثم يبنى على ذلك ما يترتب عليه من أثر في تمويل الدولة الحديثة. وقد اعتمد هنري جورج على ملاحظته الشخصية، واعتمد أيضا على ريكاردو، وأوضح كيف أن العدد المتزايد من السكان يضغط بصورة مستمرة للاتجاه إلى أراض أكثر بعدا، وإن لم تكن أضعف بالضرورة، وأن هذه العملية يصحبها حرمان شديد. لكنه من زاوية الرؤية في سان فرانسيسكو، وفي خضم أعداد السكان المتزايدة والحياة الاقتصادية المزدهرة التي أعقبت الاندفاع وراء الذهب في العام 1849، رأى جانبا آخر من جوانب التطور الريكاردي، وفي ضوء أقوى كثيرا. وكان ذلك هو الثراء الفاحش الذي حققه ملاك الأراضي عندما كان خط الحدود يتحرك إلى الأمام، وكان عدد السكان يزداد، وكانت التنمية الاقتصادية ـ كما نسميها الآن ـ تمضي في طريقها. وقد رأى أن التناقض الناشئ عن ذلك بين الثراء والبؤس لا يمكن قبوله، وأنه أبعد ما يكون عن أي شيء يمكن أن يوصف بأنه تقدم: «ما دامت كل الثروة المتزايدة التي يأتي بها التقدم الحديث لا تذهب إلا إلى تكديس الثروات الكبرى، وزيادة الترف، وتأكيد التناقض بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فإن التقدم لا يكون حقيقيا ولا يمكن أن يكون دائما»[9].

ومن هنا جاء العلاج الذي وصفه والذي كان مصدر شهرته: وهو فرض ضريبة تأتي على الإيراد غير المكتسب في قيمة الأراضي، والذي لا ينبع

من جهد المالك أو ذكائه، بل يأتي بلا تعب نتيجة للتقدم العام للسكان والصناعة، ورأى هنري جورج أن الإيرادات التي تجمع من هذا الطريق ستغطي تكاليف الدولة وتزيد عليها. وبذلك تصبح كل الضرائب الأخرى فائضة ولا ضرورة لها. ومن هنا جاء عنوان إصلاحه الكبير، ألا وهو «الضريبة الواحدة»، وهو الإصلاح الذي كرس له أتباعه رعايتهم وإثارتهم من الناحية السياسية.

وكانت هناك مشكلات متعددة بشأن الصيغة التي دعا إليها، وربما تكون هي السبب فيما يلقاه من عدم احترام بين الاقتصاديين المحترفين. إذ إن الزيادة في قيمة الأراضي ليست هي الشكل العرضي الوحيد للإثراء. فهناك آخرون كثيرون غير ملاك الأراضي، لا يستبعد منهم المستثمرون السلبيون، في أشكال المؤسسات الصناعية ومؤسسات النقل والاتصال والبنوك كافة ، يحققون الثراء بالمثل ويكسبون بالمثل من دون أن يبذلوا جهدا معتمدين على جهد غيرهم. فلماذا ينتقي ملاك الأراضي وحدهم ويعتبرهم المخطئين دون غيرهم؟ إن المرء يستطيع أن يرى ويقول إن المشهد من كاليفورنيا، حيث كانت قيمة الأراضي ترتفع، جرف هنري جورج إلى بعيد.

كذلك فإن العائد من الزيادة في قيمة الأرض لا ينبغي مصادرته، بعد حدوثه، ولو أن الولايات المتحدة، بل ومن الأفضل المستعمرات قبلها، قد حلت بها بركات هنري جورج منذ البداية فلربما كان ممكنا أن تفرض ضريبة، وهي ضريبة تزيد مع زيادة إيجارات الأراضي والدخل منها، وبذلك تبقى قيمة الأراضي ثابتة، على حين يزداد الاستيطان والتنمية. ولكنها محاباة أكيدة أن تجيء السلطات فيما بعد وتخفض، بل تصادر، قيمة ممتلكات من اشتروا الأرض، على خلاف ما يحدث مع من استثمروا في السكك الحديدية أو مصانع الصلب وغيرها من الممتلكات التي ارتفعت قيمتها. كما كانت هناك مناقشات حادة وبعض الحسابات حول ما إذا كانت ضريبة هنري جورج تكفي فعلا لدفع كل تكاليف الدولة الحديثة.

وكانت هناك صعوبة أخيرة، وهي صعوبة جسيمة، يبدو أن أحدا لم يشر إليها: هي العدد الكبير للغاية من ملاك الأراضي، الأغنياء والأقل غنى، وما كانوا سيبدونه حتما من معارضة سياسية لها دواعيها القوية

وأثرها الحاسم.

ويوجد حول ستكهولم نطاق من الأراضي المملوكة للحكومة ينكر فيه على ملاك القطاع الخاص الحق في الزيادة غير المكتسبة الناتجة من التوسع العمراني. وحول لندن هناك ما يسمى «الحزام الأخضر»، والذي يؤدي المهمة نفسها، بالرغم من أنه مملوك ملكية خاصة. وفي العام 1901، انتخب توماس جونسون عمدة لكليفلند على أساس برنامج انتخابي قائم على «الضريبة الواحدة». وفي العام 1933 انتخبت بيتزبرج وليم ماكنير عمدة لها على أساس «برنامج الضريبة الواحدة» أيضا. ومع ذلك لم تتوافر لأحدهما السلطة الكافية لفرض تلك الضريبة. فهناك مجموعة من المخلصين لهنري جورج في نيويورك وفي غيرها، مازالوا يعملون على الترويج لأفكاره وعلاجاته، ويحرصون على إعادة طبع كتابه كلما نفدت النسخ الموجودة منه. ولا يمكن العثور على معتقداته في الفكر الواعي الرسمي بقدر ما توجد في اللاوعي الاجتماعي. كما أن مقاول العقارات، الذي تشجعه الزيادة في قيمة الأراضي، كما يعمل هو على تشجيعها، ربما كان الشخص الذي يلقى أقل قدر من الثناء بين المنظمين في الولايات المتحدة. والمضارب على العقارات يتمتع بسمعة أقل مما يتمتع بها الرجال والنساء الذين يستفيدون من شراء وبيع الأوراق المالية أو السندات أو السلع أو المعاملات الآجلة. وعلى الرغم من أن الضريبة العقارية ليست محبوبة، فهناك اعتقاد بأنها أرقى اجتماعيا من ضريبة المبيعات، بل ربما من ضريبة الدخل. وفي كل هذه المواقف مازال الأمريكيون خاضعين لتأثير بعيد من جانب هنري جورج.

ثم إن له تركة أكثر تحديدا. فالولايات المتحدة، إلى جانب كندا والاتحاد السوفييتي، لديها التزام عميق بالملكية العامة للأراضي ـ ما يسمى الدومين العام. يقول هنري جورج:

إن الدومين العام هو الحقيقة التي شكلت طابعنا القومي ولونت فكرنا القومي منذ وصول أول المستوطنين الذين بدأوا الإقامة على ساحل الأطلسي... إن الذكاء العام، والارتياح العام، والابتكار النشط، والقدرة على التكيف والاستيعاب، والمشاعر الحرة المستقلة، والطاقة والأمل التي ميزت شعبنا، ليست أسبابا بل هي نتائج، فقد نبعت من الأراضي التي

لا تحيط بها أسوار [10].

وهذه مبالغة من دون شك، ولكنها ملاحظة ركزت أعين الأمريكيين، من الجانبين الروحي والسياسي العملي، على الأراضي العامة الشاسعة وعلى حمايتها. إن الاشتراكية لا تلقى قبولا واسعا في الولايات المتحدة، ولكن بفضل هنري جورج ليس هناك من يتشكك في جدوى المنتزهات العامة أو الغابات أو أراضي الحكومة.

إلى الجنوب من مينابوليس وسان بول في مينيسوتا، تضم المساحات الواسعة المتدرجة ببطء بعضا من أكثر المزارع ثراء في القارة الأمريكية، وربما من أجمل المزارع في العالم. فهناك يجد المرء شعورا بتيار فسيح ثري يتدفق حتى الأفق، أو بعبارة أكثر دقة حتى حدود ولاية أيوا. وإلى الجنوب مباشرة من مدينة نورثفيلد الصغيرة يوجد 290 فدانا من أجود الأراضي التي جاء إليها توماس فبلن وبنى عليها في العام 1868 بيديه البيت الذي مازال قائما حتى اليوم [11]. وهناك قضى ابنه ثورشتين فبلن (1857 ـ 1929) طفولته. وكان قد ولد في مزرعة سابقة لأسرة فبلن في مركز مانيتووك في ولاية وسكونسن، ومن هناك ذهب للدراسة في كلية كارلتون بجامعة چون هوبكنز في جامعة ييل، حيث كان من أهم أساتذته وليم جراهام سومنر.

ومن الحقائق الجوهرية في أسطورة فبلن أنه كان عاملا فقيرا في المزارع، وكان في شبابه سعيدا عاطفيا وفكريا على خلاف عالم الثراء الشديد الذي أحاط به فيما بعد. ومن الحقائق المؤكدة أن آل فبلن كانوا من أصحاب التدبير، ولكنهم أيضا من أصحاب الجد العملي، وهو ما أكده أعضاء الأسرة بعبارات غاضبة في السنوات اللاحقة. ولا جدال في أن توماس فبلن قد صادف حظا حسنا عند مقارنته بمصير الأشخاص الذين تركهم وراءه في النرويج. وكانت المزرعة هي المصدر الذي أمكن منه دفع مصاريف التعليم لأبناء فبلن، وإن كان توماس فبلن قد قام بخطوة غير مألوفة، وهي بناء مسكن على حافة نورثفيلد لإيواء نسله في أثناء ترددهم على جامعة كارلتون، وتلك طريقة ذكية لتخفيض تكاليف المعيشة. والأرجح أن كتابات ثورشتين فبلن اللاحقة استمدت طابعها ـ وما تنطوي عليه من غضب ـ من موقف مجموعته العرقية في مجتمع مينيسوتا. فقد كان المزارعون النرويجيون أشخاصا مسؤولين دؤوبين لهم كفاءة اقتصادية، ولكن

ينظر إليهم اجتماعيا على أنهم أقل من سكان المدن المحليين من الأنجلوساكسون. والدونية الاجتماعية أمر يمكن قبوله في بعض الأحيان. أما تجاهل التفوق العقلي، في حالة آل فبلن، فهو مصدر لحفيظة أكثر حدة. ويبدو أن هذا هو المصدر الذي نبع منه هجوم فبلن طوال حياته على الذين يدعون التفوق الاجتماعي.

وبعد أن أنهى فبلن دراسته في جامعة ييل، حيث قدم رسالة الدكتوراه عن إيمانويل كانط إلى قسم الفلسفة، وبعد أن قضى بضع سنوات متعطلا ومكتفيا بالقراءة في نورثفيلد، قام بدراسة الاقتصاد في كورنيل، ثم اشتغل بالتدريس في الجامعات في شيكاغو وستانفورد وميسوري، وأنهى حياته العملية في «المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك». وكان هناك جيل سابق من الكتاب والنقاد أثاروا ضجة حول آراء فبلن المتسامحة في مسائل الزواج والشؤون الجنسية، واعتبروا أنها كانت السبب في بعض تنقلاته [12]. ولم تعد تلك الآراء تجتذب الآن غير تعليق عابر.

وقد أضاف ثورشتين فبلن إلى تاريخ الاقتصاد مساهمات عدة لها تأثير دائم، ومنها مساهمة أو اثنتان لها أو لهما أهمية رئيسية.

وقد استقرت مكانة فبلن، قبل كل شيء، باعتباره ناقدا للنظام الكلاسيكي. وقد فعل ذلك بسلسلة من الأبحاث الموجزة التي نشرها قبل بداية القرن مباشرة وبعد بدايته بسنوات قليلة [13]. وقد أوضح في تلك البحوث أن الأفكار المحورية في النظام الكلاسيكي ليست انعكاسا للبحث عن الحقيقة والواقع، وإنما كانت احتفاء بالمعتقدات المسلم بها، وأن لدى كل مجتمع منظومة من الأفكار لا تقوم على أساس من الواقع، بل على أساس من الأمور المقبولة والمناسبة للمصالح ذات النفوذ، وأن الرجل الاقتصادي الذي يجري حساباته بدقة ويسعى لتعظيم متعته كما يصوره الاقتصاد الكلاسيكي إنما هو صورة مصطنعة، وأن الدوافع البشرية أكثر تنوعا من ذلك بكثير، وأن النظرية الاقتصادية هي ممارسة «للملاءمة الاحتفالية»، لا تتأثر بالزمن، وتميل إلى السكون، والصدق العام والمستمر، شأنها شأن الدين، ولكن الحياة الاقتصادية حياة تطورية، وهي نقطة أصبحت مألوفة. فالمؤسسات الاقتصادية تتغير، وهكذا يجب أن تتغير مادة الاقتصاد. ولن يستطيع المرء أن يفهم إلا إذا كان متوافقا مع ما يحدث من تغيير.

ومن هذه الأفكار جاء تشكك جديد وملح، بل ملزم، فيما يتعلق بالنظام الكلاسيكي. فالالتزام بأفكاره يجعل المرء بعيدا عن التماس مع الحقيقة، أو يجعله ـ كما عبر عن ذلك فبلن ـ مستعدا لقبول موقف أنثروبولوجي يميل إلى التمسك بالمقدسات. وهذا شأن النظرية الكلاسيكية. وقد أصبح هذا الموقف القائم على الإنكار، بل ربما التكفير، مميزا لفرع في الفكر الاقتصادي الأمريكي لا يجوز إهماله كلية. والأفكار المقبولة أصبحت موضع اتهام، والدوافع ينبغي التشكك فيها. والتصرفات العامة ـ حتى إن بدا أنها صادرة عن أفضل النوايا ـ يجب النظر إليها بعين الشك. فكان ثورشتين فبلن شخصية هدامة لا تنكر ذلك، ونادرا ما تنازل بتقديم توصيات عملية. ويرجع إليه قدر كبير من الموقف الانتقادي المتشدد الذي مازال ملحوظا في بعض التعليقات الاقتصادية الأمريكية.

وهناك إسهام آخر قدمه فبلن، عرضه بقوة خاصة في كتابه «نظرية مؤسسة الأعمال» [*13] (1904)، وفيه يوضح وجود نزاع ملموس في التنظيم الحديث للأعمال بين المهندسين والعلماء ـ والمهنيين ذوي الكفاءة العظيمة والقدرة الإنتاجية ـ ورجال الأعمال المهتمين أساسا بتحقيق الأرباح. فرجال الأعمال، سواء كان ذلك مفيدا أو ضارا، كانوا يبقون مواهب وميول العلماء والمهندسين تحت سيطرتهم ويكبتونهم إذا تطلب الأمر، من أجل الحفاظ على الأسعار وتعظيم الأرباح. ومن هذه النظرة لمؤسسة الأعمال تنبع بدورها نتيجة واضحة: إذا أمكن بطريقة ما إطلاق الحرية لذوي الكفاءة التقنية والخيال الواسع من القيود التي يفرضها عليهم نظام الأعمال، فسوف يشهد الاقتصاد انطلاقة كبيرة في الإنتاجية، ويحقق ثروة لم يسبق لها مثيل.

وربما يحدث نزاع بين المهندسين ونظام الأسعار، إذا أردنا أن نستخدم أحد العناوين التي استخدمها فبلن. فقد يحدث أن تكتشف أو تنتج أشياء لا تباع مقابل ربح. ولكن لابد من الوصول إلى ترتيب لتحديد ذلك الجزء من هذا الجهد الذي ينبغي تشجيعه، والجزء الذي ينبغي التغاضي عنه. وهذا وضع مهندسيه إما في وضع الاعتماد على السوق وإما الخضوع لسلطة مسيطرة، ربما تكون جهازا للتخطيط يخضع لسيطرة المهندسين. والاحتمال الأول يعني عدم حدوث تغيير، أما الثاني فيحتاج إلى ثورة. ولم

يلتزم فبلن بأي من الحلين. فقد كان كما ذكرنا يتجنب إبداء الرأي في المسائل العملية.

ولكن شهدت حقبة الثلاثينيات في القرن العشرين، لفترة من الزمن، حركة سياسية فبلنية أُسست على هذه المعتقدات، وازدهرت تحت قيادة هوارد سكوت. واتخذت الحركة اسم «تكنوقراطسي»، وترمي إلى تحقيق مخطط اقتصادي وسياسي يفتح الباب واسعا أمام الطاقات الإنتاجية للمهندسين وغيرهم من الفنيين، على حين يحد من دور المصالح العملية. ولكن تلك الحركة لم يكتب لها البقاء [14].

وتجدر الإشارة أيضا إلى رأي فبلن بشأن مسألتين أخريين قد تكونان أقل أهمية. إحداهما إبرازه اهتمام العامل أو الحرفي العادي النابع من ميوله الفنية بشأن نوعية إنجازه: «إني أفخر بعملي». وقد أشار إلى ذلك في كتابه «غريزة حب العمل» [14*] (1914)، وهي شيء عندما نتنبه إليه نجد أنه يحيط بنا في كل يوم. والمسألة الثانية انتقاده الشديد للعالم الأكاديمي في كتابه «التعليم العالي في أمريكا» [15*] (1918)، وهو كتاب لم يكن خاليا من تأثير تجربته الخاصة التي دفعته للتنقل بين الجامعات المختلفة، والرغبة الواضحة من جانب مديري الجامعات في عدم بقائه في أي منها. وقد كانت الكليات والجامعات الأمريكية في أيامه تملك زمامها بإحكام مصالح رجال الأعمال التي تسيطر من خلال مجالس الأوصياء. وكانت آراء المعلمين تفحص بدقة خشية أن تكون منطوية على أفكار ضارة، أي ما كان يجري تعريفه بأنه أي شيء يتعارض مع الاحتياجات المتصورة لدوائر الأعمال. وقد هاجم فبلن ذلك بشدة. وعلى الرغم من أن الأمور تغيرت كثيرا، فمازال هناك صدى للمواقف التي تجسدت ذات يوم في الاعتقاد المستمر حتى اليوم، بأن التوجيه النهائي للأنشطة الأكاديمية ينبغي أن يكون بأيدي رجال الأعمال، الذين نسميهم الآن المسؤولين التنفيذيين في الشركات، مع خلفية سليمة في الإدارة العملية. ومن المسلم به أن الأساتذة يمكن أن يكونوا ناجحين في الشؤون العامة، لكن لا ينبغي أن تسند إليهم إدارة أموال الجامعات أو غيرها من جوانبها العملية.

ومازال كتابا «غريزة حب العمل» و«التعليم العالي في أمريكا» يزيدان من معرفة قارئهما ويسريان عنه. وبعد مرور ما يقرب من قرن على صدور

أهم كتبه، فإن صوته مازال له رنين فريد في موضوع بالغ الأهمية. وهو فحصه الممتاز لأحوال الأغنياء ودوافعهم في كتابه «نظرية الطبقة العاطلة بالوراثة» الذي يمكن قراءته، ومازال يقرأ، في متعة، وبعائد فكري، بل في سرور شديد. وليس هناك قارئ مجتهد يمكن، بعد أن يقرأه، أن تظل نظرته إلى العالم الاقتصادي على حالها كما كانت قبل قراءته.

وموضوع هذا الكتاب هو الأغنياء الأمريكيون الذين كانوا في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر أكثر الظواهر التي يجري التباهي بها على المسرح الاجتماعي الأمريكي، وكذلك بصورة مضطردة على المسرح الأوروبي. لقد كان الأمريكيون في باريس أو على سواحل الريڤييرا في ذلك الوقت في الوضع نفسه الذي اكتسبه «الإغريقي الذهبي» أو الإيراني، أو العربي في سان موريتز [*16] وجستاد [*17] ومرابيلا [*18] فيما بعد، وبهذا التسلسل.

وحتى قبل فبلن فإن أغنياء «العصر الذهبي» الذين أعطوا ذلك العصر اسمه، لم يسلموا من الهجوم عليهم كما سبق أن رأينا. وقد كانوا عرضة للنقد لأنهم يمكن أن يتحولوا إلى احتكاريين، برغم وجودهم القوي داخل النظام. ولكنهم كانوا قادرين على قبول مثل هذا النقد لأنهم كانوا قادرين على الاستمرار في الاعتقاد بأن حظهم الطيب هو مكافأة لما لديهم من مبادرة غير مألوفة، أو لأنه انعكاس لتفوقهم البيولوجي الذي منحهم إياه هربرت سبنسر. وكان الحسد أمرا متوقعا. كما كان من المتوقع سماع الأصوات السياسية التي تخاطب الجماهير بانفعال وبعيدا عن التفكير، حتى صوت تيودور روزفلت في مدينة بروڤستاون، بولاية مساشوستس، في العام 1907، عندما تحدث عن «الأشرار أصحاب الثروات الكبيرة». أما ما لم يكن في وسعهم احتماله فهو الاستهزاء بهم، وخصوصا الاستهزاء الذي يسمح للمثقف الخالي الوفاض بأن يتصور أنه متفوق اجتماعيا على أصحاب الثراء.

وقد عبر فبلن عن هذا الاستهزاء ببلاغة في كتابه «نظرية الطبقة العاطلة بالوراثة»، عندما جعل هذا التعبير مرادفا للأغنياء. ولهجة الكتاب علمية متشددة، وإن لم يلتزم بذلك في المنهج. فهو يرى أن الأغنياء ظاهرة أنثروبولوجية، من نوع القبائل البدائية نفسه التي يصفها فبلن ويقبلها أحيانا تبعا لاحتياجاته، ويدرسهم على هذا النحو. فهو يقول «إن مؤسسة

الطبقة العاطلة بالوراثة موجودة في أكمل مظاهرها في المراحل العليا للحضارة البدائية» (15). والمقابل لطقوس هذه القبائل هو حفلات العشاء والرقص والاحتفالات الأخرى في البيوتات الكبرى في نيويورك ونيوبورت (*19). ففي كل من بابوا (*20) والشارع الخامس (*21) نجد هذه المنافسة في الاستعراض. «إن حفلات التسلية الباهظة التكلفة، مثل المهرجانات التي توزع فيها الهدايا أو حفلات الرقص، يجري إعدادها على نحو يخدم هذا الغرض» (16). والزعيم القبلي في كل من بابوا ونيويورك يعلق أهمية كبيرة على تزيين نسائه. ففي إحدى الحالتين تتعرض صدور النساء وأبدانهن لعمليات مؤلمة من الوشم والتشويه، وفي الحالة الأخرى تلزم النساء بارتداء مشدات لا تقل إيلاما تضغط على أجسامهن. غير أن الطبقة المترفة الحديثة تخلت بعض الشيء عن تلك الممارسات البدائية الخالصة: «فالصورة الحديثة لتطور تلك المؤسسة المهجورة، جعلت من الزوجة التي كانت في البداية خادمة الرجل ومتاعه، سواء في الواقع العملي أو من الناحية النظرية ـ التي تنتج له البضائع كي يستهلكها ـ أصبحت هي المستهلك الشعائري للبضائع التي ينتجها» (17). وحول أي من هذه الأمور لا يقول فبلن كلمة نقد أو أسف، واهتمامه الوحيد هو الوصف الموضوعي لما هو واضح، بل لما هو جلي وبين.

وثمة مثال أقوى دلالة هو تحليله للعلاقة بين الكلب وصاحبه وهو جدير بأن نقتبس منه فقرة طويلة إلى حد ما:

إن للكلب خصائصه من حيث إنه لا جدوى منه كما أن له مشاعره الخاصة. وكثيرا ما يوصف ـ تقديرا له ـ بأنه صديق الإنسان، ويجري الثناء على ذكائه وإخلاصه. ومعنى ذلك أن الكلب خادم للإنسان، وأن لديه موهبة الخضوع الذليل وسرعة العبد في تخمين الحالة المزاجية لسيده. وبالإضافة إلى هذه السمات التي تناسب وضعه في العلاقة بالإنسان، يملك الكلب خصائص لها قيمة جمالية مشكوك فيها بدرجة أكبر. فهو أقذر الحيوانات المنزلية في شخصه، وأكثرها تنفيرا في عاداته. ولذلك فهو مهيأ لموقف متملق ذليل تجاه سيده، ولديه استعداد لأن يسبب الضرر والإزعاج لكل من عداه. ولذا فإن الكلب يتقرب إلينا بمداعبة ميلنا إلى السيادة. ولكونه أيضا بابا للإنفاق، ولا يخدم عادة أي غرض عملي، فإنه

يحتل مكانا مكينا في اهتمامات الناس باعتباره شيئا يحقق السمعة الحسنة. كما أن الكلب مرتبط في أذهاننا بفكرة الصيد ـ وهو عمل له مميزاته وتعبير عن المشاعر العدوانية التي تلقى الاحترام [18].

غير أن تأثير فبلن لم يقم فقط على حججه المحكمة والصور الشارحة التي يقدمها، بل قد تحقق تأثيره بدرجة غير مألوفة عن طريق استخدامه للغة، ومن خلال عبارتين بوجه خاص هما «المتعة المنافية للذوق السليم» و«الاستهلاك المظهري». والإعفاء من الكدح والإنفاق المظهري المتعمد كانا بالنسبة لأغنياء فبلن شارة التفوق التي كثيرا ما يتباهون بها: «إن الوسيلة الوحيدة التي يمكن استخدامها لتأكيد مقدرة المرء المالية... هي الإظهار المتواصل للقدرة على الدفع» [19].

وقد دخلت هاتان العبارتان اللغة الأمريكية والحضارة الأمريكية، ولاسيما عبارة «الاستهلاك المظهري». وقد أثرتا في المواقف الاجتماعية والسلوك الاقتصادي لآلاف لا حصر لها من الناس الذين لم يسمعوا في أي يوم عن ثورشتين فبلن. ونتيجة لذلك أصبح الفراغ لدى الأغنياء في الولايات المتحدة، من الرجال بطبيعة الحال، ولكن من النساء أيضا، أمرا لا يدعو إلى السمعة الحسنة. فليس هناك من لا يوجه إليه سؤال: «ما العمل الذي تقوم به؟» وبتحديد أكثر ليس هناك احتفال أو بيت، إذا كان واسعا وفخما، يمكن أن ينجو من الوصف الاستهجاني «الاستهلاك المظهري». لقد كان الاستهلاك الغرض الأعلى للحياة الاقتصادية الكلاسيكية، والمصدر الأسمى لـ «السعادة» لدى بنتام، والمبرر الأخير لما يبذل من جهد وكدح. وأصبح هذا الاستهلاك لدى فبلن، في أكثر صوره تطورا، شيئا تافها، يخدم الرغبة في الشعور بالتضخم الصبياني. فهل هذا حقا هو هدف النظام الاقتصادي؟

وكان من النتائج العملية لآراء فبلن ما حدث من تغيير في المواقف الحالية تجاه العمارة واستخدام الثروة الشخصية. فالدخل بعد الضرائب الآن يتجاوز بكثير كل ما كان معروفا في أيام فبلن، ولكن هذا الدخل لم يعد يستخدم لبناء بيوت فخمة في الشارع الخامس أو في نيوبورت. ومظاهر المباهاة التي تصحب هذا الثراء في «بيفرلي هيلز» [*22] ظاهرة وملموسة، ولكنها لا تعد شيئا إلى جانب ما كان منها مألوف في «العصر الموشى» [*23]. فالطائرة النفاثة في الاحتفالات المسرفة المصاحبة للاجتماعات

العملية لا تجري الآن إلا تحت غطاء من خدمة الشركة أو احتياجاتها. ونادرا ما تستخدم الثروة للقيام بالاحتفالات والمهرجانات التي لا تخدم غرضا عمليا، والتي كانت مألوفة في الماضي.

وهناك بغير شك عوامل أخرى ساعدت على كبح التمتع بإنفاق النقود: المعتقد أنه ليس من الحكمة من الناحية السياسية أن يتباهى المرء بثروته الشخصية بغير موجب. والخدم وغيرهم من الاتباع لم يعودوا يتوافرون بسهولة. ولكن لا شك في أهمية التركة التي خلفها فبلن، وابتسامته الساخرة من الحضارة البدائية والاستهلاك المظهري.

كما أن تأثيره واضح في التعارض بين المواقف الاجتماعية في الولايات المتحدة ومثيلاتها في أوروبا. فالريڤييرا وباريس وسويسرا، نجت كلها من لمسة فبلن. فالاستهلاك هناك في أعلى مستوياته مازال يحظى بالقبول والاحترام. وإلى هناك يذهب الأمريكيون الأغنياء للتمتع بلا قيد بالثروة وما يرتبط به من تظاهر هم محرومون منه في وطنهم بسبب ما وجهه إليه ثورشتين فبلن من نقد لاذع.

14 تكملة ونقد

نادرا ما كانت الأفكار الكلاسيكية تبدو مستقرة تماما في كل أنحاء العالم الصناعي في العقود الأولى من القرن العشرين. فماركس كان قد غادر المسرح منذ أمد طويل، وكان خليفته البليغ الأكثر توفيقا من الناحية السياسية، فلاديمير أليتش أليانوف، المعروف باسم لينين (1870 ـ 1924)، مازال شخصية بعيدة، أولا في روسيا، ثم منفيا في كراكوف التي كانت تقع في ذلك الوقت داخل إمبراطورية هابسبرج.

وكانت أفكار مقلقة تصدر عن لينين. كان منها أن الدول الصناعية الكبرى في أوروبا مدينة بنجاحها ورخائها في الميدان الاقتصادي لممتلكاتها الاستعمارية التي اقتطعتها أو استولت عليها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي. وأنها تعيش مثلما يعيش عمالها ـ على ظهور الجماهير المحرومة في الأراضي المستعمرة. غير أن اقتصاديات الإمبريالية لم تكن محورية في الفكر الكلاسيكي، ولم تكن من الموضوعات التي حظيت بتفكير متعمق حتى لدى آل مِلّ، الأب والابن، بالرغم من أنهما عاشا، من خلال «شركة الهند الشرقية»، على إيرادات التجارة مع الهند. كما أن هذا الموضوع لم يكن، قبل لينين،

من الشواغل الملحة في الفكر الاشتراكي. بل لقد وصل الأمر بماركس إلى أن يقول إن البريطانيين في الهند كانوا قوة تقدمية. غير أن هذا الموضوع دخل في نهاية الأمر ضمن المواقف السياسية للقادة في الأراضي المستعمرة، حيث مازال له وجود قوي ـ وليس ذلك مصادفة. وبمرور الوقت أصبح جزءا من الوعي السياسي لليسار الليبرالي في البلدان الصناعية، فساعد، إلى جانب تراجع المصالح الاقتصادية، في تفعيل الاتجاه الحتمي نحو إزالة الاستعمار. غير أن ذلك كان أمرا لايزال في طي المستقبل.

وجاءت أيضا من لينين، كما جاءت من ماركس من قبل، فكرة أن الطبقة العاملة في البلدان الصناعية لا يعرف لها وطن. فالدولة هي أداة الطبقة الرأسمالية ـ هي لجنتها التنفيذية. والعمال ليس لديهم ولاء لها، ولذا لا يجوز أن يكونوا وقودا لمدافع مضطهديهم في حرب أخرى. ولما كان خطر الحرب يلوح في الأفق، فإن تلك الفكرة كانت تدعو إلى القلق، على الأقل بالنسبة للبعض. وكانت أيضا فكرة سرعان ما اختفت عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في العام 1914. وأدلى الاشتراكيون في ألمانيا، وهم أكثر الاشتراكيين حنكة وانضباطا في أوروبا وأقواهم نفوذا من الناحية السياسية، بأصواتهم في الرايشتاج بالموافقة على اعتمادات الحرب، ومضوا سعداء، إلى جانب البروليتاريين في البلدان الصناعية الأخرى، ليسيروا بأقدامهم نحو المذبحة المعدة لهم. وثبت أن الالتزام عبر الوطني للطبقة العاملة هو أكذوبة ضحلة.

أما فيما يتعلق بالتراث الكلاسيكي نفسه، فإن تعاليم ألفريد مارشال، الذي كان موجودا بشخصه في جامعة كامبريدج، وبنفوذه الواسع من خلال كتابه «مبادئ علم الاقتصاد»، قد غدت الآن فوق كل اعتراض في إنجلترا. كما لم يكن أقل نفوذا في الولايات المتحدة. سواء بصورة مباشرة أو من خلال مريديه من أمثال فرانك توسيج (1859 ـ 1940) من جامعة هارڤارد. واتجهت الأسعار للتلاؤم مع التكاليف الحدية. واتجهت التكاليف، بما في ذلك تكاليف الأيدي العاملة، إلى الانخفاض بالقدر اللازم لضمان تشغيل المتاح من المصانع والمواد، وقبل كل شيء من العمال. وكان «قانون ساي» هو المتحكم. واستمر الطلب قائما بقدر ما كان يدفع في صورة أجور وفوائد وأرباح. وتحركت الأسعار بحيث تتلاءم مع أي تخلخل في التدفق العائد

للقوى الشرائية.

وكانت النقود لايزال ينظر إليها في تلك السنوات على أنها وسيط محايد إلى حد كبير، ييسّر عملية التبادل. وكان جانب كبير من النقود عملة ورقية، وجانب أكبر في صورة حسابات مصرفية تحت الطلب، ولكن هذه وتلك كانت قابلة للمبادلة بالذهب. وكان البنك المركزي، وأبدع أمثلته هو بنك إنجلترا، يقف متأهبا للتدخل عند أي تجاوز مفرط في الإقراض وخلق الودائع، مما قد يعوق قدرة بنك بعينه أو البنوك عموما على سداد ودائعها بالذهب. فإذا بدا أن الإقراض وما يترتب عليه من خلق النقود يتجاوز الحد اللازم، عندئذ يمكن أن تباع سندات حكومية من محفظة البنك المركزي. ويكون من أثر ذلك أن تأتي النقود من هذا البيع إلى البنك المركزي من البنوك التابعة له. وبالتالي تضطر هذه الأخيرة إلى الحد من قروضها، وربما تضطر إلى الاقتراض من البنك المركزي بأسعار تعد، اليوم على الأقل، منطوية على قدر من العقاب. وإذا بدا أن النقود لا تتوافر بالقدر الكافي، وأن أسعار الفائدة أعلى من اللازم، فإن العملية كلها يمكن وضعها في الاتجاه العكسي.

غير أن هذه الآلية النقدية والمصرفية التي وصفناها للتو كانت في ذلك الوقت قد تخطت كونها مؤسسة بريطانية فقط. ففي العام 1913، بعد ما يقرب من ثمانين عاما، بات من الممكن، كما ذكرنا من قبل، مقاومة النزعات نحو الترضية الجماهيرية في الولايات المتحدة وإنشاء بنك مركزي، على الرغم من أنه لم يكن بعد في الإمكان تجاهل روح أندرو جاكسون. ولم ينشأ بنك واحد، بل اثنا عشر بنكا، ووزعت بسخاء على أنحاء البلد المختلفة مع تشكيل لجنة تنسيق في واشنطن، كان المقرر في البداية أن تكون صغيرة الحجم ومحدودة الاختصاصات. كانت بنكا مركزيا بعيدا عن المركزية. وكانت المؤسسة المالية الشرقية مازالت متخوفة من البراري والسهول.

وعلى الفور تقريبا، اكتسب كل من «نظام الاحتياطي الفيدرالي» والسلطات المشرفة عليه مكانة وتقديرا في عالم الاقتصاد. فليس هناك ما يؤدي إلى تعزيز الاشتهار بالكفاءة الاقتصادية مثل الارتباط، مهما يكن نظريا، بمبالغ كبيرة من المال. وكان التعيين في مجلس إدارة «مجلس الاحتياطي الفيدرالي»، الذي أصبح فيما بعد «مجلس محافظي نظام

الاحتياطي الفيدرالي»، يأتي بالعجائب في التحول الشخصي لبعض معدومي الكفاءة الذهنية ممن يتحركون على مسرح السياسة الأمريكية. وسرعان ما يفترض أن لديهم من الحنكة المالية ونفاذ البصيرة ما يضفي على ملاحظاتهم التقليدية احتراما يكاد يصل إلى حد الدهشة. وكان على الفكر الاقتصادي منذ ذلك الحين أن يتعامل مع «نظام الاحتياطي الفيدرالي» في عملياته بالقدر نفسه من الاحترام. وتصبح النقود والنظام المصرفي موضوعا للدراسة قائما بذاته، يعنى جانب كبير منه بالأحاجي التركيبية لسياسة الاحتياطي الفيدرالي.

وبالرغم من أن أفكار ألفريد مارشال كانت هي السائدة في تلك السنوات، فقد أدخل على منظومته تعديلين جوهريين، جاء أحدهما قبيل الحرب العالمية الأولى، وجاء الثاني بعد حوالي عشرين عاما. كان الأول من العالم الاقتصادي الذي سبقت الإشارة إليه جوزيف شومبيتر (1883 ـ 1950)، وهو وزير مالية نمساوي خلال السنوات العجاف التي أعقبت الحرب، عندما أشرف على التضخم النقدي الكبير، وكان بعد ذلك أستاذا في جامعات تشير موڤيتز وجراتز وبون وهارڤارد على التعاقب، وكان أكثر الشخصيات في عصره رومانسية ودرامية في الفكر الاقتصادي. ففي كتابه «نظرية التطور الاقتصادي» (1)(*) الذي نشر في البداية في العام 1911، أضاف بعدا جوهريا للتوازن الذي وضعه ألفريد مارشال. وجاء ذلك من الشخصية المحورية في منظومة شومبيتر، ألا وهو «المنظم» (2*)، والذي سبق الحديث عنه أيضا، والذي يستعين بالائتمان المصرفي، ويتحدى التوازن القائم لتقديم منتج جديد أو عملية جديدة أو نمط جديد من التنظيم الإنتاجي. ومن ثم يكون هناك اتجاه إلى توازن جديد ـ إلى استقرار جديد فيما رأى شومبيتر أنه تدفق دائري، حيث يتحرك الإنتاج في اتجاه، على حين تتحرك النقود في الاتجاه الآخر. ويكون من المحتم أن يضطرب هذا التوازن الجديد وأن يكسره المجدد التالي، أو التغير التالي في العملية الإنتاجية. وبذلك تستمر الحياة الاقتصادية وتتوسع، فتلك هي طبيعة التطور الاقتصادي.

لقد كان للمنظم ـ ومازال له ـ أثر كبير في الاقتصاد. وهو يتألق في الصحبة الكئيبة للكادحين، وذوي الياقات البيضاء، والمديرين المتجهمين، والتشكيلة المنوعة من بيروقراطيي الشركات. والمنظم، على خلاف

الرأسمالي، لايحمل عبء الإدانة الماركسية. وهذا التميز، الذي مازال قائما حتى اليوم بلمعان لا يستهان به، هو التركة الرئيسية التي خلفها لنا شومبيتر.

وقد سعى شومبيتر أيضا، و إن لم يكن بالقدر نفسه من النجاح، إلى رفع جانب من اللعنة عن الاحتكار، الذي أنقذه في رأيه ما يقوم به من ابتكار. فالابتكار، وهو الإسهام الذي يقدمه المنظم، يلقى أكبر قدر من التمويل والتشجيع والمكافأة عندما يكون القائم بالابتكار متحررا من خطر المحاكاة والمنافسة، وهذه الحرية تتحقق أفضل إمكاناتها في حالة الاحتكار. وعلى خلاف ذلك فإن عالم التنافس عقيم نسبيا من حيث الإبداع. ومهما تكن هذه الحجة منطقية، فلم تكن ذات أثر كبير. فقد كان للنظام الكلاسيكي أيضا جذور يصعب اقتلاعها. كما أن الاحتكار كان شرا لا يمكن الدفاع عنه. والكتب المدرسية تشير إلى دفاع شومبيتر عن الاحتكار، ولكنه لا يؤخذ مأخذ الجد والقبول.

وثمة رأي في الاحتكار، رأي وسع نطاقه وجعله قابلا لأن يكون مكملا لجزء أكبر كثيرا في النظام الكلاسيكي، ومع ذلك لقي القبول. وكان ذلك هو التعديل الثاني للمنظومة التي وضعها مارشال. وعلى الرغم من أن الأفكار التي صاغته تشكلت خلال فترة طويلة. فقد تبلورت في نهاية الأمر بصورة كاملة في العام 1933 من خلال الأبحاث التي قام بها اثنان من رجال الاقتصاد عملا منفردين، أحدهما في كامبريدج الأمريكية والثاني في كامبريدج البريطانية [3*]. هما إدوارد هـ. تشمبرلين (1899 ـ 1967) من هارفارد، وچوان روبنصون (1903 ـ 1983) من جامعة كامبريدج [2]. وكان إدوارد تشمبرلين شخصية مأساوية إلى حد ما، مكتفيا تقريبا بإسهامه ذي القيمة العالية خلال بقية حياته، في حين ظلت چوان روبنصون خلال خمسين عاما أخرى ناقدة قوية للأرثوذكسية الكلاسيكية ولها حضور طاغ ـ وممتاز ـ في العالم الأكاديمي المتكلم بالإنجليزية. ونادرا ما نظرت إلى رأي جديد موضع احترام في الاقتصاد دون أن تختلف معه.

وقد وصل كل من تشمبرلين وروبنصون إلى الفكرة القائلة إنه فيما بين الحالة العامة للمنافسة في النظرية الكلاسيكية، حيث لا يستطيع منتج واحد أن يؤثر في الأسعار أو يتحكم فيها، وبين الحالة الاستثنائية للاحتكار،

التي يستطيع بائع واحد فيها أن يحدد أسعاره، بحيث يحقق أكبر عائد ممكن، توجد مجموعة كبيرة من الاحتمالات الوسيطة. وقد تكون لدى البائع ماركة مميزة ليس لها بديل مطابق. وهذا يعطيه قدرة محدودة، وإن تكن ضئيلة بالضرورة، على التحكم في أسعاره. فهو يستطيع تعزيز حريته هذه عن طريق الإعلان، ولذلك يقوي الارتباط بماركته. وقد يكون لموقع نشاطه، بل ربما لشخصيته، أثر في تميز المنتج الذي يقدمه أو الخدمة التي يؤديها، مما يتيح له قدرا مماثلا من القدرة ـ قليلا أو غير قليل ـ على تحديد سعر أعلى مما كان باستطاعته أن يفرضه. وكل هذا يعتبر منافسة احتكارية وفقا للاسم الذي أطلق عليها.

ولكن أهم من ذلك كحالة انتقالية بين المنافسة الخالصة والاحتكار هو حالة الأعداد الصغيرة من المشاركين في الصناعة نفسها. وتلك هي حالة احتكار القلة، وهو تعبير لم يلبث أن دخل لغة الاقتصاد. ومن أمثلته صناعة السيارات الأمريكية بالشركات الثلاث العاملة فيها، وصناعات النفط والصلب والكيماويات وإطارات السيارات، وأدوات القطع والتشكيل، والمعدات الزراعية، والتي يوجد في كل منها عدد قليل من الشركات العملاقة. والطرف الذكي ـ ولابد من افتراض الذكاء هنا ـ يجب أن يأخذ في اعتباره عند تحديد السعر ما يحقق أكبر منفعة لجميع الأطراف. وكذلك يفعل الآخرون المشتغلون بصناعته. ورهنا ببعض التعديلات اليسيرة، يمكن الوصول إلى سعر وربح لا يختلفان كثيرا عن السعر والربح في حالة الاحتكار الكامل. وهناك وضع بديل، وهو ترك المبادرة لقائد معترف به يقوم بتحديد السعر الأكثر ربحية للجميع. وهذا النوع من الاحتكار يحتاج كما ذكرنا إلى ذكاء وإلى ضبط النفس أيضا. ولكنه لا يحتاج إلى أي شكل من أشكال الاتصال المباشر الذي يحظره تماما «قانون مناهضة الاحتكار» في الولايات المتحدة.

وفيما بعد تشمبرلين وروبنصون أصبح هناك الآن، بدلا من افتراض وجود الاحتكار في قطاع عريض من الاقتصاد الحديث الذي يزداد تركزا، افتراض وجود الاحتكار أو شيء قريب من الاحتكار. ولم يعد في الوسع افتراض السعر والإنتاج الأمثل اجتماعيا في السوق التنافسية.

ذلك أن مفهوم احتكار القلة، وبتأثير أقل مفهوم المنافسة الاحتكارية، قد دخلا الفكر الكلاسيكي، أو ما يسمى الآن الفكر النيوكلاسيكي أو الفكر

الكلاسيكي الجديد، بسرعة هائلة تكاد تدعو إلى الدهشة. كما أصبحا عنصرين ثابتين في تعليم الاقتصاد والكتابة فيه، ومازالت تلك هي حالهما حتى الآن، ولا يقاومها إلا أكثر المتشددين في الدفاع عن الأرثوذكسية الكلاسيكية ـ الذين كانوا خلال فترة من الزمن في الولايات المتحدة الاقتصاديين المربطين بما أطلق عليه اسم «مدرسة شيكاغو» [(*4)].

وقد وجد بعض الباحثين في احتكار القلة ما يتطلب التشدد في تطبيق قوانين مناهضة الاحتكار. ففي سنوات الركود الاقتصادي كان هناك أيضا تيار قوي يرى أن احتكار القلة وما يرتبط به من قيد على السعر والإنتاج، هو المسؤول عن الأداء الاقتصادي الذي بات واضحا تماما أنه بعيد عن الأداء الأمثل. ولكن كانت هناك مشاكل عملية تحول دون إدانته إدانة كاملة. فقطاع الشركات الكبرى الحديثة الذي يسيطر عليه احتكار القلة كان هو القطاع المسيطر على الاقتصاد، ولا يستطيع أحد أن يقول إنه قطاع غير شرعي، سواء أكان احتكارا أم لم يكن. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان احتكار القلة لا يتفق من ناحية المبدأ مع العدالة الاجتماعية، فإن أداءه الواقعي ـ بتوفير السيارات، أو إطارات السيارات، أو البنزين، أو السجائر، أو معجون الأسنان، أو الأسبرين ـ لا يثير اعتراضا شديدا بين المستهلكين. فهو خطأ من ناحية المبدأ، ولكنه مقبول في الممارسة العملية. وهكذا كان الاقتصاديون ينظرون إليه بقلق نظريا، لكنهم يستبعدون ضرورة اتخاذ إجراء عملي في التعامل معه. وظل الاحتكار مستهجنا، أما احتكار القلة فمقبول. ومازال هذا هو الحل في الكتب المدرسية الحديثة [(3)]. ولأغراض التدريب التقني والتدريب على الرياضيات، فإن حالة المنافسة مازال في الوسع افتراض وجودها، كما لايزال في الوسع أن تظل السوق التنافسية هي الموضوع الرئيسي في التعليم. وقد تم تخطي ما بدا للبعض تهديدا خطيرا للتراث الكلاسيكي ـ أي السيادة العامة للاحتكار أو الاحتكار السري.

وكان من العوامل المؤثرة أيضا في تاريخ الفكر الاقتصادي في تلك السنوات، ما كان يجري في روسيا من اضطرابات مثخنة بالجراح، ألا وهو ثورة أكتوبر للعام 1917. وكما ذكرنا من قبل لم يكن ذلك هو نوع التغيير الذي توخاه الاشتراكيون، أي التغيير الذي يقوم به العمال ضد سلطة الرأسماليين واستغلالهم [(4)]. وكما كانت الحال فيما بعد في حركات مماثلة

في الشرق الأقصى وأمريكا الوسطى، فإن الانتفاضة في روسيا كانت ضد نظام زراعي عتيق وقمعي، وضد تسلط حكومة تمثل تلك المصالح بطريقة استبدادية وفاسدة في الوقت نفسه. ثم إن الزراعة وملاك الأراضي لا الصناعة والرأسماليين، كانوا هم الأسباب الممهدة للثورة في القرن الحالي. وفي روسيا، مثلما كانت الحال من ذلك في الصين وفيتنام أيضا، كان نجاح الثورة راجعا بدرجة كبيرة إلى انعدام التنظيم وانعدام التوجه وإلى المشاق التي أحدثتها الحرب. ولو كان السلام قائما لظل القياصرة ونظامهم على قيد الحياة، على الأقل لفترة من الزمن، وينبغي أن يكون موضوعا للتفكير لدى جميع أصحاب الاتجاهات المحافظة، أن الحرب هي الشيء الوحيد الذي يصعب على نظام اقتصادي أن يتخطى آثاره. وينبغي أن يكون هناك مزيد من التأمل في الفكرة بأن من يحرصون على تصوير أنفسهم على أنهم المدافعون المحافظون عن الأوضاع الراهنة هم الأشد عزوفا عن قبول مخاطر الحرب.

وبعد العام 1917، أصبحت الحقيقة الجديدة في علم الاقتصاد هي وجود بديل: فإلى جانب النظام الكلاسيكي كانت هناك الاشتراكية أيضا. وفي العام 1919 تحدث لينكولن ستيفنز، وهو معلق غزير الإنتاج في أيامه، عن إساءة استخدام السلطة الاقتصادية، وما يتعلق بها من قضايا متعلقة بالسياسات والفساد في المدن، وفي عودته من زيارة لروسيا قال لبرنارد باروخ (*5) في عبارة تلقائية، ولكنها محسوبة بعناية «لقد دخلت هناك إلى المستقبل والنظام يسير سيرا حسنا».

وفي ظل العواقب المريرة للحرب والثورة في روسيا كان تعليق ستيفنز بغير شك مبالغة كبيرة. ومع ذلك من كان يستطيع أن يحيد عن القول إن النظام الجديد يمكن أن يسير سيرا حسنا، وأنه نتيجة لذلك سيعقبه تغيير هائل حقا. فلم تعد توجد في روسيا ملكية خاصة لأغراض إنتاجية (كما لم يعد يوجد جانب كبير من الملكية الشخصية أيضا)؛ فقد انكسرت سلسلة تعود بجذورها إلى روما والقانون الروماني. ولم تعد السوق تقرر ماذا ينتج، وبدلا من ذلك هناك سلطة مركزية يفترض فيها الحكمة والمسؤولية تقوم بتقدير احتياجات الناس بطريقة رشيدة، وتمضي قدما في سبيل تلبيتها. وأن الرجال والنساء لم يعودوا يعملون في مقابل التوقع الهزيل لجزاء مالي،

والأمل الحقير في الثراء الذاتي، وإنما يعملون ويبذلون الجهد، من أجل الخير العام. فهناك يرتكز الأمر على مظهر أرقى للروح البشرية وينطلق من إساره.

وكانت هذه الرؤية تنطوي بطبيعتها على صعوبات جمة. فقد يتبين في نهاية الأمر أن هذا التعبير الراقي عن النفس البشرية قد يكون مفتقدا. يضاف إلى ذلك، كما اتضح للينين في فترة قيادته القصيرة، أن الهيلكل البيروقراطي اللازم لإدارة العملية كان هيكلا ثقيلا ومرهقا، ويمكن أن يكون بطيء الحركة وباعثا على الإحباط، وهي مشكلة مازالت قائمة في الاتحاد السوفييتي حتى اليوم [*6]. وفوق ذلك، قد يكون في المستطاع فكريا وإداريا تخطيط الإنتاج وتوجيهه في اقتصاد يشكل فيه الغذاء والكساد والمسكن الاحتياجات الأساسية للناس، بل التي تكاد تكون هي مجمل احتياجاتهم، وذلك بغض النظر عن المشاكل الخاصة التي تثيرها الزراعة بالنسبة للاشتراكية. ولكن تخطيطا من هذا القبيل يكون أصعب كثيرا في مجتمع لديه مستوى معيشة آخذ في الارتفاع ويزداد تنوعا. ثم كان هناك أيضا جوزيف فيساريونوفيتش ستالين، الذي ربما كانت ممارسته للسلطة بمنزلة آفة وجائحة في كل أرجاء العالم على كلمة الاشتراكية نفسها ـ أو الشيوعية ـ والذي انتهى به الأمر إلى الرفض من جانب الشعب والنظام الذي حكمه وفرض سيطرته عليه.

ولكن هذا كله لايزال في رحم المستقبل. غير أنه في وقت «الثورة الروسية»، ولاسيما مع مجيء «الكساد العظيم» إلى أمريكا وأوروبا بعد ثلاث عشرة سنة، كان البديل السوفييتي يبدو ممكنا، بل ركيزة للأمل، وكانت له هذه الصفة بوجه خاص بالنسبة للاقتصاديين.

ففي إنجلترا، في جامعة كامبريدج، نجد أن موريس دُبّ (1900 ـ 1976)، من جامعة تيرينتي، والذي كان قدر «كبير» من تعاليمه ينبع صراحة من ألفريد مارشال، قد أقام زمالة امتدت مدى الحياة مع الحزب الشيوعي البريطاني. كما أن چون ستراتشي (1901 ـ 1963)، وهو شخصية بارزة من خارج المجتمع الأكاديمي، رحب بالثورة الجديدة بسلسلة من المؤلفات التي انتشرت على نطاق واسع، وخاصة كتابه «الصراع القادم على السلطة» [5]. أما في الولايات المتحدة فلم يكن هناك باحث اقتصادي كبير ذو سمعة

واسعة دافع عن هذه القضية، ولكن الاقتصاديين الشبان، وخاصة في الثلاثينيات، فعلوا ذلك. وكان النموذج السوفييتي هو البديل الواضح والمتاح لما سببه «الكساد الكبير» من تعاسة وشقاء ـ أي للإخفاق الذريع للنظام الرأسمالي. وينبغي للباحث الاقتصادي أن يتقبل الأمور الواضحة. ولفترة من الزمن كان اتخاذ موقف كهذا كفيلا أيضا بضمان احترام اجتماعي وفكري بين الأكاديميين المعاصرين، سواء في البيئة الفكرية في نيويورك أو خارجها. غير أن ذلك كان مصدر متاعب جسيمة في سنوات الخمسينيات التي شهدت الملاحقة الشرسة لمن سموا بـ «الحمر» (*7).

وكان هناك أثر آخر للثورة الروسية في المواقف والسياسات الاقتصادية. فقد كان سقوط «روسيا القيصرية» إنذارا بأن الثورة يمكن أن تحدث، ومنذ ذلك التاريخ حدث انقسام شديد، بل مروع وغاضب في بعض الأحيان، داخل العالم الاقتصادي المستقر. البعض رأى أن تعديل النظام الكلاسيكي وإصلاحه، وتصحيح عيوبه البارزة، والتخفيف من حدة جوانبه الصارخة، خطوة للابتعاد عن الثورة. وأن من الأفضل ترتيب معاشات تقاعدية للشيخوخة، وتعويضات البطالة، ودعم نقابات العمال، ووضع حد أدنى للأجور، وأكثر من ذلك. ووقف ضد هذا الرأي أولئك الذين رأوا أن هذه الإصلاحات هي خطوة نحو الواقع السوفييتي، خطوة واسعة نحو ما زعموه من عبودية مماثلة. وقد استمر هذا النزاع خلال سبعين سنة كاملة، حتى يومنا هذا.

وخلال العقدين اللذين أعقبا الأحداث التي بلغت ذروتها في الفترة ما بين 1917 ـ 1918 حدث تأثير مهم آخر من جانب أوروبا الوسطى والشرقية في التاريخ الحديث للفكر الاقتصادي، وكان ذلك هو الهجرة التي قام بها باحثون اقتصاديون جاءوا من بولندا والمجر والنمسا ورومانيا، وتوجه بعضهم إلى بريطانيا والبعض الآخر إلى الولايات المتحدة، وهم باحثون اقتصاديون كان لهم دور كبير في الحوار الاقتصادي في العالم المتكلم بالإنجليزية في السنوات التالية، بل كانت لهم سيطرة جزئية على هذا الحوار. كما كانوا كلهم يستجيبون، جزئيا على الأقل، للعالم الذي جاءوا منه. فأولئك الذين تعرضوا للاضطهاد من جانب الدوائر المحافظة. كما حدث في بولندا أو المجر، كانت لديهم انتقادات شديدة للنظام الكلاسيكي بصورته الأرثوذكسية،

أما أولئك الذين جربوا الاشتراكية، كما كانت حال النمسا بين الحربين، فقد كرسوا جهودهم للدفاع عن النظام الكلاسيكي.

ومن بولندا جاء الاشتراكيان الرئيسيان في عصرهما، واللذان عادا إلى وطنهما بعد الحرب العالمية الثانية ليقدما خدماتهما للثورة، ويعانيان إلى حد ما من متاعبها. فأوسكار لانج (1904 ـ 1965)، وهو مفكر هادئ ودمث ولكنه قوي العزيمة، جاء إلى جامعة ميتشجان، ثم انتقل منها إلى جامعة شيكاغو، مركز أرثوذكسية السوق، ولكن تصادف أنها لم تكن بيئة معادية لأفكاره تماما. وكان من الأفكار المحورية لدى لانج أن الاشتراكية تستطيع، في أفضل أحوالها، أن تكون تكرارا للاستجابة الكاملة نظريا، لممارسة خيار المستهلك والكفاءة الإنتاجية لنظام يتسم بالمنافسة الكاملة ، ولكن من غير ما يوجد به من احتكار واستغلال أو بطالة متكررة، أو غير ذلك من العيوب. وكان اثنان من زملائه البارزين في شيكاغو وهما فرانك هـ. نايت (1885 ـ 1972)، وهنري ك. سايمونز (1889 ـ 1946)، أشهر المدافعين الأمريكيين عن الأرثوذكسية الكلاسيكية في ذلك الوقت. وقد وضع سايمونز في تلك السنوات تفاصيل السياسة العامة المتشددة ـ بما في ذلك الإنفاذ القوي لقوانين مناهضة الاحتكار ـ التي تضمن في رأيه حسن سير العمل في السوق الحرة غير الموجهة [6]. وكانت الفكرة القائلة إن الاشتراكية يمكن أن تجعل السوق نموذجا لها فكرة مقبولة إلى حد ما في جامعة شيكاغو.

أما مايكل كاليتشي (1899 ـ 1970) الذي كان على خلاف أوسكار لانج متوترا دائما وغاضبا، فقد كان رجلا ذا عقل متعدد الجوانب وميالا للابتكار، ومصدرا معترفا به، وغير معترف به ـ في كثير من الأحيان ـ للأفكار التي نادى بها كثيرون من زملائه وأصدقائه في جامعة كامبريدج، وبعد ذلك في نيويورك [7].

وقد عاد كل من لانج وكاليتشي، كما ذكرنا من قبل، إلى منصبين مهمين في بولندا ما بعد الحرب العالمية الثانية. فأصبح كاليتشكي لفترة من الزمن مسؤولا عن التخطيط الطويل الأجل، وأصبح لانج في نهاية الأمر رئيسا للمجلس الاقتصادي للحكومة البولندية. كما أن أيا من لانج في سنوات بولسلاف بيروت الستالينية، أو كاليتشكي في السنوات التالية، لم يجد أن الوجود اليومي يمكن أ يمضي دون توترات. وفي أواخر حياته ذكر

لانج لبول م. سويزي، أبرز المفكرين الماركسيين الأمريكيين، أنه في تلك الفترة لم يذهب إلى فراشه في أي ليلة دون أن يتساءل، عما إذا كان يمكن أن يقبض عليه قبل طلوع الفجر.

وقد جاء إلى بريطانيا من المجر، ومن نوفوشيلتزا بالقرب من تشير نوفيتز في النمسا (والتي أصبحت فيما بعد جزءا من رومانيا)، الباحثون الثلاثة الذين دعوا بقوة إلى إصلاح النظام الرأسمالي كبديل لتدمير نفسه بنفسه. وكان هؤلاء هم نيقولاس كالدور، الذي أصبح فيما بعد لورد كالدور (1908 ـ 1986)، وتوماس بالوخ، الذي أصبح فيما بعد لورد بالوخ (1905ـ 1985)، والصوت الأهدأ إيريك رول (1907) ، الذي أصبح فيما بعد لورد رول بمنطقة إيبسدن. واشترك كالدور وبالوخ ـ وكلاهما من المجر ـ في توجيه انتقادات للأرثوذكسية الكلاسيكية في البلد الذي تبناهما، مع المشاركة النشطة في الإصلاح ومساندته. وفي البداية كان كالدور أستاذا في مدرسة لندن للاقتصاد، وظل لسنوات طويلة أستاذا في جامعة كامبريدج، وكان من المشاركين الأساسيين في إعداد تقرير بيفردج [*8]، الذي كان مخططا رائعا لدولة الرفاهة البريطانية في فترة ما بعد الحرب. كما كان، إلى جانب أشياء أخرى كثيرة، لا يكف عن الدعوة إلى سياسة الضريبة التصاعدية، على ألا تشمل هذه الضريبة الدخل الشخصي فقط، بل تشمل النفقات الشخصية ـ ضريبة النفقات ـ والتي يكون من أثرها إعفاء المدخرات والاستثمارات من الضريبة. ودعا بحماسة خاصة إلى تطبيقها في البلدان التي تمر بالمراحل الأولى للتصنيع، لأنها تحتاج على نحو خاص إلى المدخرات وتكوين رأس المال.

أما توماس بالوخ، من كلية باليول بجامعة أكسفورد، فقد كان مستشارا واسع النفوذ (ويلقى تنديدا شديدا من جانب المحافظين) لحكومة العمال، وكان ناقدا لا يرحم للأرثوذكسية الكلاسيكية، وكان ـ إلى جانب كالدور ـ من استهواهم في نهاية الأمر المذهب النقدي. وكان أيضا داعيا إلى وضع سياسة للدخول والأسعار، بدلا من تعطل طاقة المصانع وانتشار البطالة، باعتبارهما قيدا على التضخم. وكان رأيه صريحا أيضا بالنسبة للنظام الكلاسيكي: «إن التاريخ الحديث للنظرية الاقتصادية هو قصة محاولات للتهرب من الواقع» [8].

أما ثالث هؤلاء الأشخاص، إيريك رول، فقد قضى الجانب الأكبر من حياته في خدمة الحكومة، مع إيلاء اهتمام خاص للسياسة الاقتصادية الدولية. وكان له دور محوري ـ ربما الدور المحوري ـ في المفاوضات التي أدت إلى مشروع مارشال، وإلى دخول بريطانيا «السوق المشتركة». كما كان مشاركا موضع ثقة وله تأثيره، في ظل حكومات العمال، في الحركة المؤدية إلى الابتعاد عن التمسك بالمفاهيم الكلاسيكية في صنع السياسة الاقتصادية[9].

وكان هؤلاء الاقتصاديون البولنديون والمجريون، كما ذكرنا، قد غادروا بلدانهم خوفا من حكومات الجناح اليميني الموالية في الخفاء للفاشية، في سنوات ما بين الحربين العالميتين، ثم عادوا بدقة دايالكتيكية إلى اليسار الثوري أو الإصلاحي. وفي تلك السنوات نفسها جاء من النمسا في فترة ما بعد الحرب وتوجهها الاشتراكي والعمال أكثر من عبروا من الاقتصاديين عن الأرثوذكسية الكلاسيكية في أشد صورها نقاء. وكان هؤلاء هم لودڤيك ڤون ميسس (1880 ـ 1973)، وفردريك ڤون هايك (1899)، والأكثر مرونة فريتز ماكلوب (1902 ـ 1983)، ثم شخصية أقل بروزا هي جوتفرايد هابرلر (1900) [10]. وكلهم جاءوا في نهاية الأمر إلى الولايات المتحدة، بعضهم عن طريق جنيف أو لندن، وبعضهم، مثل مواطنهم چوزيف شومبيتر، جاء عن طريق بون، وكانوا كلهم، ولكن ميسس وهايك بصورة خاصة، يتشبثون بالرأي القائل إن أي ابتعاد عن الأرثوذكسية الكلاسيكية هو خطوة لا رجعة فيها نحو الاشتراكية، وإن الاشتراكية إذا راعينا تنوع الحاجات البشرية وتعقيدات هيكل رأس المال والأيدي العاملة، الرامي إلى إشباع تلك الاحتياجات، تعد أمرا مستحيلا من الناحية النظرية (وكذلك العملية)، وأنها بصورة حتمية تتعارض مع الحرية. وأن تعويض البطالة، والمعاشات التقاعدية للشيخوخة، ومساعدة الفقراء، تفضي إلى القمع الاشتراكي وما ينجم عنه من انحطاط الروح البشرية، وأن النظام الرأسمالي لن ينقذ بإصلاح من هذا القبيل، بل إنه سيؤدي إلى تدميره؛ وأنه في رأي ميسس وهايك كان في طريقه إلى التدمير. وليس هناك حل وسط بشأن الكمال الكلاسيكي. كما أن الاحتكار ـ وهو موضوع شغل الفكر الاقتصادي الأمريكي كان أمرا غير ذي موضوع، ولايبرر الشر الأكبر المتمثل في التدخل الحكومي، وإن كان في الوسع الأخذ

بقدر من التقيد فيما يتعلق بنقابات العمال. بل إن ميسس، وهو أشد التطهريين شراسة، اغتنم الفرصة لإدانة التدخل في تجارة المخدرات، معتبرا إياه تدخلا لامبرر له في قوى السوق و ما يرتبط بها من حرية الفرد[11]. وعندما التقى زملاءه في العقيدة الأرثوذكسية في اجتماع عقد في مدينة مونت بليران في سويسرا للمناقشة وإبداء الإعجاب المتبادل، قيل إنه أثار قدرا كبيرا من الاعتراض، عندما اقترح أن تتحول كل الأساطيل البحرية الوطنية إلى منشآت خاصة، وهو قول ربما كان من المشكوك فيه صدوره عنه.

وكانت النمسا خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نموذجا للأداء الاقتصادي الناجح: إذ كانت الأسعار مستقرة نسبيا، وكانت عملتها قوية، والعمالة فيها كاملة، والاستقرار الاجتماعي كان سائدا فيها. وكان قدر كبير من هذا النجاح يعزى إلى وجود نظام جديد للرفاهة، وإلى التوازن بين البنوك وغيرها من المؤسسات في القطاعين العام والخاص، وسياسة النمسا المتعلقة بالسوق الاجتماعية، والتي تدعو بوصفها الدفاع ضد التضخم إلى تقييد الأجور والأسعار عن طريق مفاوضات تجرى بعناية، وذلك بدلا من اتباع سياسة نقدية ومالية متشددة، وبدلا من البطالة، ولم يكن في الوسع، لسوء الحظ، تطبيق شيء من ذلك، لو أن كبار المسؤولين في الاقتصاد النمساوي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الحالي ظل لهم تأثيرهم الحاكم في وطنهم.

ولم يكن المهاجرون إلى الغرب من وسط أوروبا وشرقيها هم وحدهم مصدر الأفكار المؤيدة للثورة والإصلاح الذي يستبق الثورة، والمقاومة العنيدة للإصلاح باعتباره خطوة نحو الثورة. ولكن هؤلاء الباحثين المرموقين كان لديهم وضوح فائق في الرؤية وقدرة حقيقية على قوة التعبير. ولاشك في أنه لم يكن هناك من تجاوز بحدة انتقاده ـ أو تأثيره ـ الأرثوذكسية الكلاسيكية ـ والحاجة إلى إصلاح يخفف من وطأتها، أكثر مما فعل كالدور أو بالوخ. وليس هناك من تحدث عن المقاومة العنيدة للإصلاح بقدر ما فعل فردريك ڤون هايك، والتي لا يزال يدعو إليها في أثناء كتابة هذه السطور.

15 القوة الرئيسية للكساد الكبير

كان من السمات المميزة والمهمة للنظام الكلاسيكي افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد. وليس ذلك مستغربا لأن هذا النظام، كما رأينا، يستبعد بطبيعته وجود أسباب تؤدي إلى الكساد. وكانت حال التوازن التي يعود إليها الاقتصاد من تلقاء نفسه هي حال العمالة الكاملة. وتلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور والأسعار. ثم كان هناك «قانون ساي». ومن الواضح أن الكساد هو وقت تتكدس فيه السلع لعدم وجود مشترين. وبالتالي يظل العمال عاطلين، لأنه مع وجود سلع كثيرة بما يتجاوز العرض المناسب، وتضخم المخزون، من الذي يود إنتاج المزيد؟ ولكن عدم وجود مشترين هو نقص في الطلب، وقد نص «قانون ساي» في أوضح عبارة على أن ذلك لا يمكن أن يحدث. ولا يمكن أن يؤمن بغير ذلك غير الجهلة ـ وأحيانا تستخدم كلمة أشد، وهي «المعاتيه». وكل الباحثين الاقتصاديين ذوي السمعة الحسنة يعرفون أنه يأتي من الإنتاج في أي وقت تدفق القوة الشرائية التي هي بطبيعتها كافية لشراء ما يُنتج. وبطريقة أو أخرى فإن ذلك التدفق يُنفق ـ سواء مباشرة بشراء السلع

الاستهلاكية، أو إذا تم ادخاره من أجل استثماره في إنشاء المصانع ورأس مال التشغيل.

ومن كل هذا كانت هناك نتيجة أخرى واضحة هي: أنه لا يمكن أن يكون هناك علاج للكساد، لأنه مستبعد على أساس نظري. فالأطباء، مهما بلغت شهرتهم، ليس لديهم علاج لمرض لا يمكن أن يوجد.

وليس معنى ذلك أنه في السنوات التي سبقت «الكساد الكبير» لم تكن هناك دراسة للدورة الاقتصادية. فقد كانت هناك هذه الدراسة. ولكن لا دراستها، ولا التعليم المتعلق بها، كان جزءا من الجوهر المحوري للفكر الاقتصادي؛ وإنما كان خطا مستقلا في البحث والتعليم يطلق عليه اسم «الدورات الاقتصادية»، أو «الدورات» فحسب. ولم يكن هناك اتفاق على أسباب التقلبات الاقتصادية. وكان من الحجج التي قدمت لتفسيرها، دون أن تلقى تأييدا كاملا، أنها نتيجة للكلف الشمسي الذي يحدث تأثيره إما بصورة مباشرة في الاقتصاد، وإن كانت غامضة إلى حد ما، وإما بصورة غير مباشرة عن طريق تأثيره في الطقس وبالتالي في الإنتاج الزراعي. أو أنها تحدث بسبب دورات أخرى للطقس. أو على الأرجح، أن السبب هو نوبات المضاربة المتكررة التي عرفت في القرن السابق، فترات من التوسع المعتمد على سهولة الاقتراض من البنوك التي كانت متساهلة أكثر مما ينبغي في ذلك الوقت، وما يعقب ذلك حتما من انكماش عند المطالبة بسداد القروض، أو عندما يحين موعد سداد الأذون بالأموال الصعبة التي لم تكن متوافرة، أو أنه تحدث موجات من النمو ذات طول غير متناسق ومصدر غير معروف. وأخيرا، فقد ارتبطت الأوقات السيئة بنقص المعروض من النقود، وما يرتبط بذلك من انكماش في الأسعار، كما حدث بعد الأخذ بـ «قاعدة الذهب» في العام 1873.

وكانت أفضل الدراسات للدورة الاقتصادية، وهي في الواقع دراسة ممتازة، تلك التي أعدها ويسلي ميتشل (1874ـ 1948) وبدأها في جامعة كاليفورنيا، ثم بعد ذلك لفترة طويلة في جامعة كولومبيا و«المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية». وكان ميتشل باحثا لا تقيده ارتباطات كلاسيكية، وخلص إلى أن كل دورة اقتصادية كانت سلسلة فريدة من الأحداث لها تفسير فريد لأنها ـ كما يقول ـ نتيجة لسلسلة تسبقها من أحداث فريدة

بالمثل [1]. وكما هي الحال بالنسبة للكلف الشمسي أو ظروف الطقس لا يستطيع الباحث الاقتصادي أن يفعل شيئا لتصحيح الوضع. كما أنه لا يستطيع أن يفعل شيئا في الأزمات المالية التي يُعترف بها بعد وقوعها، كما كان الاتجاه السائد. وإذا كانت حالات الكساد، كما يعتقد ميتشل، ناتجة عن أحداث مختلفة ومتباينة، فلا يمكن أن يكون هناك تخطيط قابل للتطبيق العام لمنعها أو لعلاجها.

وكانت نتيجة ما سبق أنه عندما وقع «الكساد الكبير»، بعد انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر 1929، كان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي، أي كل الاقتصاديين تقريبا، هو التزام الصمت. فقد كان أمرا يتطلب الترقب والانتظار. وبادر اثنان من كبار الاقتصاديين، هما چوزيف شومبيتر الذي كان في ذلك الوقت في جامعة هارڤارد، وليونيل روبنز من مدرسة لندن للاقتصاد، بدعوة محددة لعدم عمل شيء. فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه، فذلك هو السبيل الوحيد لعلاجه. وأن السبب هو تراكم نوع من السموم في النظام، وأن المشاق الناتجة عنه هي التي تخرج تلك السموم وتعيد للاقتصاد عافيته وسلامته. وأكد چوزيف شومبيتر أن الشفاء يأتي دائما من تلقاء نفسه. وأضاف «أن هذا ليس كل ما في الأمر. فتحليلنا يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن الانتعاش لا يكون صحيحا إلا إذا جاء من تلقاء نفسه» [2].

وخلال ما تبقى من فترة رئاسة هربرت هوڤر، حتى مارس 1933، كانت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تتبع الرؤية الكلاسيكية. وكان الانتعاش متوقعا ويتم التنبؤ بحدوثه، وذلك بدرجة من القلق جعلت سوق الأوراق المالية تتجه إلى الهبوط في أعقاب التنبؤات الرسمية، بل إن رئيس اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري وصل إلى حد اتهام الديمقراطيين بأنهم يحيكون مؤامرة في وول ستريت. وأيا كان الدافع السياسي لهذه التنبؤات، فإننا نقول، مرة أخرى، إنها كانت تقوم على النظرية الكلاسيكية، واعتبار توازن العمالة الكاملة سمة ملازمة للنظام. والنتيجة هي أن الانتعاش سيحدث حتما. ولم تكن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء للتعجيل بما لابد أن يحدث. ثم إن هربرت هوڤر، وهو شخصية أساء لها التاريخ الاقتصادي، كان في واقع الأمر متفقا تماما مع الأفكار الاقتصادية المقبولة في أيامه.

وفي فترة رئاسة فرانكلين روزفلت جاءت أخيرا انحرافات جوهرية عن الأرثوذكسية الكلاسيكية، وإن كان لم يعد بذلك في حملته الانتخابية في العام 1932. وكان للكساد ثلاث سمات ظاهرة. الأولى كانت الانكماش الشديد في الأسعار، مع ما ترتب عليه من إفلاس في الصناعة والزراعة. والثانية كانت البطالة. أما الثالثة فكانت المشاق التي أنزلها الكساد بالفئات الضعيفة بصورة خاصة، كبار السن، والصغار، والمرضى الذين ليس لهم مأوى مناسب، إلى جانب العاطلين عن العمل. وكان الخط العريض الأول لسياسة روزفلت يتناول مشكلة الأسعار، والثاني يتعلق بمساعدة المتعطلين عن طريق توفير فرص عمل لهم، وسعى الثالث إلى تخفيف المشاق التي تعاني منها هذه الفئات الضعيفة. وكان هذا الخط الأخير من خطوط السياسة هو المصدر الذي نبعت منه دولة الرفاهة التي كانت قد جاءت قبل ذلك إلى أوروبا، وأصبحت الآن في طريقها إلى الولايات المتحدة. ونجيء في هذا الفصل إلى الجهود التي بذلت لرفع الأسعار على نحو ما ارتآه الاقصاديون وحثوا عليه. ويمكن أن نتجاوز المحاولات المباشرة لتوفير فرص العمل، على اعتبار أنها تدابير لحالة طارئة، وهي لم تستحوذ كثيرا على اهتمام رجال المهنة. ونتناول في الفصل التالي اقتصاديات الرفاهة التي بدأت في ذلك الحين. ثم يتجه نظرنا إلى الخارج نحو كينز، وإلى الهجوم لا على الآثار والمشاق الظاهرة للكساد، بل على الاتجاه العام للكساد نفسه. ولكننا نود أن نقول في البداية كلمة عن مشاركة الباحثين الاقتصاديين في الحكم، وهو أمر أصبح مسلما به الآن، ولكنه في الثلاثينيات كان بوضوح من قبيل الابتكار والتجديد.

ففي السنوات التي تولى فيها روزفلت رئاسة الولايات المتحدة، التف حوله فريق صغير من المفكرين دعما له. ولم يلبث أن أطلق عليهم عبارة «ترست برين» (*). وكلمة ترست تحمل ذكريات قوية في اللغة الأمريكية، فالمعنى يمكن أن يختلف تبعا للمتحدث، فيكون له معنى التقدير، أو عدم الأهمية، أو العداء والإضرار، ولكن لم يعد في وسع أي مرشح للرئاسة له مكانته ألا يكون له مثل هذه الزمرة من المستشارين في المستقبل [3].

وكان عضوان في هيئة «ترست برين» التي شكلها روزفلت، هما ريكسفورد جاي توجويل (1891- 1979)، وأدولف أ. بيرل الصغير (1895-1971)، من

الشخصيات البارزة بوجه خاص في علم الاقتصاد. وكان توجويل في بداية عمله بالتدريس في جامعة كولومبيا في العشرينيات، قد أقنع مجموعة من علماء الاقتصاد الشبان من معارفه ومن جيله بالإسهام في مجلد كان يخطط لإعداده، تحت عنوان «الاتجاه السائد في الفكر الاقتصادي» [4]، كان يريد ويأمل أن يكون «نوعا من البيان (المنافستو) الصادر عن جيل الشباب،» نظرا لأنه يمكن أن يقال إنه ليس من بين المساهمين في الكتاب» من نشر كتابا من النوع التقليدي الذي يجعل عنوانه: «مبادئ علم الاقتصاد» [5]. وكان من النقاط المحورية التي ركز عليها الكتاب الحاجة إلى دراسة المؤسسات الاقتصادية ـ مؤسسات الأعمال، والحكومة، وجماعات المصالح ـ ودراسة الحوافز «غير التجارية»، إلى جانب الحوافز المالية، إلى أن تُبحث هذه جميعا على النحو الذي توجد به في العالم الواقعي، وليس كما تعرض بحيث تتوافق مع احتياجات الاقتصاد الكلاسيكي. كما دعا الكتاب إلى القياس الإحصائي للظواهر الاقتصادية، وهو أمر تحاشته بوجه عام دراسات النظام الكلاسيكي.

وكان كتاب «الاتجاهات» [2*] لتوجويل، كما أصبح يسمى، وثيقة رائدة في تراث اقتصادي أمريكي متميز امتدت جذوره إلى فبلن، وتناول علم الاقتصاد المقبول بنظرة أنثروبولوجية. ونظرا لأنه لم يكن مقيدا بالصرامة الكلاسيكية، فقد انفتح أمام الإصلاح البراجماتي. وبعد فترة أصبح هذا الإصلاح يسمى «علم الاقتصاد المؤسسي» [3*] أو الدعوة المؤسسية، وأصبح مؤيدوه يطلق عليهم اسم «المدرسة المؤسسية».

وكان ريكس توجويل، وهو الاسم الذي عرف به دائما، من كبار المشاركين في هيئة «ترست برين» التي تألفت قبل الانتخابات، ثم أصبح عضوا بارزا في الحكومة. وبحكم مؤهلاته الأكاديمية كان في وضع ممتاز يتيح له إقناع روزفلت بأنه يستطيع أن يتخلى عن الأرثوذكسية الكلاسيكية. وذلك كان بمنزلة مخاطرة ليست بالهينة في ذلك الوقت.

وكان الباحث الاقتصادي الثاني في هيئة «ترست برين» هو أدولف أ. بيرل الصغير، وهو أيضا من جامعة كولومبيا. وبالرغم من أنه كان دارسا للقانون، وليس اقتصاديا بحكم المهنة، فقد كان مشاركا مع جاردنر مينز (1896)، وهو باحث اقتصادي شاب من كولومبيا، في شن هجوم كانت له

أهمية كبيرة ـ وتأثيرات كبيرة فيما بعد ـ في دحض النظام الكلاسيكي. وإذا كان هذا الكتاب لم يحظ بهذه الأهمية على الفور، فذلك يرجع جزئيا إلى أن بيرل، باعتباره محاميا، لم تأخذه المؤسسة الاقتصادية مأخذ الجد في مسألة ذات خطر اقتصادي كبير. ومن ناحية أخرى فإن كتاب بيرل ومينز كان إلى حد ما مفرطا في خطره على النظام الكلاسيكي، ولذا كان من الأفضل تجاهله.

وكانت دراستهما، التي صدرت بعنوان «الشركة الحديثة والملكية الخاصة» [6]، تتناول الإدارة والسيطرة في المنشآت العصرية الكبيرة. وتبين بمقدرة إحصائية فعالة [7] مدى التركز الراهن في الصناعة الأمريكية: أفادت التقديرات أن أكثر مائتي مؤسسة غير مصرفية تملك ما يقرب من نصف ثروة المؤسسات غير المصرفية، فيما يقرب من ربع إجمالي الثروة الوطنية، وأن نصف هذه المؤسسات لم يعد لحملة الأسهم أي دور له دلالة فيها، وتلك نقطة لا تقل أهمية، وأن السلطة قد انتقلت، لكل الأغراض العملية، وبصورة لا رجعة فيها، إلى الأجهزة الإدارية التي أصبحت مسؤولة (إن كانت مسؤولة أصلا)، أمام مجلس الإدارة الذي تختار أعضاءه بنفسها.

وكان في ذلك تدمير حقا. ففي حالة وجود هذا التركز لا تكون القاعدة السائدة هي المنافسة، بل احتكار القلة. وكان الاتجاه إليها، كما توقع ماركس، يسير بطريقة لا رحمة فيها. ولكن كان لايزال هناك ما يمكن استخلاصه أسوأ من ذلك. فلم تعد السيطرة الآن في أيدي الرأسماليين الذين تحدث عنهم ماركس، وإنما هي على نطاق واسع في أيدي مديرين محترفين. وأصبحت توجد الآن «سلطة بغير ملكية» [8]، أي بيروقراطيي الشركات، وليس المنظم الواسع الشهرة. إنها البيروقراطية، وليست مهنة المنظم وروح المبادرة. ولما كان ذلك كله صحيحا، فهل سيسعى المديرون إلى تعظيم الدخل للمالكين الذين لا يعرفونهم، أم سيعملون على تعظيم الدخل لأنفسهم؟ أم ربما ستكون لهم أهداف أخرى ومتعارضة، فهل سيشجعون على زيادة حجم المنشأة، وهو الهدف الذي يعزز كثيرا مكانتهم وسلطتهم، أم يعملون على زيادة الأرباح لحملة أسهم مجهولين؟ إنها أسئلة مفزعة. ففي كتابات جوان روبنصون وإدوار تشمبرلين عن المنافسة غير الكاملة أو المنافسة الاحتكارية، كان الرأسمالي أو المنظم مازال هو المسيطر، وتعظيم الأرباح

مازال هو الهدف، أو كان هذا ما يسعيان إلى إثباته. ولم تكن النتائج في هذه الحالة نتائج مثلى اجتماعيا، ولكن يمكن توافقها مع الفكر الكلاسيكي. أما آراء بيرل ومينز فليست كذلك. ومن ثم كان أفضل الحلول هو تجاهلهما، وقد تحقق ذلك إلى حد كبير [9].

وبعد انتخاب روزفلت لمنصب الرئاسة، فإن بيرل، بالرغم من أنه أصبح شخصية ذات نفوذ في واشنطن، لم يعين على الفور في منصب حكومي. ولكن عين توجويل وكذلك جاردنر مينز، وسنتكلم عنهما بعد قليل. فقد قاما هما وغيرهما ممن جاءوا بعدهما بدور الريادة لرجال الاقتصاد في الحياة العامة الأمريكية. ولم يقابل ذلك بحماسة كبيرة: إذ إن رسامي الكاريكاتير في ذلك الوقت استقبلوا وجودهم في عاصمة الدولة بأن جعلوا شخصية ترتدي جلبابا أكاديميا رمزا لسياسة «النيوديل» [*4].

ومع ذلك فإن تدخل الاقتصاديين الذي ثارت حوله مجادلات حادة في السنة الأولى من إدارة روزفلت لم يكن هدية من هيئة «ترست برين» التي أنشئت في البداية، بل كان له دعاة آخرون، وكان يدور ـ وفقا لأقدم الأعراف الأمريكية ـ حول النقود.

وعندما تسلم روزفلت المسؤولية في مارس 1933 كانت الأسعار الصناعية، ولاسيما الزراعية، في حالة انهيار مدمّر طوال ثلاث سنوات. ومن كل أنحاء البلد كانت هناك مناشدات حارة على طريق السياسي الفرنسي بريان [*5] لاتخاذ إجراء نقدي من أجل عكس هذا الاتجاه. مناشدات للتخلي عن قاعدة الذهب والعودة إلى إصدار جديد للأوراق المالية خضراء الظهر، التي كان قانون الإصلاح الزراعي قد سمح بها، لكن لم يجعل إصدارها إلزاميا في الأيام الأولى للإدارة الجديدة، والعودة إلى استخدام الفضة كنقود. ولم تقتصر المطالبة بذلك على المزارعين وعلى الغرب الأمريكي، وهما المصدران المعتادان للمطالبة بالعملة السهلة، بل انضم إليهما رجال أعمال محترمون بل بعض رجال البنوك.

وفي العام 1921 قام بتأسيس «رابطة النقود الثابتة القيمة» كل من إيرفنج فيشر، بمساعدة ويسلي ميتشل، واقتصاديين آخرين مختلفي المشارب، بالتعاون مع الشخص الذي أصبح فيما بعد وزيرا للزراعة ونائبا لرئيس الجمهورية، وهو هنري والاس، وكذلك چون واينت، الذي أصبح

فيما بعد حاكما لولاية نيوهامبشاير، وسفيرا لدى بلاط سان جيمس [(*6)].
وقد كرست هذه الرابطة جهودا للدعوة إلى زيادة عرض النقود في معادلة فيشر للتبادل أو إنقاصه، بحيث يوفر مستوى مستقرا للأسعار ، وذلك بدلا من عدم استقرار قاعدة الذهب، وخاصة ما يبدو من اتجاهات انكماشية.
والآن في أوائل العام 1933 تشكلت لجنة تحمل اسما عريضا هو «لجنة الأمة من أجل إعادة تشكيل الأسعار والقوى الشرائية» كان فيشر أحد مستشاريها. وتولى رئاستها فرانك فاندرلب، الرئيس السابق لـ «ناشونال سيتي بنك»، وكان من بين أعضائها رؤساء صحف سيرز وروبك وريمنجتون راند وجانيت. وبذلك تغلغلت فكرة النقود الموجهة، أي المذهب النقدي نفسه، وإن كانت لم تستحوذ على المكانة الأولى لدى مؤسسة الشركات الكبرى.

وفي الأيام الأولى لـ «النيوديل» أمر روزفلت بتعليق قيام البنوك بالدفع بالذهب، ومَنَع اكتنازه، بمعنى الامتلاك الشخصي له. ولم يكن ذلك تعليقا لقاعدة الذهب فحسب، بل كان أيضا منعا للاحتفاظ بالذهب توقعا لارتفاع سعره بالدولار. وبالرغم من أن أسعار السلع تحركت إلى أعلى لفترة قصيرة في صيف العام 1933، فلم يكن هناك في الإجراء الذي اتخذه الرئيس ما يضيف الكثير إلى القوة الشرائية والطلب. وقامت الإدارة الجديدة، في ممارسة مصاحبة للأرثوذكسية، بإجراء اقتطاعات كبيرة في الأجور الحكومية وغيرها من أوجه الإنفاق، في تعبير أكثر من رمزي عن اتجاه محافظ في الشؤون المالية. ففي أواخر الصيف وأوائل الخريف، عادت الأسعار ـ وخاصة أسعار المنتجات الزراعية ـ إلى الانخفاض بشدة مرة أخرى، وجاء أنصار المذهب النقدي للنجدة والإنقاذ.

وفي جامعة كورنيل، وليس في قسم الاقتصاد الذي لم يأخذ في ذلك الحين بالأفكار الكلاسيكية، بل في تل يشرف على الحرم الجميل في كلية الزراعة، كان هناك اثنان من المشتغلين بالاقتصاد الزراعي، هما جورج وارين (1874ـ 1938) وفرانك بيرسون (1887 ـ 1946)، اللذان انصب اهتمامهما المهني على الأثر العقابي الذي يشعر به المزارعون بسبب انكماش الأسعار. وكانا قد تتبعا العلاقة بين أسعار السلع وسعر الذهب على امتداد عقود عدة . ووجدا أنه عندما يرتفع سعر الذهب يرتفع أيضا سعر السلع. وهو

ارتباط لا يدعو إلى الدهشة. وعندما صدرت عملة «الكونتيننتال» وأوراق النقد «خضراء الظهر» للمساعدة على تمويل «الثورة» و«الحرب الأهلية»، ارتفعت الأسعار. وعندما انخفضت القوة الشرائية للدولار، كانت قد انخفضت بشكل ملموس قدرتها على شراء الذهب، بمعنى أن سعر الذهب قد ارتفع. ومن هذا ومن أدلة أخرى أقل درامية جاءت فكرة وارين: أن ترفع وزارة الخزانة السعر الذي تشتري به الذهب، وعند ذلك سترتفع الأسعار، وبخاصة أسعار المنتجات الزراعية التي يهتم بها بصورة خاصة.

ولقي اقتراح وارين تأييدا من جانب إيرفنج فيشر وواحد من زملائه المرموقين في جامعة ييل، وهو جيمس هارفي روجرز، وكان كلاهما في نظر زملائهما من الباحثين الاقتصاديين يأخذ بنظرة أكثر تعقيدا إلى الموضوع، وإن كانت مع ذلك مخطئة إلى حد خطر. وفي خريف العام 1933، وفي ظل ترحيب تلاميذ بريان و«لجنة الأمة»، شرعت الإدارة في منح أسعار ترتفع تدريجيا للذهب الذي تشتريه الخزانة والذي تحوله إلى دولارات. وكان ذلك الذهب من المعدن المستخرج حديثا من المناجم، وكان الذهب المملوك للأفراد كما ذكرنا، قد حصلت عليه الحكومة.

وفي هذا كان العيب الرئيسي للخطة. ولو أنه سمح للأفراد بأن يحتفظوا بما لديهم من ذهب منذ البداية لتمكنوا من الحصول على كسب غير مرتقب بالدولارات عند تسليمه للحكومة. وربما - فلا أحد يدري - أدى ما ترتب على ذلك من إنفاق إلى ارتفاع الأسعار. ولكن نظرا لأن الذهب كان قد تم الاستيلاء عليه، ما كان لذلك أن يحدث، والآن فإن الذين أهملوا - مهما يكن عن غير قصد - تسليم ما يكتنزونه من ذهب لا يستطيعون حتى أن يعترفوا بذلك عن طريق تحويل الذهب إلى دولارات وإنفاق العائد. وانخفضت أسعار صرف الدولار في الخارج كما انخفضت العملات الأجنبية التي كانت لاتزال تأخذ بقاعدة الذهب، وكانت قابلة للتحويل إلى ذهب، والتي كانت تشتري الآن دولارات أكثر، أي أنه حدث انخفاض في قيمة الدولار. وكما كان متوقعا أدى انخفاض ثمن النقود الأمريكية إلى بعض التحسن في الصادرات. ولكن هذا الأثر كان طفيفا في بلد يعتمد إلى حد كبير على أسواقه الخاصة.

ولم يكن بسيطا رد الفعل في أوساط مهنة الاقتصاد، وكذلك المجتمع

المالي ذي السمعة الطيبة. كما أن استجابتها لم يكن مرجعها عدم الكفاءة الظاهرة لهذه السياسة، وإنما كانت ترجع إلى ما يبدو من إضعاف مستهتر لمبدأ ثبات قيمة العملة القابلة للتحويل إلى الذهب، والتي كانت فوق أي تلاعب حكومي وبمأمن منه. وكانوا يرون أن انكماش الأسعار أفضل بكثير من هذا التجاهل الأحمق للمبادئ الكلاسيكية السليمة.

وكان أشهر الثقاة بشأن النقود في ذلك الحين أستاذا في جامعة برنستون ذا جاذبية خاصة يدعى أودين كمرار (1875ـ 1945). وكانت خبرته بالنقود قد تحققت في أثناء رئاسته لبعثات اتجهت إلى بلدان بينها من الاختلافات قدر ما بين جمهوريات أمريكا الوسطى وبولندا، وذلك من أجل تصحيح وضع عملاتها. وكان العلاج الذي قدمه هو ترتيب قروض لها من بنوك نيويورك يؤدي عائدها، بالذهب، إلى إعادة عملة البلد المسكين المتدهورة إلى قاعدة الذهب. ففي بعض الأحيان كانت العملة تعطى اسما جديدا لشخصية يفترض أنها محبوبة في تاريخ البلد. وكان إنجاز كمرار يلقى ترحيبا سخيا، ولم يكن يحدث إلا بعد عودته إلى برنستون بوقت طويل أن ينزلق البلد المعني، في حالات كثيرة، إلى الخروج مرة أخرى على قاعدة الذهب.

والآن حوّل الأستاذ كمرار انتباهه إلى قاعدة الذهب داخل بلده. وشكلت تحت قيادته «اللجنة الوطنية للاقتصاديين المعنية بالسياسة» وقد وحّدت كل الاقتصاديين البارزين ذوي الآراء الكلاسيكية السليمة في معارضة لما أصبح يعرف باسم «خطة وارين». ولقيت اللجنة الوطنية «تأييدا قويا من جانب الصحافة والمجتمع المالي، كما لقيت معارضتها لخطة وارين تشجيعا وتعزيزا عندما اعترض عليها علنا، واستقال بسببها ثلاثة من كبار موظفي الخزانة، هم دين اتشيسون الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية، وچيمس واربورج وهو شخصية ليبرالية من وول ستريت، أعلن فيما بعد سقوطه الاستثنائي إلى الأرثوذكسية، وم. و. سبراج، وهو أستاذ بجامعة هارفارد كان معروفا بأنه حجة في الشؤون المالية. كما أبرزت الصحف مرارا وتكرارا أن الأستاذ وارين اقتصادي زراعي. وكان ذلك جزءا من مهنة الاقتصاد يعتقد كثيرون أنه أدنى مكانة من أجزائها الأخرى ـ كما كان أيضا موضوعا سوف نعلق عليه فيما بعد ـ فرؤي أنه ليس من المناسب أن يتدخل اقتصادي

زراعي في الشؤون المتعلقة بالسياسات المالية.

وفي يناير 1934، ونتيجة بقدر يستهان به لضغط المهنيين ذوي السمعة العالية، ولكن أيضا انعكاسا لعدم إحداث سياسة شراء الذهب تأثيرا في الأسعار، تم التخلي عن «خطة وارين». أما سعر الذهب، الذي ظل لفترة طويلة عند مستوى 20,67 دولارا للأوقية، فقد تم تثبيته عند سعر 35 دولارا للأوقية، وظل عند هذا المستوى لفترة تزيد قليلا على ثلث قرن.

وسوف يتساءل الطالب الحديث، بصورة تكاد تكون آلية، عن السبب في أن هذه السياسة تركزت على سعر الذهب. فلماذا لم تنبع، فور إيقاف المدفوعات بالذهب للأغراض المحلية، سياسة ليبرالية قوية نابعة من «نظام الاحتياطي الفيدرالي»؟ ولماذا لم يصبح سعر الاقتراض ـ سعر إعادة الخصم، الذي أصبح سعر الخصم بعد ذلك ـ منخفضا لدى الاحتياطي الفيدرالي؟ ولماذا لم يسمح لبنوك الاحتياطي بأن تشتري الأوراق المالية الحكومية وتوسع احتياطيات البنوك التجارية؟ ولماذا لم يسمح للبنوك التجارية بأن تقدم قروضا بسهولة، وأن تزيد من عرض النقود عن طريق ما يتبع ذلك من توسع في الإيداع؟

لقد تم ذلك كله في الواقع. وكانت أسعار الفائدة قد خُفِّضت، في السنوات الأخيرة من رئاسة هوفر، إلى ما يعتبر بالمعايير الحديثة مستويات اسمية، وبحلول العام 1931 كان سعر إعادة الخصم لدى بنك نيويورك الاحتياطي الفيدرالي، والذي كان 6 في المائة قبل الانهيار، قد خُفِّض على خطوات كل منها 0,5 في المائة حتى بلغ 1,5 في المائة. ولم يكن لدى بنوك كثيرة نقود سائلة. وكان من الترتيبات الشائعة في ذلك الوقت الإعلان عن الاحتياطيات الزائدة لدى البنوك التجارية القادرة على توفير القروض. ولم يكن لذلك أثر ملموس. فالبنوك الخارجة من الأزمة المصرفية الكبرى في أوائل الثلاثينيات، والتي أغلقت كل أبوابها في يوم تقلد روزفلت للسلطة، كانت في حال حذر لم يسبق لها مثيل، والأصح أن توصف بأنها خوف بل وحال ذعر. كما أن المقترضين الذين كانوا يكافحون ضد انخفاض الأسعار، وفي حال المواطنين عموما، الذين كانوا يلاقون مشقة في تدبير نفقاتهم، لم يذهبوا إلى البنوك ليقترضوا. وإلى رصيد العبارات البليغة، وهو رصيد متراكم ضخم وآخذ في الزيادة، أضيفت الآن عبارة تتألف من سلسلة

أحداث: أنك تستطيع، كما لو كنت تشد حبلا، أن تقلل من حجم الإقراض المصرفي باتباع سياسة تقشفية من جانب البنك المركزي، وهكذا توقف الزيادة في عرض النقود، أو تحدث انخفاضا فيه، ولكنك لا تستطيع زيادة الإقراض المصرفي وعرض النقود.

وعدم التناسق هذا في السياسة النقدية والمصرفية ستكون له أهميته لدى كينز في السنوات المقبلة. فقد أصبح من الواضح الآن أنه يدخل في نطاق سلطة الحكومة أن توسع الطلب عن طريق الاقتراض وإنفاق الاعتمادات والقروض الحكومية؛ ولكن ليس في نطاق سلطتها أن تحقق زيادة مؤكدة في الطلب نتيجة لتيسير أسعار الفائدة والتوسع في الاقتراض من البنوك. وعلى ذلك أصبح الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب هو الرد على عدم فعالية السياسة النقدية خلال فترة الكساد.

وفي غضون ذلك أدى الكساد وانكماش الأسعار إلى بذل جهدين مرموقين آخرين لرفع الأسعار، أحدهما عن طريق إجراء مباشر، والآخر عن طريق تقييد العرض.

وكان الإجراء المباشر لرفع الأسعار، الأسعار الصناعية أساسا، هو من خلال «قانون الإنعاش الوطني» (*7)، الذي اتخذ له شعار «الصقر الأزرق». وقد تجمع البائعون من أجل الموافقة على الحدود الدنيا للأسعار. وطلب إليهم في مقابل ذلك أن يسمحوا بأن يفعل العمال الشيء نفسه، أي أن يساوموا بصورة جماعية وبنية حسنة. وكان هناك ما يدعو إلى تصديق هذا الجهد. وقد تحققت درجة عالية من التركز الصناعي، على نحو ما أوضحه بيرل ومينز، وبالتالي أصبح يمكن أن يتلاقى وأن يتفق عدد يمكن التحكم فيه من المؤسسات في معظم الصناعات. وأصبح الوضع المعتاد في الصناعة الآن هو احتكار القلة، وليست المنافسة. وفي ظل هذا الوضع أصبح في وسع كل مؤسسة على انفرادها أن تؤثر بقوة في أسعارها، وتستطيع على الأخص، عن طريق ضغط أجورها، أن تعمل مع تحقيق ربح أو تجارة أقل عند مستوى أدنى للأسعار، وبالتالي تكسب ميزة مؤقتة على المنشآت الأخرى العاملة في الصناعة نفسها. فيكون على الآخرين عند ذلك أن يستجيبوا. وينتج عن هذه العملية حلزون نزولي تنافسي للأجور والأسعار، هو الوجه المقابل في جميع النواحي للحلزون الصعودي الذي

سيحدث يوما ما، وإن يكن بقدر من التردد، باعتباره شكلا جديدا وقويا للتضخم. وعن طريق الاتفاق كانت المؤسسات التي انضمت إلى «قانون الإنعاش الوطني» تعمل على إيقاف الاتجاه النزولي.

غير أن هذه النظرة إلى الأمور لم تلق قبولا، فرجال الاقتصاد لم يعطوا «قانون الإنعاش الوطني» تبريرا اقتصاديا من هذا القبيل؛ واعتبروه بدلا من ذلك أعنف خروج على النظام الكلاسيكي سبق تدبيره من قبل. فهذا القانون رأى أن المنافسة السوقية لتخفيض الأسعار تعتبر شرا ـ وتتعارض مع المصلحة العامة ـ وأنها احتكار، وهو العيب الرئيسي المسلم به في النظام الكلاسيكي والذي اعترف بقبوله، وتسعى بنود «قانون الإنعاش الوطني» إلى خلقه. ثم اتخذت خطوة أخرى لا يمكن إغفالها، وهي أن قوانين مناهضة الاحتكار، والتي كان ينظر إليها منذ أمد طويل على أنها الدعم الوحيد الكبير المطلوب من الحكومة للنظام الكلاسيكي، قد أزيحت جانبا. فماذا حقا بقي من النظام الكلاسيكي؟

ولم يكن هناك هجوم منظم من جانب الاقتصاديين على «قانون الإنعاش الوطني» شبيه بالهجوم على برنامج شراء الذهب. وكما يحدث دائما فإن النقود والإضرار بها تستثير ردا كهنوتيا أكبر. وقام بخدمة «قانون الإنعاش الوطني» عدد قليل من رجال الاقتصاد ـ وكان ذلك في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الوظائف ـ وكان من المسموح به على الأقل أن يوجد المرء في الجهاز الذي أنشئ ليدافع عن مصالح المستهلك. أما بالنسبة للمهنة في مجموعها فقد كان «قانون الإنعاش الوطني» رمزا لخطأ حكومي فادح، وهي الحال التي ظل عليها في الكتب التي تناولت تاريخ ذلك العهد.

وفي 27 مايو 1935 قضت المحكمة العليا بعدم صلاحية الأحكام التي صدر بموجبها «قانون الإنعاش الوطني». وبذلك وصلت التجربة إلى ختام مفاجئ، وليس من المستبعد الاعتقاد بأن وجهة نظر الاقتصاديين المعارضين، كان لها بشكل أو بآخر دورها في مساندة القضية.

وقد كان هناك أخيرا مقابل مباشر «لقانون الإنعاش الوطني» والسياق الذي صدر فيه. فالتفاعل بين الأجور والأسعار ـ الأجور تدفع الأسعار إلى الارتفاع، والأسعار تدفع الأجور إلى الارتفاع ـ كان يعتبر سببا معقولا للتضخم. وأصبح تدخل الحكومة لوقف هذا التصاعد المتبادل ـ عن طريق

ضوابط الأجور والأسعار، أو بعبارة أدق سياسات للأجور والأسعار ـ قضية يدور حولها الخلاف، وكان رد الفعل الكلاسيكي، الذي عمل بمثل هذه القوة ضد «قانون الإنعاش الوطني»، يمثل مرة أخرى معارضة لها أثرها. وهكذا نرى أن الماضي هو بشير للحاضر.

وكان الجهد الرئيسي الثاني من أجل رفع الأسعار يمثل أيضا هجوما على العقيدة الكلاسيكية. وقد وقع هذا الهجوم في مجال الزراعة، وليس في مجال الصناعة. ففي الزراعة كانت المنافسة قائمة كتكرار مخلص للنموذج الكلاسيكي. وهناك آلاف بل ملايين من المنتجين يتقبلون الأسعار التي لا يتحكم فيها أحد منهم، أو يحلم بالتأثير فيها. ولم تكن هناك بطالة ظاهرة في الزراعة. وكان من المعقول أن عائد العمل يصحح نفسه نزوليا إلى أن يصبح عائدا حديا [10]. وكان العامل ـ المزارع المستقل، أو الذي يزرع بالمشاركة على المحصول، والذي يعمل في المزرعة مقابل أجر ـ مضطرا إلى قبول هذا العائد. ولم يكن باستطاعة باحث اقتصادي ممن يأخذون بالتراث الكلاسيكي أن ينظر إلى هذا النموذج دون أن يوافق عليه. ولكن حتى في العشرينيات، كان ذلك مصدرا للسخط الشديد من جانب المشاركين فيه. وفي أوائل الثلاثينيات، أصبح لا يحتمل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

واضطرت إدارة هوفر إلى التصرف. وعن طريق تشجيع التعاونيات من خلال صندوق خاص وهيئة خاصة أنشئت لهذا الغرض، هي «المجلس الفيدرالي للمزارع»، كانت تأمل في أن تتيح للمزارعين قدرا من السيطرة على أسعارهم، وهي السيطرة التي كانت مألوفة في القطاع الصناعي. ولكن ذلك كان أملا ضائعا، فيما عدا بالنسبة لمجموعة قليلة من المنتجات ـ كان من الاستثناءات الظاهرة البرتقال والكروم وأنواع الخوخ ـ وقد كانت درجة التنظيم اللازمة أكبر مما يمكن تحقيقه. وبحلول العام 1933 باتت هنا كضرورة لا مهرب منها، وهي عمل شيء لتخفيف الأوضاع السيئة التي يشهدها هذا القطاع من النظام المقبول رومانسيا. وقد بين جادرنر س. مينز، الذي أصبح الآن مستشارا في واشنطن، أن أسعاره أشد تعرضا للانكماش الناتج عن الكساد من تعرض الأسعار الخاصة بالصناعة [11].

وقد جرت عملية الإنقاذ تحت قيادة الباحثين الاقتصاديين في المقام

الأول، لكن ذلك كان على يد فرع من المشتغلين بالمهنة غير ملتزم نظريا وأيديولوجيا.

وابتداء من القرن السابق، كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومات الولايات تدعم التجارب الزراعية والتعليم الزراعي، وذلك عن طريق الكليات المعتمدة على المنح الزراعية الخاصة. وقد ذهبت حصة من هذا الدعم إلى البحوث والتعليم في الاقتصاد العام للزراعة وإدارة المزارع الفردية. وكان يوجد في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة في واشنطن مركز كبير يدور به نشاط فكري حول تلك البحوث في «مكتب الاقتصاد الزراعي» الذي يتمتع بسمعة عالية.

وكان المركز في دراسته لمسلك الأسعار الزراعية، ومصادر الائتمان الزراعي واستخداماته، والتعاونيات الزراعية، وأسواق السلع الزراعية، وإدارة الأسواق والمزارع، ذا طابع براجماتي إلى حد كبير. ومع ذلك لم يكن في الوسع التأكد من الحصول على الأموال اللازمة من الهيئات التشريعية، على حين كان باستطاعة قطاعات أخرى أن تحصل عليها. وكان الباحثون الاقتصاديون في مجال الزراعة على اتصال وثيق مع غيرهم من المتخصصين الزراعيين ومن يتعاملون معهم من أصحاب المزارع، والذين كانوا يلحون عليهم للعثور على إجابات عن الوسائل الكفيلة بتحسين الدخل من المزارع وتشغيلها. ونظرا لانشغالهم على هذا النحو لم يكن لديهم التزام كبير بالنظام الكلاسيكي الذي كان الكثيرون منهم لا يعرفونه معرفة وثيقة. وبدلا من ذلك كان اهتمامهم الرئيسي منذ العشرينيات وما بعدها منصبا على المشاكل الاقتصادية للمزارعين، لاسيما الأسعار المنخفضة. كما أن باحثين مختلفي المشارب: چون بلاك الذي كان في السابق في جامعة مينيسوتا، الذي عمل بعد ذلك أستاذا بجامعة هارڤارد، وم. ل. ويلسون من جامعة مونتانا، وهوارد الذي تولّى، رئيس مؤسسة جيايني للاقتصاد الزراعي بجامعة كاليفورنيا، وغيرهم، بدأوا مناقشة مكثفة حول الإجراء التصحيحي اللازم، ووسائل رفع الأسعار. وربما يمكن تحقيق ذلك عن طريق التحكم في الإنتاج الزراعي، وربما عن طريق الفصل بين الأسعار الزراعية المحلية والأسعار العالمية المنخفضة ـ وذلك بإقامة نظام يعتمد على سعرين. ويمكن تحقيق هذا الأخير عن طريق إعانات الصادرات ـ أي الإغراق ـ مع توفير

حماية مناسبة للأسواق المحلية عن طريق الرسوم الجمركية. وأيا كانت الوسيلة التي يقع عليها الاختيار، فإنها تنطوي على رفض المخطط الكلاسيكي القائم على المنافسة. فالحكومة، وليست السوق، سيكون لها الأثر الحاسم في أسعار المنتجات الزراعية.

ومع مجيء الإدارة الجديدة في العام 1933، جاء أيضا الاقتصاديون الزراعيون إلى واشنطن. وتحت إشرافهم، وتحت الإدارة الاسمية لمن دعوا طويلا لإصدار تشريعات خاصة بالقطاع الزراعي، ولدت «إدارة التصحيح الزراعي» وكذلك ولدت سياسة وضع حد أدنى للأسعار أو العائدات التي تحصل عليها المنتجات الزراعية الرئيسية، وعند الاقتضاء يقيّد الإنتاج وتوفر وسائل التخزين بحيث يمكن تنفيذ تلك الأسعار. وقد كتب لهذه السياسة أن تستمر، وأن يكون لها مقابل في كل البلدان الصناعية. فهذا الفرع من الاقتصاد الذي يساير بأكبر قدر ممكن المثال الكلاسيكي لم يعد متروكا وفقا للمبادئ الكلاسيكية.

وكان رد الفعل لهذه الهرطقة الزراعية من جانب المدافعين عن الأفكار الاقتصادية المقبولة، أقل حدة بكثير في سنوات «النيوديل» عن رد فعلهم المنظم تجاه دعاة المذهب النقدي لشراء الذهب، واعتراضهم الأوسع على «قانون الإنعاش الوطني». وقد كانت الزراعة حالة خاصة، ولم يكن الباحث الاقتصادي المحترف الذكي يدعي أنه يفهم جوانب شذوذها الاقتصادي والسياسي. وكان الاقتصاديون الزراعيون فئة قائمة بذاتها. وقد ميز ثورشتين فبلن بين المعرفة المقصورة على فئة معينة والمعرفة الدخيلة، فالأولى لها مكانة عالية، ولكن تأثيرها العملي محدود؛ والثانية لها مكانة منخفضة، ولكن جدواها العملية عالية. وكان الاقتصاديون الزراعيون في الجامعات والكليات ينظر إليهم من جانب زملائهم الاقتصاديين على أنهم دخلاء على قدر من الدناءة. وكان ذلك يصدق الآن على السياسات التي دَعَوا إليها.

والشعور بأن ضوابط الأسعار والإنتاج في الزراعة هي خطأ منهجي منتظم لم يتبخر تماما. وحتى وقت قريب لا يتجاوز أوائل الثمانينيات وجهت إدارة ريجان لهذه السياسات في البداية ما يمكن وصفه عى الفور بأنه معارضة لفظية، ولكن لم يلبث أن تجدد التدخل بتكلفة لم يسبق لها مثيل. وقد رفض الأستاذان صمويلصن ونوردهاوس، في كتابهما المدرسي،

تلك السياسة في شيء من الاحتقار بقولهما: «هناك برنامج حكومي مشترك يرمي إلى رفع دخل المزارعين عن طريق خفض الإنتاج الزراعي... ونظرا لأن الطلب على الأغذية والأعلاف هو طلب غير مرن، فإن تقييد إنتاج المحاصيل يؤدي إلى رفع دخلهم... أما المستهلكون فهم بطبيعة الحال يدفعون مكرهين» [12].

وهذه ليست بالسياسة التي يتعين رفضها. وإذا كان المشاركون فيها لا يتقبلون النظام الكلاسيكي في أنقى صوره، فتلك واقعة لها دلالتها العالية في الحياة الاقتصادية الحديثة. ويعد كونها غير مقبولة في أي من البلدان الصناعية تأييدا قويا لهذه النقطة. فهي ليست مقبولة في اليابان، حيث تتمتع الأسعار الزراعية بحماية قوية، وليست مقبولة بالتأكيد في السوق الأوروبية المشتركة، حيث تستأثر الأسعار الزراعية بقدر كبير من الاهتمام والمال، وليست مقبولة في سويسرا التي تزعم التمسك بنظام المؤسسات الحرة، حيث تعيش الأبقار على حشائش الجبال ويعيش أصحابها على الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة. ولابد هنا من تكرار القول: إن من الحقائق الأساسية في التاريخ الاقتصادي الحديث أن النظام الكلاسيكي للسوق لم يعد مقبولا الآن حيثما يظهر في أكثر صوره نقاء.

16 مولد دولة الرفاهة

كان من بين الاستجابات الأكثر دلالة «للكساد الكبير» في الولايات المتحدة إقامة ما سمي فيما بعد «دولة الرفاهة»، وهي تسمية أطلقت مع الموافقة المحدودة أحيانا، والإدانة والاستنكار في أغلب الأحيان. وربما كانت هذه هي الظاهرة التي بقيت أكثر من غيرها مما سمي «ثورة روزفلت»، ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تزعم أنها راعية تطور هذه الدولة، فقد سبقتها في الأخذ بها، في كثير من جوانبها، دول أخرى غيرها. ومن أجل أن يحيط المرء بالمصادر القرينية والفكرية لهذا التغير البالغ الدلالة في الحياة الاقتصادية ينبغي أن يعود إلى أوروبا، وأن يرجع في التاريخ إلى نصف قرن كامل. فقد ولدت «دولة الرفاهة» في ألمانيا في عهد الكونت أوتون فون بسمارك (1815 ـ 1898).

ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر لم يتعثر العمل الاجتماعي في ألمانيا نتيجة للقيود الراديكالية والكلاسيكية بشأن دور الدولة. وقد كان الاقتصاديون الألمان معنيين بالتاريخ، ولم يكن عملهم بوجه عام مصدرا للتحذير الجاد بشأن التدخل الحكومي. ووفقا للتراث الروسي والألماني كانت الدولة تتسم بالكفاءة والنفع، وتتمتع بمكانة عالية.

وما كان يعتبر الخطر الرئيسي في ذلك العصر هو اليقظة المتزايدة للطبقة العاملة الصناعية التي تنمو بسرعة، والتي تنفتح بوضوح على الأفكار الثورية، ولاسيما الأفكار النابعة من مواطنها الذي كان قد رحل مؤخرا، كارل ماركس. وكمثال واضح للخوف من الثورة باعتبارها باعثا على الإصلاح سعى بسمارك إلى التخفيف من حدة المظالم الأكثر قسوة للرأسمالية. ففي الفترة بين العامين 1884 و1887، وبعد مناقشات مطولة، اعتمد الرايشستاج تشريعات توفر بشكل أولي تأمينا ضد الحوادث والمرض والشيخوخة والإعاقة. وأعقب ذلك اتخاذ إجراءات مماثلة. وإن تكن بصورة جزئية في النمسا والمجر وغيرهما من دول أوروبا. ومن يعترضون الآن على «دولة الرفاهة» يستندون إلى تراث تاريخي طويل. كما أن المناقشة الدائرة حول جدوى هذه السياسة ومدى مشروعيتها ترجع الآن إلى مائة سنة كاملة.

وقد جاءت فترة أكثر شمولا، ومن بعض النواحي أكثر تأثيرا، في هذه العملية في بريطانيا بعد خمسة وعشرين عاما من المبادرة الكبرى التي قام بها بسمارك. ولم يكن هذا التحرك في إنجلترا نتيجة للخوف من الثورة بقدر ما كان نتيجة للإثارة الواعية والمطلعة التي قام بها رجال ونساء ومنظمات ـ من أمثال سيدني وبياتريس ويب، هـ. ج. ويلز ، جورج برنارد شو، والجمعية الفابية، والنقابات العمالية التي كان قد أصبح لها في ذلك الوقت نفوذ كبير وصوت مسموع. وتحت رعاية لويد جورج الذي كان وزيرا للخزانة، صدرت في العام 1911 تشريعات للتأمين ضد المرض واعتلال الصحة، ثم التأمين ضد البطالة. وكان قد سبق ذلك صدور قانون بشأن نظام للمعاشات التقاعدية للشيخوخة، ولم تحدد طبيعة المشتركين فيه، وفي الوقت نفسه لم ينص على الضرائب اللازمة لتوفير اعتماداته. وكان النص البريطاني بشأن تعويض البطالة يمضي إلى أبعد من سابقه الألماني، والذي كان لويد جورج قد تقصى جوانبه بنفسه. والواقع أن ألمانيا لم تكن حتى العام 1927 قد طبقت التأمين ضد البطالة.

وعندما تضمنت ميزانية العام 1910 الإجراءات الضريبية المصاحبة لتشريعات الرفاهة في بريطانيا، ثارت نزاعات وضغوط سياسية لم يسبق لها مثيل، وأدى ذلك إلى إجراء انتخابات في العام 1910، وإلى أزمة دستورية خطيرة لم تتمكن حكومة حزب الأحرار من التغلب عليها في مجلس اللوردات

إلا بالتهديد بمنح لقب «نبيل» لعدد من الأشخاص يكفي للموافقة على الضرائب اللازمة. ولكن كانت تدابير الرفاهة التي اتخذت في بريطانيا، وكذلك في ألمانيا، قد حمت الفئات المحظوظة من هجوم أكثر عنفا في وقت لاحق، فإن هذه الفئات لم تستطع أن تدرك بسهولة في ذلك الوقت الحاجة إلى هذه التدابير.

ويمكن أن يقال بكل صدق إن انتصار لويد جورج في العامين1910 و1911 قد مهد الطريق للإجراءات التي اتخذتها أمريكا بعد ذلك بربع قرن. وقد كانت بريطانيا هي الموطن للأرثوذكسية الكلاسيكية، ولكنها قبلت الآن، مع كثير من التردد، هذا التعديل الجوهري في النظام ـ وبالتحديد هذا التخفيف من قسوته، وهو تخفيف جوهري حقا. وذلك نموذج كان على الولايات المتحدة محاكاته.

كما أن المواقف الكلاسيكية تجاه تشريعات الرفاهة في بريطانيا قد خففت كثيرا من غلوائها في السنوات التي أعقبت مبادرة لويد جورج. ففي العام 1920 نشر آرثر بيجو (1877 ـ 1959)، خليفة ألفريد مارشال في كل من مكانته العلمية ومنصبه المهني في جامعة كامبريدج، كتابه الأساسي في الاقتصاد، والذي يعتبر النظير لكتاب «المبادئ» الذي وضعه مارشال قبل ثلاثين عاما. وكان من الأمور ذات الدلالة أنه أطلق عليه اسم «اقتصاديات الرفاهة» [1].

ولم يكن بيجو ممن يأخذون بالتجديدات الراديكالية. وحتى وقت متأخر، يرجع إلى العام 1933، كان يؤكد أنه مع توافر المنافسة الحرة الكاملة [التي كان يفترض وجودها بوجه عام وإن لم يكن بصورة كاملة] يكون هناك دائما اتجاه قوي نحو العمالة الكاملة، وما يشهده أي وقت من بطالة كهذه إنما يرجع بالكامل إلى المقاومات الاحتكاكية التي تؤدي إلى الحيلولة دون حدوث التوفيق المناسب بين الأجور والأسعار على الفور [2]. ولكنه كان بعيدا عن النظرية الكلاسيكية في نقطة جوهرية. فالنظرية المتشددة كانت ترى دائما ـ واستمرت ترى حتى بعد بيجو ـ أن المنفعة الحدية للنقود لمن يملكها من الأفراد، على خلاف المنفعة الحدية لكل سلعة على حدة، لا تتناقص، بل إنها تظل على حالها. فالمزيد منها لا يعطي إشباعا أقل نتيجة للوحدة المضافة. وكانت النظرية السائدة ترى أن المنافع المتبادلة بين الأشخاص

غير قابلة للمقارنة. فمع زيادة الكميات من سلعة معينة يحصل المستفيد على إشباع متناقص من الزيادات التي تطرأ. ولكن لا يمكن أن يقال إن الشخص الذي لديه سلع أكثر يكون لديه إشباع أقل من أي زيادة من الشخص الذي لديه سلع أقل. ومشاعر الأشخاص المختلفين لا تقبل المقارنة، ذلك أن إجراء مقارنات كهذه إنما يعني إنكار ما للعواطف من عمق وما تتسم به من تعقيد، وهو ما يعد إنكارا لكل أشكال التفكير العلمي الذي يطمح إليه كل الاقتصاديين ذوي السمعة الحسنة.

ومهما بدا ذلك مقصورا على فئة محدودة، فقد كان له تأثير عملي ملموس. إذ كان يعني أنه ليس ثمة أساس اقتصادي قوي لتحويل الدخل (أو الثروة المتراكمة) من الأغنياء إلى الفقراء. فتقدير الأغنياء للنقود واستمتاعهم بها لا يقلان مع زيادة الحجم. وعلى ذلك لا يمكن أن يقال إن الأغنياء، بحكم غناهم، تكون معاناتهم نتيجة لفقد الثروة الحدية أو الدخل الحدي أقل من معاناة من هم أقل غنى. كما لا يمكن أن يقال إن الإشباع من الاستهلاك الذي تخلوا عنه يقل عن الإشباع ـ أي المنفعة ـ التي يحصل عليها الفقراء. ومن ناحية النظرية الاقتصادية البحتة، كانت تلك مقارنة غير مشروعة. وعلى ذلك فإن الاقتصاد الكلاسيكي لا يؤيد إجراء إعادة توزيع للدخل، وهنا نصل إلى النقطة الجوهرية في صورة أو أخرى، وهي أن تدبير الرفاهة تتضمن دائما إعادة توزيع من هذا القبيل، ولذا فإن النزعة الأرثوذكسية الكلاسيكية ظلت معارضة لها. وبالنسبة للأغنياء كان ذلك مرة أخرى استنتاجا مريحا للغاية.

وقد وفر بيجو سبيلا للخلاص من هذا النهج في الفكر الكلاسيكي. إذ رأى أنه ما دام الإنتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الإجراء، فإن الرفاهة الاقتصادية أي مجموع الإشباع المستمد من النظام ـ تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة (القابلة للإنفاق) من الأغنياء إلى الفقراء. ورأى أن المنفعة الحدية للنقود تتخفض بزيادة الكمية. وعلى ذلك فإن الأسرة الفقيرة تحصل على استمتاع أكبر مما تحصل عليه الأسرة الغنية نتيجة لحدوث زيادة في الدخل، وما توفره هذه الزيادة من سلع.

ولم تكن تلك ضربة قاضية تماما للمواقف الأرثوذكسية، فقد ظلت هناك شكوك فيما يتعلق بمقارنة المنافع المتبادلة بين الأشخاص. ومازالت

هذه الشكوك قائمة حتى الآن بدرجة ما. ولكن آراء بيجو أعطت تأييدا قويا لإعادة توزيع الدخل التي تنطوي عليها تدابير الرفاهة. وقد جاء هذا من داخل الفكر السائد المستقر.

وكانت هذه الثغرة في الأرثوذكسية الكلاسيكية أحد العوامل التي ساعدت على التحرك نحو دولة الرفاهة. وما كان أهم من ذلك في الولايات المتحدة هو ظهور مجموعة ذات نفوذ واسع بين الاقتصاديين التزمت بمقاصدها التزاما مباشرا.

ففي منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، هبط على واشنطن عدد كبير من الاقتصاديين الشبان، وإلى جانب تركزهم الأساسي في وزارة الزراعة ـ حيث شغل ريكسفورد توجويل منصب وكيل للوزارة، ولم يكن ذلك مصادفة ـ لوحظ انتشار هؤلاء الاقتصاديين في أجهزة حكومية أخرى. وبسببهم اكتسبت عبارة «أستاذ جامعي»(*) بالنسبة للكثيرين مغزى سياسيا يثير الازدراء يشبه إلى حد ما تعبير «منحرف جنسيا»، وتماما مثلما انتقل الاقتصاديون الزراعيون ـ الذين كانت الدوائر الأكاديمية تعفيهم من القيود الكلاسيكية ـ ليتولوا المسؤولية عن السياسة والإدارة الزراعية، فكذلك كانت الحال بالنسبة للاقتصاديين المؤسسيين ـ الذين كانوا قد أعفوا أيضا من القيود الكلاسيكية ـ إذ أخذوا على عاتقهم الدعوة إلى دولة الرفاهة وإرساء قواعدها.

وبينما كان هناك سابقون على هؤلاء في أماكن أخرى ـ إيفلين م. بيرنز (1900 ـ 1985) في جامعة كولومبيا، بول هـ. دوجلاس (1892 ـ 1976) [3] في جامعة شيكاغو ـ فإن جامعة وسكونسن كانت هي مصدر كل من الآراء والمبادرات العملية التي تعتبر الأساس لتشريعات الرفاهة. ويعتبر چون كومنز (1862 ـ 1945)، الأستاذ بتلك الجامعة، الشخصية الأمريكية المناظرة لبسمارك ولويد جورج.

وكان كومنز في سنوات نضوجه هو الناتج النهائي اللامع والفائق التأثير لمرحلة دراسية مضطربة وذات سجل أكاديمي كان محبطا في البداية. وقد حمله عمله في الفترة الأخيرة إلى سلسلة من الكليات والجامعات في الغرب الأوسط والشرق من الولايات المتحدة ـ أوهيو ويسليان، وأوبرلين، وجامعة إنديانا، وجامعة سيراكيوز. وكما حدث في حالة فبلن فإن هذه

الجامعات وجدت من الأنسب أن ينتقل كومنز للتدريس في مكان آخر. وربما لم يكن مما يلفت النظر أنه كان يفصل من الجامعات أكثر مما كان يعين فيها.

وكان هناك أشخاص عملوا على إنقاذ كومنز، من بينهم ريتشار ت. إيلي (1854 ـ 1943)، وهو من الشخصيات الرائدة في الانشقاق الاقتصادي الأمريكي، والذي كان كما ذكرنا من قبل مؤسسا «للرابطة الاقتصادية الأمريكية». وفي نهاية الأمر قام إيلي بإحضار كومنز إلى جامعة وسكونسن، حيث ألف كتبا تتميز بالاطلاع الواسع، وتتناول بوجه عام وتعالج بصورة غير مطردة تأثير المنظمات، بما فيها الدولة، في المواطن. وتضمنت تلك الكتب تفاصيل الأساس القانوني لهذه العلاقة وتاريخها في الفكر والممارسة عبر القرون.

وكتب كومنز لا يقبل على قراءتها كثيرون الآن، كما كانت حالها في وقت نشرها لأول مرة. وكان إنجازه الأكبر هو جمع وقيادة حاشية من الزملاء والطلاب الأذكياء المخلصين الذين لم تكن تشغلهم الآراء الأرثوذكسية الكلاسيكية، وشرعوا معا بطريقة عملية في التصدي للمظالم الاجتماعية الواضحة في تلك الفترة. وكانت أدواتهم الرئيسية هي حكومة ولاية وسكونسن في ماديسون، التي كان مقرها على مقربة من الجامعة، والتي كان يسيطر عليها أعضاء في الأسرة الحاكمة، روبرت لافوليت وابناه.

وكانت «خطة وسكونسن»، وهي إنجاز مشترك بين رجال الاقتصاد ورجال السياسة، تشمل قانونا رائدا للخدمة المدنية في الولاية، والتنظيم الفعال لأسعار خدمات المرافق العامة، وتقييد أسعار الفوائد الربوية (وإن كانت قد ظلت ضد مستوى مانع هو 3,5 في المائة في الشهر، أي 42 في المائة في السنة)، وتأييد حركة النقابات العمالية، وفرض ضريبة على الدخل في الولاية. وأخيرا في العام 1932، وُضع نظام للتعويض عن البطالة في الولاية. وكان لهذا الأخير أثر نافذ في المواقف الاقتصادية والسياسية. ولم يكن لأي شيء آخر تأثير مباشر مثلما كان لهذا القانون في التشريع الفيدرالي الذي صدر بشأن هذا الموضوع بعد ثلاثة أعوام. وكان كومنز والاقتصاديون من وسكونسن هم أيضا أصحاب الدور الرئيسي في الرؤية الفيدرالية. وكان إدوين أ. ويتي (1887 ـ 1960) أستاذا للاقتصاد في الجامعة وأحد

مهندسي «خطة وسكونسن»، بل أصبح المدير التنفيذي للعاملين في «اللجنة الوزارية المعنية بالأمن الاقتصادي» التي صاغت التشريع الفيدرالي. وقد عمل في ارتباط وثيق معه آرثر ج. التماير (1891 ـ 1972) الذي كان له دوره أيضا في إصلاحات وسكونسن. وأي دراسة لمنشأ دولة الرفاهة يجب أن تشمل جولة لها وزنها في ماديسون، بولاية وسكونسن.

وكانت الخطوة الفيدرالية الأولى، التشريع الذي صاغه في العام 1935 توماس م. إليوت (1907) حفيد أحد رؤساء جامعة هارفارد، وهو محام شاب من مساشوستس، وأصبح فيما بعد عضوا في الكونجرس عن تلك الولاية، وبعد ذلك مستشارا لجامعة واشنطن في سانت لويس. وقد وفر هذا التشريع سلسلة من المنح للولايات للمحتاجين من كبار السن والأطفال الذين لا عائل لهم، وغير ذلك من أغراض الرفاهة. كما نص على نظام مشترك بين الولايات والسلطة الفيدرالية، وتعويض البطالة، ووضع نظام إلزامي على النطاق الوطني للمعاشات التقاعدية لكبار السن بالنسبة للعاملين في الصناعات الرئيسية والقطاعات التجارية من الاقتصاد.

وكانت خطة المعاشات التقاعدية، وهي خطة ذات نطاق متواضع للغاية، ترمي إلى تكوين احتياطيات من ضريبة نوعية على الأجور تغطي الجانب الأكبر من المطالبات عندما يصل معظم العاملين في الوقت الحالي إلى سن التقاعد. ونظرا لأن الولايات المتحدة كانت لاتزال تعاني انكماشا حادا، فإن هذه الضريبة كانت ذات طبيعة انكماشية واضحة. إذ كان القدر الذي يستبعد من تيار القوة الشرائية أكبر من القدر العائد في المعاشات التقاعدية الجارية. وكان البديل، أي أن تدفع المبالغ المطلوبة من الميزانية الفيدرالية العامة، أن يؤدي ذلك إلى زيادة العجز، أو يتطلب زيادة أقل في الضريبة النوعية، وربما زيادة في ضريبة الدخل. وقد كان الاحتمال الأول مستبعدا نتيجة للالتزام الاقتصادي المستمر بالتمويل المتحفظ، كما كان الاحتمال الأخير مستبعدا أيضا نتيجة للمقاومة السياسية لفرض ضرائب على الأكثر ثراء لمصلحة الأقل ثراء، وعلى الشباب لمصلحة كبار السن. ومنذ ذلك الحين استمر سريان المبدأ القائل إن حسابات التأمينات الاجتماعية، أي المعاشات التقاعدية لكبار السن، يجب أن تعتمد على الضرائب الخاصة بها. والواقع أن الملاءمة السياسية الظاهرية في وقت بدايتها، كانت هي

العامل الوحيد الذي حال دون جعلها استحقاقا عاما من الإيرادات الحكومية.

وتضمن تعويض البطالة، الممول من ضرائب الأجور، تنظيما معقدا مشتركا بين الولايات والجهاز الفيدرالي، مع اختلاف واسع في المنافع فيما بين الولايات. ومن المؤسف أنه كان هناك تشجيع للولايات على أن تعمل الأقل أكبر من تشجيعها على أن تعمل الأكثر، وبالتالي تعمل على تحسين وضعها التنافسي بفرض عبء أقل على الصناعات المستقرة فيها أو الصناعات التي تسعى إلى اجتذابها، ولكن بدرجة ما كانت هناك بداية.

وكان رد الفعل لدى الاقتصاديين الأرثوذكسيين، إزاء «قانون التأمينات الاجتماعية» مماثلا لرد فعلهم إزاء التشريع الزراعي، ومناقضا لرد فعلهم لـ «قانون الإنعاش الوطني»، ولاسيما تجربة شراء الذهب، فقد كان ردا هادئا نسبيا. وعلى خلاف «قانون الإنعاش الوطني»، أو مشتريات الذهب، لم يكن التشريع الجديد المقترح يتضمن هجوما مباشرا على المعتقدات الكلاسيكية. وكانت توجد بالفعل بطالة للعجز الاقتصادي الناشئ عن تقدم العمر. وربما تطلب الأمر علاج هذه العيوب. وكان تعويض البطالة بمنزلة جسر معقول لمواجهة الجانب المتدهور من الدورة الاقتصادية. وكانت المعاشات التقاعدية لكبار السن تتحمل تكاليفها بنفسها، كما كانت في نهاية الأمر نوعا من التأمين، وليست تغييرا جذريا. وكانت شخصية مرموقة مثل بيجو قد أعطتها قدرا من التأييد. كما أن أساتذة وسكونسن، مهما تكن درجة التنافر في آرائهم، كانوا على الأقل من حيث التصنيف العام اقتصاديين حقيقيين، وليسوا أعضاء في جماعة أقل شأنا من المشتغلين بالمهنة.

أما جماعة الأعمال، التي تحتاج آراؤها إلى إشارة خاصة، فلم تبد هذا القدر من التسامح. وليس هناك تشريع في التاريخ الأمريكي هوجم بقدر من المرارة من جانب المتحدثين باسم دوائر الأعمال بمثل ما هوجم به «قانون التأمينات الاجتماعية» المقترح. وقد حذر «مجلس المؤتمر الصناعي الوطني» من أن «التأمين ضد البطالة لا يمكن أن يوضع على أساس مالي سليم»، وقالت «الرابطة الوطنية لرجال الصناعة» إن هذا القانون سييسر «السيطرة الاشتراكية في نهاية الأمر على الحياة والصناعة». كما أن ألفريد ب. سلون الصغير، الذي كان في ذلك الوقت الرئيس المسيطر على شركة

جنرال موتورز، أكد في عبارة قاطعة «أن مخاطر هذا القانون بادية للعيان»؛ وأعلن چيمس ل. دوناللي من «رابطة رجال الصناعة في إلينوي» أنه مخطط لتقويض الحياة الوطنية «عن طريق القضاء على روح المبادرة، وتثبيط الاقتصاد في الإنفاق، وخنق المسؤولية الفردية»، وقال تشارلز دينبي الصغير، من «رابطة المحامين الأمريكيين»، إن هذا القانون «سيؤدي عاجلا أو آجلا إلى التخلي الحتمي عن الرأسمالية الخاصة»؛ وقال جورج ب. تشاندلر من «غرفة أوهيو التجارية»، في عبارة تدعو إلى شيء من الدهشة، إن سقوط روما يمكن إرجاعه إلى تصرف كهذا. وفي صياغة جديدة شاملة لمواقفهم جميعا كتب آرثر م. شلزنجر الصغير، يقول « مع تطبيق تأمين البطالة لن يعمل أحد، ومع تطبيق تأمينات كبار السن ومن هم على قيد الحياة لن يدخر أحد. وستكون النتيجة التحلل الخلقي والإفلاس المالي وانهيار الجمهورية». وتحدث جون تابر نائب شمال ولاية نيويورك في الكونجرس، مدافعا عن المعارضة التي تبديها دوائر الأعمال فقال: «لم يحدث في أي وقت في تاريخ العالم أن قدم هنا أي تدبير كهذا يرمي إلى الحيلولة دون الإنعاش الاقتصادي واستعباد العمال، ومنع أي إمكان لقيام أصحاب الأعمال بتوفير العمل للناس». وكان أحد زملائه، هو النائب دانيال ريد، أكثر وضوحا، فقال: «إننا سنشعر فوق ظهورنا بسوط الجلاد». وصوتت المعارضة الجمهورية بكاملها، وإن لم يكن بالإجماع، بعدم الموافقة على القانون. ولكن عندما وصل إلى مجلس النواب كان هناك رأي آخر مخالف تماما. فقد قبله المجلس بأغلبية هائلة 371 صوتا ضد 33 صوتا [4].

ولكن ذلك لم يكن غير مجرد بداية. وقد أتى بعد ذلك التأمين الصحي، والمساعدة الشاملة للأسر التي تعول أطفالا، وتوفير المساكن للأسر المنخفضة الدخل، وإعانات الإسكان، والتدريب على الوظائف، وغير ذلك من مكملات الرفاهة للمحتاجين. وكما حدث في الولايات المتحدة، حدث ذلك في كل البلدان الصناعية.

وجاء أيضا سيل مستمر من مظاهر القلق والشكوى من جانب من رأوا ـ مثل كبار رجال الأعمال الذين أشرنا إليهم آنفا ـ في تدابير الرفاهة عدوا طبيعيا للمؤسسات الحرة ومدمرا للحوافز التي تسير عجلتها. وفي أيام لاحقة زادت الحكومات ذات النهج المحافظ الصريح في الولايات المتحدة

وبريطانيا من حدة هذا القلق وجعلته نغمة عالية. وظهر إلى جانبهم من يكررون ـ مع التظاهر بالجدة ـ ما سبق أن نادى به بنتام وسبنسر ووليم جراهام سومنر [5].

ومع هدوء ما يشعر به المحرومون من الملكية من الغضب والغربة، هدأت مشاعرهم نتيجة لتدابير دولة الرفاهة نفسها، مثلما هدأت المخاوف البسماركية من الثورة. أما الاشتراكية، التي واجهت مشاكل عميقة الجذور في الأداء، فقد تضاءلت كبديل محتمل. وكانت النتيجة أن اشتد الهجوم الصريح على تدابير الرفاهة، ولكن بدرجة ملحوظة لم تُترجم العبارات الطنانة الكبيرة والمنتشرة إلى عمل على أرض الواقع، ولم يحدث ذلك في أي مكان في العالم الصناعي. وعندما واجه المشرعون والإداريون الواقع، بما في ذلك النتائج السياسية الأكيدة لمحاولات تفكيك دولة الرفاهة، لم يلبث المسؤولون أن تراجعوا [6]، مثلما فعل مجلس النواب الأمريكي بتصويته الأولي في هذا الصدد. وقد أصبحت دولة الرفاهة بالرغم من العبارات الخطابية، جزءا راسخا من الرأسمالية الحديثة والحياة الاقتصادية الحديثة. ويلقى الأمن الاجتماعي الكراهية والحب في آن واحد، ولكن الحب كانت له الغلبة.

وكان رد فعل دوائر الأعمال لقانون الأمن الاجتماعي بداية لتغير ملحوظ في العلاقات بين الباحثين الاقتصاديين وعالم الأعمال، ومنذ ذلك الحين بات بين الجانبين قدر من التوتر. ولم يعد الباحثون الاقتصاديون هم المصدر لترشيد كلاسيكي حميد للأحداث الاقتصادية، كما كانت الحال في كل الأوقات السابقة، فقد أصبح بعضهم الآن المصدر لأفكار وأعمال مناقضة تماما. وكانت هناك بوادر لهذا الدور المعاكس في مشتريات الذهب، وأصبح ذلك واضحا الآن مع بداية دولة الرفاهة. ولن يمضي غير وقت قصير حتى يصبح ذلك جليا في حيوية بالغة مع ظهور چون ماينارد كينز.

وهنا يثور السؤال عن السبب في أن مصالح الأعمال قاومت هذه التدابير الاقتصادية التي ترمي أساسا إلى حماية النظام الاقتصادي، وهو سؤال عاد يتردد مرة أخرى بقوة وبإلحاح مع التدابير الكينزية. وكان المألوف تقليديا أن تعزى هذه المقاومة إلى قصر نظر رجال الأعمال ـ وذلك من جانب من لا يراعون اللياقة في التعبير، ومن لا يعرفون واقع المجتمع ـ

وقصر نظر أعلاهم صوتا بوجه خاص، وهذا رأي غير منتشر. فالمصلحة المالية الشخصية ليست واسعة الأفق في هذه المسائل، وكان للمعتقدات الدينية دورها. فالنظام الكلاسيكي بالنسبة للمشاركين الفعليين في مجال الأعمال كان دائما ـ ولا يزال ـ أكثر من مجرد ترتيب لإنتاج السلع والخدمات والدفاع عن العائد الشخصي. فهو إلى جانب ذلك صنم معبود، تجسيد للعقيدة الدينية. وهكذا فمن الواجب احترامه وحمايته. ولذا ارتفع رجال الأعمال والتنفيذيون في مجال الأعمال، والرأسماليون فوق مصالحهم للدفاع عن العقيدة. وهذا ما لا يزال الكثيرون يفعلونه.

ثم كان هناك سبب آخر لموقفهم. فالأعمال ليست مجرد بحث عن النقود، إنها أيضا بحث عن التميز، وما يترتب عليه من تقدير الذات. ومن الحقائق الصعبة، وإن يكن لا مفر منها، أن الإنجازات النسبية يكون إدراكها في أوقات الشدة أيسر من إدراكها في أوقات الرخاء. ففي أوقات المحن العامة يكون باستطاعة رجل الأعمال الناجح أن يرى بتفصيل واضح ما تحقق جهوده الشخصية (أو بجهود أحد أسلافه المرموقين)، وما لم يتمكن من تحقيقه. أما إذا كان لدى كل شخص موهبة جيدة أو حتى متواضعة، فإن هذه الممارسة في استحسان الذات تكون أقل عطاء. ولن يكون هناك مجال للفكرة المرضية والقول «إني فعلت ذلك بنفسي»، أو لإمكان التأمل في الخصائص المتفرقة التي سمحت بذلك. والقول إن قصر النظر الفكري أو المصالح الضيقة هي سبب مقاومة دوائر الأعمال للاتجاهات الإصلاحية المتمثلة في الأمن الاجتماعي (لورد كينز فيما بعد)، هو إساءة فهم لأشياء كثيرة لها أهميتها في الحوافز التنافسية والرأسمالية. وهناك شيء، وربما يكون له وزنه، يجب أيضا أن يعزى إلى متعة الكسب في مباراة يخسر فيها الكثيرون.

17 جون مينارد كينز

بسبب ضغط الأحداث الذي لايلين على الأفكار الاقتصادية والضغط الهائل «للكساد الكبير»، كانت حقبة الثلاثينيات من هذا القرن هي الحقبة التي شهدت أكبر التجديدات، ولاسيما في الولايات المتحدة. وكما ذكرنا من قبل كان هناك تصد مباشر للانخفاض في أسعار المنتجات الصناعية والزراعية، وتم توفير فرص العمل في مجالات الإغاثة والأشغال العامة، وفي العام 1935م جاء تعويض البطالة وتأمين الشيخوخة. ولكن بقي مع ذلك الفشل الذريع للنظام برمته. وفي العام 1936م، وهو العام الرابع من تطبيق «النيوديل»، وبعد قدر ضئيل من الانتعاش المؤقت للغاية، كانت النفقات الشخصية منخفضة، وكان 17 في المائة من قوى العمل الأمريكية مازالت تعاني البطالة، وكان «الناتج القومي الإجمالي» الحقيقي لا يتجاوز 95 في المائة عن مستواه للعام 1929 الذي بات بعيدا الآن، وذلك على الرغم من الزيادات السنوية الكبيرة التي كان رجال السياسة جميعا يعدون بحدوثها. وشهد العام 1937م هبوطا حادا آخر. ونظرا لأنه كان هناك كساد بالفعل، تطلب الأمر البحث عن اسم جديد، فسمي تراجعا. وكان التراجع كسادا داخل كساد.

ولم يكن باستطاعة الأرثوذكسية الكلاسيكية أن تجيب عن شيء من ذلك. فهي ترى ـ ونحن نكرر ذلك مرة أخرى ـ أن الاقتصاد يحقق توازنه في ظل العمالة الكاملة، ومن العمالة الكاملة يأتي تدفق الطلب الذي يؤازر التوازن. «قانون ساي». وحالات القصور المؤقت ممكنة، بل مقبولة ولكن لا يمكن قبول شيء يستمر، كما كان الوضع بحلول العام 1936م، فهو سنوات ست عجاف كاملة بلا نهاية. ومنذ قرن مضى كان توماس روبرت مالتس قد رأى ذلك بالنسبة لإجمالي إفراط الإنتاج على أنه المقابل لنقص في الطلب[1]. وقد نظر إليه في هذا الصدد على أنه ربما يأخذ بمنطق «خالف تعرف»، وعلى أنه مخطىء بغير شك. وظلت الحقيقة المقبولة إلى جانب ساي وداڤيد ريكاردو، ورفض ما كان الجميع يسمونه أكذوبة وقصور الاستهلاك، أو نقص الطلب. وإذا كان نقص الطلب لا يمكن أن يحدث، فمن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك حاجة إلى إجراء حكومي لتعزيز الطلب. وإلى جانب أنه غير ضروري، فإنه ينتهك قواعد المالية العامة السليمة. والحكومة، مثل الأسرة، تعيش في إطار إمكاناتها ـ أو ينبغي لها ذلك.

وربما كان ممكنا في الحقيقة خفض أسعار الفائدة بموجب إجراء من بنك مركزي، ولكن بحلول منتصف الثلاثينيات كانت هذه الأسعار قد هبطت بالفعل إلى ما يقرب من مستوياتها الاسمية، ولم يعد في الوسع مواصلة تشجيع الاقتراض والاستثمار بالضغط على هذا الوتر.

ومن هذه الظروف ـ وليس في الوسع رؤية مدى قوتها إلا على ضوئها ـ جاءت بتأثير هائل أعمال چون ماينارد كينز (1883 ـ 1946). وكانت الأساسيات التي دعا إليها بسيطة ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها الكلاسيكي. وقد رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة ـ ما يسمى «توازن العمالة الناقصة»، وأن «قانون ساي» لم يعد ساريا، إذ يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب. ولذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغي لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع. أما في حال الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة.

وكان توازن العمالة الناقصة، والتخلي عن «قانون ساي»، ودعوة الحكومة

للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب ـ هو جوهر النظام الكينزي، وسوف أعود للحديث عنه. كما كان ذلك ما أصبح يسمى، مع بعض التعديلات غير الضارة، «الثورة الكينزية».

وكان أقل ما يسترعي النظر في هذه الثورة هو عدد الأشخاص الذين توقعوها. فقد كان هناك كينزيون قبل كينز بزمن طويل، منهم أدولف هتلر، الذي لم يكن تقيده أي نظرية اقتصادية، وشرع في تنفيذ برنامج واسع النطاق للأشغال العامة عندما تقلد السلطة في العام 1933، وكان أوضح مظاهره مشروع إنشاء الطرق السريعة [*]. وبعد فترة من الزمن تبع الإنفاق على الأشغال المدنية الإنفاق على الأسلحة. وكان النازيون أيضا غير مبالين بالقيود على الإيرادات الضريبية، فقد كانوا يسلمون بفكرة التمويل بالعجز. وخرج الاقتصاد الألماني من الركود المدمر الذي كان يعانيه في السابق. وبحلول العام 1936 كان قد قضي تقريبا على البطالة، وهو ما كان له أثر كبير في وصول هتلر إلى السلطة.

ولكن العالم الاقتصادي لم يبد إعجابه بهذه الخطوات. ولم يكن هتلر ونظام الاشتراكية الوطنية نموذجا جديرا بالاحتذاء. كما أن الاقتصاديين والمتحدثين بصوت أعلى من المعبرين عن الحكمة المالية كانوا عندما يزورون الرايخ في تلك السنوات يتنبأون جميعا بحدوث كارثة اقتصادية. وكانوا يرون أنه نتيجة للسياسات الاقتصادية المتهورة، إن لم تكن خالية من العقل، سوف ينهار الاقتصاد الألماني، وستفقد الاشتراكية الوطنية بريقها وتختفي. وانضم هينريخ برونينج [2*]، المستشار الشديد المتمسك بالأرثوذكسية والذي شهد عهده البطالة والبؤس السابقين، إلى جامعة هارفارد حيث كان يذكر لكل من يسمع له أن ثمة نتائج خطيرة ستنجم عن تخلي ألمانيا عن سياستها التقشفية المتشددة، وهي السياسات التي كان يرفض بعناد أنه كان لها أي ارتباط بحالة اليأس التي أفضت إلى نهوض الفاشية.

وكانت السويد أكثر تحضرا وأكثر ارتباطا بالفكر الاقتصادي المتفتح والمعني بالأوضاع الجارية. فهنا ظهر جيلان من الاقتصاديين اليقظين شرعا في المناقشة الانتقادية للأفكار الاقتصادية في ارتباطها بالأمور العامة. ثم تجاوز هؤلاء الاقتصاديون المناقشة إلى التعليم والكتابة، وحملوا مفاهيمهم وسياساتهم إلى مجالات السياسة العملية والإدارة العامة.

وكانت الشخصية المؤسسة للجيل الأول، نت فيكسيل (1851 ـ 1926)، وهو باحث يتبع التراث الكلاسيكي والنفعي ولكن بعقل شديد الاستقلال والأصالة، وبموجبه يخرج عن النطاق المتوقع، ويمضي أحيانا إلى الخروج الصريح عن المألوف. وقد تعرض لانتقادات قاسية لدعوته المبكرة لتحديد النسل. وفي العام 1908، عندما أشار بطريقة خالية من الورع، إلى «الحمل بلا دنس» (*3) في محاضرة عامة، حكم عليه بالسجن لمدة شهرين، فقد كان المعتقد أن رجال الاقتصاد يجب أن يكونوا أقل انتقائية في هرطقتهم.

وكانت آراء فيكسيل هي الإرهاصات لجانب كبير من المناقشات اللاحقة، وعلى وجه التحديد فقد رأى قبل تشمبرلين وروبنسون أن الاحتكار والمناقشة هما النهايتان المتطرفتان لطيف يضم أشكالا عدة من تنظيمات السوق. ذلك أن هذا الموقف وغيره من المواقف غير المتسمة بالاحترام تجاه المفاهيم الأرثوذكسية قد وضعته طوال حياته في نزاع مع جوستان كاسيل (1866 ـ 1944)، عميد الاتجاهات الاقتصادية المحافظة في السويد، وفي أوروبا إلى حد ما. وكان كاسيل مدافعا دؤوبا عن النظام الكلاسيكي، وقاعدة الذهب، وأن يكون دور الدولة محدودا بقدر كاف، إن لم يكن في أضيق نطاق. ونظرا لأن كاسيل كان ملتزما بقوة بآرائه الخاصة، وكانت هذه الآراء تلقى تأييدا كبيرا من جانب المحافظين في كل أنحاء أوروبا، فقد أثار رد فعل ديكالكتيكيا قويا. وما حدث من خروج السويد على الأرثوذكسية الاقتصادية إنما يرجع بدرجة كبيرة إلى وجود معارض أرثوذكسي بهذه القوة.

وكان من البارزين في معارضة كاسيل جيل ثان من الباحثين ذوي العقول المستقلة بدرجة ملحوظة، مثل جونار ميردال (1899)، وبروتيل ج. أولين (1899 ـ 1979)، وإبريك ليندال (1819 ـ 1960)، وإيريك ف. لندبرج (1907)، وداج همرشولد (1905 ـ 1961)، الذي أصبح فيما بعد أمينا عاما للأمم المتحدة، ومات في أثناء شغله لهذا المنصب. وقد كانوا على معرفة كاملة بالنظرية الاقتصادية، ويبدون معارضة قوية لقيودها، وكانوا جميعا يوجهون جهودهم للمشاكل العملية للاقتصاد والمجتمع والسياسة في السويد. ومع ازدياد الكساد عمقا وجهوا اهتمامهم بوجه خاص إلى ما نتج عنه من انكماش الأسعار، وتناقص الإنتاج، وازدياد البطالة، ومحنة الزراعة. وفي إطار المجتمع السويدي المدمج كان الاقتصاديون على ارتباط وثيق، بل

يومي مع الزعماء السياسيين والمسؤولين الحكوميين، أو كانوا يقومون بأنفسهم بهذا الدور. ونتج من هذا الارتباط رؤية عريضة للحد من المشاق وتحسين السير الإجمالي للاقتصاد. وشمل ذلك ما كان بمعايير ذلك الوقت نظاما متطورا للتأمينات الاجتماعية. وكذلك دعم الأسعار الزراعية. كما شمل ما يعتبر استكمالا وتصحيحا للمؤسسات الرأسمالية والتنافسية المعتادة، وهو نظام محكم البنيان للتعاونيات الزراعية والاستهلاكية.

غير أنه كان من الأمور التي تحظى بأهمية راهنة كبرى، العمل على استخدام ميزانية الحكومة لدعم الطلب والعمالة.. وقد أدى الكساد بالباحثين الاقتصاديين في ستكهولم إلى التخلي عن الأمل في أن يؤدي تحرك البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة إلى إحداث التوسع اللازم في الاستثمار والإنفاق الاستثماري وحجم الطلب. وكان ذلك مرة أخرى عزفا على الوتر لا طائل من ورائه. وكانوا يرون بدلا من ذلك أنه في الأوقات الطيبة ينبغي أن تكون الميزانية متوازنة، ولكنها في أوقات الكساد يجب أن تكون غير متوازنة قصدا حتى تؤدي زيادة المصروفات على الدخل إلى دعم الطلب والعمالة.

كان هذا كله يقال وينفذ في ستكهولم في الثلاثينيات قبل كينز بوقت طويل، وإذا أراد العالم أن يكون دقيقا في مصطلحاته عند تحديد مرجعيته الحديثة فإن هذه الأفكار لا ينبغي أن تنسب إلى كينز، بل إلى «الثورة السويدية».

وبحلول منتصف العقد كان الحديث عن التطورات الجارية في الفكر السويدي يتسرب في الحقيقة إلى بريطانيا والولايات المتحدة. وفي نظر عالم تزعجه الفكرة القائلة إن الاشتراكية والشيوعية هما البديلان الوحيدان لرأسمالية ذات تشدد أرثوذكسي، فإن السويد بما لديها الآن من نظام متطور للرفاهة الاجتماعية، وتعاونيات استهلاكية وزراعية، وتقبلها بشكل عام لتعديلات وتحسينات التشدد الكلاسيكي، وميزانيتها الداعمة للطلب، كان يجري تصويرها على أنها «الطريق الوسط» [2]. ولكن كما لاحظ بن ب. سليجمان [3] ظل حاجز اللغة، لمدة طويلة حائلا دون انتقال تلك الأفكار. ولم يكن من المتوقع أن تأتي الأفكار الاقتصادية العظيمة من بلدان صغيرة.

وكان هناك سابقون لكينز في الولايات المتحدة أيضا. في العشرينيات

قام وليم تروفانت فوستر (1879 ـ 1950)، وواديل كاتشينجز (1879 ـ 1967)، وكان أولهما من الباحثين الاقتصاديين المعروفين بخروجهم على المألوف، والثاني من العباقرة المبكرين [*4] في الحملات الكبيرة لترويج الاستثمار في الأعوام التي سبقت أو أعقبت الانهيار في العام 1929، قاما بنشر سلسلة من الكتب تحث الحكومة بقوة على التدخل لدعم الطلب وتعزيزه. وكان هدف هجومهما هو «قانون ساي» والمعتقدات الاقتصادية التي استند إليها: «لقد كان هؤلاء السادة في مجال النظرية الاقتصادية [أصحاب النظرة الكلاسيكية في الاقتصاد] لا يقدمون أكثر من الافتراض، حتى دون أي محاولة للإثبات، بأن تمويل الإنتاج نفسه يزود الناس بوسائل الشراء [4].

ولم تمض أفكار فوستر وكاتشينجز جميعا دون أن تكون لها جاذبية عامة، ففي السنوات الأولى للكساد حظيت بقدر من القبول والمناقشة من جانب القراء العاديين، لكنها بين الاقتصاديين المرموقين لم تكن أكثر من مثال للأخطاء الشائعة والسطحية، وكان يشار إليها في التعليم اليومي على أنها تبين الاتجاهات التي يأخذها مثل هذا الخطأ [5].

وأخيرا فقبيل كينز كان هناك تطبيق عملي للغاية في الولايات المتحدة لما سيصبح وصفته الرئيسية، ألا وهو أنه ينبغي أن تكون هناك نفقات حكومية يجري تمويلها عن طريق الاقتراض من أجل دعم الطلب والعمالة. وطوال الجانب الأكبر من الثلاثينيات اعتمدت الحكومة الفيدرالية على التمويل بالعجز. وابتداء من العام 1933 زاد ذلك بالإنفاق من أجل الإغاثة المباشرة والأشغال العامة وغيرها من وسائل التوظيف الحكومي، وهذا الأخير عن طريق «الإدارة الفيدرالية للإغاثة في حالات الطوارئ» و«إدارة الأشغال العامة» و«إدارة الأشغال المدنية» و«إدارة تقدم الأعمال». وبحلول العام 1936، بعد ثلاث سنوات كاملة من «النيوديل»، وما يمكن أن يوصف بأنه سنوات كينز، لم تكن الإيرادات الفيدرالية تمثل غير 59 في المائة من المصروفات، أي ما يزيد قليلا على نصفها. وكان العجز 4,2 في المائة من «الناتج القومي الإجمالي» الجاري [6]. كما أن الظروف القاسية، وهي القوة التي لاراد لها في السياسة الاقتصادية، كانت قد تطلبت بالفعل ما كان كينز يدعو إليه. غير أن ما كان لازما لم يلق القبول. والظروف ليست عذرا

للخطأ في الشؤون المالية. ونتيجة لذلك، رأى الكثيرون، ولم يكن فرانكلين د. روزفلت استثناء منهم، إن سياسة كينز الاقتصادية ليست عملا اقتصاديا حكيما، وإنما هي ترشيد محنك لما تبين أنه لا مفر منه سياسيا.

وشملت الدعوة المبكرة للسياسة الكينزية محاولات قوية للإقناع من جانب كينز نفسه. ففي بيان مشهور بعنوان «خطاب مفتوح إلى الرئيس»، نشر في جريدة نيويورك تايمز في 31 ديسمبر 1933، خلال السنة الأولى من «النيوديل»، أبلغ الإدارة الجديدة أنه «يوجه أكبر الاهتمام إلى زيادة القوة الشرائية الوطنية الناتجة عن المصروفات الحكومية التي تمول بالقروض» [7]. وفي السنة التالية عقد اجتماعا غير عادي مع روزفلت للدفاع عن وجهة نظره، لكنه لم يوفق. غير أنه لم يكن لأي من هذه الجهود السابقة من الأهمية ما كان لنشر كتابة «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود» في عام 1936 [8]، الذي كان حدثا في تاريخ علم الاقتصاد شبيها في دلالته بنشر كتاب ثروة الأمم في العام 1776، والطبعة الأولى من رأس المال في العام 1867. وكان هذا الكتاب، كما أراده كينز، ضربة قاتلة للاستنتاجات الكلاسيكية [9] بشأن الطلب والإنتاج والعمالة وما ينتج عنها من سياسات.

ولعله أصبح من الجلي الآن أن جانبا كبيرا من قبول النظرية العامة لا يرجع فقط إلى «الكساد الكبير» وإخفاق الاقتصاد الكلاسيكي في التعامل مع هذا الحدث الذي كانت اضطراباته تتفشى وتنشر، ولكنه يرجع أيضا بدرجة كبيرة إلى قوة حجة كينز في شؤون الاقتصاد وسلامة تحليله، وإلى ما يوحي به تعبيره واتخاذه للمواقف من أصالة واثقة. وينبغي أن نؤكد بوجه خاص على الثقة. وليس هناك باحث اقتصادي في أي وقت كان ينظر إلى نفسه بقدر ما نظر كينز إلى نفسه، وما كان هناك يقين أكبر مما كان يبديه من يقين. كما أن تأثيره كان يدين بالكثير لخلفيته الشخصية وسمعته ومكانته. ولو أن النظرية العامة جاءت من شخص يفتقر إلى هذه المؤهلات فربما ذهبت دون أن تترك أثرا. ولنذكر شيئا عن تلك المؤهلات.

ومن الصعب أن نتصور أن أسرة كينز ومؤهلاته الأكاديمية كان يمكن أن تخدمه على نحو أفضل مما فعلت، فوالده، جون نيزيل كينز، كانت أستاذا للاقتصاد بجامعة كامبريدج ذا سمعة ممتازة. وعلى امتداد خمس عشرة

سنة كان يشغل منصب المسجل، أي كبير الموظفين الإداريين في الجامعة. وكانت والدة ماينارد كينز، فلورنس آدا كينز، من زعيمات المجتمع المتحمسات، وأصبحت فيما بعد عمدة لكامبريدج ، وقد عاش كلاهما لما بعد حياة ابنهما الشهير، وحضرا جنازته في كنيسة ويست منستر في أبريل 1946.

وقد تلقى چون ماينارد كينز تعليمه في إيتون، ثم في جامعة كامبريدج، حيث كان من زملاء دراسته ليتون استراتشي وليونارد وولف وكلايف بل. وفيما بعد قام مع فيرجينيا وولف وڤانيسّا بل وعدد من الآخرين، بتشكيل مجموعة «بلومزبيري» في لندن، وهي المجموعة التي حظيت بشهرة كبيرة، ويمكن أن يقال إن ما حظيت به من شهرة كان أكثر مما تستحق. وكان هؤلاء الأصدقاء بالنسبة لكينز فرصة للانفتاح على عالم ونوع من الحوار يتعارضان مع المفاهيم المتشددة في الفكر الاقتصادي. وكان كينز بالنسبة لأصدقائه صلة غير مرجحة، بل وتدعو للاستغراب، مع علم الاقتصاد والشؤون السياسية العملية.

بعد أن حصل كينز على درجته العلمية من كامبريدج في العام 1905، تقدم لامتحانات «الخدمة المدنية»، وكان أداؤه سيئا في علم الاقتصاد: «كنت بوضوح أعرف عن الاقتصاد أكثر مما يعرفه من يمتحنونني» [10]. وبعد هذا الفشل الرسمي، اشتغل لفترة من الوقت في «مكتب الهند» [*5]، وألف كتابا في نظرية الاحتمالات ذات طابع تقني رفيع، واستقبل استقبالا حسنا، وشرع في إعداد كتاب آخر عن عملة الهند وماليتها، ثم عاد إلى كامبريدج مستعينا بمنحة وفرها له بصفة شخصية الأستاذ آرثر پيجو.

ثم إن حرب الفترة 1914 ـ 1918 والسنوات التي أعقبتها جاءت لكينز بالشهرة، وكذلك بالثقة التي أصبحت منذ ذلك الحين تميز حديثه العام وتكسبه قدرة كبيرة على التأثير، بل في نهاية الأمر قدرة لا تقاوم. واشتغل لمدة ثلاث سنوات في «وزارة الخزانة»، حيث اكتسب سمعة مهمة لكفاءته وسعة حيلته في التعامل مع مكاسب بريطانيا من الصرف الأجنبي وحصيلة القروض، وإيرادات الأوراق المالية الأجنبية التي تصادر وتباع في الخارج. وكذلك في توزيع الحصيلة الزائدة على الواردات اللازمة، والنفقات فيما وراء البحار، وفي توجيه ومساعدة الفرنسيين والروس بشأن المسائل نفسها. وهكذا أصبحت له شهرة كبيرة في نهاية الحرب لقدرته في السياسات

الاقتصادية والإدارية بحيث وقع عليه الاختيار ليكون عضوا في الوفد البريطاني «لمؤتمر باريس للسلام» في العام 1919، وهي مهمة ذات قدر من الأهمية والتميز لا يستهان به.

وجاء كما كان متوقعا تماما سلوك ذلك الأخصائي الشاب - كان عمر كينز آنذاك ستة وثلاثين عاما - والذي دخل في علاقة مع أشخاص يبعثون على الرهبة، مثل الحاضرين في «مؤتمر باريس» - دافيد لويد چورج [*6]، وكليمنصو[*7]، وودرو ويلسون - والمكلفين بمهمة تبعث على الرعب هي ضمان سلام العالم، فالشخص الذي يقع عليه الاختيار ويلقى هذه الحظوة لابد أن يستمتع بما ينشأ عنها من شعور بالرضا عن الذات، وحسد من جانب الآخرين الذين لم يواتهم مثل هذا الحظ الطيب. وكان من واجبه أن يقدم المشورة بكل المراعاة المناسبة، وعليه أن يقبل النتيجة وأن يدافع عنها، حتى إن لم تكن موضع ترحيب، أو حتى إذا كانت تفتقر إلى الحكمة أو تتسم بالغرابة، باعتبار أنها أفضل ما يمكن الوصول إليه. فالتصرف على نحو آخر يكون معناه إنكار الحكمة في اختياره والنيل من مكانته هو. وقد غادر كينز، الذي لم يكن بحاجة إلى أي تعزيز لإيمانه بنفسه، باريس في يونيو 1919، بعد أن فاض به الاحتقار لكل ما جرى. فقد عاد إلى إنجلترا ليؤلف كتاب الآثار الاقتصادية للسلام» [11] خلال فترة الشهرين التاليين. ونشر ذلك الكتاب في إنجلترا في وقت لاحق من ذلك العام، وبيعت منه 84 ألف نسخة في طبعته البريطانية، وتمت ترجمته إلى لغات عدة، ومازال يعتبر أهم وثيقة اقتصادية تتعلق بالحرب العالمية الأولى والفترة التي أعقبتها.

وكان هذا الكتاب أيضا، كما قيل كثيرا، واحدا من أبلغ المؤلفات اللاذعة التي كتبت في أي وقت. وقد صور الجو السائد في «مؤتمر باريس» على أنه جو انتقامي وقصير النظر وبعيد كل البعد عن الواقعية. كما وصف أيضا كبار رجال السياسة - ويلسون هذا «الدون كيشوت الأعمى والأصم» [12] وكليمنصو الذي لديه «وهم واحد هو فرنسا - وخيبة أمل واحدة هي البشرية [13]، ووصف لويد چورج في عبارة حذفت في آخر لحظة بأنه هذا الزمار المترنح، وهذا الزائر نصف الآدمي لعصرنا من الغابات المسحورة من الأزمنة السلتية [*8] القديمة [14]».

غير أن شروط التعويضات هي التي استدعت الاستنكار المهني لكينز.

وقد رأى أن ألمانيا لا تستطيع أن توفر المبالغ المطلوبة من أي حصيلة للصادرات يمكن تصورها، وأن الجهد وما ينتج عنه من اضطراب تجاري ومالي سيكونان بمنزلة عقوبة ليست للعدو المهزوم وحده، بل كذلك لأوروبا بكاملها. ومن هذا الاستنتاج أكثر من أي مصدر آخر، جاء الرأي الذي تردد في العشرينيات والثلاثينيات بأن شروط السلام كانت في الواقع شروطا قرطاچية [*9] ونتيجة لذلك أنه لم يعد ينظر إلى ألمانيا على أنها دولة متعدية لقيت عقوبتها، بل على أنها ضحية وكانت تلك هي التركة التي خلفها كينز.

ثم كان هناك أثر أبعد. فبعد الحرب العالمية الثانية، رفض الجميع فكرة فرض تعويضات على ألمانيا في صورة تحويلات مالية. إذ قيل إن الخطأ الذي شهر به كينز يجب ألا يتكرر. وبدلا من ذلك ينبغي في هذه المرة، بمزيد من التعقل، أن تكون التعويضات عينية، وفي المقام الأول في صورة مصانع ومعدات. ومن المؤسف أن التعويضات في هذه الصورة، فيما عدا أنها لم تكن عملية إلى حد ما، تبين أنها أشد إضرارا وقسوة. فالعمال ومجتمعات بكاملها كانوا يشاهدون المصانع والآلات التي يتوقف عليها رزقهم تفكك وتحمل بالقطارات والسيارات وتنقل بعيدا. وبدا لتلك اللحظة على الأقل أن المستقبل قد ولى. وكانت تلك ممارسة قرطاچية حقا، لم يخفف من وطأتها غير المشاكل العملية المتعلقة بنقل المصانع واستعمالها في مكان آخر.

وفي العشرينيات وأوائل الثلاثينيات كان كينز مفرطا في الكتابة، ويبدي اهتماما بالفنون، وكان رئيسا لمجلة نيوستيتسمان آند نيشن، وعضوا في «اللجنة الحكومية لبحث الشؤون المالية والصناعية»، ورئيسا لمجلس إدارة إحدى شركات التأمين، وزميلا بـ «كينجز كولدج» بجامعة كامبريدج، وأمين الصندوق فيها، وقام بالمضاربة، ولكن مضارباته في البداية كانت فشلا ذريعا ـ وقام بإنقاذه والده وزملاؤه من حي المال في لندن (السيتي) ـ ثم ضارب بنجاح بعد ذلك بأمواله الخاصة، ثم بالنيابة عن «كينجز كولدج» على ضوء ضبط النفس المعتاد في مثل هذه التصرفات.

وفي العام 1925 ترتب على مسألة قاعدة الذهب، والخطر الذي بدا واضحا لما سماه الموسم العاصف، دخوله في نزاع جدلي واضح مع وزير

الخزانة في ذلك الوقت، ونستون تشرشل. وكان النزاع حول عودة الجنيه الاسترليني، بعد تدهوره في فترة الحرب، إلى قيمته القديمة بالذهب، وهي 27 ,123 قمحة من الذهب الخالص، وسعر تعادله القديم مع الدولار وهو 187 ,4 دولار للجنيه الإسترلينى. وكان ذلك ما تتطلبه الحكمة المالية والأعراف، ولكن الجنيه ذا القيمة المرتفعة سيستخدم أيضا في تسعير منتجات التصدير البريطانية، بما في ذلك الفحم على الأخص، وبذلك يرفع سعرها لما يقرب من 10 في المائة فوق الأسعار في السوق العالمية. وكان تأثير ذلك في الصادرات والواردات هو العكس تماما من السياسة التي اتبعها روزفلت بعد ثماني سنوات لشراء الذهب وخفض سعره، والمقابل لسعر الدولار المرتفع في منتصف الثمانينيات.

ولكي تظل الصادرات البريطانية قادرة على المنافسة كان لابد من انخفاض أسعارها، ومعها التكاليف، وفي مقدمتها الأجور. وبالتدريج وبصعوبات عدة، وبعد إضراب طويل ومرير في حقول الفحم، «والإضراب العام» الكبير في مايو 1926، تم تخفيض الأجور. ومازالت عودة بريطانيا إلى الذهب في العام 1925 تعد واحدة من أوضح القرارات الخاطئة في تاريخ الأخطاء الاقتصادية الطويل والمثير.

وكان كينز شرسا في معارضته، وخاصة في نقده لتشرشل الذي كانت لديه هو أيضا، كما تبين فيما بعد، شكوك قوية بشأن حكمة هذا الإجراء. وقد تساءل كينز «لماذا قام هو [تشرشل] بهذا الشيء الأحمق؟» ثم أجاب على سؤاله بقوله «إنه ليست لديه قدرة غريزية تمنعه من ارتكاب مثل هذه الأخطاء... لقد أصابته بالصمم الأصوات الصاخبة للداعين إلى النظريات التقليدية في شؤون المال... كما أخطأ مستشاروه خطأ جسيما في مشورته»[15]، ولما كان كينز قد عثر من قبل على عنوان جديد فإنه لم يتردد في استعماله مرة ثانية. وقد حملت المقالة التي شملت هذا الهجوم عنوان «الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل» [10*].

وأخيرا في العام 1930، نشر كينز كتابه المؤلف من مجلدين والمعنون «رسالة في النقود» [11*]، واستقبل هذا الكتاب استقبالا حافلا باعتباره عملا محوريا في عصره. وقد تضمن تاريخا آسرا للنقود، والفكرة المثيرة التي مفادها أن الذهب يدين بتميزه لجاذبية فرويدية، والحساب الذي

يؤخذ منه أن مجموع التراكم العالمي لهذا المعدن منذ بداية الدنيا وحتى الوقت الحاضر يمكن (ومازال يمكن دون شك) أن يحمل عبر المحيط الأطلسي في سفينة واحدة.

كما تضمن الكتاب أيضا أفكارا كانت إرهاصا لكتاب «النظرية العامة»: «يمكن أن يفترض ـ وكثيرا ما افترض ـ أن حجم الاستثمار يكون بالضرورة مساويا لحجم الادخار. ولكن عند التأمل يتبين أن الحال ليست كذلك»(16). وهنا وردت بعبارة هادئة نقطة أصبحت لها أهمية كبرى فيما بعد، وهي: أنه لا يمكن الاعتماد على أن كل الدخل سيتدفق عائدا في صورة طلب على السلع والخدمات، وفقا لما نص عليه «قانون ساي». وبعضه يمكن أن يضيع عن طريق مدخرات غير مستخدمة أو غير مستثمرة.

ولكن كينز وصل في مسائل أخرى إلى استنتاجات في هذا الكتاب لم يلبث أن هاجمها بعنف في النظرية العامة. فهو لم يتناول العوامل التي تؤدي إلى التغيير في الناتج وما يرتبط به من عمالة في الاقتصاد برمته، وهو أمر اعترف به: «إن هذا التطور الديناميكي (أي التغيرات التي ذكرت للتو)، باعتبارها عنصرا متميزا عن الصورة الفورية، ظل بعيدا عن الكمال ومشوشا إلى أقصى حد» (17).

وكان كينز صافي التفكير، وواسع الحيلة في استخدام النثر الإنجليزي بقدر سعة حيلة أقرانه سميث وبنتام ومالتس ومِلْ، الأب والابن، ومارشال وفبلن. فربما باستثناء ريكاردو كانت تلك سمة مميزة لكل ذوي الأهمية الكبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي المتكلمين بالإنجليزية. غير أن النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود كتاب معقد سيئ التنظيم غامض في بعض المواضع، وهو ما أدركه كينز نفسه حيث ذكر أن الجمهور العام «وإن كانت موضع ترحيب في النقاش، لا يعدو يلتقط الكلمات من وراء الأبواب» في هذا الجهد ذي الطبيعة التقنية بالضرورة، والذي يهدف إلى إقناع زملائه من الباحثين الاقتصاديين. ولم يستجب لدعوة كينز للإنصات غير عدد ضئيل للغاية من أشخاص من خارج من يجعلون البحث الاقتصادي مهنتهم.

ومع ذلك فإن الأفكار المحورية، كما ذكرت من قبل، ليست عسيرة الفهم نسبيا. والمشكلة الحاسمة في الاقتصاد ليست هي كيفية تحديد أسعار السلع، ولا هي كيفية توزيع الدخل الناشئ عن ذلك، وإنما المسألة الرئيسية

هي كيف يتحدد مستوى الناتج و العمالة [18]. فعندما يزيد الناتج والعمالة والدخل، يقل ما يستهلك من الزيادات الإضافية للدخل ـ وبصياغة كينز التاريخية، فإن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص. ومعنى ذلك أن المدخرات تزيد. ليس هناك ما يؤكد ما كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يقولون به من أنه، بسبب أسعار الفائدة المنخفضة، فإن هذه المدخرات سوف تستثمر، أي أنها سوف تنفق. فهي قد يحتفظ بها من غير إنفاق لأسباب تحوطية متنوعة تكون انعكاسا لحاجة الفرد أو المؤسسة إلى الأصول السائلة أو لرغبة فيها، ومرة أخرى بعبارة كينز، تفضيله للسيولة. وإذا تم ادخار الإيراد ولم ينفق، فإن أثر ذلك يكون إنقاص مجموع الطلب على السلع والخدمات ـ الطلب الإجمالي الفعال ـ وبالتالي على الناتج العمالة. وهذا الانخفاض سيستمر إلى أن تقل المدخرات. وذلك يحدث عند الضغط من أجل زيادة الميل الحدي للاستهلاك، بل حتى عند فرض هذه الزيادة، وذلك عن طريق إنقاص الدخل. وعند ذلك فإن المدخرات التي نقص حجمها يستوعبها مستوى الإنفاق الاستثماري الذي يهبط بسرعة أقل.

وكما هي الحال في وجهة النظر الكلاسيكية، فإن المدخرات والاستثمارات يجب أن تكونا متساويتين، فالمدخرات يجب أن توازنها الاستثمارات. والفرق هو أن كلتيهما لم تعدا بالضرورة، أو حتى في العادة، مساوية إحداهما للأخرى في حالة العمالة الكاملة. ولكي تصبح المدخرات مساوية للاستثمارات، وبذلك نضمن إنفاق المدخرات، فإن ذلك ربما يتضمن دخولا متناقصة وحرمانا. وينتج عن ذلك أن حالة التوازن في الاقتصاد لا تتحقق مع العمالة الكاملة الإلزامية، بل يمكن أن تتحقق في وجود مستويات مختلفة بل قاسية من البطالة. وأصبح ذلك معروفا ـ كما رأينا ـ باسم توازن العمالة الناقصة، كما كان شيئا يمكن رؤيته بالعين المجردة وغير المدربة في العام 1936.

وكانت هناك نغمة نشاز أخرى من جانب كينز. فعندما تحدث البطالة في السياق الكلاسيكي، وبعيدا عن أولئك العمال الذين يكونون في عملية تغيير الوظائف أو خارج العمل بسبب عدم توافر المهارات والمتطلبات، كان السبب المقبول هو أن الأجور تكون أعلى مما يجب أن تتسم بجمود مفرط. وتكون نقابات العمال ومطالبها من الأسباب الظاهرة لذلك والعائد من

إضافة عمال جدد أي الإيرادات الحدية من زيادة قوة العمل، لا يكفي لدفع الأجور المطلوبة. فإذا انخفضت الأجور على الرغم من أي مقاومة، فإن العمال العاطلين سيعودون إلى العمل. ولكن مع كينز لم يعد الأمر كذلك، فما يصدق بالنسبة لصاحب العمل الفرد لا يصدق على الجميع. لنتذكر أن هذا هو ما يسميه الاقتصاديون أكذوبة التركيب، وذلك عندما يتحدثون عن الاتجاه إلى المضي من البسيط إلى المركب، مثل الشؤون المالية للأسرة إلى الشؤون المالية للدولة. فلو أن أصحاب الأعمال جميعا خفضوا الأجور في وقت وجود بطالة، فإن تدفق القوة الشرائية ـ إجمالي الطلب الفعال ـ سينقص بالسرعة نفسها التي تنخفض بها الأجور. ثم يؤدي نقص الطلب الفعال إلى زيادة البطالة. ولا يمكن أن تعزى البطالة إلى ارتفاع الأجور، ولا إلى نقابات العمال. وقد كانت هناك على الأقل موافقة على هذه السياسة بالتحديد من جانب هربرت هوفر، وكذلك من جانب فرانكلين روزفلت الذي جاءت موافقته من خلال «قانون الإنعاش الوطني»، فقد عارض كلاهما تخفيض الأجور. وقد عمد الاقتصاديون، وفقا لعقيدتهم الكلاسيكية، إلى انتقاد الرئيسين بشدة، ولكن كينز رأى أن كليهما كان على صواب.

ومع التشخيص جاء العلاج. فلم يعد في وسع الحكومات أن تنتظر حتى توفر قوى التصحيح الذاتي العلاج اللازم، فتوازن العمالة الناقصة يمكن أن يكون ثابتا ومستمرا. ولم يعد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدي البطالة إلى خفض الأجور، فذلك يمكن أن يفضي إلى توازن عند مستوى أكثر انخفاضا للناتج والعمالة. ولا يمكن أن يعول على أسعار الفائدة المنخفضة لزيادة الاستثمار والإنفاق الاستثماري. فهي ربما لا تؤدي إلى تعزيز تفضيل السيولة. فلماذا يتخلى المرء عن المميزات المتعددة المتمثلة في الاحتفاظ بالنقود السائلة في مقابل عائد اسمي؟ بل أقوى من ذلك هناك الحقيقة الواضحة للغاية في المشهد الاقتصادي الحالي، وحتى أسعار الفائدة المنخفضة بشدة عندئذ لم تؤد إلى تنشيط الاستثمار في وجود طاقة زائدة كبيرة وعدم وجود عائد معقول.

وبذلك ظل هناك سبيل واحد ـ سبيل واحد لا غيره. هو تدخل الحكومة لرفع مستوى الإنفاق الاستثماري، أي قيام الحكومة بالاقتراض والإنفاق من أجل الأغراض العامة. أي العجز العمدي. فهذا وحده يمكن أن يؤدي

إلى كسر توازن العمالة الناقصة عن طريق إنفاق ـ إنفاق عن رضا ـ مدخرات القطاع الخاص التي لم تنفق. وكان ذلك تأكيدا قويا لحكمة ما كان يجري عمله بالفعل تحت ضغط الظروف.

هذا هو صلب ما سمي «الثورة الكينزية». وكينز لم يعرضها بهدا الشكل. فالمناقشة الاقتصادية التي أعقبت نشر «النظرية العامة» تصادمت بلا نهاية وبشيء من المتعة مع ما في الكتاب من تعقيدات وغموض. وكان هناك قدر من الارتياح لدى رجال المهنة لإحاطة أفكار الكتاب بحجاب من الأحاجي والألغاز، وهو ما بذل الباحثون المطلعون جهدا للتمكن منه، ومن العسير أن يتوقع من الشخص العادي أن يفهمه.

وهناك سمة من سمات «الثورة الكينزية» مضت دون أن يشير إليها الكثيرون: فالاقتصاديون الذين تأثروا بالأشياء الكثيرة التي تغيرت لم يتوقفوا ليتأملوا في الكثير الذي تبقى دون تغيير. ومن الآن فصاعدا ستكون الدولة مسؤولة عن الأداء الإجمالي للاقتصاد. ولاشك في أنه سيكون هناك اختلاف بشأن التدابير التي ينبغي أن تستخدم، كما سيكون هناك اختلاف بشأن مسؤولية الحكومة أو على الأقل مسؤولية البنك المركزي. ومضى دون رجعة الاعتقاد بأن العمالة الكاملة التلقائية تتحقق عند الأسعار الثابتة، مع استبعاد فترات الشذوذ. ومع ذلك فإن التعليم والجدل حول كيفية تحقيق العمالة الكاملة وثبات الأسعار سيصبحان الآن فرعا خاصا مستقلا من فروع علم الاقتصاد، يسمى الاقتصاد الكلي [*12] [19]. وفي تقليص غير مستساغ بوجه خاص أصبح بعض الاقتصاديين يشيرون إلى تخصصهم على أنه «كلي». وظل بعيدا عن كينز ودون إزعاج منه ما سوف يسمى الاقتصاد الجزئي [*13]، أو في لغة مهنية دارجة منفرة بالمثل، مجرد «جزئي». ففي الاقتصاد الجزئي ظلت السوق على حالها، كما ظل على حاله كل من مؤسسة الأعمال والمنظم. كذلك ظل على حاله كل من الاحتكار، والمنافسة، والمنافسة غير الكاملة، ونظرية التوزيع. فهنا بإيجاز ظل النظام الكلاسيكي بلا مساس تقريبا. وهذا النظام يعمل في نطاق تدفق موجه من الطلب، وفي داخل هذا التدفق الموجه ظلت الحياة الاقتصادية بلا تغير يذكر. وظل توزيع القوة بين الشركات ونقابات العمال وفرادى العمال والمستهلكين على النحو الذي كان يتصوره الاقتصاد الكلاسيكي. وليست هناك حاجة إلى أن تتدخل

الدولة في هذه الأمور بأكثر مما كانت تتدخل في الماضي.

لقد رفع كينز كابوس الكساد والبطالة عن عاتق الرأسمالية، أو هكذا كانت رؤيته، وبذلك أزال السمة التي لم تستطع أن تفسرها والتي ـ كما رأى ماركس ـ لم يكن باستطاعتها أن تتخطاها. ولكن هذا كان كل شيء أو حتى الجانب الأكبر منه. وعندما ننظر إلى «الثورة الكينزية» على هذا النحو نرى أنها ليست مجرد شيء محدود، بل شيء محافظ بشدة.

وفي العام 1935، في يوم الاحتفال برأس السنة، وردا على رسالة من جورج برنارد شو يدعو فيها للانتباه إلى نقطة أثارها ماركس، أجاب كينز بقوله: «غير أنك حتى تفهم وجهة نظري يجب أن تعرف أني أعتقد أني أؤلف كتابا عن النظرية الاقتصادية سيؤدي إلى جعل العالم يفكر بطريقة ثورية للغاية في المشاكل الاقتصادية، وأعتقد أن ذلك لن يحدث على الفور بل خلال السنوات العشر المقبلة» [20]. ولم يكن هذا التوقع بلا مبرر تماما. فقد حدث تغيير. ولكن على النقيض من التغيير الذي تنبأ به ماركس وحث عليه، كان الإنجاز الذي حققه كينز هو مدى ما سمح به من بقاء الأمور على حالها.

وفي العقدين التاليين، وخاصة في الولايات المتحدة، اكتسب اسم كينز نغمة راديكالية ملحوظة. وفي مجتمع الأعمال والبنوك أصبح ينظر إلى الكينزيين على أنهم أعداء للنظام القائم مثلما ينظر إلى الماركسيين، بل إن خطرهم أكثر وضوحا وحضورا، وهنا نجد أحد الثوابت الأساسية الأخرى في الحياة الاقتصادية: فبين الكارثة الخطيرة في النهاية والإصلاحات التي ربما تحول دونها، كثيرا ما يكون التفضيل لأوليهما.

18 الحرب تدعم أفكار كينز

في خريف العام 1936، قبل بضعة أسابيع من الانتخابات الرئاسية في ذلك العام، احتفلت جامعة هارفارد بمرور ثلاثمائة عام على إنشائها [1]. وقد دعي كل قسم من أقسام الجامعة المتعددة لتزكية مرشحين للحصول على درجات الشرف التي ستمنح في تلك المناسبة. وفي بادرة ليبرالية مثيرة للإعجاب التمس من الباحثين الشبان ـ من درجة مدرس وأستاذ مساعد ـ أن يقدموا أفكارهم. واقترح الأعضاء الشبان، قسم نظم الحكم، رغبة منهم في إحداث أكبر قدر ممكن من الإحراج، اسم ليون تروتسكي [*]. أما الاقتصاديون الأصغر سنا، رغبة منهم في أن يكونوا أكثر انصياعا، فقد اقترحوا اسم چون ماينارد كينز. ولكن الاقتراحين، بعد بحثهما بعناية، قوبلا بالرفض.

وبدلا من منح الدرجة لكينز منحت لدينيس روبرتسن (أصبح فيما بعد سير دينيس) (1890 ـ 1963) من كلية ترينيتي بكامبريدج، فهو باحث اقتصادي له سمعة وسلوك لا تشوبهما شائبة. ولم يكن روبرتسن مذهبيا كلاسيكيا متشددا، وكان في وقت مبكر قد انضم إلى كينز في رفضه لقانون ساي، قائلا إنه نظرا لأن المدخرات والاستثمارات

تتم على أيدي أشخاص مختلفين ومؤسسات مختلفة، فليس هناك ما يدعو إلى توقع أن تكون على قدم المساواة. ولكنه ربط أيضا بين البطالة والارتفاع الذي لا موجب له في الأجور، وكان فيما عدا ذلك ملتزما بوجهة النظر المستقرة. وقد سافر من كامبريدج البريطانية كي يتلقى التكريم في كامبريدج الأمريكية، متخذا في أثناء ذلك فترات للراحة من النزاع المستمر مع كينز حول ما يقدمه من أفكار بعيدة عن المألوف.

وبذلك كان الانقسام في الرأي الذي ظهر بين جيلي الشباب والكبار في هارفارد يحمل طابعا رمزيا وموضوعيا في آن واحد. فقد كان كينز هو الأكثر جاذبية لشباب الاقتصاديين في كل مكان، وكانت آراؤه بديلا للبطالة والبؤس اللذين لم يعد في الوسع الدفاع عنهما، كما كانت بديلا للأخذ بآراء ماركس والثورة، وهي آراء، وإن كانت تلقى تأييدا، فقد كانت بغير شك غير ملائمة للباحثين الشباب الذين يشغلون مراكز مريحة. ولكن هذا الموقف من الاقتصاديين الشبان في هارفارد كان موقفا نوعيا، وعن طريقهم كان على النظام الكينزي أن يجيء إلى الولايات المتحدة. وكما كان يمكن أن تعتبر ولاية وسكنسن المصدر للأمن الاجتماعي، وولاية ييل المصدر للتجديد النقدي، فإن هارفارد التي كانت قلعة للأرثوذكسية المتشددة كان يمكن أن تعتبر النقطة الجنينية للاقتصاد الكينزي في الولايات المتحدة.

وكان هناك بطبيعة الحال أشخاص أكبر سنا ممن لا يدينون بآراء كينز. ولكن معظم الاقتصاديين ذوي السمعة المستقرة ظلوا متمسكين بآرائهم، وهناك الكثيرون الذين جنبوا أنفسهم الغواية بعدم قراءة «النظرية العامة». ولكن كان بين من قرأوها بالفعل چوزيف شومبيتر الذي كان عندئذ قد مضى على وجوده في هارفارد سنوات عدة. وقد أدان الكتاب بعبارات قاطعة: وكان بين أخطاء كينز وعيوبه الأكثر خطورة، في رأي شومبيتر إصراره على الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسة العملية [(2)]. وفي مناسبة أخرى ذكر شومبيتر أن كينز مصاب بـ «لعنة الفائدة العملية»، ولكن ذلك لم يكن اعتراضا فعالا في نظر من يبحثون في حماسة عن سياسة لمكافحة الكساد.

وكان أكبر أثرا بكثير ألفين هارفي هانسن (1887 ـ 1976)، الذي جاء إلى هارفارد في العام 1937. وكان في ذلك الحين مدافعا بالغ الكفاءة عن

السوق، والتجارة الدولية الحرة، وآليات التصحيح الذاتي بوجه عام للنظام الكلاسيكي. وهو باحث وأستاذ ذو قلب عطوف مفتوح وذهن، له شعبية بين زملائه وتلاميذه على السواء، وكان قد سبق أن صحح في عبارات قاطعة بعضا من كتابات كينز المكبرة ذات الطابع التقني. كما قام بقراءة «النظرية العامة»، وهو الآن ينكرها في هدوء: إنها ليست من علامات الطريق، بمعنى أنها ترسي أساسا لاقتصاد جديد.. فهي أقرب إلى كونها من أعراض الاتجاهات الاقتصادية من كونها حجر أساس يمكن أن يبنى فوقه بحث علمي [3]. ثم حدث في الشهور التالية، وبينما يدافع هانسن عن انتقاده ويشارك في المناقشة، أن غير رأيه، وذلك أمر نادر الحدوث نسبيا من الناحية المهنية، ويلفت النظر كثيرا عندما يحدث. وأخيرا أصبح هو أكثر المتحدثين تأثيرا في الولايات المتحدة والمؤيدين للتشخيص الكينزي، وبخاصة العلاج الكينزي. وكان أقرب منافسيه إليه هو زميله ومساعده وصديقه الشاب المخلص بول صمويلصن (1915) الذي كان كتابه المدرسي هو الذي حمل كينز إلى الملايين من الطلاب في أنحاء العالم بداية من العام 1948.

وفي أواخر الثلاثينيات وحتى الأعوام ما بعد الحرب، كانت الحلقة الدراسية التي يعقدها ألفين هانسن عن السياسة المالية تجتذب مشاركين فيها من مناطق تمتد إلى واشنطن، وكثيرا ما كان عدد الحاضرين يتجاوز طاقة الغرفة المزدحمة، فيجلسون في القاعة المجاورة. وكانت مقالاته وكتبه تقرأ وتناقش بنهم، ولاسيما كتابه «السياسة المالية والدورات الاقتصادية» [2*]، الذي نشر بعد «النظرية العامة» بخمس سنوات، والذي كان عرضا أكثر وضوحا وتجريبية لوجهة نظر كينز الأساسية. وفي أحد الجوانب المهمة ذهب هانسن إلى أبعد مما وصل إليه كينز عندما قال إن توازن العمالة الناقصة ـ وفي تعبيره أنه اتجاه نحو الركود الطويل الأمد ـ وضع طبيعي ويمكن التنبؤ به في الاقتصاد الحديث، ولا يمكن موازنته إلا بإجراء حكومي صارم [4].

ولم يقتصر دور هانسن على قيادة المناقشة للنظام الكينزي في تطبيقه على الولايات المتحدة، بل كان أيضا بمنزلة الحصن المدافع عن الباحثين الشباب المشتغلين بالمهنة نفسها. وفي السنوات التالية، عندما بدأت المعرفة بالهرطقة الكينزية تتسرب إلى العقول المعارضة، حدث نوع من «مطاردة

السحرة» على نطاق ضيق، وكانت تلك محاولة لإخراج مصادر هذا السحر من المواقع الأكاديمية والوظائف العامة. وهنا نرى مرة أخرى ما لاحظناه من قبل من السخط على الجهود التي يبدو أنه لم يكن مرخّصا لها إنقاذ النظام الاقتصادي. ومن ثم رأينا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مجالس إدارة جامعة هارڤارد تعبر عن القلق الشديد إزاء هذا الانحراف غير المألوف (*3). وكانت اللجنة التي شكلتها تلك المجالس لزيارة قسم الاقتصاد قد دفعها الانصياع والغيبوبة إلى مقاومة مثل ذلك الانحراف. وقامت مجموعة من خريجي هارڤارد بإنشاء «مؤسسة ڤيريتاس»، وجعلت مهمتها إبعاد كينز عن التدريس في هارڤارد بدعوى أن كينز لا يمكن أن يتلاقى مع الحقيقة. وقام فريق وطني أوسع نطاقا بالتصدي للمشكلة الأخطر المتمثلة في كتاب صمويلصن ساعيا إن لم يكن إلى حظره، فعلى الأقل إلى منع الأخذ به واستعماله. وفي مواجهة هذه التيارات وقف هانسن صامدا كالصخرة. ومادام كان موجودا هناك كانوا يحومون حوله بلا فعالية، ولم يكن في وسع أحد أن يهاجم بطريقة تدعو للاقتناع رجلا من الغرب الأوسط في سنوات نضجه، وإسكندنافيا سابقا، ويعتبر مثالا للهدوء والاحترام الأكاديمي. ولم ينج هانسن من الانتقاد، لكنه تعامل معه بمقتضى قاعدة صريحة: لا ترد أبدا في أي وقت تحت أي ظرف.

ولكن الجانب الأكبر من رد الفعل الأمريكي على كينز، سواء كان سياسيا أو أكاديميا، لم يظهر إلا بعد الحرب. فحتى ذلك الحين لم يكن قد تحقق له التميز باعتباره خطرا معترفا به. وكثيرا ما كان يقال إن ماركس كان يحميه على هذا الجانب من المحيط الأطلسي الخط العام بين اسمه واسم «إخوان ماركس»، وكذلك اسم متجر الملابس الشهير «هارت وشافنز وماركس». أما بعد الحرب العالمية الثانية فإن اسم چون ماينارد كينز كان يفتقر حتى إلى هذا النوع من الأمان. غير أننا بهذا نسبق الأحداث، ويجب أن نعود إلى تأثير كينز في الفترة الأخيرة من الكساد وخلال سنوات الحرب.

في السنوات التي أعقبت نشر كتاب «النظرية العامة» انتقلت رسالته من كامبريدج ومساشوستس إلى واشنطن على يدي الاقتصاديين الأمريكيين الشباب، كما انتقلت على أيدي الاقتصاديين الكنديين الشباب إلى أتاوا، وخاصة في هذه الحالة الأخيرة على يدي روبرت برايس الذي استمع إلى

كينز في «كينجز كولدج» قبل أن ينتقل إلى هارفارد. ونتيجة لذلك كانت كندا هي أول بلد - بعد الحالة الخاصة للسويد - التي قبلت وطبقت الإدارة الكينزية لاقتصادها.

وكان الصوت الكينزي الرئيسي في الحكومة الأمريكية هو لوشلين كوراي (1902)، الذي كان في السابق أيضا من رجال هارفارد، والذي كان كتابه «عرض النقود والسيطرة عليها في الولايات المتحدة» [5] قد سبق كينز في بعض الجوانب المهمة، وهو أمر كان يمكن في ذلك الحين أن يكلفه فقد الترقية في هارفارد. وفي واشنطن توجه في البداية إلى «المجلس الاحتياطي الفيدرالي»، وأصبح بعد ذلك أول المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض وأكثرهم تأثيرا، وقد استخدم كلا منصبيه لحث الحكومة على اتباع سياسات كينزية، كما شجع على تعيين من يتفقون معه في الرأي.

وفي «المجلس الاحتياطي الفيدرالي»، لقي كوراي دعما فعالا وتأييدا من جانب رئيسه، مارينز إكليس (1890 - 1977)، فهو من رجال البنوك في يوتا، ومنحدر من أسرة بارزة من المورمون. وكان قبل تقلده المنصب الحكومي قد راقب بأسى المزارعين الذين كان يقدم لهم خدماته وهم يستسلمون للإفلاس تحت ضغط القوى الانكماشية للكساد الاقتصادي. ودفعه ذلك إلى التساؤل عما إذا كان هناك ما يبرر اتباع الحكومة للأرثوذكسية النقدية والمالية الجامدة وسياسة عدم التدخل بالنظر إلى ما يترتب على ذلك من نتائج. ولم يحدث من قبل أن كان البنك المركزي معرضا لهرطقة من هذا القبيل، ومن المؤكد أن البنك لم يشهد منذ ذلك الحين حدثا كهذا.

وفي السنوات التي أعقبت صدور «النظرية العامة» كان الكينزيون في واشنطن يجتمعون بانتظام لتبادل التأييد والموافقة، وللنظر في وسائل الإقناع وفرصه ومسالكه. وربما كان الأمر سيعتبر مؤامرة لو أن تواتر اجتماعاتهم قد أصبح على الملأ. وقد تعززت آراؤهم وتدعمت قدرتهم على الإقناع نتيجة للانكماش الحاد في الفترة ما بين 1937 - 1938، والذي حدث بدوره بعد اتجاه مصحوب بحملة إعلانية واسعة النطاق من أجل تطبيق سياسة مالية - ذات طابع محافظ أكثر - قوامها زيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق، وتجديد الوعود بأن تكون الميزانية متوازنة.

وكان هناك أيضا في ذلك الوقت حوار صامت بين الكينزيين ومن يمكن

أن يسموا بالليبراليين الكلاسيكيين. فهؤلاء الأخيرون، في بحثهم عن سبب لاستمرار الركود، ساد لديهم اعتقاد بأنهم وجدوا هذا السبب في إطار الأرثوذكسية الكلاسيكية. وكان ما دعا إلى ذلك هو تدهور المنافسة، وانتهاكات الاحتكارات وتركز الشركات لقواعد السوق، مما أدى إلى تقليص الإنتاج، وبالتالي تخفيض العمالة. وكان دليلهم الظاهري على ذلك هو ارتفاع نسبة البطالة في الصناعات الثقيلة ذات التركز الشديد، وانخفاض وجودها أو عدم وجودها أصلا في الزراعة القائمة على المنافسة الكلاسيكية. وبالتالي فإذا أمكن إلغاء الاحتكار وعكس الاتجاه إلى التركز بين الشركات، فإن الاقتصاد سيعمل وفقا للنموذج الكلاسيكي، وستتسع فرص العمل لتشمل كل العمال أو ما يقارب من ذلك.

وكانت النتيجة العملية لهذا الرأي تجديد قوي للالتزام بإنفاذ قوانين مناهضة الاحتكار. وقاد هذه الحملة ثورمان آرنولد (1891 ـ 1969)، وكان أستاذا سابقا للقانون بجامعة ييل له مصالح اقتصادية كبيرة. وكان في ذلك الوقت مساعدا للنائب العام مسؤولا عن شعبة مناهضة الاحتكارات[6]. وفي الفترة ما بين 1937 ـ 1938 انضم الليبراليون الكلاسيكيون في الفرع التنفيذي للحكومة إلى المشرعين ذوي الاتجاهات المماثلة في الكونجرس، ليشكلوا «اللجنة الاقتصادية الوطنية المؤقتة»[4*]. وكانت هذه لجنة مشتركة بين المشرعين والتنفيذيين أُسّست للنظر في مجمل الهيكل التنافسي للاقتصاد الأمريكي وتقديم توصيات من أجل الإصلاح. وهنا ـ في الاقتصاد الجزئي، كما لم يلبث أن سمي كذلك ـ كان المرء يستطيع أن يجد أسباب إخفاق الاقتصاد الكلي. فليست المنافسة غير العادلة وحدها، ولا استغلال المستهلكين وحده، ولا الأرباح الاحتكارية وحدها، هي التي ترجع جذورها إلى الاحتكار أو المنافسة غير الكاملة، إنما ترجع إليها أيضا البطالة وطاقة المصانع العاطلة في وقت الكساد.

وهكذا برز من صميم النظرية الكلاسيكية سبب لليأس الراهن. لقد تناولت الأساس العقلي المقبول نفسه، بل والموقر، للرأسمالية واستخدمته ضد من سبق أن نادوا به. وقيل إن الخلاص لا يتطلب غير أن يأخذ كبار كهنة الرأسمالية بهذه العقيدة المعتمدة. إن النظام الكلاسيكي القائم على المنافسة ناجح بغير شك، وداعية الإصلاح إنما يؤكد مبادئها الأساسية في

مواجهة أولئك الذين تخلوا عنها في التطبيق العملي، بتراجعهم أمام الاحتكار وتركز الصناعة. ولم يكن هذا الداعية راديكاليا منتميا إلى اليسار، بل كان كل ما يدعو إليه هو تأكيدا أشد قوة للمبادئ التي كان من المفترض أن يتمسك بها المدافعون المحافظون عن النظام.

وجاءت الحرب فدفعت بهذه الفورة الأخيرة للنزعة الكلاسيكية إلى نهايتها. ولم يلق التقرير الأخير لـ «اللجنة الاقتصادية الوطنية المؤقتة» في العام 1941، على خلاف جلسات الاستماع السابقة للجنة، اهتماما يذكر، وضاع في غمار الاهتمامات الملحة لوقت الحرب. وكان إنفاذ تشريعات مناهضة الاحتكار قد توقف مؤقتا بسبب الحرب، كما توقف الاهتمام بالأسواق الحرة التي يفترض أن ذلك القانون يعمل على حمايتها. وحدث قدر متواضع من الاهتمام بإنفاذ قوانين مناهضة الاحتكار بعد مجيء السلام، عندما أوصى بإنفاذها على اليابان وألمانيا، وطبقت التوصية بدرجة ما. فقد نظر إليها في هذا الصدد على أنها رد على الشركات والاتحادات والكارتلات الكبرى، التي كان الاقتصاديون الكلاسيكيون المتحمسون والمحامون المشتغلون بمناهضة الاحتكار، إلى جانب من يوافقونهم من الماركسيين، يرون أنها مسؤولة جزئيا على الأقل عن وجود العسكريين اليابانيين والاشتراكية الوطنية وأدولف هتلر. وسوف يظل ينظر إلى سياسة مناهضة الاحتكار في الولايات المتحدة باعتبارها ردا على الاحتكار السافر، والتحكم الصارخ في الأسعار، وإساءة وضع الأسعار للمستهلكين، كما ستظل هذه السياسة تحظى باحترام شديد عند معالجتها في الكتب المدرسية. ولكنها لن تبرز مرة أخرى باعتبارها تفسيرا جادا للبطالة وللفشل الشامل للأداء.

وكان للحرب آثار جوهرية في النظام الكينزي. فهي، كما ذكرنا من قبل، قد دفعت بالاقتصاديين إلى مواقع القوة في واشنطن، كما أن جميع وكالات الحرب كانت بدرجة أو أخرى يديرها اقتصاديون أو يوجهون أمورها، وكان هؤلاء في معظمهم من الشبان المؤيدين للأفكار الكينزية. أما الجيل الكلاسيكي الأكبر سنا فلم يجتذب - أو يعين - على هذا النحو. وقد جاء التنفيذيون في دوائر الأعمال إلى واشنطن بقوة، ولكنهم - مع استثناءات واضحة - كانوا الناطقين باسم العلاقات العامة لمؤسساتهم أو كانوا في

بعض الحالات من الأشخاص الذين يستحسن الاستغناء عنهم. وكانوا، مرة أخرى، مع بعض الاستثناءات، يفتقرون إلى تصور قابل للتطبيق للمهمة الاقتصادية الأوسع المتعلقة بالتعبئة الحربية، أو إلى رؤية لما يمكن أن يحققه النظام الاقتصادي من منافع، وتلك بدورها استثناءات قليلة للغاية. وإلى هذا الفراغ تحرك الاقتصاديون الشبان دون تردد أو عزوف ملحوظ. وقد لقوا أيضا تأييد السلطات العليا: ومن هؤلاء ألفين هانسن الذي جاء إلى «المجلس الاحتياطي الفيدرالي»، كما جاء چون ماينارد كينز من إنجلترا لإجراء مفاوضات باسم حكومة صاحب الجلالة. وفي واشنطن التقى بتلاميذه الشبان، ولم يخف موافقته وتأييده.

توجد هنا في واشنطن فجوة واسعة للغاية بين الاستشراف الفكري لدى كبار السن ومثيلة لدى الأكثر شبابا. ولكن راعتني بقوة في أثناء زيارتي نوعية الاقتصاديين الشبان والموظفين المدنيين في الإدارة الأمريكية... وستكون الحرب أداة «غربلة» هائلة، وستدفع الأشخاص المنافسين إلى القمة. إن لدينا عددا قليلا من الأشخاص الجيدين في لندن، ولكن ذلك لا يقارن بالأعداد الكبيرة التي يمكن أن توجد هنا[7].

وما تنبأ به كينز حدث في الواقع. فالحرب دفعت الكينزيين على نطاق واسع إلى المناصب المؤثرة.

وكانت الخدمة الأخرى التي أدتها الحرب هي أنها جاءت بجلاء بنموذج إحصائي للاقتصاد، أعطى دعما كميا قويا للأفكار الكينزية. وكان ذلك هو العمل الذي قام به سيمون كوزنتس (1901 ـ 1985). وكوزنتس، وهو رجل هادئ منطو على نفسه لم يشارك قط في الشؤون العامة أو في شيء قريب منها، كان على رغم ذلك ـ إلى جانب ألفين هانسن ـ أحد الشخصين اللذين كانا لهما أكبر الأثر في الدعوة إلى النظام الكينزي. وكانت الأداة التي استخدمها هي «الحسابات القومية». فاستنادا إلى أعمال مهمة سابقة ـ قام بها كولين جرانت كلارك (1905) في إنجلترا، وويلفريد كنج (1880 ـ 1962) في الولايات المتحدة، وآخرون ـ وبمساعدة مجموعة من الباحثين الشبان الملتزمين، أعطى كوزنتس الصورة الحالية والقيم الإحصائية للمفاهيم التي أصبحت الآن معتادة لـ «الناتج القومي الإجمالي» و«الدخل القومي»، والعناصر المكونة لهما.

وعلى امتداد عقود عدة كان الإحصاء هو الإضافة الهزيلة، والسلبية بدرجة كبيرة، إلى علم الاقتصاد. وكانت الأرقام القياسية للأسعار، وهي عمل قام به إيرفنج فيشر من قبل، قد اخترعت وأجريت حساباتها. وكانت تبين أن الأسعار تتحرك بالطريقة التي يعرف كل الناس تقريبا أنها تتحرك وفقا لها. وأصبحت أرقام الإنتاج في الزراعة والصناعة متاحة. وطُوِرت تقنيات أخذ العينات، وأجريت البحوث الاستقصائية، واستخلص تحليل الارتباط للربط بين السبب والنتيجة. ولم يكن لشيء من ذلك تأثير كبير في تطور الفكر الاقتصادي. وفي أقسام الاقتصاد بالجامعات كان أستاذ الإحصاء - وهو ضروري بغير شك - يعتبر خارج الاتجاه السائد للأهمية الاقتصادية. ومن ثم ففي جامعة هارفارد، انتقل و.ليونارد كروم من الإخفاق في سعيه لإثبات خطأ الاستنتاجات التي توصل إليها بيرل ومينز بشأن تركز الصناعات الأمريكية [8] إلى تصحيحه ما نشرته مجلة The Literary Digest في تنبؤاتها بشأن نتائج الانتخابات في العام 1936، وهي التنبؤات التي بينت أن ألفريد لندن [*5] سيكسب بهامش كبير، وهنا تدخل كروم وصحح أخطاء العينة، وبيّن أن لندن سيكسب بهامش أكبر. وكان ذلك، بوجه عام، هو المتوقع من رجال الإحصاء عندما يسعون إلى ما هو أكثر من التبويب البسيط للسكان والإنتاج والأسعار. وحتى في المسائل العاجلة كانت هناك فجوات إحصائية خطيرة. فبعد مضي سنوات من الكساد لم يكن لدى الولايات المتحدة أرقام يُعوَّل عليها عن مستوى البطالة أو توزيعها. وكان هناك قدر من المنطق الكلاسيكي في ذلك، فليس للمرء أن ينفق النقود في جمع معلومات عن شيء لا يمكن أن يوجد، وفقا للمبادئ الاقتصادية العليا.

ومن هذا التراث المبتذل جاءت الآن الإحصاءات التي جعلت كينز، من خلال آثارها العملية القوية، ضرورة لا مهرب منها. فقد بينت قيمة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات من كل نوع، عامة أو خاصة، أي «الناتج القومي الإجمالي»، كما أوضحت في الجداول المرافقة الدخل المستخلص منها تبعا للنوع والمصدر، أي «الدخل القومي». وهكذا فإن فكرة أن هذا الأخير يجب أن يكون كافيا لشراء الأول باتت فكرة لا يستطيع أحد أن يهرب منها بعد الآن. وكذلك، وبتحديد أكبر الفكرة القائلة إن المدخرات من الدخل الذي

أصبح واضحا الآن ربما لا تستخدم بالكامل، أي أنها ربما لا يستغرقها الإنفاق على السلع الاستثمارية الموضحة أيضا في الجداول. وكان واضحا أنه يمكن لزيادة في الدخل ـ مترتبة على الإنفاق الحكومي ـ أن تعوض أي نقص في الإنفاق الاستثماري أو الاقتراض الاستهلاكي، ويضيف إلى شراء السلع وإنتاجها.

لقد كانت مقاومة نظرية كينز شيئا، لكن مقاومة إحصاءات كوزنتس كانت شيئا آخر وأشد صعوبة بكثير.

بل كان هناك أثر آخر أكثر قوة. فقد بينت أرقام كوزنتس في أوائل الأربعينيات كيف أن النظام الاقتصادي يعمل بأقل بكثير من طاقته بمقاييس الأداء السابق، ومع الزيادة العادية لقوة العمل، كما بينت مقدار ما يمكن للاقتصاد أن ينتجه لكل من الاستهلاك المدني والاحتياجات العسكرية مما هو متاح بالفعل، من رأس المال غير المستخدم والأيدي العاملة غير المستخدمة.

وفي واحدة من تلك المصادفات التي تعلي من قدر الموظفين غير المستحقين، ارتبط واحد من أكثر تلاميذ كوزنتس موهبة وقدرة على الإقناع، وهو روبرت روي ناثان (1908)، ارتباطا عمليا بالتخطيط الحربي في العامين 1940 و1941، وكان مسؤولا عن التخطيط في «مجلس الإنتاج الحربي» بعد إنشائه في العام 1942. وفي العام 1941، في الشهور الأخيرة قبل الهجوم على بيرل هاربر، وضع ناثان والعاملون معه جدولا زمنيا لإنتاج الأسلحة ـ كالطائرات والدبابات والمعدات الحربية والسفن ـ أطلق عليه اسم «برنامج النصر». وقد تجاوز ذلك البرنامج أي شيء تصور آخرون من العاملين في واشنطن ـ ومن بينهم زملاؤهم الذين جاءوا بعدهم في «مجلس الإنتاج الحربي» ـ إمكان تحقيقه. ولكن كانت هناك الجداول، فهي تبين حجم الموارد المتاحة وغير المستخدمة.

واعتمد «برنامج النصر»، ولم تكن هناك صعوبة زائدة في إنجازه. وبعد تنفيذه أصبح ناثان قوة كبيرة، إلى جانب كوزنتس، في جدولة عناصره، ثم في كبح جماح المطالب والمقترحات العسكرية التي مضت إلى أبعاد غير مسؤولة. كما أنه واجه استياء كبيرا من الرجال الذين وجدوا أنهم لا يستطيعون الموافقة على إحصاءاته. وعندما جُنّد في الجيش في العام

1943، كانت تلك مناسبة لقدر كبير من السكينة الصامتة وبعض الارتياح المعبر عنه [9].

وفي بريطانيا كانت الحسابات المناظرة لـ «الناتج القومي الإجمالي» وعناصره تمثل إطارا توجيهيا للتعبئة، وتميزت هناك بدرجة عظيمة من الكمال والكفاءة. وعلى النقيض لم يكن لدى ألمانيا «حسابات قومية» ذات جدوى، ولم يكن مفهوم «الناتج القومي الإجمالي» ـ ربما بطريق المصادفة لأن مصدره كان يهوديا على نطاق واسع ـ قد تغلغل بصورة فعالة في الرايخ الثالث. وفي غياب المعرفة بالطريقة التي كانت الموارد تستخدم بها، ظل الاستهلاك المدني واستخدام العاملين والعاملات في القطاع المدني مرتفعا بدرجة تفوق السيطرة طوال فترة الحرب تقريبا [10].

وكان سيمون كوزنتس من بين من لقوا أقل حظ من التقدير بين دعامات قوة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. وها هي مرة أخرى إسهامات كوزنتس: لقد وضع هو وزملاؤه كينز بإحصاءاتهم في موضع القوة، وكشفوا العائدات التي تنجم في وقت الحرب عن كسر توازن العمالة الناقصة والإنتاج بكامل الطاقة، وجعلوا من تعبير «الناتج القومي الإجمالي» تعبيرا متداولا في المنازل. ومازال هذا كله من الأمور البالغة الأهمية. فمن دون «هذا الاختراع العظيم للقرن العشرين (الحسابات القومية)... فإن الاقتصاد الكلي كان لابد أن تتلاطمه الأمواج في بحر من البيانات غير المنظمة» [11].

وكان الإسهام الأخير للحرب في ترويج معتقدات كينز، أنها بينت ما تستطيع كتاباته الاقتصادية تحقيقه عن طريق جهاز الدولة. ففي الفترة بين العامين 1939 و1944 وهي ذروة وقت الحرب ، زاد «الناتج القومي الإجمالي» بالدولارات الثابتة (العام 1972) من 320 مليار دولار إلى 569 مليارا، أي أقل قليلا من الضعف. وكان هناك حديث كثير عن الحرمان في وقت الحرب. ولكن تبين أن نفقات الاستهلاك الشخصي بالدولارات الثابتة نفسها لم تنخفض، بل زادت من 220 إلى 255 مليار دولار [12]. وكانت تقديرات البطالة أنها 17,2 في المائة من قوة العمل المدنية في العام 1939، وأصبحت لا تتجاوز 1,2 في المائة في العام 1944 [13]. وكانت السلع المعمرة المصنوعة من المعادن، مثل السيارات الجديدة، قد استبعدت من قياس مستوى المعيشة، ولكن في العام الأخير بكامله من الحرب كان الأمريكيون

يعيشون بوجه عام أفضل مما كان عليه في أي وقت سابق. وليس هناك من يشك بشكل جاد في أن تلك كانت نتيجة للضغط الصعودي للطلب العام على الاقتصاد ـ وقد زادت مشتريات الحكومة الفيدرالية من السلع والخدمات في تلك الأعوام من 8, 22 مليار دولار في العام 1939 إلى 7, 269 مليار دولار في العام 1944 (14). إن مارس، إله الحرب، بمساره غير المتوقع والذي لا فكاك منه، نظم مظاهرة لمصلحة كينز لم يكن يستطيع ـ أو في الحقيقة لاينبغي ـ أن يطلب أكبر منها.

ولم تكن الدولة تأخذ بموقف سلبي في تلك الفترة، على نحو ما تقتضيه عقيدة «دعه يعمل» الكلاسيكية. وبدلا من ذلك كانت تأخذ بموقف إيجابي وبسياسة التدخل على نطاق لم يسبق له مثيل، ولم يكن أحد يتخيله من قبل. وكانت النتيجة إنجازا ينظر إليه جميع الأمريكيين بفخر واعتزاز.

وبعض أشكال التدخل الحكومي في وقت الحرب لم يستمر بعدها. فالضوابط الشاملة للأسعار التي كان يدعمها بسبب ضرورتها نظام للتوزيع بالحصص، أدت إلى إبقاء أسعار ثابتة تقريبا من وقت تطبيقها الكامل في العام 1943 إلى وقت إلغائها في خريف العام 1946. وكانت السوق السوداء صغيرة، وربما كان ذلك لأن الجمهور اعتبر ضوابط الأسعار ضئيلة ولا أهمية لها. ولذا فإن الحرب العالمية الثانية، على خلاف الحرب العالمية الأولى أو أواخر السبعينيات، لم تعد عالقة في الذاكرة الاجتماعية على أنها من فترات التضخم (15). ولكن ضوابط الأسعار أو الأجور لم تكن جزءا من النظام الكينزي. وعلى الرغم من أنه تم إحياؤه مرة أخرى من أجل الحرب الكورية، وأن رتشارد نيكسون أحياها في الفترة ما بين العامين 1971 ـ 1973، فإنه لم تكن لها فيما بعد غير وجود عابر في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في البلدان المتكلمة بالإنجليزية، بل إن «ضوابط» نفسها أصبحت مستبعدة، وإذا تطلب الأمر وضع قيود على الأجور والأسعار، فإنها لن تسمى ضوابط على الأجور والأسعار، وإنما سياسة للدخول والأسعار.

وكان من الأمور ذات الأهمية في نهاية المطاف تأثير الحرب في السياسة الضريبية. فقد كانت الضرائب قبل العام 1941 لا تكاد تذكر بالمقاييس المعاصرة. وفي العام 1939 كانت الإيرادات الفيدرالية تقل قليلا عن خمسة

مـــليارات دولار، وبحلول العام 1945 كانت تتجاوز 44 مليارا بالدولارات الجارية [16]. وظلت في السنوات التالية قريبة من عشرة أمثال مستواها قبل الحرب أو أكثر. وفي العام 1929 كان أعلى معدل حدّي لضريبة الدخل الشخصي هو 24 في المائة، ثم زاد هذا المعدل في سنوات «النيوديل»، وبحلول العام 1945 كان قد ارتفع إلى 94 في المائة [17].

ومع الحرب، وتبريرا لهذه الضرائب، جاءت فكرة الاقتراب من المساواة في التضحية: فالفقراء يدفعون في صورة التضحية بحياتهم، أو على أي حال في صورة خدمتهم في القوات المسلحة أو عرق جبينهم، أما الميسورون، وخاصة الأغنياء الذين لا يخدمون في الجيش، فيدفعون عن طريق الضرائب. وقد قدم الرئيس روزفلت اقتراحا في العام 1942 بأن تفرض خلال فترة الحرب ضريبة تصاعدية على الدخول الشخصية، تجعل الحد الأقصى لها 25 ألف دولار بعد الضرائب، ولكن قوبل اقتراحه بمعارضة من جانب من يحصلون على دخل أعلى، ولم يُعتمد. وقد ظل قائما حتى وقت قريب مبدأ الضريبة الشديدة التصاعد، وذات التأثير الفعال في إعادة توزيع الدخل.

وكما ذكرنا من قبل، فإن إنجازات فترة الحرب في الولايات المتحدة وبريطانيا لقيت تأييدا واسعا. وهي كانت إنجازات للحكومة، وإنجازات للدولة. وذلك أمر لم يفت لا الدوائر المهنية ولا الرأي العام الإشارة إليه. وكانت النتيجة المستخلصة منه واضحة: وهي إن ما نجح بهذا القدر في الحرب يمكن بالتأكيد أن ينجح بالقدر نفسه في السلم. ومثلما أكدت الحرب صحة مبادئ كينز، فإنها وجهت ضربة قوية لسياسة «دعه يعمل» الكلاسيكية.

ومع ذلك لم تسكت أصوات المتحدثين باسم التراث العظيم. ففي العام 1944، في ذروة المجهود الحربي وسياسة التدخل، عاد إلى الهجوم البروفيسور فريدريك چون هايك، الذي كان قد أصبح أستاذا بجامعة شيكاغو، مدافعا بقوة وصلابة عن قواعد الاقتصاد الكلاسيكي، قائلا: «إن نظام الأسعار لن يؤدي دوره... إلا إذا سادت المنافسة، أي عندما يصبح المنتج الفردي ملزما بالتلاؤم مع التغيرات في الأسعار وغير قادر على التحكم فيها» [18]. ولكنه لم يكتف بتأكيد عدم كفاءة التدخل الحكومي، بل رأى فيه خطرا على الحرية. وقد عاد بصورة متزايدة، هو ومساعده البروفيسور ميلتون فريدمان،

إلى الحديث عن هذا الخطر، لوقوفه حائلا دون حرية الاختيار [19]، ومع ذلك فقد وجهت الحرب ضربة قوية للرفض الكلاسيكي للتدخل الحكومي. ولم يكن ذلك الرفض يجد من يقتنع به في سنوات الحرب. ففي ذلك الوقت تمتع الملايين من الناس في صورة مباشرة بحرية العمل وتوافر النقود التي ينفقونها، وهي حرية يميل بشدة إلى إنكارها أولئك الذين يتحدثون بأكبر قدر من الجدية عن الحرية. وفي إطار مهنة الاقتصاد جاءت نظرة جديدة إلى الحكومة وإلى الاعتماد على تدخلها، وستكون واحدة من أهم النتائج الاقتصادية للحرب.

هنا مرة أخرى أمسكت الأحداث بالزمام، ولم يمسك به الاقتصاديون. أمسكت به في صمت ودون صوت، أو مقاومة، مادام لا يدركها أحد.

١٩ الكينزية في أوج تألقها

بعد انتهاء الحرب يقوم المنتصر الذكي بتعزيز مكاسبه. وهذا ما فعله الكينزيون بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الحرب قد قضت على البطالة. فلتتخذ الآن خطوات لكفالة أن يصبح ما كان نتيجة سلبية للتعبئة في وقت الحرب من الأغراض الفعالة للسياسة العامة. وكان الكينزيون مازالوا موجودين، بدرجة مؤثرة، في واشنطن، وقد وجدوا حلفاء لهم في عالم الأعمال، كما سنذكر بعد قليل. ولذا فقد تحركوا حتى تصاغ الوصايا الكينزية في صورة قوانين. فالعمالة الكاملة لم تعد تعتبر الآن نتيجة تلقائية للاقتصاد القائم على المنافسة. وأصبح المفترض الآن هو توازن العمالة الناقصة، وبالتالي ستعمل الحكومات قصدا على كسر ذلك التوازن وضمان العمالة الكاملة مكانه.

وبدأ التحرك في هذا الاتجاه حتى قبل أن تنتهي العمليات العسكرية. ففي الولايات المتحدة، وكذلك في بريطانيا، كانت العبارات الخطابية التي يمكن التنبؤ بها في ذلك الوقت تؤكد أن أولئك الذين كانوا يخاطرون بحياتهم ضد هتلر والعسكريين اليابانيين يجب أن يتوقعوا عند عودتهم شيئا أفضل من البطالة واليأس الاقتصادي اللذين عانوا منهما

في سنوات الكساد. وتحقيقا لهذه الغاية، تضمن «تقرير بيڤردج» في بريطانيا، الذي تأثر إلى حد كبير بنيكولاس كالدور [1]، وعودا بنظام أفضل كثيرا للتأمينات الاجتماعية. وفي الولايات المتحدة كان هناك حديث - يخلو كثيرا من التركيز - عن أن التخطيط لما بعد الحرب يجب أن يكون تخطيطا يضمن العودة إلى الوضع السابق بكفاءة، وازدهار الحياة الاقتصادية دون تغيير يحدث ضررا شديدا. وكان هناك حديث بتركيز أشد امتد إلى دوائر الأعمال. ففي سنوات الحرب قامت مجموعة من رجال الأعمال الليبراليين - رالف أ. فلاندرز، وهو يقوم بصناعة آلات القطع والتشكيل في ڤيرمونت، وأصبح في وقت لاحق عضو مجلس الشيوخ عن تلك الولاية، وبيرديسلي رومل، وهو أستاذ سابق للاقتصاد، وبعد ذلك كان من كبار العاملين في متاجر ر. هـ. ميسس، وهي من كبرى متاجر البيع بالتجزئة في نيويورك، وغيرهما - بتشكيل «لجنة التنمية الاقتصادية». وكان غرضها بحث الوسائل الكفيلة بتقليل البطالة وتحسين الأداء الاقتصادي عندما يأتي السلام. ولم تضم اللجنة كينز علنا، إذ كان من شأن ذلك أن يستبعد الكثيرين من التنفيذيين والمنظمين ذوي الرصانة ورجاحة العقل. كما أن اللجنة لم تكن توافق على ممارسة الحكومة الفيدرالية للتمويل بالعجز، فذلك أمر كان ينظر إليه على أنه تجرد خطير من المسؤولية. وفي صياغة وضعها رومل رأت اللجنة أن الميزانية الفيدرالية يجب فعلا أن تكون متوازنة، لكنها متوازنة بالتحديد عند تحقق العمالة الكاملة [2]، فالمستشار الأريب يؤكد دائما على ما هو إيجابي.

وفي يناير 1945، عندما بدت نهاية الحرب في الأفق، اتخذت خطوة أقوى وأشد تأثيرا من الناحية الاقتصادية. ذلك أن الكينزيين في الفرع التنفيذي للحكومة، ومعهم أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ - روبرت ف. ڤاجنر عن ولاية نيويورك، وثلاثة من الليبراليين من منطقة الغرب، هم چيمس أ. موراي عن ولاية مونتانا، وإلبرت توماس عن ولاية يوتا، وچوزيف أوماهوني عن ولاية يومنج - أخذوا زمام المبادرة في تقديم مشروع قانون (S 380)، تصبح بمقتضاه مبادئ چون ماينارد كينز الاقتصادية ثابتة ومستقرة في صورة قانون [3]. وفي صورته الأولية كان هذا القانون يلزم الحكومة باتباع سياسة للعمالة الكاملة، ويعلن صراحة أنه «بقدر ما يتعذر تحقيق

العمالة الكاملة والمستمرة بوسائل أخرى، يكون من مسؤولية الحكومة الفيدرالية أن توفر ذلك القدر من الاستثمار والإنفاق على المستوى الفيدرالي الذي يلزم لضمان العمالة الكاملة المستمرة». ودعا مشروع القانون إلى أن يتضمن العرض السنوي للميزانية الوطنية ـ ضمن أشياء أخرى ـ تفاصيل عن حجم قوة العمل، واحتمالات تشغيلها، والنفقات والاستثمارات الفيدرالية الإضافية اللازمة لإحداث «حجم من الإنتاج يحقق عمالة كاملة» [4]. وتضمن المشروع أحكاما بأن تقوم سلطة تنفيذية قوية بإعداد وتقديم ميزانية تضمن العمالة الكاملة، وأن تقوم لجنة مقابلة في الكونجرس بتسلم تلك الميزانية ومراجعتها. لقد كان ذلك التشريع، كما اقترح في أول الأمر، يمثل أعلى مستوى وصل إليه النظام الكينزي[*]، ليس في الولايات المتحدة فقط، بل في كل الدول الصناعية.

ولكن المد، استمرارا للاستعارة، لم يلبث أن تراجع. فالمعركة التي باتت الآن مألوفة بين من يعتقدون أنهم ينقذون الرأسمالية، وأولئك الذين يريدون إنقاذها من منقذيها، لم تلبث أن تجددت. وهنا اضطلعت «الجمعية الوطنية لرجال الصناعة»، التي كانت في ذلك الحين أقوى جميع منظمات الأعمال نفوذا، بقيادة النضال ضد مشروع القانون، وكذلك ضد نقابات العمال و«الاتحاد الوطني للمزارعين»، أكثر تنظيمات المزارعين ليبرالية، وهما جهتان استجمعتا قواهما لتأييده. وتضمنت الوثيقة التي أصدرتها «الجمعية الوطنية لرجال الصناعة» لمعارضته أقساما تحمل عناوين متعاقبة مؤداها أن مشروع القانون يعني المزيد من الضوابط الحكومية، لأنه يدمر المنشآت الخاصة، ويزيد من قوة «الفرع التنفيذي» في الحكومة، ويضفي مشروعية على الإنفاق الفيدرالي والإنفاق الإنعاشي [2*]، وأنه سيؤدي إلى الاشتراكية، ويسرف في تقديم الوعود، وأنه إلى جانب ذلك مشروع بعيد عن المنطق [5]. إدانة شاملة.

وفي مواجهة نتائج كهذه لم يكن ممكنا أن يمر مشروع القانون بالصيغة التي كتب بها في البداية، ولكن مع شبح عودة البطالة لم يكن في الوسع إنكار الحاجة إلى مثل هذا القانون. ولذا خففت عبارة «العمالة الكاملة»، واكتفي بكلمة «العمالة»، ولم يكن في وسع أحد أن يعترض اعتراضا جادا على سياسة تؤيد ذلك. وتضمن المشروع في صورته النهائية تحذيرا يؤكد

أنه يستهدف أولئك «القادرين على العمل والراغبين فيه والساعين إليه»، وكان ذلك أيضا عاملا مطمئنا. ودعا القانون إلى تنسيق جهود الصناعة والزراعة والأيدي العاملة باستخدامها «بطريقة محسوبة لتعزيز وتقوية المنشآت الحرة التنافسية والرفاهة العامة» [6]. وكان من الواضح أن النظام الكلاسيكي لم يكن يدفع ليصبح من أمور الماضي.

ومضى التراجع مدى أبعد. فقد تم التخلي عن ميزانية العمالة الكاملة، وكذلك عن الآلية التنفيذية والتشريعية الرامية إلى تنفيذها. وبدلا من ذلك تقرر تشكيل لجنة من ثلاثة رجال أو نساء من ذوي الكفاءة الاقتصادية تسمى «مجلس المستشارين الاقتصاديين»، تقدم مشورتها إلى الرئيس بشأن التدابير اللازمة لتعزيز العمالة والسياسة الاقتصادية بوجه عام. وفي شهر يناير من كل عام يقدم المجلس تقريرا عن الاحتمالات الاقتصادية المتوقعة إلى لجنة مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ، وإن كان مجلس الشيوخ قد جرد من أي سلطة تشريعية. إن المغرمين بفن إضعاف السلطة التشريعية كانوا، من حين لآخر، يجدون فيما تم بشأن قانون العمالة للعام 1946 نموذجا يحتذى.

وكان رد فعل الرئيس هاري س. ترومان إزاء مشروع القانون هذا متسما بهدوء ملحوظ، ومضت أشهر عدة قبل أن يعين مستشاريه الجدد. وعندما فعل ذلك جعلهم تحت رئاسة إدوين ج. نورس (1883 ـ 1974)، وهو باحث اقتصادي هادئ الطباع بصورة استثنائية، وله أوراق اعتماد أرثوذكسية وسنوات ناضجة، وكان قد قضى سنوات طويلة في مؤسسة بروكنجز. وكان نورس متحررا من أي صبغة كينزية واضحة، وليس من المرجح أن يكون قد قرأ «النظرية العامة» في أي وقت أو تصور أنها شيء يمكن أن يفيده [7].

ومع ذلك، وبالرغم من عملية إضعاف السلطة التشريعية، فإن صدور قانون العمالة للعام 1946، وما نص عليه من تشكيل «مجلس المستشارين الاقتصاديين»، كانا خطوة لها أهمية ملحوظة في تاريخ علم الاقتصاد. ذلك أن هذا القانون وضع الاقتصاديين في قلب الإدارة العامة الأمريكية المعاصرة، واتخذت خطوات مماثلة، وإن لم تتخذ الشكل الرسمي نفسه، في البلدان الصناعية الأخرى.

وكان ربع القرن الذي أعقب إصدار هذا القانون من الفترات التي

شهدت أداء اقتصاديا جيدا للغاية، وكانت هذه الفترة، دون شك، هي أفضل الفترات مهنيا بالنسبة للاقتصاديين في تاريخ هذا العلم. وكانت البطالة في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم الصناعي ضئيلة نسبيا، أي بالنسبة لما كانت عليه في السابق أو في الأوقات اللاحقة. وكذلك كانت تحركات الأسعار، فلم يكن هناك غير اتجاه صعودي محدود. ولم يحدث إلا في ثلاث من هذه السنوات الخمس والعشرين إن لم تكن هناك زيادة في «الناتج القومي الإجمالي الأمريكي»، الذي أصبح الآن تعبيرا مستخدما على نطاق واسع، وكان القصور في حالتين من الحالات الثلاث طفيفا. كما أن الاقتصاديين، ومن بينهم من يشغلون مراكز مرموقة، لقوا تقديرا كاملا لدورهم، بل تقديرا لا تشوبه شائبة. وفي يناير 1969 عندما كان «قانون العمالة» قد وفّي عامه الثاني والعشرين، طلب إلى «مجلس المستشارين الاقتصاديين» أن يلقي نظرة على ما حققه. والعبارات التي أثنى بها المجلس على نفسه جديرة بأن نقتبس بعضها بشيء من التطويل:

إن الوطن يمر الآن في شهره الخامس والتسعين من التقدم الاقتصادي المتصل، وهذا الرخاء ليس له نظير في تاريخنا، سواء في قوته أو في طول فترته. لقد أصبحنا بمأمن من فترات الركود المصاحبة للدورات الاقتصادية، والتي حرفتنا مرارا على امتداد أجيال عن طريق النمو والتقدم.

ونحن لم نعد ننظر إلى حياتنا الاقتصادية على أنها تيار لا يهدأ من الصعود والهبوط. ولم نعد نخشى أن تؤدي الأوتومية والتقدم التقني إلى حرمان العمال من أعمالهم بدلا من أن تساعدنا على تحقيق المزيد من الوفرة. ولم نعد نعتبر الفقر والبطالة من المعالم الدائمة على مشهدنا الاقتصادي.

ومنذ الإقرار التاريخي لقانون العمالة في العام 1946 استجابت السياسات الاقتصادية لعوامل التحذير من الانكماش والرخاء. وقد اعتمدنا في حقبة الستينيات استراتيجية جديدة ترمي إلى منع انطلاق تلك التحذيرات ـ كالحفاظ على الرخاء، أو تفادي الانكماش أو التضخم الخطير، قبل أن يتسع نطاق أي منهما ... وفي غضون ذلك أرسي أساس متين للنمو المتواصل في السنوات المقبلة [8].

لقد كان الاقتصاديون في تلك السنوات أذكياء حقا في جانب واحد:

فقد اختاروا الوقت المناسب للاشتغال بمهنتهم. ولم يحدث في أي وقت منذ آدم سميث، ولم يحدث مرة أخرى بعد هذه الفترة التالية للحرب، أن تمكن الاقتصاديون من النظر إلى إنجازاتهم الخاصة بقدر أكبر من القبول أو ـ الأمر الأكثر أهمية ـ أن يكونوا بوجه عام مقبولين على هذا النحو. ولكن الجميع يعرفون أن المهم ليس التحرك في السنوات السهلة، وإنما في السنوات الصعبة. وفي أواخر الستينيات كان چوبيتر [*3] يتطلع إلى الاقتصاديين وهم يتجهون لوضع التاج على رأس صرحهم الكينزي.

أما الضربة المعاكسة فقد جاءت جزئيا نتيجة للخطأ في فهم الأوضاع الاقتصادية في السنوات الطيبة الخمس والعشرين. ففي تلك السنوات عملت سلسلة من القوى التوسعية، المستقلة تماما عن أي توجيه اقتصادي، على تنشيط الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي. فكان من أثر تلك القوى أن أطلق في الإنفاق الاستهلاكي ذلك الكم الهائل من المدخرات الذي تراكم في سنوات الحرب ـ وبلغ ما يقرب من 250 مليار دولار في الولايات المتحدة في نهاية الحرب [9]. إذ إن النقود التي أتيحت عن هذا الطريق حولت ما كان الجميع يتوقعونه من ركود بعد الحرب إلى ازدهار لم يسبق لها مثيل، وهو ازدهار استمر عندما تبين المستهلكون أن الانكماش والبطالة اللذين كان كثيرون يدخرون لمواجهتهما لم يتحققا.

وكان من العوامل التي عززت الإنفاق المحلي في الولايات المتحدة، وفود قوة شرائية من الخارج. ذلك أن الولايات المتحدة، لكونها قد نجت من التدمير الذي شهدته سنوات الحرب، كان لديها في تلك السنوات ميزان تجاري موجب للغاية، بمعنى أن الأجانب كانوا ينفقون على المنتجات والعمالة الأمريكية أكثر مما ينفق الأمريكيون في الخارج، بما يحدثه ذلك من أثر منشط. وتلك نقطة مازالت تحظى بتقدير هزيل. وهي على اختلاف حاد مع الأوضاع التي كانت قائمة في الثمانينيات، عندما أصبح الميزان التجاري السالب للغاية يعني أن الأمريكيين ينفقون على المنتجات الأجنبية والسفر إلى الخارج أكثر كثيرا مما ينفق الأجانب في الولايات المتحدة. فالنقود التي تنفق على هذا النحو في الخارج تعتبر إسقاطا ملحوظا من الطلب الفعال في الداخل.

والأكثر من ذلك، أنه كانت هناك بمرور الوقت النفقات على الحرب

الكورية، وعلى الأسلحة اللازمة للحرب الباردة، ثم التورط المتزايد فيما بعد في فيتنام. وفي وقت سابق كان كينز قد اقترح أن تدفن الجنيهات الاسترلينية في مناجم الفحم المهجورة، لأن استخراجها منها سيكون مفيدا لدعم العمالة وزيادة القوة الشرائية. كما أن الأسلحة ذات التكلفة الهائلة وغير القابلة للاستخدام بسبب قدرتها التدميرية غير المحدودة قد باتت الآن، وبصورة متزايدة، تحقق الغرض الاقتصادي نفسه الذي كانت تحققه النقود المدفونة في المناجم.

وأخيرا كان هناك ما لدولة الرفاهة من تأثير متواضع في الاستقرار. فقد اكتشف في تلك السنوات أن تعويض البطالة يتجه بصورة مريحة نحو الزيادة عندما يتباطأ النشاط الاقتصادي وتتراجع فرص العمل، وبذلك يكون قوة تعويضية ضد الانكماش الاقتصادي والبطالة. وأن المبالغ الأخرى التي تنفق من أجل الرفاهة لها أثر ملطف، ويضمن تدفق القوة الشرائية.

وفي العام 1948 وصلت النفقات الفيدرالية من كل الأنواع إلى أدنى مستوى لها فيما بعد الحرب، وهو أقل قليلا من 30 مليار دولار. وبعد عشرين عاما، في العام 1968، وهو العام الذي ظهرت فيه الأفكار التي سبقت الإشارة إليها بشأن النجاح الاقتصادي، كانت هذه النفقات تتجاوز 183 مليار دولار، أي قرابة ستة أمثال [10]. وبذلك تكون الحكومة الفيدرالية قد أسهمت في تدفق مضمون ومتزايد من النفقات. كما أن نظام الضرائب التصاعدية بشدة، الذي يؤدي إلى تحويل الدخل من الميسورين إلى المحرومين والفقراء الضعفاء، كان دعما متواضعا للميل الحدي للاستهلاك لدى كل من الخاضعين للضريبة والذين يحصلون على دخل من الحكومة.

ولم يكن في الوسع أن يعزى إلى رؤية اقتصادية عمدية شيء من ذلك، لا زيادة المدخرات التي تنفق بفاعلية أكبر، ولا الميزان التجاري الموجب، ولا الإنفاق العسكري في الحربين العالميتين، ولا الأثر التثبيتي غير المتوقع للنفقات على الرفاهة. فالاقتصاد، الذي كثيرا ما يكون ضحية لأحداث معاكسة، ثم لا يلبث أن يصبح ضحية لها مرة أخرى، كان في هذه المرة هو المستفيد من وضع موات للغاية.

غير أن العام 1964 شهد خطوة يمكن أن تعزى إلى نشاط اقتصادي مدروس. وكانت تلك الخطوة هي تخفيض الضرائب في ذلك العام، وكان

أول المطالبين بذلك هو و. والتر هيلر (1915) الذي كان مع ليون كيسلرنج في إحدى الإدارات السابقة، أحد الاثنين الأكثر نفوذا في «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في تاريخ تلك المؤسسة. فالسعر الحدي لضريبة الدخل الشخصي، الذي كان يوجد في ذلك الحين عند مستوى نظري هو 77 في المائة، قد خفض إلى 70 في المائة، وصحب ذلك خفض في الشرائح الأخرى، كما خفض أيضا السعر الأساسي للضريبة على دخل الشركات. ولم يكن شيء من ذلك انعكاسا لنقص الحاجة إلى الإيرادات، بل وضع قصدا لزيادة القوة الشرائية والعمالة، وتجنب حدوث فائض كاسد في الميزانية عند مستوى العمالة الكاملة.

وربما كان هذا هو الإجراء الضريبي الذي دار حوله أكبر قدر من المناقشة في التاريخ الأمريكي حتى الوقت الحالي، كما كان من المتوقع نتيجة لذلك أن يستمر الأخذ الدائم بضريبة الدخل الشخصي في العام 1913. ومن المؤكد أنه لم يكن هناك أي إجراء آخر أكثر تأثيرا من حيث المثل الذي أعطته. فبعد هذا الإجراء بسبعة عشر عاما، كانت هذه هي السابقة التي كثيرا ما استشهدت بها إدارة رونالد ريجان في مجال التخفيضات الضريبية الكبيرة.

ومع ذلك فطوال الأعوام الطيبة الخمسة والعشرين، كان نطاق المشورة الاقتصادية وتأثيرها، مرة أخرى، كما حدث كثيرا من قبل، يخضعان للقوة الغالبة للأحداث.

وقد رأينا بما فيه الكفاية أن الأفكار الاقتصادية تتبع على نطاق واسع أيضا من الظروف المعاكسة. ففي أوقات الحرب والركود ـ سواء من أجل الترشيد أو مكافحة الفقر والحرمان ـ يجد الاقتصاديون أنهم ملزمون بالتفكير، أو يجدون ما يشجعهم على ذلك. أما في الأوقات الطيبة فيكون هناك اتجاه إلى الاسترخاء والاكتفاء بتأكيد الأفكار السائدة. وإذا لم تكن هناك مشكلات كبرى وملحة، فلن يكون هناك مشكلات يتصدى لها أحد.

ومن ثم فقد علم الاقتصاد الشعور بأهميته في السنوات الخمس والعشرين الطيبة، وكان هناك اهتمام نشط بمشكلة التعمير في أوروبا واليابان بعد الحرب، التعمير الذي يسبق بقدر غير ضئيل وضع نظرية يهتدى بها. كما كان هناك أيضا اهتمام واضح لأول مرة بطبيعة عملية

التنمية في البلدان التي تحررت حديثا من الحكم الاستعماري. وأصبحت التنمية الاقتصادية ميدانا مستقلا للبحث والدراسة، وهي عملية عانت بدرجة كبيرة المحاولات الرامية إلى أن تفرض على البلدان، التي مازالت في مراحل مبكرة من أساليب الإنتاج الزراعي، السياسات التي تتناسب المراحل المتقدمة من التطور الصناعي، وما يصحب هذه السياسات من أجهزة إدارية. وكان هناك أيضا كما حدث في أمريكا الوسطى، اتجاه إلى تجاهل التكوينات السياسية الإقطاعية التي كانت معادية تماما للتنمية من أي نوع، لأنها كانت تكوينات يتعذر علاجها، ولكن تاريخ هذه الاهتمامات يجب أن ينتظر كتابا آخر، ومؤلفا آخر.

وفي هذه السنوات ازدهرت أيضا الصياغة الرياضية للعلاقات الاقتصادية ـ للتكاليف في علاقتها بالأسعار، وللدخل الاستهلاكي في علاقته بشكل دالة الطلب، وللكثير غير ذلك. كما كان هناك جدل مستمر حول جدوى الاقتصاد الرياضي الذي كثيرا ما سمي النظرية الرياضية، والذي كان موضع رضا البارعين في علم الأعداد الذين يتخذون وجهة نظر مواتية، وأولئك الذين ليسوا مؤهلين بهذا القدر والذين يسيئون الظن بحذر بما لا يفهمونه. وقد حقق الإنجاز الرياضي في النظرية الاقتصادية قيمة موضوعية معينة باعتباره جواز مرور للدخول إلى مهنة الاقتصاد، وأداة لمنع دخول من لا يملكون غير المواهب اللفظية. وبينما نجد أن ثمة اتفاقا على أن تلك النظرية لم يكن لها أثر كبير في توجيه السياسات العملية، فقد حققت وظيفة أخرى. فالصياغات ذات الطابع التقني المتزايد، والمناقشات الدائرة حول مدى سلامتها ودقتها، أوجدت فرص عمل لكثيرين من الآلاف العدة من الاقتصاديين اللازمين الآن لتعليم الاقتصاد في الجامعات والكليات في مختلف أنحاء العالم. ولو أن هذه الأصوات سعت جميعا إلى أن تدل بدلوها في الشؤون العملية لنشأ عن ذلك صخب يصرف الانتباه عن القضايا الأساسية، وربما لا يدوم.

كما أن الاقتصاد الرياضي أعطى الاقتصاد جانبا مفيدا مهنيا في صورة دقة ويقين علميين، مما أضاف كثيرا إلى مكانة الاقتصاديين الأكاديميين في ارتباطهم الجامعي بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وما يسمى العلوم الصلبة. غير أنه كان من تكاليف هذه الخدمات المتعددة إبعاد الموضوع

خطوات كثيرة أخرى عن الواقع. وكانت هناك ممارسات رياضية كثيرة للغاية، تبدأ (كما مازالت تفعل) بعبارة مثل «نحن نفترض المنافسة الكاملة». أما في العالم الواقعي فقد كانت المنافسة الكاملة تمر الآن بوجود خفي بدرجة متزايدة، إن كان لها وجود على الإطلاق، وكانت النظرية الرياضية، بقدر غير قليل، هي الغطاء المتحذلق الذي نجحت في أن تعيش تحت ظله.

وهناك تطوران آخران في هذه الفترة كان لهما نفع وأثر عمليان أكبر بكثير. أولهما يرجع إلى الثلاثينيات، كما يرجع من بعيد ـ كما ذكرنا أيضا من قبل ـ إلى فرانسوا كيناي، وهو «تحليل المدخلات والمخرجات» [4*] الذي وضعه وسيلي د. ليونتيف. ومن قبيل التذكرة نقول إن جداول ليونتيف، وهي مفهوم بسيط إلى حد الروعة، تبين قيمة ما تبيعه كل صناعة إلى الصناعات الأخرى وما تتسلمه منها، وبشيء من العمل المتزايد والتحسين أمكن الوصول إلى مثل هذه العلاقات بين الصناعات المختلفة. ونشأ عن هذا مجمع كبير من البيانات يوضح كيف يوزع أي تغيير معطى خلال المنظومة الاقتصادية بكاملها، وما تتطلبه مثلا الزيادة في إنتاج السيارات من العناصر المتعددة لصناعة الصلب، ومن صناعة الصلب إلى صناعتي الفحم والسبائك الحديدية. أو ـ وتلك نقطة مهمة لدى ليونتيف ـ ما تستهلكه القوة العسكرية من موارد وما تعيده في صورة مبيعات [11].

وفي السنوات التالية للحرب اضطلعت الحكومة بهذه المهمة التي توفر معلومات بالغة النفع، لكنها أيضا مرتفعة التكاليف إلى حد ما. وقد أوقفتها إدارة أيزنهاور، لكنها استؤنفت في العام 1961 في سنوات كيندي. كما أن كل البلدان الصناعية الأخرى تقريبا ـ بريطانيا واليابان وكندا وإيطاليا وهولندا وغيرها ـ سعت للحصول على معلومات مماثلة بشأن العلاقات المتداخلة (المتبادلة) بين صناعاتها، وهكذا فعل الاتحاد السوفييتي والدول الدائرة في فلكه.

وقد ولد ليونتيف في العام 1906، في مدينة سان بطرسبرج لأسرة من صناع المنسوجات تنتمي سياسيا إلى الثوريين الاجتماعيين؛ أي المعادين للبلشفية. وقد جاء ليونتيف إلى الولايات المتحدة عن طريق برلين والصين، فارضا على نفسه نفيا سياسيا بعد الثورة الروسية ببضع سنوات. وقد تبين أن جداول التداخل الصناعي التي وضعها وطورها في وقت لاحق، إذا كانت

تهم الرأسمالية وتوفر لها بيانات مفيدة، فإنها تعتبر بالغة الأهمية في التخطيط الاشتراكي أيضا، إذ إنه من الاحتياجات الأولية التي لا مهرب منها لهذا التخطيط أن تكون هناك معرفة بما تحتاج إليه كل صناعة بمقادير كبيرة من إنتاج الصناعات الأخرى، ونتيجة لذلك كان من الأمور اللافتة للنظر بشأن ليونتيف أنه بعد أن عاش وعمل في الولايات المتحدة، ارتفع صيته في الاتحاد السوفييتي، ولقي ترحيبا بالعودة إلى بلد مولده باعتباره واحدا من أكبر المساهمين في نجاح الاقتصاد الاشتراكي.

أما التطور الثاني المرتبط بذلك، والذي جاء متأخرا نوعا ما في تلك السنوات، والذي كان، نتيجة للتقدم الهندسي الهائل في تخزين البيانات وتقنيات تجهيزها، فهو الاقتصاد القياسي أو نماذج الحساب الآلي، وبالرغم من أن نماذج الاقتصاد القياسي تبدو للشخص العادي أمرا محيرا، فهي في الواقع ليست كذلك، وليس من الصعب الإحاطة بأساسياتها. وبعد أن تجاوز كوزنتش وليونتيف ما قدمه كينز، حاولا أن يحددا بمساعدة أجهزة الحساب الآلي الآثار التي تنتشر على نطاق واسع لكل التغييرات الكبيرة في النظام الاقتصادي ـ التغييرات في الإنفاق العام، الضرائب، أسعار الفائدة، الأجور، الأرباح، الإنتاج الصناعي لمختلف الصناعات، تشييد المساكن، والكثير غير ذلك ـ وتأثيرها، في ارتباطاتها المتنوعة بالتغييرات الأخرى، على باقي العناصر الاقتصادية جميعا. وغني عن القول أن أحكام البشر تدخل في المعادلات التي تكشف عن تأثير أي تغيير معطى.

وجاء العمل الريادي في إتقان هذه النماذج الاقتصادية على يد چان تنبرجن (1903)، وهو باحث اقتصادي من هولندا له شهرة ومكانة دوليتان، وامتدت اهتماماته الابتكارية إلى العديد من المسائل الأخرى، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية في هولندا، ومشاكل التنمية في البلدان الفقيرة. وأعقبت الأعمال المبكرة لتنبرجن أعمال أخرى قام بها چون ريتشارد ستون (1913) من جامعة كامبريدج، ولورانس د. كلاين (1920) من جامعة بنسلڤانيا، وأوتو أكستاين (1926 ـ 1948) من جامعة هارڤارد، ومعهم المئات من المساعدين المجهولين، ولكنهم من ذوي الاطلاع الواسع والعمل المتقن والدؤوب. ومن أجل هذه الإنجازات (والإنجازات المرتبطة بها) حصل كل من تنبرجن وكلاين وستون على جائزة نوبل. وينبغي أن

نضيف أيضا أنه لم يكن هناك جهد اقتصادي آخر يحقق ربحا ماديا بالقدر نفسه. فمن هذه النماذج جاءت التنبؤات، وتم الحصول على معلومات أكثر دقة بشأن القرارات التي تتخذها الشركات، وهي معلومات يمكن أن تباع بأغلى الأثمان. وفي العام 1979 قامت مؤسسة مجروهل للنشر بشراء مؤسسة لاستشارات الاقتصاد القياسي، اسمها «موارد البيانات» [*5]، كان قد أنشأها أوتو أكستاين، وكلفه شراؤها مبلغ 103 ملايين دولار. وليس هناك أساتذة كثيرون للاقتصاد جمعوا مثل هذا القدر من الأموال خلال حياتهم.

وكما ذكرنا، فإنه كان من بين الخدمات الكبرى التي تؤديها نماذج الاقتصاد القياسي التوصل إلى تنبؤات بشأن الناتج، والدخل، والعمالة، والأسعار في الاقتصاد بكامله، وبشأن كيفية تأثيرها في صناعات بعينها. وذلك أمر يتطلب كلمة خاصة. فالتنبؤ المنظم، تمييزا له عن التنبؤات العرضية أو الارتجالية، لم يكن وظيفة جديدة للاقتصاديين. ففي العشرينيات، ونتيجة للشعور بالاطمئنان الاقتصادي الكبير خلال تلك الفترة، تشكلت «جمعية هارفارد الاقتصادية» على أيدي مجموعة من الاقتصاديين في جامعة هارفارد بغرض التنبيه المسبق إلى التطورات الاقتصادية الرئيسية. ووضعت في خدمة هذا الغرض الأساليب الأولية للاقتصاد القياسي. ولم يكن لهذه الجمعية تاريخ سعيد. ففي صيف العام 1929، وأوائل الخريف من هذا العام، تنبأت بانتكاسة بسيطة في الأحوال الاقتصادية. وعندما حدثت الانتكاسة بالفعل في أكتوبر كانت بمنزلة نفاذ بصيرة مثيرة للإعجاب. ولكن كان من المؤسف أن الجمعية استمرت تؤكد الطابع المتواضع للنكوص الاقتصادي. وعندما أصبح هذا النكوص أكثر خطورة أعلنت الجمعية أنه سيعقبه بالتأكيد انتعاش وشيك، لأن ذلك كان هو الاتجاه الأساسي للدورة الاقتصادية وفقا للتفسير الكلاسيكي. واستمرت الجمعية تقدم تنبؤاتها المشجعة، على حين كانت الأحوال الاقتصادية تزداد سوءا. وفي نهاية الأمر فإن محاولاتها للتنبؤ أذعنت للكساد الاقتصادي، إلى جانب أمور كثيرة أخرى، وتمت تصفيتها.

ولم يصبح التنبؤ ظاهرة اقتصادية موضع تقدير كامل إلا بعد أن وضعت النماذج الكاملة الاعتبار للاقتصاد القياسي. فمع تطور العوامل المؤثرة في

دوائر الأعمال ونتائجها ـ سير العمل بوجه عام، والنفقات الحكومية ونفقات المستهلكين، ومصادرها ومكوناتها، والاستجابة المنتظرة من جانب الإنتاج، والعمالة والأسعار، بصورة كلية وكذلك في تفاصيلها ـ رؤي أن لكل منها تأثيره وتم قياسه. وبعد هذا القياس رؤي أنه يمكن التنبؤ بالنتائج الاقتصادية الأكبر. وكانت هناك دواع أخرى تشجع على ذلك تتمثل في الشعور بأن بعض العوامل المحددة للتنبؤات، لاسيما النفقات الحكومية، والضرائب، وأسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي، تخضع للرقابة العامة، مما يعني أن الاقتصاد الذي يدار على هذا النحو، أو يهتدي على الأقل بهذه العوامل، أصبح من الممكن التنبؤ به بدرجة لم تكن معروفة في عالم ما قبل الكينزية.

غير أن الإيمان الجديد بالتنبؤات انتشر إلى ما هو أبعد من نماذج الاقتصاد القياسي [12]، وليس هناك غير اقتصاديين قليلين في سنوات ما بعد كينز كان يمر عليهم أسبوع، أو يوم لدى البعض، دون أن يطلب إليهم إبداء رأيهم المهني فيما هو متوقع بشأن النمو الاقتصادي، أي احتمالات زيادة «الناتج القومي الإجمالي»، «أو ما هو متوقع بشأن الأسعار ومستويات العمالة والآفاق المنتظرة لصناعات معينة. وفي تلك السنوات الطيبة كان الناس يعتقدون أن الباحثين الاقتصاديين جديرون بالثقة. وكان كثيرون منهم يجيبون لا عن معرفة، ولكن بطريقة آلية بدرجة أو أخرى انطلاقا من العادة المهنية. فقد كانت تلك أمور يتوقع من الباحثين الاقتصاديين أن يعرفوها. ونادرا ما حدث في التاريخ أن قدمت للآخرين بهذا القدر من الثقة والاطمئنان معلومات مشكوك إلى هذا المدى في صحتها.

فالتنبؤات في الواقع هي بطبيعتها أشياء لا يعول عليها. ولو كانت غير ذلك لما أقدم المسؤولون عنها أبدا على إعطائها للجمهور، ولكان ذلك عملا يبلغ من السخاء حدا لا يمكن تصوره، لأنها لو احتفظ بها للصالح المادي لمن يقدمها من الرجال أو النساء أو المنظمات لكانت النتيجة الحصول على ثروات لا نهاية لها. فالعائدات من الاستثمار وفقا لهذه التنبؤات ستكون مؤكدة تماما، والأصول التي يمكن شراؤها ستتدفق بلا توقف إلى أيديهم أو بدرجة أكبر من الدقة إلى محافظ الأوراق المالية للأشخاص أو المنظمات، وهي محافظ لا يمكن أن تخسر. ولو تحقق مثل هذا اليقين الكامل لتوقف

عن الوجود كل من الرأسمالية ونظام المؤسسة الحرة، بالصورة المعروفة الآن. والواقع أن أيا منهما يصبح عرضة لخطر شديد إذا زاد ضمان دقة أي تنبؤ على 50 في المائة.

وهناك سببان لخطأ التنبؤات. فالمعادلات التي تربط بين التغيير والنتيجة- سعر الفائدة والاستثمار، وصافي النفقات الحكومية والطلب الاستهلاكي، وهذا الأخير والأسعار - تستند كما ذكرنا من قبل على تقديرات بشرية تساندها معرفة إحصائية عن مثل تلك العلاقات في الماضي. والتقديرات يمكن أن تخطئ، والارتباطات يمكن أن تتغير. وفضلا عن ذلك فإن قوى كثيرة من تلك التي تحدث التغيير لا يمكن التنبؤ بها، فهي خارج نطاق معرفة الباحثين الاقتصاديين. فالحروب والتوترات الدولية، والتصرفات النقدية لمسؤولي البنوك المركزية، وظهور الكارتلات الدولية وسقوطها، والقرارات التي تتخذها البلدان المدينة بدفع ديونها أو التوقف عن دفعها، ونتيجة المفاوضات بشأن الأجور، والكثير غير ذلك، هي كلها أمور مجهولة بطبيعتها. كما أن أفضل المعادلات التي تربط بين أسعار الفائدة وقيمة العقارات لن تدل على شيء بشأن هذه الأخيرة في حالة عدم معرفة سعر الفائدة المطبق بالفعل.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك سببا قويا لهذا الانشغال الكبير بالبحث الاقتصادي. ذلك أنه في آلاف السياقات المختلفة يكون على مديري الأعمال والمسؤولين الحكوميين كل يوم أن يتخذوا قرارات تتطلب افتراضات بشأن المستقبل، وهو مستقبل بحكم طبيعته غير معروف. كما أن مؤسسة الأعمال الضخمة الحديثة، على خلاف سابقتها المؤسسة الصغيرة المرنة التي تتمتع بمهارة مهنية، والقادرة على التصرف بسرعة لمواجهة الظروف، ملزمة بدورها بأن تضع لنفسها خطة. والتخطيط يتضمن المستقبل دائما. والتنبؤات - أي ما تبلغ به نماذج الاقتصاد القياسي صناعة ما بشأن الأسعار أو التكاليف أو الطلب المحتمل على المنتجات - تساعد على إقرار الكميات المحتملة، وعلى بقاء القرارات مقبولة ولو ظاهريا. ولكن أهم من ذلك بكثير في الممارسة الحديثة، أن التنبؤات ترفع عن كاهل الشخص الذي عليه أن يتخذ قرارات بشأن المستقبل مسؤولية ثقيلة، بل محفوفة بالمخاطر. ونظرا لأنه لا يستطيع أن يعرف الطلب على الأسمدة، والمساحات التي تشغلها المكاتب

في المدن، ووسائل الترويح، ووسائل النقل البري أو البحري أو بالسكك الحديدية، فإن التنبؤ يسمح له بأن يترك التقدير للمتنبئين. وإذا أخطأ التقدير فإن الخطأ لن يكون من جانبه، بل سيكون بدلا من ذلك أفضل المتاح مهنيا، وتلك حماية كبيرة في عالم تسوده صراعات بيروقراطية حادة.

إن ازدهار صناعة التنبؤات، باعتبارها فترة جوهرية في تاريخ علم الاقتصاد في سنوات ما بعد كينز، لم تكن نتيجة لازدياد اليقين بشأن آفاق الاقتصاد، وإنما يرجع ذلك بدرجة كبيرة، كما ذكرنا من قبل، إلى زيادة ثقة الباحثين الاقتصاديين بأنفسهم، وثقة الآخرين بهم. ولكن الأهم من ذلك أن المتنبئين أنقذوا مديري الأعمال ـ وهم البيروقراطيون الضعاف المكلفون بمعرفة المستقبل ـ من نتائج المعرفة الخاطئة حتما بما سوف يحدث.

ووصلت السنوات الطيبة الخمس والعشرون إلى نهايتها. فالثقة الزائدة في تلك الفترة، كما ذكرنا، أدت إلى الحيلولة دون البحث والتقصي. ونتج عن الفصل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي أن حافظ في هذا الأخير على اقتراب من الهيكل التنافسي الكلاسيكي، ولكنه للأسف عمل أيضا، كما سنرى، على إبعاد الاهتمام عن تطورات معاكسة بعمق لإدارة الاقتصاد الكلي أو الإدارة الكينزية. ثم إن عاملا مثبطا، لم يكن واضحا بشكل كامل حتى الآن، قد نشأ فيما يتعلق بالاقتصاد الكينزي، ألا وهو افتقاره الخطير إلى التوافق السياسي. فما كان ممكنا سياسيا لمقاومة انكماش الأسعار والركود، لم يكن ممكنا ولا عمليا من الناحية السياسية في مواجهة التضخم. ونحن ننتقل الآن إلى هذا التطور الباعث على الأسى.

20 الغسق وأجراس المساء

على الرغم من أن اضمحلال النظام الكينزي كان يزداد وضوحا، فإنه ظل يمضي بشكل غير ملحوظ لفترة طويلة، وهو مازال من المتعذر حتى الآن التعرف عليه بشكل كامل. كما بين الفصل السابق، فإن ما بدا متناسقا من الناحية الاقتصادية في سير النظام، ثبت أنه غير متناسق من الناحية السياسية. فالانكماش والبطالة كانا يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضا للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماما من الناحية السياسية. ومن الناحية الأخرى كان تضخم الأسعار يتطلب تخفيضا للنفقات الحكومية وزيادة للضرائب، وهما أمران غير مقبولين سياسيا. بالإضافة إلى أنه سرعان ما تبين أنه ليس من السهل إحداث أثرهما في مواجهة الشكل الحديث للتضخم؛ أي تضخم الأجور والأسعار، كما أصبح يسمى. فقد كانت السياسة الكينزية طريقا ذا اتجاه واحد، أو أنها، بدقة أكبر، كانت طريقا جبليا فسيحا يسمح بهبوط ممتع وسهل، ولكن صعوده يتطلب جهدا شاقا للغاية ومحفوفا بعدم اليقين.

وكان هناك سببان أساسيان لعدم الانتباه إلى ذلك في معظم المناقشات الاقتصادية. فقد كانت

«النظرية العامة» لكينز، في المقام الأول، نتيجة لـ «الكساد الكبير». وكانت المشكلة في ذلك الوقت هي البطالة وانخفاض الأسعار، ولكن الكينزيين الأوائل لا يولون اهتماما للتضخم، ولا للجوانب السياسية للتحكم فيه. وقد استمر هذا الإهمال وتفاقم نتيجة لتصاعد الفصل بين الاقتصاد والسياسة. فما كان يسمى في القرن الماضي الاقتصاد السياسي بات يسمى «علم الاقتصاد»، أخذا بما قال به ألفريد مارشال، ومن باب الحرص الشديد على تثبيت سمعة الاقتصاد كعلم بات تدريس الاقتصاد، وما يقدمه من مشورة بشأن السياسات، منفصلا بدرجة أكثر حدة عن القيود السياسية.

وفي الولايات المتحدة، لم يكن التضخم في الواقع يمثل مشكلة طوال السنوات الخمس والعشرين الطيبة. فإذا استثنينا فترات الضغط القصيرة على الأسعار نتيجة للحرب الكورية، فإن الأسعار لم تشهد غير ارتفاعات طفيفة. فحتى العام 1966 كانت الزيادة لا تتجاوز نقطة أو نقطتين في المائة سنويا في «الرقم القياسي» لأسعار المستهلكين. وكالعادة، لم يشغل الباحثون الاقتصاديون أنفسهم بأمور ليس من الواضح أنها مصدر للمتاعب.

غير أن معدل التضخم بدأ في التسارع بعد العام 1966، إذ ارتفع بأكثر من ست نقاط في المائة بين العامين 1969 و1970، وبما يقرب من ثماني نقاط بين العامين 1972 و1973، وبما يقرب من أربع عشرة نقطة في المائة من العام 1974 إلى العام 1975 [1]. ومن هذه الزيادة الأخيرة ظهرت عبارة «التضخم المؤلف من رقمين». وكان ذلك بمنزلة كارثة في التعبيرات الاقتصادية الأمريكية.

وفي هذه الظروف الجديدة أصبح عدم التناسق السياسي ظاهرا تماما. فبينما كان المستشارون الاقتصاديون للرئيس قد جاءوا ذات يوم إلى مكتبه ليؤكدوا المزايا النسبية لخفض الضرائب أو زيادة النفقات العامة، أصبحوا الآن يتكلمون عن زيادة الضرائب وخفض الإنفاق. وبينما كان ظهورهم في البيت الأبيض ذات يوم يلقى الترحيب، أصبح الآن مصدرا للبؤس والكآبة، وبات من اللازم إرجاؤه بأي ذريعة، مهما تكن بعيدة عن التصديق.

ومع ذلك كانت هناك مشكلة أخرى وأشد خطورة في كل البلدان الصناعية، هي الشكل الجديد للتضخم الذي اتخذ صورة زيادات في الأسعار والأجور نتيجة للتفاعل في الاقتصاد الحديث بين منظمات ضخمة. فمع

تركز الصناعة حققت الشركات قدرا كبيرا للغاية من السيطرة على أسعارها، وهي سيطرة كان الاقتصاد الأرثوذكسي يعزوها إلى الاحتكار الكامل أو احتكار القلة، ولكنه لا يسلم بوجودها الكامل في الحياة الواقعية. وكانت نقابات العمال قد حققت سيطرة كبيرة على الأجور وما يصل بها من مزايا لأعضائها. ونتيجة للتفاعل بين هذه الكيانات جاءت قوة تضخمية جديدة وقوية، هي ما يحدثه الضغط الصعودي لتسويات الأجور من أثر في الأسعار، وما يحدثه الجذب الصعودي للأسعار وتكاليف المعيشة من أثر في الأجور. وكانت تلك هي دينامية التفاعل التي أصبحت تسمى الارتفاع الحلزوني للأجور والأسعار.

ومن أجل مسايرة هذا الوضع الدينامي خلفت الثورة الكينزية وراءها تركة سلبية للغاية. ذلك أن تحديد الأجور والأسعار كان إحدى ظواهر الاقتصاد الجزئي، وهو اقتصاد كان كينز قد فصله وتركه لأرثوذكسية السوق الكلاسيكية. ووفقا للاقتصاد الجزئي الأرثوذكسي فإن حدوث التصاعد الحلزوني للأجور والأسعار لم يكن ممكنا، فمنتجو السلع والأجور التي يدفعونها لعمالهم كانت لاتزال خاضعة لقوى السوق، وهي قوى لم يكن المنتجون يتحكمون فيها، وإن هم تحكموا فيها، كما في حالة الاحتكار الكلي أو احتكار القلة، فإنما يكون ذلك من أجل تعظيم الأرباح لاستعادة الزيادة في تكاليف الأجور التي تفرضها عليهم نقابات العمال.

وهكذا فإن فصل الاقتصاد الجزئي من مجالات اهتمام علم الاقتصاد والسياسات الكينزية أدى إلى وجود نموذج للاقتصاد الجزئي لا يمكن أن يعزى إليه دور تضخمي. وكان هذا الفصل مهما، لأنه كان في صلب الحل الوسط الكبير بين كينز والتراث الكلاسيكي، الحل الوسط الذي حافظ على صلة الوصل بالسوق. وكان التسليم بالدور التضخمي لحلزون الأجور والأسعار يعني تدمير ذلك الحل الوسط. وأسوأ من ذلك أنه كان يدعو إلى سياسات - مثل تقييد الأجور والأسعار أو فرض ضوابط عليها - تخضع السوق لسلطة الدولة بدرجة أو أخرى.

كما كان هناك اعتراض آخر. فقد كان من الواضح تماما أن الشركات في قدرتها على التأثير في الأسعار والأجور، فضلا عن قدرتها في التأثير في المستهلكين عن طريق الإعلان ومهارات البيع، أصبح لها الآن (في

اقتران مع نقابات العمال) تأثير كبير في تخصيص رؤوس الأموال والأيدي العاملة والمواد، أي تخصيص الموارد الاقتصادية. وهذا أيضا أمر لم يكن ممكنا التفريط فيه. وعلى ذلك قيل، بكل جدية، إن فرض أي قيود على الأجور والأسعار يعتبر تدخلا في تخصيص الموارد.

وفي أوروبا ـ في ألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا وإسكنديناڤيا ـ وفي اليابان، كان الحل الوسط الكينزي، أي فصل الاقتصاد الجزئي باعتباره المحمية المميزة للسوق، أقل تأثيرا مما كان عليه في بريطانيا والولايات المتحدة. وعلى ذلك فعندما أصبح التضخم يشكل تهديدا متزايدا في السبعينيات، قبلت تلك البلدان باستعداد أكبر الأثر التضخمي للتفاعل بين الأجور والأسعار. وترتبت على ذلك نتيجة أخرى، وهي أن الخطوات الرامية إلى الحد من زيادات الأجور، بحيث تبقى في نطاق ما يمكن دفعه في ظل هيكل الأسعار القائم، باتت سياسة عادية مقبولة. وفي النمسا، وهي أكثر الحالات تقدما ونجاحا، تم وضع ضوابط للأجور ونظام مقابل لها لكبح أسعار الشركات، ونفذت بشكل رسمي من خلال ما سمي «سياسة السوق الاجتماعية»، أما في البلدان الأخرى فقد كان هذا الإجراء يتخذ في إطار أقل رسمية، إذ كان التفاوض حول الأجور يجري داخل إطار الأسعار القائمة مع السعي بوجه عام إلى بقاء تلك الأسعار ثابتة.

وفي الولايات المتحدة وبريطانيا، وكذلك في كندا، بذلت في تلك السنوات جهود طوعية، وبعض الجهود القانونية، لكبح جماع التصاعد الحلزوني للأجور والأسعار. وفي الفترة ما بين العامين 1971 ـ 1973 أدخلت إدارة ريتشارد نيكسون ضوابط رسمية للأجور والأسعار، كانت ـ في اقتران مع سياسة مالية ونقدية متساهلة ـ عونا هائلا له في انتخابات العام 1972. ولكن لم يكن هناك من ينظر إلى تلك الجهود على أنها جهود جادة أو مشروعة. فهي لم تكن أكثر من خطوات مؤقتة، حكيمة أو غير حكيمة، ترمي إلى معالجة الأمور إلى أن تتمكن سياسة الاقتصاد الكلي الكينزية، بطريقة ما، من أداء مهمتها المقررة في الجمع بصورة معقولة بين العمالة الكاملة والأسعار الثابتة. ولم تكن نقابات العمال ولا دوائر الأعمال في الدول المتحدثة بالإنجليزية مستعدة لقبول تدخل الحكومة في الأجور والأسعار، فقد كان المدافعون التقليديون عن سلامة سوق الاقتصاد الجزئي

يجدون بالقطع حلفاء أقوياء.

وأخيرا، فابتداء من نهاية العام 1973، جاءت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، نتيجة للاتفاق الاحتكاري بين الدول المنتجة للنفط، «الأوبك» (*). وفي الفترة بين العامين 1972 و 1981 قفز الرقم القياسي للوقود المنزلي في الولايات المتحدة من 118,5 (1967 ـ100) إلى 675,9، أي بزيادة تقرب من ستة أمثال (2). وكان هذا بدوره تغيرا في الاقتصاد الجزئي يتجاوز تأثير سياسات الاقتصاد الكلي الكينزية.

وقد اُعتُرِف بدور زيادة أسعار النفط باعتبارها قوة تضخمية. وتجلى الطابع الاستثنائي لهذه الزيادات في مصطلحات تلك الفترة، فسميت «صدمات النفط» وكانت الزيادة في سعر النفط مسؤولة عما يقرب من 10 في المائة من التأثير التضخمي في تلك السنوات، ولكن أثرها المعلن كان أكبر من ذلك كثيرا. ونظرا لأنه لم يكن مما يتسق مع الأرثوذكسية السائدة اعتبار الأسعار والأجور المحلية عوامل سببية ، فقد كان من الملائم تماما إلقاء اللوم في التضخم على العرب البعيدين ومن يؤيدونهم في سياساتهم.

ولما كان تضخم الأجور والأسعار يتجاوز الأرثوذكسية الكينزية، فإن أسعار « الأوبك» كانت كذلك بدورها . وبالتالي بات واضحا أن النظام الكينزي كان عاجزا بوضوح. ففي العام 1975 دعا الرئيس جيرالد فورد أكثر الاقتصاديين شهرة إلى عقد مؤتمر لتقديم توصيات بشأن التضخم الذي بلغ 13,5 في المائة في «الرقم القياسي لأسعار المستهلكين» في ذلك العام. وكان هناك اتفاق مهني كامل بشأن علاج واحد فقط، هو ضرورة إعادة النظر في اللوائح الحكومية من أجل استبعاد أي معوقات ظاهرة للمنافسة السوقية. ولم يكن ذلك ، من حيث آثاره العملية، بأفضل من التدابير التي اتخذها الرئيس بنفسه، والتي حملت رمزا مختصرا بالإنجليزية WIN، اختصارا لعبارة « فلنضرب التضخم الآن» (2*).

غير أنه ظل هناك مسلك سياسي متاح، وهو إمكان اللجوء إلى السياسة النقدية، أي المذهب النقدي. وكان لهذه السياسة من يدافعون عنها بوضوح وممن يشغلون مراكز قوية التأثير. وبحلول منتصف السبعينيات فإن المذهب النقدي كان أيضا، وبتأثير أكبر، الإرث المتبقي فيما يتعلق بالسياسة، إذ لم يكن هناك شيء آخر يمكن عمله.

ومنذ نهاية الفترة التراجيدية لشراء الذهب في أيام روزفلت، كان للسياسة النقدية في الولايات المتحدة ـ وكذلك في البلدان الصناعية الأخرى ـ وجود سلبي، بل غير ملموس. ولما لم يكن لها أي دور خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فقد أبقيت أسعار الفائدة منخفضة وثابتة، ولم تكن التحركات في عرض النقود، أيا كانت مقاييسها، تسترعي الانتباه. ولم يطرأ على الأوضاع تغير كبير في السنوات الخمس والعشرين الطيبة. ولم تكن هناك حاجة إلى التفكير كثيرا في إدارة عرض النقود من أجل ضبط الأسعار مادامت الأسعار ثابتة على أي حال. ولم تذهب تركة إيرفنج فيشر هباء، ولكن أي باحث اقتصادي يتفحص بدأب شديد دور النقود في توجيه الاقتصاد كان يخاطر بأن يسمى «المهووس بالنقود». وكان في الوسع الحصول على معلومات عن العرض الجاري للنقود ـ M أي النقود المتداولة من يد إلى أخرى، M+ أو الودائع في البنوك التي تتداول بالشيكات ـ من الاقتصاديين ذوي الاتجاهات الحافلة بالأحاجي والألغاز في تلك السنوات. ولكن لم تكن هناك جريدة تنشر تلك المجاميع، وإذا نشرتها فإنها لا تجتذب انتباها ولا تعليقا.

ولكن كان هناك من ينتظر أيامه في الستينيات وأوائل السبعينيات، ربما إحدى الشخصيات الاقتصادية الأكثر نفوذا في النصف الثاني من القرن العشرين، ألا وهو ميلتون فريدمان (1912) من جامعة شيكاغو، الذي انضم فيما بعد إلى «معهد هوفر المعني بالحرب والثورة والسلام». وكان مدافعا مجتهدا لا يعتريه كلال عن السياسة التي كان منوطا بها أن تسد الفراغ الذي أعقب المرحلة الكينزية، لاسيما في البلدان المتحدثة بالإنجليزية.

كان فريدمان رجلا ضئيل الحجم، يتحدث في حيوية، ويكشف عن عزيمة فريدة في النقاش والجدل، ومتحررا تماما من الشكوك التي أحيانا ما تصيب الباحثين الأكثر ضعفا من الناحية الفكرية. وقد كان، كما أنه الآن، من كبار الداعين الأمريكيين للسوق التنافسية الكلاسيكية، والتي لايزال يرى أنها قائمة بلا مساس تقريبا فيما عدا أنها عانت تدخلا حكوميا نتج عن سوء روية وتدبير. ولم يكن للاحتكار الكامل أو احتكار القلة أو المنافسة غير الكاملة أثر كبير في تفكيره. ذلك أن فريدمان كان معارضا قويا للتنظيمات الحكومية والتدخل الحكومي بوجه عام. وكان من رأيه أن

الحرية تبلغ أقصاها عندما تترك للفرد حرية التصرف في دخله وفقا لرغبته.

ومن الناحية الأخرى فإن فريدمان، على خلاف مع من هم أقل براعة في ممارسة عقيدته، لم يكن يبالي مطلقا بالحرية التي تنجم عن وجود دخل يستطيع المرء أن ينفقه. ولهذا الغرض كان هو صاحب اقتراح الرفاهة الأكثر راديكالية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وقد رأى أن ضريبة الدخل يجب أن تنخفض إلى الصفر عند الاقتراب من شرائح الدخل المنخفضة. وبعد ذلك يحب أن يعطي دخلا عند أدنى الشرائح، على أن يزيد المبلغ مع زيادة الفقر. وكانت تلك هي ضريبة الدخل العكسية، التي تضمن حدا أدنى من الدخل للجميع. ولا يستطيع اقتصاديون يساريون كثيرون أن يدعوا أنهم توصلوا إلى مثل هذا الابتكار المثير للإعجاب [3].

غير أن إسهام فريدمان المحوري في تاريخ الاقتصاد، كان تمسكه بأن لتحركات النقود أثرا حاسما على الاقتصاد، وبخاصة على الأسعار. ففي رأيه أنه بعد فترة لا تتجاوز أشهرا قليلة تعود الأسعار دائما لتعكس التحركات في عرض النقود. وعلى ذلك إذا تم ضبط عرض النقود ـ وقصر زيادته على مسايرة احتياجات التجارة التي تزداد ببطء، والتي يرمز لها بحرف T في معادلة فيشر التاريخية ـ فإن الأسعار تظل ثابتة. وفي شرح مثير إحصائيا، حاول فريدمان ـ بالتعاون مع أنّا چاكبسون شوارتز ـ أن يثبت أن هذه العلاقة ظلت قائمة، أو يبدو أنها ظلت قائمة، لأمد طويل في الماضي [4]. والمفترض أن تلك يجب أن تكون هي الحال في المستقبل.

ولم يكن فريدمان مقصرا في الدعاية لوجهة نظره. وكما هي الحال مع غالبية العلاقات الإحصائية، كانت هناك تساؤلات عما يعتبر سببا وما يعتبر نتيجة، وأيضا ما يعتبر مصادفة. وربما تكون التحركات في الأسعار أو في حجم التجارة هي التي تحدث التغيير في عرض النقود. كما أن فكرته لم تتضمن شرحا كافيا للارتباط الاقتصادي بين عرض النقود والأسعار. وقال فريدمان أيضا إن هناك علاقات شتى في مجال الطبيعة والعلوم الطبيعية تعتبر علاقات صحيحة، حتى وإن كانت تستعصي على التفسير.

وكانت هناك صعوبة أخرى أشد خطرا في الوصفة التي يقدمها فريدمان،

وهي صعوبة سبق أن أشرنا إليها، ومفادها أنه ليس هناك من يعرف على وجه اليقين ما النقود في الاقتصاد الحديث. إن وصف النقود ينطبق بالتأكيد على العملات التي تتداول من يد إلى يد، وعلى الودائع تحت الطلب (التي تصرف بالشيكات). ولكن ماذا عن ودائع المدخرات الخاضعة للشيكات وحسابات الادخار التي يمكن تحويلها على الفور إلى حسابات مصرفية تحت الطلب؟ وماذا أيضا عن القوة الشرائية المعتمدة على بطاقات الائتمان أو خطوط الائتمان غير المستخدمة؟ وفوق ذلك، هل يمكن التحكم في هذه الإجماليات النقدية التي يطلق عليها وصف النقود تعسفا؟

وكما تبين فيما بعد، فإن ذلك غير مستطاع. وقد وجه فريدمان في نهاية المطاف اتهامال «نظام الاحتياطي الفيدرالي»، وكذلك لـ «بنك إنجلترا»، لعدم الكفاءة في سعيهما لتحقيق ذلك. ولابد أن يقال للرد على هذا الاتهام إن السياسات الاقتصادية لابد أن تكون في حدود كفاءة من يتولون تنفيذها، مهما تكن محدودة.

وكان هناك، مرة أخرى، ما يعمل في عكس اتجاه هذه الاعتراضات، ويدعم دفاع فريدمان الدؤوب والفعال، ألا وهو السياق الاقتصادي، أي عالم ما بعد كينز الذي انفصلت فيه الاهتمامات بالاقتصاد الجزئي عن إدارة الاقتصاد الكلي. ومن شأن المذهب النقدي أن يحمي أرثوذكسية الاقتصاد الجزئي. ففي تلك الأرثوذكسية ليس هناك أثر تضخمي أصلي. كما أن المنافسة والسوق مازالت لهما السيادة، ولا يمكن أن يكون هناك تدخل مباشر للسيطرة على الأجور أو الأسعار أو التأثير فيهما. ويدور المذهب النقدي أيضا حول عدم التماثل السياسي غير المريح الذي اتسمت به السياسة الكينزية. وليست هناك حاجة إلى زيادة الضرائب أو إلى تقييد النفقات العامة. كذلك لن يحدث أي توسيع لوظيفة الحكومة. فكل السياسة النقدية يمكن أن يقوم بها البنك المركزي ـ «نظام الاحتياطي الفيدرالي» في الولايات المتحدة ـ وعلى أيدي عدد لا يكاد يذكر من الموظفين.

وبالنسبة للبعض كانت للسياسة النقدية، (ولا تزال لها)، جاذبية أخرى، بل ربما أكبر، وهي جاذبية أغفلها الاقتصاديون إغفالا غريبا، بل لا يمكن الصفح عنه، لأنها ليست محايدة من الناحية الاجتماعية. فهي تعمل ضد التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يؤدي بدوره إلى إعاقة الإقراض

المصرفي وما ينشأ عنه من خلق الودائع، أي النقود. ذلك أن أسعار الفائدة العالية تناسب تماما المؤسسات التي يكون لديها نقود تستطيع إقراضها للغير، والتي يكون لديها عادة نقود أكثر من المؤسسات التي ليست لديها نقود تقوم بإقراضها، أو التي تقترض النقود، مع وجود استثناءات عديدة. وهذه حقيقة واضحة بغير موجب على نحو ما ذكرنا مرارا من قبل. وعلى ذلك فإن السياسة النقدية التقييدية، عندما تعمل لصالح الميسورين من الأفراد والمؤسسات، تكون في تعارض حاد مع السياسة المالية التقييدية التي تؤثر سلبا في الأغنياء بسبب زيادة ضرائب الدخل الشخصي ودخل الشركات.

وقد أبدى المحافظون في البلدان الصناعية، لاسيما في بريطانيا والولايات المتحدة، تأييدا قويا للسياسات النقدية. وكان توجههم الغريزي في هذه المسألة أفضل كثيرا من توجه الاقتصاديين الذين افترضوا، إلى جانب الجمهور بعامة، أن لهذه السياسة موقفا محايدا اجتماعيا. ولذلك فإن التصفيق الذي حظي به البروفيسور فريدمان من الأغنياء المحافظين، وكان تصفيقا عاصفا، له ما يبرره بالتأكيد.

ومع انقضاء السبعينيات، ظل التضخم قائما. ذلك أن زيادة الضرائب وخفض النفقات العامة، والتدخل المباشر في الأجور والأسعار، كانت كلها علاجات مستبعدة. وقد لاحظ الكثيرون أنه لم يبق بعد ذلك غير السياسة النقدية. وعلى ذلك فإن الجزء الأخير من العقد، وعلى يد إدارة الرئيس جيمي كارتر في الولايات المتحدة، وهي إدارة كانت ليبرالية بوضوح، وعلى أيدي حكومة رئيسة الوزارة مارجريت تاتشر في بريطانيا، وهي حكومة كانت ذات طابع محافظ صريح، بدأت إجراءات قوية للسياسة النقدية، وبذلك طويت صفحة الثورة الكينزية. ففي تاريخ الاقتصاد تراجع عصر جون مينارد كينز أمام عصر ميلتون فريدمان.

غير أنه حتى ذلك الحين كان النظام الكينزي قد أمسك بكل من الفكر الاقتصادي والكتب الدراسية الاقتصادية. وعلى ذلك فإن اللجوء إلى السياسات النقدية لم يلق، على وجه العموم، استقبالا طيبا من جانب الاقتصاديين. كما أن نتائجها الأولية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تكن لتبعث على الاطمئنان [(5)]. فقد أوقف التوسع الاقتصادي، وإن يكن

التفاعل بين الأجور والأسعار قد استمر مثلما استمر تأثير اتفاق «الأوبك» الاحتكاري (كارتل «الأوبك»). وكذلك استمر التضخم. وأضيفت إلى قاموس الاقتصاديين عبارة عدوانية شديدة هي «الكساد التضخمي» [3*] التي تصف اقتصادا راكدا مرتبطا باستمرار التضخم.

وفي النهاية سُحق التضخم. ذلك أن الارتباط بين النقد والأسعار ليس قائما من خلال السحر الخفي لمعادلة فيشر أو إيمان فريدمان، بل من خلال أسعار الفائدة المرتفعة التي تتحقق من خلالها السيطرة على الإقراض المصرفي (وغيره من أنواع الإقراض)، والتحكم في خلق الودائع. وفي أوائل الثمانينيات كانت أسعار الفائدة قد ارتفعت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة: فالآن في مقابل التضخم المؤلف من رقمين وجدت أسعار الفائدة المؤلفة من رقمين، وأدت هذه الأخيرة إلى تقليص الطلب على إنشاء المساكن الجديدة، وعلى السيارات وغيرها من المشتريات التي تعتمد على الائتمان. وفي العامين 1982 و1983 أدت هذه الأسعار المرتفعة إلى تضييق شديد للإنفاق الاستثماري لدوائر الأعمال. وفي أذيال ذلك جاءت زيادة كبيرة في البطالة إلى أن بلغت 10,7 في المائة في قوة العمل المدنية في أواخر العام 1982. وكذلك حدث أعلى معدل لإفلاس المؤسسات الصغيرة منذ الثلاثينيات [6]، وضغط شديد على أسعار المنتجات الزراعية. وفوق ذلك أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى حدوث تدفق قوي للأموال الأجنبية ترتب عليه ارتفاع مفاجئ في قيمة الدولار، وتقييد الصادرات الأمريكية، وتشجيع قوي للاستيراد، لاسيما من اليابان. وكانت النتيجة الإجمالية هي حدوث أعمق كساد اقتصادي منذ «الكساد الكبير»[7].

ولكن حدث في العامين 1981 و1982 انخفاض ملحوظ في معدل التضخم في الولايات المتحدة، ثم انخفاض آخر في العام 1983. وقرب نهاية العام 1984 كان «الرقم القياسي لأسعار المستهلكين»، ثابتا تقريبا. كما كان هناك انخفاض مماثل ـ وإن كان أقل درامية بكثير ـ في معدل التضخم في ظل سياسات نقدية مماثلة في بريطانيا.

وكان المذهب النقدي، أو بدقة أكثر، ما ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة من تقييد النفقات الاستهلاكية والاستثمارية في دوائر الأعمال، قد مضى في طريقه، كما كان واضحا، نتيجة لحدوث انهيار اقتصادي حاد، أنه علاج

لا يقل إيلاما عن الوضع الذي يسعى لعلاجه. كما أن نجاح هذه السياسة في الولايات المتحدة كان أيضا نتيجة لظرف مصاحب ولم ينتبه إليه الاقتصاديون بقدر كاف. وكان هذا الظرف هو تعرض الشركة الصناعية الحديثة، بدرجة استثنائية، لتوليفة من السياسة النقدية التقييدية، هي أسعار الفائدة المرتفعة التي تتعامل بها وما ينتج عنها من أسعار صرف معاكسة. وتفاقمت هذه الآثار نتيجة لتخبط متزايد من جانب الشركات، مما حقق مزايا إضافية للمنافسة الخارجية.

ولم يكن مما يبعث على الدهشة أن تؤدي تلك البطالة - أي البطالة الناتجة عن السياسة النقدية ومعدلات الفائدةالمرتفعة - إلى إضعاف قدرة النقابات العمالية على المساومة. فالاقتصاد الأرثوذكسي كان يقبل القول إن البطالة تؤدي إلى خفض الأجور، وبهذه الطريقة تحققت العمالة الكاملة الكلاسيكية. ولم تكن النقابة العمالية إلا قوة مقاومة تعرقل هذا التعديل، فإذا كانت البطالة خطيرة إلى حد كاف فإنها تضطر إلى الاستسلام.

غير أن تأثير ذلك في الشركات القائمة بالتوظيف لم يكن متوقعا. ففي صناعات الصلب والسيارات والآلات والتعدين والخطوط الجوية وغيرها كان الأثر الكلي لهذه السياسة، بما في ذلك المنافسة الخارجية، هو تقييد المبيعات، مما أسفر عن تعطل المصانع على نطاق واسع، وهدد بالإفلاس وتوقف العمليات. وفي ظل هذا الوضع اضطرت نقابات العمال ليس فقط للتخلي عن المطالبة بزيادة الأجور، بل أيضا لأن تتفاوض على تخفيضات في الأجور والمزايا. ولئن كان في استطاعتها إلى حد ما تجاهل المشاق التي يعانيها العمال المتعطلون - وقد كانت الأغلبية التي مازالت تعمل هي صاحبة الصوت الحاسم - فلم يكن ممكنا تجاهل بطالة كل العمال، والتي ربما تنتج عن توقف عام للمصانع أو الصناعات. وقد أصبح ذلك هو الاحتمال المتوقع في أوائل الثمانينيات في عدد من الصناعات الثقيلة الأمريكية. ولم يكن هناك إدراك سابق لكون التحرك القوي من جانب نقابات العمال يتطلب موقفا قويا من جانب أرباب الأعمال الذين يؤدي ضعفهم إلى إضعاف شديد لموقف هذه النقابات، وكذلك بالنسبة لتطورات الاقتصاد الجزئي التي تؤثر في كفاءة الشركات التي تقدم بها العمر.

لقد ترك الحل الوسط الكينزي، كما ذكرنا، اقتصاد «الاقتصاد الجزئي»

للسوق الكلاسيكية. وكانت دينامية الأجور ـ الأسعار، بتأثيرها في الاقتصاد الكلي، بمنزلة هجوم جدي على هذا الحل الوسط. وكان هناك هجوم آخر ناتج من الطابع الداخلي المتغير لوحدات الأعمال المشاركة فيه. وقد أنتج هذا في السنوات الأخيرة قدرا كبيرا من الأدبيات الاقتصادية، كما أثار حتى قدرا أكبر من المناقشة العامة، كما كشف أيضا مرة أخرى عن قدرة الأرثوذكسية الكلاسيكية على المقاومة.

وكان من الأمور المحورية في هذا التطور الجديد، الحقيقة الواضحة إلى حد ما، وهي أن المؤسسة الاقتصادية الحديثة، أي المنشأة الضخمة المتميزة، تحتاج إلى تنظيم كبير للغاية حتى تمارس نشاطها. وذلك يعني تقسيما دقيقا للعمل فيما يتعلق بالمهام ـ الإنتاج، والتسويق، والإعلان والتمويل، وعلاقات العمل، والعلاقات العامة والعلاقات بالحكومة، وتطوير منتجات جديدة، وإستراتيجية الحيازة، والكثير غيرها. كما يجب أن يوجد أيضا تقسيم للعمل فيما يتعلق بالبحث عن المعلومات. وهناك أشخاص مختلفون يجلبون للمنشأة مؤهلات شتى في العلوم والهندسة والتصميم والقانون والمالية والتسويق والاقتصاد. والمنظمة التي تضم كل هؤلاء المتخصصين هي التي تملك قوة اتخاذ القرار، وهي قوة لم تعد بأي قدر يذكر في أيدي مالكي المؤسسة. والاستنتاجات الرائدة التي توصل إليها بيرل ومينز [8] أصبح الجميع يسلمون بها الآن، فيما عدا التقليديين ذوي الحوافز الشديدة. ثم إن خصائص المنظمة النابعة من ذلك لها بدورها أهمية جوهرية في الاقتصاد الجزئي.

وهناك أولا العلاقة بتعظيم الربح للسلطة القائمة داخل المنظمة. ومن الواضح أنه لا يمكن لأي اقتصادي من المؤمنين بالتراث الكلاسيكي العظيم، سواء أن ينكر تعظيم الأرباح أو يأسف له. كما لا يمكن لأحدهم أن يفترض أن ذلك شيء آخر غير حافز شخصي للغاية، شيء يفعله المرء لمصلحته الشخصية، وليس بلا مقابل لصالح الآخرين. ومع ذلك فالمفترض أن الشركة الحديثة تتطلب من إدارتها أن يكون تعظيم الربح من أجل الآخرين، أي من أجل حاملي الأسهم الذين لا حول لهم ولا قوة وغير معروفين أيضا. والواقع أن تعظيم الربح أصبح، وبصورة ظاهرة في الآونة الأخيرة، لصالح من يملكون سلطة اتخاذ القرارات. فالأجور التي تدفع للمديرين، والمنح

والعلاوات، و«الباراشوت الذهبي» [*4] في حالة خسارة صراع من أجل شراء شركة أخرى، إنما يقررها المديرون من أجل أنفسهم. وهذه التكاليف لا تخضع لأي حسابات ترمي إلى تقليلها إلى أقصى حد، وإنما تعززها الحوافز الكلاسيكية الأرثوذكسية من أجل خدمة مصالح المنظمة [9].

ومع انتقال سلطة الجمعية العمومية إلى الإدارة، فإن هذه الأخيرة لا تكافئ نفسها بالدخل فقط، وإنما بالمكانة أيضا. وذلك، شأنه شأن تبرير العائدات المالية للإدارة، يزداد بدرجة ملحوظة مع زيادة حجم الشركة. وبالتالي يصبح الحجم بالنسبة لمن يملكون السلطة هدفا مهما جنبا إلى جنب مع العائد المالي. ومن هذه الاحتياجات والحوافز الجديدة نشأت الشركات العملاقة الحديثة وحركة الاندماج المساندة لها. وليس هناك من يعتقد، فيما عدا المؤمنين المنضبطين بصورة استثنائية، أن هذا يؤدي إلى تحسين الكفاءة على نحو ما تقول به النظرية التقليدية. والأجدر أن يقال إن هذه الاندماجات والاتحادات، على النقيض من النمو العتيق الطراز، هي طريق مختصر للغاية للوصول إلى السلطة وإحراز المكانة ـ وكذلك التعويض ـ وذلك كله يأتي مع الحجم الأكبر.

ومن هذه الحوافز السابقة، بدورها، يأتي التخطيط الإستراتيجي و«تنظيم الأعمال على الورق» [*5] [10] وهما مسألتان لهما أهمية محورية في الشركات الحديثة، وعلى الرغم من أن هذه التطورات أثارت مناقشات واسعة النطاق، فإنه لم يكن لها ـ مثل مسألة تعظيم دخل المديرين ـ غير أثر هامشي في النظرية الاقتصادية السائدة والتعليم الاقتصادي المتبع. وقد تخلص البروفيسور صمويلصون وزميله نوردهاوس باقتدار من هذه المسألة بقولهما إن «الاقتصاديين لم يصلوا إلى توافق في الرأي حول [هذه المسائل]، ولذا فقد تكون أفضل سياسة هي متابعة الأمر بعين يقظة» [11].

وهناك اتجاه آخر قوي يحدث فعله داخل الشركة الحديثة. إذ إن المكانة والاحترام الشخصيين في أي منظمة يتوقفان إلى حد كبير على عدد الأشخاص الذين يرأسهم الشخص المعني. ومن الملاحظ أن راحة المرء ورضاه يتحسنان بوجود مرؤوسين يمكن أن يحال إليهم الفكر المرهق والواجبات المملة. ولذا فإن أول ما يتجه إليه أي شخص يعين في منصب ما في إحدى الشركات، عند أي مستوى فوق المستويات الدنيا، هو أن يكون

لديه مساعدون يخدمونه في كل من تحقيق المكانة وتيسير الجهد. ومن هذا بدوره تأتي الدينامية القوية للتوسع البيروقراطي. وفي موجة الانكماش في الفترة ما بين العامين 1981 ـ 1983 أعلنت شركات أمريكية كثيرة ـ صناعة السيارات، والآلات الثقيلة، والصلب، والبنوك ـ أنها ستقلل من حجم العاملين بها، وبلغ عدد المستغنى عنهم في حالات متعددة آلافا مؤلفة. وفي كل الحالات وصف ذلك التصرف على أنه إسهام في تعزيز الكفاءة. ولم يوجه أحد السؤال عن السبب في وجود هؤلاء الأشخاص في أماكنهم منذ البداية، وليست في أنه في ظل التقتير المالي أصبح من المفيد للغاية الاستغناء عنهم. والإجابة عن ذلك تكمن في التوسع التنظيمي أو البيروقراطي الذي تحدثنا عنه للتو، وهذا أيضا موضوع آخر لم يصل فيه الاقتصاد الجزئي إلى رأي قاطع على أي حال.

كما أنه لم يكن هناك رد فعل للاتجاه المعروف جيدا نحو الجمود التنظيمي وأعراض الشيخوخة في المؤسسات الحديثة الكبرى. فالشيخوخة تدب في أوصال المنظم الذي تتحدث عنه النظرية الاقتصادية التقليدية، ويحل محله سواء من حيث رأس المال أو من حيث إدارته وافدون جدد يركبون أمواجا جديدة من التجديد والابتكار. وهذه هي العملية التي أبرزها جوزيف شومبيتر، وسماها «عواصف التدمير الإبداعي» [12]. وليست تلك هي حال الشركة الحديثة. فهي تعاني الإعاقة الشديدة الناتجة عن عدم الموت، فالعلاج بالموت ليس متوافرا.

وكثيرا ما دارت مناقشات حول هذه السمات المميزة للمنشأة البيروقراطية الحديثة [13]. وكان هناك اعتراف بتفوق الأداء في المنشآت الأحدث عهدا، التي تتسم بقدر أكبر من المرونة الذهنية والتنظيمية في البلدان التي دخلت التصنيع حديثا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.. وكذلك ظهرت مشكلة الجمود البيروقراطي في العالم الاشتراكي ـ الاتحاد السوفييتي والصين وبولندا ورومانيا وغيرها ـ وبذلت جهود مختلفة للتعامل معه. غير أنه يلاحظ، مرة أخرى، أنها لم تتغلغل في النظرية الاقتصادية التقليدية للمؤسسة وحوافزها.

وأخيرا هناك موضوع مازال عند حافة مناقشتنا الحالية، هو احتمال أن يكون الزمن قد عفا على علاقة السيطرة، وهي من السمات العميقة

الجذور والمقبولة في المنشأة الصناعية منذ «الثورة الصناعية» ومولد الاقتصاد الكلاسيكي.

ففي إطار الجهاز الإداري للشركة الحديثة يوجد رؤساء ومرؤوسون، أصحاب عمل وتابعون. ولكن يلاحظ أيضا، كشرط تنظيمي وميزة في كل جوانب التنظيم، أن التفاوض يخفف من حدة إصدار الأوامر. وكوضع طبيعي تماما، قد يكون الشخص الفني أو المصمم أو مندوب المبيعات أكثر أهمية للمؤسسة من الشخص الذي يقدم تقاريره إليها. وعندما تكون الحال كذلك، فإن الشخص الذي يشغل مرتبة أعلى في السلطة، لا يصدر تعليمات، بل يكون عليه أن يسأل ويشجع ويقنع ويتعلم. وهناك علاقة تعاونية تحل محل العلاقة الهرمية. وبصورة متزايدة تمتد هذه العلاقة لعنبر الإنتاج، فهناك يعتبر العامل قوة أساسية لمراقبة الجودة، والإنتاجية، وتوجيه المزيد والمزيد من العمليات المؤتمتة تقنيا. وهناك أدبيات جديدة، بعضها يتطلع بخاصة إلى التجربة اليابانية، ترى أن العرف والامتنان الذاتي لصاحب العمل إنما يوفران الحماية لعلاقة هي في الواقع قد فات أوانها [14].

وهنا نجد ضربة قاضية لأرثوذكسية الاقتصاد الجزئي. ذلك أنه عندما تقبل أعداد متزايدة من العاملين الأخلاق والممارسات التنفيذية، يصبح التكافؤ الكلاسيكي بين التكلفة الحدية للأجور والإيرادات الحدية صورة كاريكاتورية بعيدة الاحتمال. فمثل هذا التكافؤ لا يمكن تصوره إلا في حالة التجانس العام لقوة العمل، ووجود قوة عمل يمكن استئجارها أو فصلها حسب الرغبة، ومن دون تكاليف تنظيمية خطيرة. كما أن استخدام عمال وموظفين ذوي تخصص رفيع في سياق تنظيم معقد، وترتيبهم الهرمي، لا يسمحان بإجراء حسابات سهلة للتكاليف الحدية للأيدي العاملة وعائداتها.

هكذا كان قضاء الثورة الكينزية وقدرها، وشأن جوانب كثيرة من الفكر الاقتصادي، فإنها كانت صالحة في وقتها، وكان خصمها الرهيب هو مرور الزمن. فقد جاءت السنوات بعد التناسق السياسي، وبدينامية الاقتصاد الجزئي، والتغيير في عالم جيد التنظيم، وتلك مسائل لا تستطيع الكينزية أن تتعامل معها بفاعلية. وقد كان هذا تفسيرا جزئيا للمكانة المتردية التي آل إليها علم الاقتصاد الحديث، أو التي يعتقد على نطاق واسع أنه آل إليها. وإلى هذا الموضوع واحتمالاته ننتقل الآن.

21 الحاضر صورة المستقبل [1]

التاريخ لا ينتهي بالحاضر، وإنما هو يمتد بلا نهاية، ويتغير بغير حد، إلى الأبدية. والفرق هو أن المؤرخ لا يصحبه إلى هناك، فرحلته، مهما تكن مغرية بما هو مأمول، لابد أن تنتهي بالحاضر. ولكن ذلك ليس صحيحا تماما، لأنه لما كان جانب كبير من الماضي موجود ا في الحاضر، فإن قدرا كبيرا من الحاضر سيكون موجودا في المستقبل، بما في ذلك قدر غير قليل مما لم يتضح بعد. وهذا لن يدخل تماما إلى مجال الوعي العام إلا بمساعدة الزمن. وفي هذا ـ ما كان موجودا في الماضي وفي الحاضر في الفكر الاقتصادي سيغدو جزءا من التاريخ المقبل ـ يستطيع المؤرخ الاقتصادي أن يقول كلمة.

وأشهر التوقعات بشأن مستقبل الفكر الاقتصادي كتبها، منذ نصف قرن أو أكثر قليلا، جون مينارد كينز الذي قال:«منذ أقدم العصور التي لدينا سجلات عنها ـ ولنقل منذ ألفي سنة قبل المسيح ـ وحتى بداية القرن الثامن عشر، لم يحدث أي تغير كبير جدا في مستوى معيشة الشخص المتوسط الذي يعيش في المراكز المتحضرة من العالم، من حال إلى حال بغير شك؛ نوبات من

الأوبئة والمجاعات والحروب، فترات ذهبية، ولكن دون تغيير تقدمي عنيف» [1]. ثم انتقل إلى الزيادات الهائلة في الإنتاجية الصناعية والإنتاج الصناعي منذ «الثورة الصناعية»، ورأى ـ ببصيرة نافذة ـ أن التقدم التقني « سرعان ما يصيب الزراعة» [2]. وخلص كينز إلى أن المشكلة الاقتصادية ـ إذا أمعنا النظر في المستقبل ـ ليست هي «المشكلة الدائمة للجنس البشري» [3]. وكان يعتقد أن دراسة علم الاقتصاد تصبح مهنة لمتخصصين مفيدين، ولكنهم لا يلفتون الأنظار، «شأن أطباء الأسنان». وأضاف قائلا: إذا استطاع الاقتصاديون أن يحملوا الناس على النظر إليهم باعتبارهم أشخاصا أكفاء متواضعين، وعلى مستوى أطباء الأسنان نفسه، فسيكون ذلك رائعا!» [4].

وبعد مرور خمسين عاما تبين أن تنبؤ كينز كان يعوزه الدقة. ومن الصحيح أن بعض التأثيرات الاقتصادية التي كانت قوية ذات يوم أخذت في التضاؤل في البلدان الصناعية. وكما سنرى للتو فإن إنتاج السلع أصبح أمرا أقل إلحاحا بكثير مما كان في الماضي. وكذلك تضاءلت أهمية مسألة الكيفية التي يتم بها تسعير تلك السلع. وبالمثل ـ وإن يكن بدرجة أقل ـ الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل من الإنتاج الآمن والمضمون. ولكن الاقتصاد كعلم له قيمة باقية لا يرتبط بإلحاح المشاكل الاقتصادية. وقد تدخلت البحوث الاقتصادية، والاهتمامات الاقتصادية الأوسع، من أجل الحفاظ على صورته التقليدية أو الكلاسيكية، وعلى ما يبدو له من أهمية. وكذلك فقد ظهرت مشاكل جديدة، في مقدمتها، كما رأينا، مشكلة اليقين أو عدم اليقين الذي تُوفر به فرص العمل، وما يترتب عليها من دخل.

وكذلك، فمع إنجازات تنظيم ضخم ـ أي إنجازات البيروقراطية ـ جاءت اتجاهاته الانتكاسية اجتماعيا واقتصاديا. وهي أمور لم يتوقعها كينز. ثم إنه لم يشاهد، أو يؤكد على أي حال، الفروق المروِّعة والمتزايدة في الرفاهة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. كما أنه لم يشاهد ـ وذلك منطقي بما فيه الكفاية ـ الفروق في الكفاءة الإنتاجية بين المناطق الصناعية القديمة والمناطق المصنعة حديثا ـ كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج، وبطبيعة الحال اليابان ـ وكيف أن هذه الأخيرة ستصيب بالخراب صناعات منافسيها الأقدم عهدا، وهي صناعات بيروقراطية زحفت عليها الشيخوخة في بعض الأحيان.

وعلى نحو أكثر عمومية، فإن كينز عندما تأمل مستقبل علم الاقتصاد لم يتنبأ بعمق التزام الاقتصاديين التقليدين بالقيم والمفاهيم الكلاسيكية، وبالطريقة التي يمكن أن تتأكد بها صحتها وأهميتها في مواجهة التغيرات التي تحدث عنوة. ذلك أن قوتهم، كما ذكرنا، إنما تأتي من خدمتهم للمصالح المهنية والمصالح الاقتصادية الأوسع؛ للمصالح المكتسبة التي تصور كينز أن قوتها أقل من قوة الأفكار. ونحن عندما نتأمل مستقبل علم الاقتصاد ينبغي أن نؤكد أولا القوة المستمرة للنظريات الكلاسيكية.

وعندما نكون بصدد علم الاقتصاد في التراث الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي، نجد أولا الالتزام الفكري الثابت بالمعتقدات المستقرة. وهذا قيد قوي. فقلائل هم الاقتصاديون الذين يرغبون في رفض ما كان مقبولا عندما تعلموا المهنة في وقت سابق، ثم بعد ذلك دافعوا عنه وتوسعوا فيه عندما قاموا هم بتعليم المهنة وصياغتها في كتاباتهم والخطاب المتعلق بها. فالتخلي عما تعلموه وعلموه هو اعتراف بأنهم كانوا على خطأ، وذلك أمر نقاومه كلنا. وينبغي أن نضيف أننا نفعل ذلك أيضا إزاء الفكر الذي يتطلب التكيف مع التغيير. وهذا الأخير يجده الاقتصاديون ـ وهم ليسوا وحدهم في هذا الشأن ـ أمرا غير ملائم، بل مؤلما.

كما أن التكيف مع الواقع المتغير يلقى مقاومة أيضا، مثلما كان يحدث في الماضي، وذلك بسبب الرغبة في النظر إلى الاقتصاد على أنه علم. ففي العالم الأكاديمي، الذي يدرس فيه الاقتصاد، يتقرر معيار الدقة الفكرية في العلوم الطبيعية. ويتطلع الاقتصاديون وغيرهم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ـ تطلعا قد يكون حتميا ـ إلى المكانة الفكرية التي يتمتع بها المشتغلون بالكيمياء والفيزياء والبيولوچيا والميكروبيولوچيا؛ وذلك يتطلب طرح الفرضيات المسلم بها في الاقتصاد مثل تركيب النيوترون والبروتون والذرة والجزيء. وهذا التركيب بمجرد اكتشافه يصبح معروفا إلى الأبد. كما يعتقد أن الأشياء التي لا تتغير تعتبر أيضا حافزا بشريا في الاقتصاد السوقي التنافسي. ومثل هذه الحقائق الثابتة والدائمة تسمح للاقتصاديين بأن ينظروا إلى موضوعهم على أنه عالم. ومن مفارقات هذا الفرع من فروع المعرفة أن هذه الرغبة في أن يرى نفسه على هذا النحو هي التي تدفع بعلم الاقتصاد إلى طي النسيان في عالم متغير. وهو أمر يدعو

للأسف بأي معيار علمي. كذلك فإن ربط الموضوع بالماضي وبالنموذج الكلاسيكي يمكن أن يوصف بأنه المهرب التقني من الواقع. والافتراض المحوري في الاقتصاد الكلاسيكي ـ وهو المنافسة الخالصة في السوق، والتي تمتد من أسعار المنتجات حتى تسعير عوامل الإنتاج ـ يتلاءم بصورة تدعو إلى الإعجاب مع التعديلات الفنية والرياضية. وهذا بدوره لايجري اختباره بتمثيله للعالم الواقعي، بل بمنطقه الداخلي وبالمقدرة النظرية والرياضية التي تخضع للتحليل والعرض. ومن هذه الممارسة الفكرية المغلقة، التي تأخذ بلب المشاركين فيها، يستبعد المتطفلون والمنتقدون ـ وكثيرا ما يكون ذلك باختبارهم ـ باعتبارهم غير مؤهلين تقنيا. والأهم من ذلك أن هذا الوصف ينطبق على واقع الحياة الاقتصاديةالتي لا تتلاءم للأسف ـ في اضطرابها المتنوع ـ مع أشكال التكرار الرياضي.

وهناك قوة أخرى تربط الاقتصاد بالأرثوذكسية الكلاسيكية، وستظل تفعل ذلك، هي القوة التي سبق أن أكدنا عليها، قوة المصلحة الاقتصادية. إن الديلكتيك الأساسي في عصرنا ليس ـ كما كان يفترض في الماضي، وكما لا يزال البعض يفترضون ـ بين رأس المال والعمل، إنما هو بين المؤسسة الاقتصادية والدولة. كما أن العمال والنقابات لم يعودوا هم العدو الأساسي لمؤسسات الأعمال، ومن يديرون عملياتها. فالعدو هو الحكومة، إذا استبعدنا ما للإنتاج العسكري من دور يعود بأرباح تثير الإعجاب وتشكل المخاطر في آن واحد.

إن الحكومة هي التي تعكس مشاغل وهموم فئة تتجاوز العمال بكثير؛ فئة تضم كبار السن، وفقراء الريف والحضر، والأقليات، والمستهلكين والمزارعين، ومن يسعون إلى حماية البيئة، والمطالبين بإجراء حكومي في مجالات يعاني الأفراد فيها قصورا، مثل عدم توافر المساكن أو النقل العام أو الرعاية الصحية، وأولئك الذين يلحون في المطالبة بالتعليم والخدمات العامة على وجه العموم. فبعض ما يدعى إليه بمثل هذا الإلحاح من هذه الأنشطة يخل بسلطة المؤسسة الخاصة أو استقلالها، وهناك آخرون يطالبون بأن يتولى القطاع الخاص المسؤولية بدلا من القطاع العام، وكلهم ـ بدرجة أو بأخرى ـ على اختلاف إما مع المؤسسة الخاصة، وإما مع المشاركين فيها. ومن ثم يأتي النزاع الحديث بين دوائر الأعمال والحكومة.

ومن أجل الدفاع عن المؤسسة الخاصة في مواجهة الحكومة تكون هناك أهمية رئيسية للالتزام بالسوق الكلاسيكية. فإذا كانت السوق تحقق الأداء الأمثل بمعناه العريض، فإن عبء الإثبات يقع على عاتق من يدعون إلى التدخل العام أو التنظيم العام.

وعندما كان هذا الكتاب في سبيله إلى المطبعة تقلدت السلطة، في عدد أكبر من البلدان الصناعية، حكومات تعلن صراحة اتجاهاتها المحافظة، وعاد الحديث بقوة عن السوق في الولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريجان، وفي بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، وذلك أمر مقبول ظاهرا ومتوقع في آن واحد. فحديث السوق لدى المحافظين الحاليين يرجع بقوة وبفعالية شديدة إلى المصلحة الاقتصادية، كما أن كلا من الالتزام الاقتصادي بالسوق الكلاسيكية، وتعليم مبادئها، ورسوخها في الوعي العام، يعمل بقوة في خدمة تلك المصلحة، ويكتسب خاصية لاهوتية تسمو على الحاجة إلى برهان تجريبي [5].

وأخيرا فإن الاقتصاد الكلاسيكي سوف يظل قائما لأنه يحل مشكلة السلطة في الاقتصاد والسياسة. وليس هناك شك في أن الأعمال الكبرى الحديثة تعد أداة لممارسة السلطة؛ السلطة بدرجة أو بأخرى على عمالها وأجورهم، وعلى الأسعار التي تفرضها على مورديها ومستهلكيها، وعلى المستهلكين في السوق عن طريق الإعلان. ولكن التراث الكلاسيكي يساعد على ممارسة هذه السلطة على ضوء خافت إلى حد كبير. فالسلطة هنا خاضعة بصورة فعالة للسوق. ويقال إن السوق هي التي تحدد الأجور والمرتبات وسعر الفائدة والأسعار التي تدفع للموردين، وكذلك المستهلك صاحب السيادة. فإذا آلت للسوق هذه السلطة، فإنها لا يمكن أن تكون ملكا للفرد أو للمؤسسة. وفي مواجهة الاتهام بسوء استخدام السلطة هناك رد بسيط وشامل: إن نزاعكم هو مع السوق. والمفارقة بشأن السلطة في التراث الكلاسيكي، هي مرة أخرى أنه بينما يتفق الجميع على وجود السلطة في الواقع، فإنها لا توجد من ناحية المبدأ.

ولدى تقييم مستقبل علم الاقتصاد، لن يسقط أحد في حكمة ورؤية الخدمة التي يؤديها التراث الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وبالتالي قدرته على البقاء والاستمرار. لكن تأثير هذا التراث ليس تاما ولا مكملا، ولن

يكون كذلك في المستقبل، ذلك أن الواقع له أيضا أثره في التفكير، كما له وجوده الدائب والمتطفل الذي يفرض نفسه بأهميته العملية، بل بإزعاجه الشديد بالنسبة للبعض. ونننتقل الآن للحديث عن الواقع في اصطدامه بالأفكار النيوكلاسيكية.

هناك أولا مسألة جديدة بعض الشيء: هي ما للمؤسسة الكبيرة من دور مهيمن وشديد الوضوح في الاقتصاد الحديث، وما لها في كل الدول الصناعية المتقدمة من حق شفعة على حصة كبيرة في الإنتاج برمته. وقد قيل كثيرا إن ما يقرب من ثلثي الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة يأتي من المؤسسات الصناعية الألف الكبرى.

والمنافسة مستمرة بين هذه المنشآت ونظيراتها فيما وراء البحار. ولكنها عند تسعير منتجاتها تؤرقها حساسية ما إزاء ما سيكون عليه رد فعل منافسيها على الأسعار التي تحددها. ونتيجة ذلك، وبالمثل فإن الأسعار التي يدور التفاوض حولها مع الموردين ونقابات العمال ليس لها أي علاقة نظرية بما يحدث في السوق التنافسية. ودعاة النظرية النيوكلاسيكية لا ينكرون ذلك، ولكن يقبلونه على أنه سمة مميزة أساسية لاحتكار القلة. وما يجري التأكيد عليه هو أن المؤسسة الكبيرة المهيمنة والشركات الكبيرة التابعة لها: جنرال موتورز، جنرال إليكتريك، جنرال داينامكس، جنرال ميلز، هي بشكل ما حالة خاصة، وبالتالي فهي خارج المجرى الرئيسي للمناقشة النظرية الكلاسيكية [6].

وإذ يقتحم الواقع مجال الأرثوذكسية النيوكلاسيكية، فإن علم الاقتصاد سيتناول بصورة مطردة الديناميات الخارجية وكذلك الداخلية للمؤسسة الضخمة: خارجيا عندما تؤثر في أسعارها وعلاقاتها السوقية وتضبطها، ثم تمضي لتوجه وتشكل ردود الفعل لدى مستهلكيها، دون أن تستبعد مواقف وتصرفات الحكومة، وداخليا عندما تقوم بتنظيم خبرة عمالها وتفكيرهم.

والتنظيم هو إحدى الحقائق الكبرى للحياة المعاصرة. فهو المسؤول عن أبرز إنجازات الصناعة الحديثة والحكومات في مهام تتجاوز كلا من الإمكانية المادية والفكرية للفرد. وهي تفعل ذلك عن طريق الجمع بين مؤهلات فكرية ومتنوعة التخصص، كي تحصل على نتائج أرقى مما يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى. ولما كانت هناك مؤهلات كثيرة متنوعة،

علمية وهندسية وتجريبية، لها تأثيرها في أي قرار، فإن التنظيم يعد القوة الحاسمة في اتخاذ القرارات. فالنظرية المقبلة عن المنشأة، إذا أريد أن تكون لها جدواها، ستكون بالضرورة نظرية تتناول في المقام الأول الهيكل البيروقراطي والتنظيم. ولن تظل النظرية الكلاسيكية عن المؤسسة على قيد الحياة إلا بقدر ما تكون على علاقة بالقطاع الأصغر، قطاع المنشآت الصغيرة في الاقتصاد. وسيظل المنظم الفرد، البطل لدى الاقتصاديين، يلقى الإشادة والرحيب، ولكن ذلك فقط عندما يعمل في قطاع ثانوي في اقتصاد تهيمن عليه مؤسسات الشركات الكبرى.

وعندما يتحقق الإدراك التام لدور التنظيم الكبير في الحياة الاقتصادية، سوف تفهم طبيعة تكيف آخر حديث وغريب مع الواقع. ففي الجامعات والكليات في جميع أرجاء الولايات المتحدة، وفي غيرها من البلدان كذلك، يعتبر علم الاقتصاد في مختلف مجالات تخصصه من مجالات الدراسة التي تلقى إقبالا واسعا. ولكنها لم تعد تعتبر ضرورية لتحقيق النجاح في الحياة الاقتصادية، وذلك لأن تحقيق هذا النجاح يستلزم أن يدرس الطالب إدارة الأعمال [7]. ففي مدارس إدارة الأعمال، بين الطلاب والمدرسين معا، ينظر إلى مؤسسة الأعمال على النحو الذي توجد به في الواقع. فهناك تقوم مؤسسة الأعمال على افتراض التنظيم ـ البيروقراطية، ومن أجل البقاء والتقدم وحل المشكلات في مجال البيروقراطية يجري تصميم التعليم في مجال إدارة الأعمال. ففي إطار هذا الهيكل التنظيمي يرى الطالب مستقبله.

وليس معنى ذلك افتراض أن هذه الأمور تلقى التجاهل، لأنه يوجد جيل من الاقتصاديين أصغر سنا [8] يتشكك في مبادئ النظام النيوكلاسيكي، ويحث على مجموعة واسعة من التعديلات والتصحيحات: إصلاح الإدارة البيروقراطية والاستاتيكية لمؤسسات الأعمال، ومشاركة العمال في الإدارة والملكية، وأن يكون للدولة دور فعال في الاستثمار، لاسيما فيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي، ووضع برنامج أقوى للرفاهة، وزيادة دعم التعليم، وتنمية رأس المال البشري، وغير ذلك كثير.

ولم يتبلور شيء من هذا بعد في شكل نظام، ولكنه تيار من الفكر سيكون له بالتأكيد، كما نأمل، دور أساسي في المستقبل.

وسوف تتلقى الشواغل الكلاسيكية في الكتب الدراسية في السنوات المقبلة ضربة أكثر من مألوفة، ضربة واضحة أيضا الآن، ولكنها تقابل بالتجاهل. وستكون تلك الضربة موجهة إلى الانشغال التقليدي لعلم الاقتصاد بالقيمة والتوزيع، وبالطريقة التي تتحدد بها أسعار السلع والخدمات، وطريقة اقتسام الدخل الناتج عنها. وإلى جانب ذلك فإن العوامل المحددة لأسعار فرادى المنتجات، تمييزا لها عن تحركات الأسعار بوجه عام ـ التضخم أو الانكماش، وهو أبعد احتمالا ـ قد تضاءلت بدرجة هائلة من حيث فائدتها وأهميتها. وفي المستقبل سوف يتضاءل الاقتصادي الذي ينحصر اهتمامه فيما كان قديما يسمى نظرية الأسعار، فلا يصبح حجمه لدى الرأي العام أكبر من حجم طبيب الأسنان الذي أشار إليه كينز.

والحقيقة الحاكمة هنا هي ببساطة أنه في بلد غني لا تكون فرادى الأسعار فيه ذات أهمية شديدة من الناحية الاجتماعية. ففي العالم السابق الذي يسوده الفقر، كانت تكلفة الغذاء والكساء والوقود والمأوى مقياسا عميقا لمعاناة الحياة أو الاستمتاع بها. فالسعر المرتفع لأي سلعة ضرورية ـ وليس هناك غير سلع قليلة لا ينطبق عليها هذا الوصف ـ يعني الحرمان بحيث ينبغي المفاضلة بين ذلك الشيء وشيء آخر ضروري يتنافس معه. وكانت النتيجة هي ذلك الانتباه التفصيلي الذي وجهه علم الاقتصاد لمسألة تحديد الأسعار، وقد كان يتصدى لقضية ذات دلالة فردية واجتماعية. وكان هناك اهتمام واضح وملح بتصحيح أي شكل من أشكال عدم الكفاءة أو انعدام الأهلية في إنتاج السلع، أو أي قدرة احتكارية لتحديد الأسعار.

والآن لم يعد الوضع كذلك. فمستوى المعيشة الحديث في البلدان الصناعية عند كل مستويات الدخل ـ فيما عدا أكثرها تدنيا ـ يمتد إلى نطاق عريض من المنتجات والخدمات، ثم يمتد إلى بنود ليست مهمة على الإطلاق، وإنما هي إضافات ثانوية. أما أسعار الإسكان ـ أي المأوى ـ فهي وحدها التي مازالت تشغل قدرا كبيرا من اهتمام المستهلكين، لاسيما في الولايات المتحدة. ذلك أن عدم توفير المساكن بتكلفة متواضعة بالنسبة لتكلفة السيارات أو معدات التجميل مثلا، يمكن أن يعتبر أكبر عيب منفرد في الرأسمالية الحديثة.

إلى حد كبير، أصبحت الرغبات الآن تتشكل من خلال الحملات

الإعلانية التي تقوم بها المؤسسات المنتجة التي تقوم بتوريد السلع أو الخدمات. وكون هذا ممكنا هو في حد ذاته علامة على أنه ليست للمنتج الواحد أو الخدمة الواحدة أهمية تذكر. فعندما يكون سعر منتج معين مرتفعا بصورة ظاهرة لا تعدو النتيجة أن تكون الشكوى أو السخط، ولكن لا تحدث معاناة أو مشقة كما كانت الحال في الماضي. وعلى ذلك، بينما لاتزال آليات تشكيل الأسعار هي الموضوع الرئيسي في الكتب الدراسية، فإنه لن يكون في وسع حتى أبرع المدافعين في المستقبل عن الأرثوذكسية الكلاسيكية أن يضفي على هذا الموضوع الإلحاح الذي كان له ذات يوم.

وستكون من النتائج الأخرى أن الاحتكار بصوره المتعددة نتيجة لعمليات التصحيح، سوف تنخفض أهميته باعتباره مسألة عامة. وفي الولايات المتحدة سوف تنزلق قوانين مناهضة الاحتكار إلى زوايا الإهمال، بل الواقع أن هذا بدأ يحدث بالفعل في ظل نظام السيد ريجان.

هذا عن الأسعار. كما أن الوقت وازدياد الرخاء سوف يطغيان أيضا على الانشغال بكيفية توزيع الإيرادات. وذلك أيضا أمر يمكن افتراضه، لأنه بدأ يحدث بالفعل. ففي البلدان الصناعية لا يكون حجم دخول معظم الناس، مادامت لهم وظائفهم، في مقدمة مشاغلهم. إنهم يسعون إلى زيادته، غالبا بالكد والاجتهاد في العمل، ولكن عدم كفاية الدخل ليس المصدر الأول لانشغالهم في الإطار العام العريض للحياة الصناعية، وإنما مصدر القلق الرئيسي هو احتمال فقد دخلهم بكامله أو معظمه؛ أي فقد فرصة العمل وما يترتب على ذلك من فقد كل وسائل الرزق أو معظمها. وهذا الخوف يصيب الرجال والنساء في كل المستويات تقريبا، في عنبر العمل وعبر الهيكل الأوسط للإدارة والتنظيم. ونتيجة لذلك فإن العوامل التي تؤثر في أمن فرصة العمل باتت الآن أشد أهمية اجتماعية من تلك التي تحدد مستوى المكافأة. وإذا كان ذلك هو الوضع في الحاضر، سيكون كذلك في المستقبل.

وخلال الانكماش الحاد في أوائل الثمانينيات في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم الصناعي، انخفض إنتاج السلع والخدمات على نطاق عريض. ولكن لم يتصور أحد أن هناك من سيعاني بسبب ما لم يُنتج - باستثناء الإسكان مرة أخرى. ولم يذكر أحد هذا النوع من الحرمان على

الإطلاق. وكان بين أشكال المعاناة التوقف في تدفق الدخل ـ مع البطالة أو فقد العمل. وذلك، وليس الأسعار أو التوزيع غير المتكافئ للدخل، هو بوضوح المصدر الرئيسي للقلق الاجتماعي في عصرنا. ففي الاقتصاد الصناعي الحديث يكتسب الإنتاج أهمية رئيسية، لا بسبب السلع التي ينتجها، وإنما بسبب ما يوفره من فرص للعمل والدخل.

22 الحاضر صورة المستقبل [2]

كان من الواضح أن البلدان الصناعية الأقدم عهدا قد علمت البلدان التي جاءت بعدها اقتصادها، دون أن تحذف، وذلك واضح أيضا، ما كان يعود عليها بالمنفعة في مجال التجارة. ومن هنا جاءت الدروس التي قدمتها بريطانيا لألمانيا والولايات المتحدة عن السوق الكلاسيكية والتجارة الحرة، ثم ما جاء بعد ذلك من التعليم الألماني الأقل تحديدا بشأن المنهج التاريخي، والذي قدم لجيل من الباحثين الأمريكيين في أواخر القرن الماضي، ودخل في صميم التعليم الأمريكي الأكثر عمومية في العصور الحديثة. وفي المرحلة التالية فإن اليابان، التي كانت حينئذ مستهلكا أساسيا للأفكار الاقتصادية الأمريكية، ستصبح المصدر للفكر الاقتصادي للبلدان الأحدث عهدا على المسرح الصناعي، ثم في تدفق معاكس، للولايات المتحدة وأوروبا.

ومرة أخرى يمكن رؤية المستقبل من خلال الحاضر. فالعالم الصناعي، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد أصبح بالفعل منشغلا بعمق بالأفكار الاقتصادية في اليابان، وبخاصة بتطبيقها العملي، مما جعل ذلك البلد وحياته الاقتصادية

ميدانا مهما للدراسة.

والآراء المحورية للفكر الاقتصادي الياباني مستمدة إلى حد كبير من التراث الأمريكي والبريطاني، ولكن مع وجود عنصر ماركسي أقوى مما ترضى عنه البلدان المتحدثة بالإنجليزية. وقد لوحظ كثيرا أن أولئك اليابانيين، الذين أصبحوا تنفيذيين في مجال الأعمال أو من كبار الموظفين المدنيين، كثيرا ما بدأوا حياتهم كماركسيين. وليس هناك توقع جاد لقيام ثورة، ولكن التأثير الماركسي له بالفعل آثار ملموسة: فهو يعفي الفكر الاقتصادي والسياسي الياباني من فكرة الانقسام الاجتماعي، أو حتى النزاع بين اقتصاد السوق الخاص والدولة، وهو نزاع نظري له سيطرة قوية على كل التفكير الاقتصادي التقليدي في أمريكا وبريطانيا. فالدولة في اليابان هي بالفعل، كما قال ماركس، «اللجنة التنفيذية للطبقة الرأسمالية». وذلك أمر مألوف وطبيعي. والنتيجة هي تعاون مقبول بين الصناعة والحكومة ـ الاستثمار العام، والتخطيط، ودعم الابتكار التكنولوجي ـ وذلك أمر غير وارد في التراث الأمريكي والبريطاني، إن لم ينظر إليه على أنه من الدعوات الهدامة.

وهناك دروس أخرى ستأتينا من اليابان، وقد بدأت تأتينا منها بالفعل. فالنظرة الواضحة إلى الاستثمار في رأس المال البشري ـ في التعليم بمعناه الأوسع ـ متضمنة في المواقف الاقتصادية اليابانية. ومن هنا تأتي قوة العمل اليابانية المتسمة بالكفاءة العالية والمواهب الهندسية والإدارية الوافرة.

ومن الأمور الجوهرية أيضا في النجاح الياباني تجنبها للاستثمار العقيم نسبيا، وغير المنتج، في العمليات والمعدات العسكرية. فاستخدام التدفق السخي للمدخرات من أجل تكوين رؤوس الأموال المدنية، بعيدا عن الأغراض العسكرية، وتوافر المواهب الهندسية والعلمية والإدارية للصناعات المدنية، يفسران إلى حد كبير النجاح الصناعي والتفوق في اليابان، كما هي الحال أيضا في ألمانيا، منذ الحرب العالمية الثانية. وكما رأينا فإن الأفكار الاقتصادية الأمريكية، وكذلك السياسة والتنمية في أمريكا، قد تأثرت تأثرا حاسما بالحرب، وكان تلك هي الحال أيضا بالنسبة لليابانيين. ففي الفترة بين العامين 1941 و 1945 اكتشفوا أن العدوان العسكري ليس هو السبيل إلى العظمة الوطنية، وهم الآن يتبعـون بـدلا من ذلك طـريق

الإنجاز الصناعي.

وهناك تأثير آخر جاء من اليابان، وهو فهم أفضل للديناميات والحوافز في الشركة الضخمة الحديثة. فهذه العوامل تحدث أثرها هناك بفاعلية أكبر مما تحدثه في البلدان الصناعية الغربية. فالتكيف الأكثر مرونة مع التغيير، وربما التعرف الذكي على الموهبة، وبالتأكيد الشعور الأكثر شمولا بالانتماء، والذي يمتد إلى العمال العاديين في العنابر، كلها عوامل مهمة في الإنجاز الياباني، ولكن ربما كان العنصر الأخير ذا أهمية خاصة. وقد رأينا أن المؤسسة، وفقا لوجهة النظر الكلاسيكية، تضيف عاملا جديدا عندما يكون إسهامه الجدي أكبر من تكلفته. أما العامل الياباني فيضاف باعتباره جزءا لايتجزأ من المؤسسة، ويبقى فيها إلى نهاية الحياة. وليس من المستغرب أن يؤدي هذا إلى شعور بالولاء والانتماء لا يوجد في التراث الغربي، ولا يتصور وجوده فيه.

والاقتصاديون اليابانيون من الجيل الحالي: هيرومي أوزاوا من جامعة طوكيو، الذي يعتبر أبرز الاقتصاديين اليابانيين، وشيجيتو تسورو الذي تلقى تعليمه في هارڤارد، الذي يتمتع بقدر كبير من الشهرة والإعجاب في الولايات المتحدة (والذي كان في شبابه في مقدمة الدارسين الماركسيين)، وريو تارو كوميا، الذي تعلم أيضا في الولايات المتحدة كما تعلم في جامعة طوكيو، وكازوشي أوكاوا، الذي وضع تصميم حسابات الدخل والناتج القوميين في اليابان، سوف يلقون، إلى جانب آخرين وخلفاء لهم في السنوات القادمة، مزيدا من التقدير في كل أنحاء العالم. فهم على خلاف زملائهم الأمريكيين أو البريطانيين سيلقون المساندة من جانب اقتصاد يعمل بسلاسة. وكما بينت خبرة الولايات المتحدة في العقود الطيبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية،ليس هناك ما يمكن أن يخدم على نحو أفضل سمعة الاقتصاديين وتقديرهم لأنفسهم.

وسيؤدي نهوض الرأسمالية اليابانية ونجاحها، وكذلك نهوض ونجاح البلدان الأخرى الحديثة التصنيع، إلى زيادة الاهتمام بظروف المنافسة الدولية. فتنظيمات الأعمال الأقدم عهدا والأكثر صلابة واستقرارا، شأنها شأن تلك الموجودة في الولايات المتحدة وبريطانيا، ستكون عرضة للتهديد من قبل المؤسسات الأحدث عهدا، والأكثر مرونة ، والأقل تصلبا، في اليابان،

شأنها شأن تلك الموجودة في كوريا وسنغافورة والبرازيل ، وربما الهند.

وهناك مخططات متعددة للإفلات من انضباط السوق، بما في ذلك الانضباط الذي يفرضه المنافسون الأحدث عهدا والأكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، والأكثر إقداما. وفي مقدمة هذه المخططات العودة إلى الحماية الجمركية. فالشركة الصناعية الكبيرة، عندما تواجه المنافسة الخارجية، تسعى إلى الرسوم الجمركية، وكذلك إلى الحصص التي تخفف عنها ضغوط السوق. فبعد الإشادة الاحتفالية بالسوق الحرة ينشأ الإلحاح على استثناء له جدواه. وقد أحييت بالفعل المشاعر والتشريعات الحمائية في البلدان الصناعية الأقدم عهدا، بل إن ذلك الإحياء سوف يتم حتى بدرجة أكبر في المستقبل. بعد أن كانت الرسوم الجمركية تفرض في الماضي من أجل حماية الصناعات الوليدة، فإنها تفرض الآن لحماية الصناعات التي مضى عليها وقت طويل وتوشك أن يتخطاها الزمن.

وثمة مخطط ثان موضوع بعناية للتعامل مع المنافسة هو الاندماج، وهذا هو الغرض من الشركة الدولية أو المتعددة الجنسية. وقد كان يعتقد إلى وقت طويل أن هذه الأخيرة تعد أداة للعدوان، بل للإمبريالية، على المسرح العالمي. غير أن ما هو أشد أهمية بكثير هو مقاصدها الحمائية وخدماتها البالغة الأهمية بوصفها وسيلة للإفلات من قيود السوق.

كما أن التهرب من الانضباط السوقي يكون واضحا بصورة متزايدة في مخطط ثالث. ويتمثل هذا المخطط في لجوء المؤسسات الأقدم عهدا، والأكثر جمودا من الناحيتين البيروقراطية والفكرية، إلى أن تعهد لمؤسسات في المناطق الصناعية الأحدث عهدا بأعمال لم يعد في وسعها القيام بها بطريقة تنافسية في البلدان الأقدم عهدا. ومن ذلك ما نراه الآن من ترتيبات متعددة بين الشركات الأمريكية لصناعة السيارات والكومبيوتر، وغير ذلك من المعدات الإلكترونية، والشركات اليابانية المناظرة لها، وهي ترتيبات بمقتضاها يعهد إلى اليابان بصناعة المنتجات المرتفعة التكلفة، والتي تحتاج إلى براعة تقنية، ثم تقوم الولايات المتحدة باستيراد هذه المنتجات بتكلفة أقل من تلك التي يحتمل أن تتطلبها فيها لو أنتجت داخل الولايات المتحدة.

وهناك سبيل آخر وأخير متاح للمنشآت التي تقدم بها العمر وتفتقد الكفاءة، وهي أن تطلب التدخل الحكومي المباشر. وذلك من الناحية العملية

يذهب إلى أبعد بكثير من الحماية من المنافسة الخارجية. وفي الولايات المتحدة، ونحن نكتب هذه السطور، لجأت إدارة ريجان مرارا إلى وضع الأحاديث الشفوية عن السوق الحرة جانبا من أجل إنقاذ البنوك المتعثرة والمصدرين المحتاجين إلى مساعدة، كما لجأت ـ بتكلفة لم يسبق لها مثيل ـ إلى حماية المزارعين من السوق الحرة. وهنا مرة أخرى نجد أولا الحديث عن الحقائق الخالدة للمؤسسة الحرة، ثم نجد اللجوء إلى الاستثناء في حالات محددة. إن الاشتراكية في عصرنا ليست الإنجاز الذي يحققه الاشتراكيون ، فالاشتراكية الحديثة هي الابن الفاشل للرأسمالية، وستكون تلك هي الحال في السنوات المقبلة (*).

وهناك ثلاثة تطورات أخرى في الاقتصاد تعد جزءا من الحاضر، وستجاهد ضد التراث النيوكلاسيكي من أجل الاعتراف في المستقبل. والتمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي سوف ينطمس ويختفي. فهذا التمييز، الذي نكرر القول إنه كان من تركة كينز، عهد بالمسؤولية عن الأداء الاقتصادي الإجمالي إلى الدولة والبنك المركزي، تاركا الدور التقليدي للسوق الكلاسيكية للقطاعات المنفردة من الاقتصاد. ذلك أن البطالة والتضخم كانا يدخلان في اهتمام الاقتصاد الكلي، وإذا أمكن السيطرة عليهما فإن الأداء الاقتصادي الجزئي للسوق يمكن تركه يسقط بحدة في حلبة الأرثوذكسية الكلاسيكية.

وفي السنوات الأخيرة تعرض التمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي لهجوم من جانب أعضاء في مجتمع اقتصادي يعتبرون ممن يتمسكون بقوة بالتراث الكلاسيكي. فهم يرون أنه عندما تعرف تدابير الاقتصاد الكلي ـ التغييرات في الضرائب، أو في النفقات العامة، أو سياسة البنك المركزي ـ سيكون في الوسع توقعها، وستكون النتيجة إلغاء تأثيرها. وعلى ذلك فإن التوقع العقلاني من جانب الاقتصاد الجزئي للتغيرات في الاقتصاد الكلي سيقضي على أثر سياسات الاقتصاد الكلي. وهناك سمة غير عقلانية في هذا الموقف بالذات ـ موقف مدرسة التوقعات العقلانية ـ تحد من قبولها حتى بين من يأخذون بالأرثوذكسية الكلاسيكية في المجالات الأخرى. ومع ذلك فإنها عقبة تلفت النظر في ثنائية الاقتصاد الجزئي ـ الاقتصاد الكلي.

كما أن دينامية الأسعار والأجور، باعتبارها عنصرا محددا في كل من التضخم والبطالة، ستكون عاملا مساعدا على زيادة طمس التمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. فالأسعار والأجور، مثلما تتحدد بالتفاعل بين قوى النقابات العمالية والشركات، كانت في الماضي مصدرا واضحا للتضخم. غير أن ذلك لم يكن في أي وقت مقبولا تماما من جانب نظرية السوق في الاقتصاد الجزئي، التي ترى أن الأسعار والأجور تتحددان بصورة مستقلة عن قوة مشتري وبائعي قوة العمل. والأمر الواضح في التطبيق العلمي يلقى إنكارا، جزئيا على الأقل، من ناحية المبدأ. وكما ذكرنا من قبل فإن الدول المتحدثة بالإنجليزية، والمرتبطة بدرجة أقوى كثيرا بالاقتصاد الجزئي الكلاسيكي من ارتباط النمسا أو سويسرا أو ألمانيا أو اليابان، قد تعاملت في الآونة الأخيرة بفعالية أقل بكثير مع تضخم الأجور والأسعار. فهي كانت مقيدة بعدم التدخل عن طريق فرض قيود على الأجور والأسعار - أي سياسة للدخول والأسعار - لمقاومة مصدر للتضخم لا وجود له في النظرية المقبولة للاقتصاد الجزئي. أما البلدان الأوروبية واليابان، من ناحية أخرى، فقد قبلت أن تجري المفاوضات بشأن الأجور داخل إطار الأسعار القائمة، وأن هذا التقييد المباشر عن طريق التفاوض - وليس البطالة وطاقة المصانع العاطلة - كان هو ردها الأفضل اجتماعيا على دينامية الأجور والأسعار وما ينتج عنها من تضخم. وسواء طال المدى أو قصر فإن البلدان المتحدثة بالإنجليزية ستضطر إلى الاعتراف بذلك، ومع اعتراف كهذا سيختفي التمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصادي الكلي، هذا التمييز الذي بات واضحا الآن أنه من الأخطاء الخانقة فكريا في الفكر الاقتصادي الحديث.

لقد كانت الغالبية الكبيرة من المفكرين تنظر إلى البطالة في الماضي على أنها مشكلة اقتصاد كلي، شيء ما يتسبب فيه أو يعالجه المخطط الإجمالي والإدارة الإجمالية للسياسة المالية والنقدية. وهذا أيضا لن يستمر، فسوف يتضح بشكل متزايد أن البطالة تنشأ عن الأداء غير الأمثل، وعن الوضع التنافسي المتغير لصناعات بعينها في الولايات المتحدة، الوضع التنافسي المتغير للمؤسسات الصناعية الأقدم عهدا كتلك الموجودة في استخراج الفحم وصناعة الصلب وتشكيله، وصناعة السيارات، والنسيج،

وصناعة الملابس الجاهزة. وبينما تستطيع سياسات الاقتصاد الكلي تحسين البطالة العامة أو تعميقها، فإنها لا تستطيع أن تعالجها بالنظر إلى خصائص هذه الصناعات.

كما يحتاج التضخم إلى نظرة شاملة إلى مصادره، كذلك تحتاج البطالة إلى مثل هذه النظرة. وتجزئة الاقتصاد إلى اقتصاد جزئي واقتصاد كلي إنما تخفي أكثر الأسباب عنادا للبطالة الراهنة في البلدان الصناعية الناضجة: وهو تدهور الصناعات الأقدم عهدا، كما أنها تخفي الحلول الممكنة. والبطالة بالصورة التي توجد بها في الاقتصاد الجزئي يمكن تصحيحها إلى حد ما عن طريق إعادة التدريب على الوظائف، وتوفير وظائف للخدمة العامة، والحماية بالرسوم الجمركية، واتخاذ إجراءات للتصدي لعلاقات العمل غير المثلي، وتحقيق الكفاءة الإدارية. كما أن البطالة لا يمكن علاجها بصورة كاملة عن طريق فرض ضريبة عامة أو سياسة للنفقات أو سياسة نقدية.

وسيكون هناك شاغل جوهري آخر في المستقبل هو العلاقة المتبادلة بين السياسة النقدية والمالية المحلية والوضع الدولي للبلد. وهذا أيضا ظاهر بالفعل في الولايات المتحدة. فإدارة ريجان، وهي انعكاس للمواقف الليبرالية للثورة الكينزية بشأن مسائل الميزانية والاتجاه المتوقع منها لإعادة المنافع لمؤيديها ذوي الثراء عن طريق تخفيض الضرائب، شرعت في تطبيق وإعداد ميزانيات تتسم بالعجز لم يسبق لها مثيل في وقت السلم. وكان المتوقع أن يكون لهذه الميزانيات أثر توسعي وتنشيطي قوي. غير أن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة نسبيا ـ وهي بقية باقية من التجربة النقدية ـ إلى جانب السمعة المنتشرة عن الولايات المتحدة بأنها ملجأ آمن، اجتذبت تدفقا كبيرا للأموال من الخارج. وأدى هذا، لفترة من الزمن، إلى ارتفاع شديد في سعر الدولار في أسواق المال الخارجية. وعندما اجتمع هذا مع إهمال الصناعة الذي ذكرناه للتو، أصبحت السوق الأمريكية سوقا سهلة لبيع السلع، وسوقا يتكلف الشراء منها مبالغ كبيرة. وكانت النتيجة عجزا تجاريا كبيرا مقاربا لحجم عجز الميزانية [1].

وكان ما ينفقه المقيمون الأمريكيون من أموال في الخارج على السلع والخدمات وعلى السياحة يزيد على ما كان الأجانب ينفقونه في الولايات

المتحدة، وكان لذلك أثر اقتصادي معارض تماما للأثر الذي يحدثه عجز عام آخذ في الاتساع. وهكذا نرى أن الأثر الكينزي لعجز الميزانية كانت توازنه في منتصف الثمانينيات الآثار السلبية للعجز التجاري. ولم تكن النتيجة تعدو تحقيق أثر تنشيطي متواضع للغاية من العجز الكبير في الميزانية. ومن الواضح أنه أيضا أثر سوف يتغير عندما تتغير هذه الأحجام في ارتباطاتها المتعددة في المستقبل. ولذا فإن ذلك، إلى جانب تحويلات الدخل إلى بلدان أخرى، وهي التحويلات التي ستكون لازمة لخدمة الدين العام المتزايد (وكذلك الديون الخاصة)، وسيكون جزءا مهما في المناقشات الاقتصادية في المستقبل.

كما أوضحت هذه الصفحات بجلاء كامل، ليس من المجدي أن يكون الاقتصاد بمعزل عن السياسة، ولذا نأمل ألا يكون كذلك في المستقبل. وقد لوحظ بما فيه الكفاية عدم التناسق السياسي للثورة الكينزية، عدم تناسق التدابير السياسية اللازمة لعلاج العمالة الناقصة العامة عند مقارنتها بالتدابير الرامية إلى وقف الإسراف العام في الطلب. وكان عدم الاعتراف بالنتائج العملية لذلك، ومازال، واحدا من الأحكام الخاطئة الجوهرية في الفكر الاقتصادي الحديث. وكان من الأخطاء الخطيرة الأخرى الاعتقاد بأن السياسة النقدية محايدة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، وأن الإيرادات التي تعيدها أسعار الفائدة المرتفعة إلى من يقومون بإقراض النقود لم تكن أكثر من مظهر رشيد للمصلحة الذاتية لمن يملكون نقودا يستطيعون إقراضها للآخرين. كما كان من الخطأ عدم الاعتراف بالدور السياسي لعلم الاقتصاد نفسه في العلاقة بين مؤسسة الأعمال والدولة. ولن يكون في الوسع فهم استمرار بقاء النظرية الكلاسيكية على قيد الحياة إلا عند رؤية أن المعتقدات الكلاسيكية تحمي استقلال دوائر الأعمال ودخلها، وتساعد على حجب السلطة الاقتصادية التي تمارسها المنشأة الحديثة على أنها أمر مفروغ منه، وذلك بالقول إن السلطة كلها إنما هي موكلة للسوق.

وفصل الاقتصاد عن السياسة والدوافع السياسية إنما هو شيء عقيم. كما أنه غطاء يخفي واقع القوة الاقتصادية ودوافعها. وهو أيضا مصدر أساسي لسوء التكيف والخطأ في السياسة الاقتصادية. ولا يمكن أن

يختتم كتاب عن تاريخ الفكر الاقتصادي دون إبداء الأمل في أن يتحد هذا الموضوع من جديد مع السياسة ليشكلا معا مرة أخرى العلم الأوسع للاقتصاد السياسي.

وهكذا نصل إلى نهاية هذه المرحلة. وأرجو أن تكون بعض الأمور واضحة. وقد رأينا أن الماضي ليس مسألة اهتمام سلبي، وإنما هو يشكل بقوة وفاعلية لا الحاضر وحده، وإنما المستقبل أيضا. وعندما يتعلق الأمر بالفكر الاقتصادي يكون للتاريخ وجود وظيفي واضح، فلن نستطيع أن نفهم الحاضر إذا أهملنا الماضي.

وأعتقد أيضا أنه بات من الواضح بما فيه الكفاية أن الفكر الاقتصادي لا يوجد بعيدا عن السياق، بعيدا عن الحياة الاقتصادية والسياسية التي تعطيه شكله، أو المصالح الصريحة أو المستمرة، وفقا لاحتياجاتها. والأفكار الاقتصادية ـ كما أكد كينز ـ تعتبر بالفعل هاديا للسياسة. ولكن الأفكار هي أيضا وليدة السياسة والمصالح التي تخدمها.

واليد الطولى للتاريخ تؤكد حقيقة أخرى، هي أن التغيرات في الحياة والمؤسسات الاقتصادية يكون لها أثرها على الفكر الاقتصادي. وأن هذا الفكر ليس معنيا ـ كما يعتقد عادة ـ بوضع نظام نهائي لا يتغير. فهو في سعي مستمر، ومتردد غالبا، للتلاؤم مع التغير. ويعد عدم إدراك ذلك صيغة للتخلف عن الواقع لتراكم الأخطاء. وعن ذلك بدوره يحدثنا التاريخ.

وأخيرا يتمنى المرء ألا يكون الفكر الاقتصادي وتاريخه بحاجة إلى أن يكونا حرفة متجهمة أو حتى شديدة الوقار. وقد شهدنا هنا تعاقبا غير موحش للأحداث، وما هو أكثر من استعراض بطيء للشخصيات والمواهب. وقد شهدت كتابته لحظات من المتعة الغامرة، وهي متعة أرجو أن يشارك فيها القارئ ولو بقدر ما.

هوامش الكتاب

الفصل الأول

(1) كمثال على ذلك فإني لا أتناول بأي قدر من التفصيل چون ستيوارت مل، وهو علامة بارزة حقا، ولكنه واحد من الاتجاه السائد. كما أني أمر سريعا على الكتَّاب الألمان العظام في التاريخ الاقتصادي في القرن الماضي، الذين كان لهم تأثير محدود في مجراه، وإن كان ينبغي الاعتراف بأنه لم يتوافر لدي الاهتمام الحافز.

(2) إن التعلم على أيدي أربعة من أساتذة هارڤارد المتمرسين ـ س. ج. بللوك، أ. أ. ز مونرو، أوفرتون تايلور، وربما لا غنى عن إضافة چوزيف شومبيتر ـ والعمل في زمالة معهم، كانا عونا على استمرار حماستي ودعمها.

وربما سمح لي أن أضيف نقطة أخرى، وهي أن الحياة المنتظمة لعلم الاقتصاد تمتد أكثر من مائتي عام منذ آدم سميث. ولم تكن مفاجأة كبيرة لي، أنه كان لي حضور مهني طوال ربع كامل من تلك الفترة، وأني قد عرفت معظم المشاركين فيه.

(3) ألفريد مارشال، Principles of Economics، الطبعة الثامنة (لندن، ماكميلان، 1920، المجلد الأول، الصفحة 1).

(4) إذعانا للناشر والمحرر، وإن لم يكن كرها، وضعت لهذا الكتاب عنوانا فرعيا هو A Critical History (تاريخ نقدي). فالتاريخ الوافي بالغرض، كما يتفق الجميع، يشمل النقد، ويشمل على أي حال الرأي النقدي. ولكني هنا أكثر من أن أكون معنيا بالتعرف على الخطأ بطريقة هامشية. وقد أضيف أني أشعر في ذلك بكثير من المتعة.

الفصل الثاني

(1) لم يكن باستطاعة داڤيد هيوم «أن يتذكر فقرة في أي مؤلف قديم، يعزي فيها نمو مدينة إلى قيم إحدى الصناعات»، وردت في م أ فينلي، The Ancient Economy (بيركلي ولوس أنچيلوس: إدارة النشر بجامعة كاليفورنيا، 1973)، الصفحة 22.

(2) حول هذه النقطة انظر، فينلي، The Ancient Economy، الصفحات 123 إلى 1949. وكان فينلي مرجعا مدققا ومقنعا في هذه الأمور، وكان أستاذا للتاريخ القديم بجامعة كامبريدج في الفترة من العام 1970 إلى العام 1979.

(3) ألكسندر جراي، The Development of Economic Doctrine (لندن: لونجمانز، جرين، 1948)، الصفحة 14. وقد عمل جراي لسنوات عدة أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة أدنبره.

وأفكار أرسطو عن علم الاقتصاد تتوافر [إذا كان المجلد لايزال ممكنا العثور عليه] في العمل الجماعي Early Economic Thought، الذي أعده أ. ز. مونرو (كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارڤارد، 1924).

(4) م. أز فينلي، Economy and Society، في العمل الجماعي Ancient Greece، الذي أعده برنت د. ش، ورتشارد ب. سالر (نيويورك: فايكنج برس، 1982)، الصفحة 97.

(5) أرسطو Book 1 Politics، في Early Ecomomic Thought، الصفحة 10. ويضيف أرسطو «من

الواضح عندئذ أن بعض الناس هم بطبيعتهم أحرار، وآخرين رقيق، وأنه بالنسبة لهؤلاء الأخيرين فإن الرق مناسب وسليم». وكان أرسطو أيضا على يقين مماثل فيما يتعلق بالنساء. «مرة أخرى فإن الذكر هو بطبيعته أرفع منزلة، والأنثى أدنى منزلة، وإن الذكر يَحكم، وإن الأنثى تُحكم، وهذا المبدأ ينسحب بالضرورة على كل البشرية». المرجع نفسه، الموقع نفسه. ولو عاد أرسطو لإلقاء محاضرات في جامعة حديثة، أو تقدم لنيل درجة شرفية، لما لقي ترحيبا.

(6) إن نمط إقراض النقود في اليونان لأغراض غير إنتاجية لا سبيل إلى الشك فيه». فينلي، The Ancient Economy، الصفحة 141.

(7) أرسطو، Politics, Book 1، وردت في Early Economic Thought، الصفحة 20.

(8) في التجربة الأمريكية كان التبغ أكثر جميع هذه الأصناف رواجا، فقد استخدم نقودا في المستوطنات الجنوبية قرابة قرن ونصف القرن، وهو ما يتجاوز بهامش كبير عصور تفوق الذهب أو الفضة أو الأذون الورقية التي عرفت في المراحل الحديثة.

انظر، كتابي Money: Whence it Came, Where It Went (بوسطن، هاوتن ميفلين، 1975)، الصفحات 48 إلى 50. وفي ما يتعلق بالنقود كانت هناك غريزة قديمة قوية تدافع دائما عن العودة إلى الاستخدام السابق، لاسيما في الماضي إلى الفضة، وفي العصور الحديثة إلى الذهب. وربما ذات يوم سيكون هناك، بقيادة سناتور ما شديد الرجعية من نورث كارولينا، مطلب بأن نعود إلى قاعدة التبغ.

(9) هيرودوت، Clio, Book، الذي ترجمه الموقر وليم بيليو (فيلادلفيا: ماكارثي آند ديفيز، 1844)، الصفحة 31. والأمر الأكثر احتمالا هو أن النقود المسكوكة كانت مستخدمة في وقت أسبق في سهل الأندوس. وفي كل الأمور المتعلقة بالنقود، بما في ذلك العملة الورقية، توجد حتى افتراضات أخرى بأن البداية كانت في الصين.

(10) أرسطو، Politics, Book 1، وردت في Early Economic Thought، الصفحة 17. ويذكر أرسطو الفضة، ولكنه لا يذكر الذهب. وعلى المدى الطويل لتاريخ النقود كانت الفضة هي الأشد أهمية بما لا يقاس بين المعدنين. وكان من أجل الفضة أن سلم عيسى المسيح إلى السلطات المحلية، وكانت الفضة، وليس الذهب، هي كنز العالم الجديد، أما الذهب فلم تقره الجماعة التجارية الأوروبية كأداة دولية للتبادل إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد استبعدت الفضة من السك الحر في الولايات المتحدة في العام 1873، وترتب على ذلك جدل ساد السياسات الأمريكية (وخطب وليم جيننجز بريان) طيلة ربع القرن التالي.

(11) أرسطو، Politics, Book 1، وردت في Early Economic Thought، الصفحة 19.

(12) وردت في Early Economic Thought، الصفحات 33 إلى 49.

(13) إكسينوفون، On the Means of Improving the Revenues of the State of Athens وردت في Early Economic Thought، في الصفحتين 46 و47.

(14) أفلاطون، The Republic، وردت في جراي، الصفحة 19.

(15) انظر الحاشية 3 في هذا الفصل.

(16) أرسطو، Politics , Book 2 وردت في Early Economic Thought، الصفحة 25.

(17) وردت في Economics and the Public Purpose (بوسطن: هوتن ميفلين، 1973).

(18) بلينيوس، Natural History، وردت في جراي، الصفحة 37.

الفصل الثالث

(1) إني حول هذه النقطة الأخيرة أهتدي بصديقي وزميلي كريستر ستندال، العميد السابق لمدرسة هارڤارد للاهوت. (هو الآن أسقف ستكهولم) انظر كتابه The Bible as Document and as Guide (فيلادلفيا: فورترس پرس، 1984)، الصفحة 205 وما بعدها. وهو يشير، في الصفحة 210 إلى «الأدلة المتزايدة على أن دور بيلاطس في تنفيذ الحكم بإعدام المسيح كان أكبر مما تقودنا الروايات، بل الأناجيل، إلى الاعتقاد بأن الصلب ـ وهو طريقة رومانية للإعدام ـ يفصح عن نفسه بوضوح، إذ يشير إلى أن المسيح لابد أنه تجلى مخلصا، ليس فقط بمعنى روحي صاف، بدرجة تكفي لأن يشكل تهديدا للنظام السياسي وفقا للمعايير الرومانية [بيلاطس المشار إليه في هذه الحاشية هو بيلاطس البنطي الحاكم الروماني في مقاطعة يهوذا أيام السيد المسيح، وهو الذي صلبه ـ تلبية لرغبة الشعب ـ برغم اقتناعه ببراءته] ـ المترجم.

(2) كان داعيته الأساسي ڤيرنر سومبارت (1863 ـ 1941)، المؤرخ ـ الاقتصادي الألماني، وهو عالم مجتهد ولكن لا يعول عليه بصورة كاملة. وسومبارت بوصفه بداهة، وربما حتى صراحة، معاديا للسامية، سعى في سنواته التالية إلى إعطاء الاشتراكية الوطنية قدرا من التصديق النظري. وحول ذلك انظر، بن ب. سيلجمان، Main Currents in Modern Economics (نيويورك، ذي فري پرس أوف جلينسو، 1962، الصفحات 18 إلى 21).

(3) فرناند برودل، Civilization and Capitalism, 15th - 18th Century، المجلد الثاني، The Wheels of Commerce، ترجمه إلى الإنجليزية سيان رينولد (نيويورك: هاربر آندرو، 1982) الصفحة 256. بعد أن أصبح الرقيق أكثر ندرة في أواخر العصر الروماني وما بعد ذلك، أخذ شكل أو آخر من أشكال اقتسام المحصول يحل بدرجة متزايدة محل الرق، مثلما حدث بعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة.

(4) القديس توما الأكويني،Summa Theologica، المسألة 77، «On Fraud Committed in Buying and Selling» في العمل الجماعي الذي أعده أ. أ. مونرو Early Economic Thought(كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارڤارد، 1924)، الصفحتين 54 و55.

(5) القديس توما الأكويني، Summa Theoligica، المادة 3، وردت في Early Economic Thought، الصفحة 61.

(6) القديس توما الأكويني، Summa Theologica، المادة 4، وردت في Early Economic Thought، الصفحة 63.

(7) وردت في، Traictie de la Premiére Invention des Monnoiesوتتوافر أيضا في الأعمال المختارة النفيسة لمونرو. الصفحات 81 إلى 102.

(8) أوريسم، Traicite de la Premiére Invention des Monnoies، وردت في Early Economic Thought، الصفحة 92.

(9) المرجع نفسه، الصفحة 95.

(10) المرجع نفسه، الصفحة 97.

(11) انظر، الفصل الثاني عشر.

الفصل الرابع

(1) ألكسندر جراي، The Development of Economic Doctrine (لندن: لونجمانز، جرين، 1948)، الصفحة 74.

(2) توجد رواية كاملة وطريفة لتطور الأسواق في هذه الأعوام في كتاب فرناند برودل الذي سبقت الإشارة إليه Civilization and Capitalism, 15th - 18th Century، المجلد الثاني، The Wheels of Commerce، الذي ترجمه إلى الإنجليزية سيان رينولدز(نيويورك؛ هاربر آند رو، 1982).

(3) هذه الأرقام موجوده في إيرل. ج. هاملتون، American Treasure and price Revolution in Spain, 1501-1650 كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارڤارد، 1934)، الصفحة 40. إن هاملتون، الأستاذ بجامعتي ديوك وشيكاغو، هو الحجة المعترف بها في تدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا، وثورة الأسعار ـ كما رأى أن يسميها ـ التي ترتبت عليه.

(4) لاحظ هاملتون أن دور القراصنة قد بولغ فيه كثيرا أيضا. فغالبية سفن أساطيل الكنز كانت تصل سالمة إلى الموانئ الإسبانية، فقد كانت الخسائر القليلة نسبيا هي التي يؤسف لها، وينتشر أمرها.

(5) أوردها إيرل ج. هاملتون، المرجع السابق، في مجلة إيكونوميكا. المجلد 9، العدد 27 (نوفمبر 1929)، الصفحة 34.

(6) انظر أبوت بايسون أشر، الذي أخذ عن چورچ وييب،Prices of Wheat and Commodity Price Indexes » «for,England, 1259 -1930، في مجلة ذي ريڤيو أوف إيكونوميك ستاتستكس، المجلد 13، العدد 3 (أغسطس 1931)، الصفحة 103 وما بعدها. وقد حرص الأستاذ أشر على ذكر أن زيادة الأسعار بدأت قبل وقت قصير من التدفق الكبير للمعادن من العالم الجديد.

(7) چان بودان، Supplement to Les Six Livers de la Republique، في العمل الجماعي الذي أعده أ. أ. مونرو، Early Economic Thought (كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارڤارد، 1924)، الصفحة 127.

(8) اقتبست في إيريك رول، A History of Economic Thought (نيويورك: برنتس ـ هول، 1942). والاقتباس من رسالة في جامايكا في العام 1903، وهي رسالة اقتبسها ماركس أيضا في كتابه Zur Kritik der Politischen Okonomie. وتوجد صورة مختلفة بعض الشيء في ر. هـ. تاوني، Religion and the Rise of Capitalism (نيويورك: هاركورت، بريس، 1926)، الصفحة 089

(9) الذي عالج هذه الموضوعات في استفاضة في مجلدي Mercantalism، الذي ترجمه إلى الإنجليزية مندل شابيرو (لندن چورچ ألن آند أنوين، 1935).

(10) رول، الصفحة 59.

(11) قال ر. هـ. تاوني إن «الروح الرأسمالية قديمة قدم التاريخ، ولم تكن، كما قيل في بعض الأحيان، نتاجا للبيوريتانية. ولكنها وجدت في جوانب معينة من البيوريتانية دواء مقويا أنعش طاقاتها وعزز نزعتها القوية بالفعل». تاوني، الصفحة 226.

(12) «إن المركنتلية، كما يمكن أن يكون القارئ قد لاحظ، لم تمت تماما حتى في الوقت الحاضر، ولكن أخطاءها تكشفت منذ وقت طويل.» هذا ما قاله ألن يونج ـ وكان أستاذا للاقتصاد قوي التأثير في جامعة هارڤارد ـ قبل وفاته في سن مبكرة، وذلك في مساهمته الذائعة الصيت في طبعة العام 1932، والطبعات التالية، من Encyclopaedia Britanica (الموسوعة البريطانية)، المجلد 7، الصفحة 926.

(13) جوهان يواقيم فيشر، وهو داعية ألماني للفكر المركنتلي، رول، وهذه العبارة وردت في الصفحة 62.
(14) مع الاستثناء البارز، وقت إعداد هذا الكتاب، وهو اليابان في منتصف الثمانينيات من هذا القرن.
(15) من الناحية الفعلية انتهى وجودها بعد التمرد الهندي في العام 1857.
(16) تشارلس ماكيي، Memoirs of Extraordinary Popular Delusions and the Madness fo Crowds (لندن: رتشاد بنتلي 1841، بوسطن: ل.س. بيدج 1932)، الصفحة 55، انظر، ماكيي من أجل مزيد من التفاصيل. وفي كل من فرنسا وإنجلترا تركت هذه الحوادث العرضية بقية دائمة من الشك، في البنوك الفرنسية لأن بنك چون لو الملكي كان في قلب الأحداث، وفي الشركات المساهمة بوجه عام في إنجلترا التي أدت عمليات ضبط أدق عرفت بـ «قوانين المغامرات الوهمية» (صدرت هذه القوانين في عهد الملك جورج الأول في العام 1720 للقضاء على المشروعات الخيالية والشركات الوهمية ـ المترجم). وفي كتابه Wealth of Nations الذي هاجم بقسوة سياسات الفترة المركنتلية، لم يعف آدم سميث الشركات المساهمة من النقد. إن المسؤولين التنفيذيين في الشركات المساهمة والمتحدثين باسمهم، الذين يستشهدون بآدم سميث اليوم باعتباره مصدر كل إجازة وصدق دون أن يكلفوا أنفسهم عناء قراءته، قد يصابون بالدهشة والإحباط إذا علموا أنه لم يكن ليسمح لشركاتهم بالوجود.
(17) نكوان دي مونكريتيان، Traicté de L'Oeconomic Politique، وردت في جراي، الصفحة 83.
(18) الاقتباسات، وكذلك المادة التي أعدت صياغتها، توجد أيضا في Early Economic Thought، الصفحات 172 إلى 174. ويرد في جراي، الصفحات 86 وما بعدها، عرض انتقادي لقواعد توماس من التوجيهية.

الفصل الخامس

(1) سؤال يثور مثلا عندما يقرأ المرء مذكرات الدوق دي سان سيمون (1665 ـ 1755) انظر، Saint - Simon at Versailles من كتاب The Memoirs of M. Le Due de Saint- Simon الذي قامت باختيار بعض فصوله وترجمتها إلى الإنجليزية لوسي نورتون (لندن: هاميش هاملتون 1958).
وبعد أن استعرض كريستوفرهيل المجلد النهائي لثلاثية فرناند برودل العظيمة Civilization and Capitalism, 15th,18th century المجلد 3 The Perspective of the World الذي قام بترجمته إلى الإنجليزية سيان رينولدز (نيويورك: هاربر أندرو، 1984)، قدم أخيرا إيضاحا بليغا للاختلاف القومي بقوله: «لقد كيفت الأرستقراطية الإنجليزية نفسها مع مجتمع تجاري، بدرجة لم تحققها الأرستقراطية الفرنسية في أي وقت». (مجلة «نيوسستيتسمان» عدد 20 يوليو 1984 ـ الصفحة 23).
(2) في إحدى توليفاته الأخاذة بين المدح والذم قال آدم سميث في «ثروة الأمم»:
إن النظام الذي يرى أن ناتج الأرض هو المصدر الوحيد لإيرادات وثروة كل بلد لم تطبقه في حدود علمي أي دولة على الإطلاق. وهو في الوقت الحالي لا يوجد إلا في تخمينات بضعة رجال ذوي قدر كبير من المعرفة والبراعة في فرنسا. ومن المؤكد أنه ليس هناك ما يدعو إلى أن ندرس في توسع أخطاء نظام لم يلحق أبدا، ومن المرجح ألا يلحق أبدا، أي ضرر بأي جزء من العالم. (الكتاب 4، الفصل 9).

توجد طبعات كثيرة من كتاب «ثروة الأمم» حتى إنه يبدو من غير المجدي إيراد أرقام صفحات أي طبعة محددة. وثمة طبعة حديثة مرضية للغاية هي الطبعة التي نشرتها في العام 1976 إدارة النشر بجامعة شيكاغو، وهي تستند إلى الطبعة المبكرة، والتي تعد من نواح كثيرة طبعة نهائية، التي أصدرها إدوين كانان الأستاذ بجامعة لندن.

(3) ألكسندر جراي، The Development of Economic Doctrine (لندن: لونجمانز، جرين) 1948، الصفحة 105. ويرد توضيح للوضع العام للصناعة التحويلية في، فرانسوا كينيه، Sur Les Travaux de Artissns.

(4) فرانسوا كينيه، Maximes Generales، وردت في جراي، الصفحة 102.

(5) لاسيما في كتابه الذي حظي بانتشار واسع، Progress and Poverty، الذي صدرت منه طبعات وإصدارات عدة تم تداولها بالملايين، ومازال يجتذب عددا من المؤمنين به قد يكون صغيرا ولكنه شديد الحماسة.

Tableau Economiaue

(6) جراي، الصفحة 106.

(7) سيظهر ليونتيف مرة أخرى في الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب.

(8) في تعليق متميز لا يخلو من خبث، مضى آدم سميث يقول: «إن أنصاره كثيرون جدا، ولما كان بعض الناس مغرمين بالمفارقات، وبأن يبدو أنهم يفهمون ما يستعصى فهمه على الناس العاديين، فإن المفارقة التي ينطوي عليها، فيما يتعلق بالطبيعة غير المنتجة لقوة العمل الصناعية، ربما لم يكن إسهاما قليلا في زيادة عدد المعجبين به» (آدم سميث، الكتاب 4، الفصل 9).

الفصل السادس

(1) پول مانتو، The Industrial Revolution in the Eighteenth Century، ترجمته إلى الإنجليزية مارجوراي ڤيرنون (نيويورك: هاركورت، بريس، 1940)، الصفحة 33. والكتاب يعتبر عرضا كلاسيكيا لأصول الثورة الصناعية في إنجلترا وسنواتها المبكرة. وقد نشر لأول مرة في باريس في العام 1905، ثم قامت إدارة النشر في جامعة شيكاغو بإصدار طبعة جديدة منه في العام 1983، وقد أسهمت في هذه الطبعة بكتابة مقدمة لها.

(2) آدم سميث، Wealth of Nations، الكتاب 1، الفصل 1.

(3) سميث، الكتاب 1، الفصل 2.

(4) كان السعر 165 , 1 جنيه إسترليني، وهو يعادل، على ضوء التضخم وسعر الصرف المتغير للجنيه، ما بين 50 و60 دولارا، وربما أكثر في الوقت الحالي، وعدد النسخ التي طبعت منه غير معروف.

وفي العام 1973 بمناسبة مرور 150 عاما على ميلاد آدم سميث، تجمع الاقتصاديون من بريطانيا ومختلف أرجاء العالم في كيركالدي للاحتفال بهذه المناسبة. وقد اعتمدت على بعض المادة المقدمة في هذا الفصل في إعداد البحث الذي ألقيته في تلك المناسبة، والذي نشر فيما بعد في كتابي Annals of an Abiding Libera (بوسطن: هوتون ميفلين، 1979)، الصفحات 86 إلى 102.

(5) وردت في جون راي، Life of Adam Smith (لندن: مكميلان، 1895)، الصفحة 287، وتعتبر السيرة التي كتبها راي العمل النموذجي، بل تكاد تكون العمل الوحيد، عن حياة آدم سميث.

(6) وليم بت، «كلمة له في تقديم الميزانية»، 17 فبراير 1792، وردت في راي، الصفحتين 290 و291.

(7) Annals of an Abiding Liberal بوسطن: هوتون ميفلين، 1979)، الصفحة 88.
(8) سميث، الكتاب 3، الفصل 2.
(9) سميث، الكتاب 1، الفصل 11، الجزء 2.
(10) سميث، الكتاب 5، الفصل 2، الجزء 3، المادة 1.
(11) وردت في راي، الصفحة 343.
(12) سميث، الكتاب 4، الفصل 7، الجزء 2.
(13) هذه التفاصيل، وغيرها من التفاصيل المتعددة عن المستعمرات تعكس اهتماما يعتقد چون راي أن الحافز عليه كان على الأرجح بنيامين فرانكلين الذي كان سميث أحد معارفه، وربما صديقا له.
(14) سميث، الكتاب 5، الفصل 2، الجزء 2، الفقرة 2.
(15) سميث، الكتاب 1، الفصل 10، الجزء 2.
(16) سميث، الكتاب 1، الفصل 2.
(17) سميث، الكتاب 4، الفصل 2.
(18) ذات يوم شرح هربرت فيليبس معضلة سميث في صيغة شعرية: «الطائر المخادع»/ لم يسمع أبدا/ عن المنفعة الحديثة «The wily bird/Had never heard/of marginal utility» وردت في ألكسندر جراي، The Development of Economic Doctrine (لندن: لونجمانز، جرين، 1948) الصفحة 128. سيرد المزيد عن مفهوم المنفعة الحدية في الفصل التاسع.
(19) سميث، الكتاب 1، الفصل 5.
(20) سميث، الكتاب 1، الفصل 11. من أجل الاطلاع على مناقشة لسميث عن الريع أكثر تفصيلا وذات جدارة رفيعة. انظر إيريك رول A History of Economic Thought (نيويورك: برنتس ـ هول 1942) الصفحة 173 وما بعدها.
(21) سميث، الكتاب 1، الفصل 11، الجزء 1.
(22) المرجع نفسه، الموضع نفسه.
(23) سميث، مقدمة.
(24) المرجع نفسه.
(25) سميث، الكتاب 4، الفصل 1.
(26) المرجع نفسه.
(27) المرجع نفسه.
(28) سميث، الكتاب 4، الفصل 2. ومرة أخرى فإن الباحث الحديث باستطاعته اكتشاف السفسطة الإنشائية. فسياسة الدولة الحكيمة في كل احتياجاتها المتنوعة وتعقيداتها لا تتفق بالضرورة مع القواعد التي تحكم حتى الأسرة الأكثر حكمة وتبصرا.
(29) سميث، الكتاب 1، الفصل 10، الجزء 2.
(30) سميث، الكتاب 5، الفصل 1، الجزء 3، الفقرة 1.
(31) سميث، الكتاب 5، الفصل 2، الجزء 2.

الفصل السابع

(1) إيريك، رول A History of Economic Thought (نيويورك: برنتس ـ هول، 1942)، الصفحة 156.

(2) جان باتيست ساي، Traité d'Economie Politique، وردت في الكسندر جراي the Development of Economic Doctrine (لندن: لونجمانز، خريف العام 1948) الصفحة 267.

(3) انظر، على سبيل المثال، بول صمويلصون، وليم د. نوردهاوس Economics، الطبعة الثامنة عشرة، (نيويورك: مجروهل، 1985) في الصفحتين 366 و367.

(4) توماس روبرت مالتس، An Essay on the principle of Population، الطبعة السادسة (لندن: هوارد، لوك، 1890) الصفحة 15. ومالتس يدعم هذا الاستنتاج الشامل استنادا إلى تقارير الكابتن كوك عن رحلته الأولى.

(5) مالتس، الصفحة 259. وينبغي ملاحظة أن هذه العبارة كُتبت قبل المجاعة الكبرى ببضع عشرات من السنين.

(6) كما تبين فيما بعد، لم يكن هذا أفضل أشكال ضبط النسل. ففي الثمانينيات أعرب الرئيس رونالد ريجان خلال فترة رئاسته الأولى عن الاعتقاد بأن الحد من النمو السكاني يمكن أن يترك لقوى السوق. ورأى البعض أن المظهر العملي لذلك الاعتقاد هو أن الزوجين المتلهفين يمكنهما، بدلا من الذهاب إلى الفراش، أن يذهبا إلى أقرب مركز تجاري للتسوق.

(7) وردت في Principles of Political Economy (لندن: جون موري، 1820).

(8) رول، الصفحة 224.

(9) توماس كارلايل، Latter - day Pamphleis، العدد (لندن: تشامبان آند هول، 1899) الصفحة 44.

(10) كما ذكرني زميلي روبرت دورفمان لدى قراءة هذه الصفحات.

(11) فهو ما يقرره ريكاردو بحرارة «تبين للكاتب لدى محاربة الآراء المتلقاة، أنه من الضروري أن يفطن بصفة خاصة إلى تلك الفقرات من كتابات آدم سميث التي يجد فيها ما يدعو إلى الاختلاف. ولكنه يأمل في هذا الصدد ألا تكون هناك ريبة في مشاركته في الإعجاب الذي يثيره العمل العميق لهذا المؤلف الذائع الصيت». ثم يضيف ريكاردو أنه «يمكن إبداء الملاحظة نفسها بشأن أبحاث ساي الرائعة الذي يقول عنه إن كل كتاب القارة الأوروبية الآخرين مجتمعين لم يسهموا بمثل هذا القدر في «تزكية مبادئ ذلك النظام المتنور النافع» الذي أعلنه سميث في البداية Correspondences of David Ricardo On the Principles of Political Economy and Taxation in the Works and، إعداد بييرو سرافا (كامبريدج ، إنجلترا: إدارة النشر بجامعة كامبريدج، 1951) المجلد الأول، الصفحة 6. فقد قام سرافا بتجميع وإعداد كتب ودراسات وخطابات ريكاردو خلال فترة امتدت سنوات عدة في واحدة من أكثر الممارسات تميزا في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية الحديثة. وقد ربطتني صداقة بسرافا في جامعة كامبريدج منذ السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وإني مدين له بجانب كبير من تقديري لريكاردو.

(12) ريكاردو ص11.

(13) كلا الاقتباسين من ريكاردو، الصفحة 12.

(14) آدم سميث Wealth of Nations، وردت في ريكاردو، الصفحة 13. ويضيف ريكاردو بعد ذلك: «إن كون ذلك أساس القيمة القابلة للتبادل لجميع الأشياء، فيما عدا تلك التي لا يمكن أن تزيدها الصناعة البشرية، إنما هو مذهب ذو أهمية قصوى في الاقتصاد السياسي، لأنه لا يحدث من

الأخطاء ومن الاختلاف في الرأي في ذلك العلم، بقدر ما يحدث من الأفكار المبهمة التي تلحق بكلمة القيمة» المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(15) ريكاردو الصفحة 67.

(16) ريكاردو، الصفحة 77.

(17) ريكاردو، الصفحة 93.

(18) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(19) ريكاردو، الصفحة 95.

(20) ريكاردو، الصفحة 94.

(21) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(22) ريكاردو، الصفحة 105.

(23) جراي، الصفحة 170.

الفصل الثامن

(1) جون ماينارد كينز، في، The General Theory of Employment, Interest and Money، (نيويورك): (هاركورت بريس، 1936) الصفحة 4. وفي هذا الكتاب وصف كينز الأفكار التي كانت عدته في مكافحة «مسلمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي». وذلك هو عنوان الفصل الثاني من كتابه.

(2) آدم مولر، Elemente der Staatskunst، وردت في ألكسندر جراي، The Development of Economic Doctrine، (لندن: لونجمانز، جرين، 1948)، الصفحة 219.

(3) The National System of Political Economy، ترجمه إلى الإنجليزية سامسون س. لويد (لندن: لونجمانز جرين، 1922).

(4) ينبغي أن يضاف أن ميول أوين الإصلاحية وأعبائها قد أثارت في نهاية الأمر اعتراضات زملائه الملاك، واضطر للهجرة إلى أنديانا لينشئ هناك مجتمعا اشتراكيا تماما أطلق عليه اسم «التوافق الجديد» New Harmony، وهو مجتمع اجتذب أكثر المتهربين من أداء واجباتهم في الجمهورية الأمريكية، وانتهى بالفشل.

(5) جان تشارلز ليونار دي سيسموندي، Nouveaux Principes d'Econimie Politique وردت في جراي، الصفحة 211.

(6) إيريك رول، AHistory of Economc Thuoght، (نيويورك: برنتس هول، 1942) الصفحتان 254 و 255.

(7) سيسموندي، وردت في جراي، الصفحة 209.

(8) كان عنوان كتاب رودون الرئيسي، Contradictions économiaues, ou philosophie de la misére وقد رد عليه ماركس ساخرا بكتابه La Misére de La Philosophie.

(9) تناولت چون لو في الفصلين الرابع والثاني عشر من هذا الكتاب، وكتبت عنه بقدر أكبر من التفصيل في كتابي Money: Whence it Came, Where it Went ، (بوسطن: هوتون ميفلين، 1975، الصفحة 21 وما بعدها).

(10) هنري تشارلز كاري، وردت في جراي، الصفحة 254.

الفصل التاسع

(1) كان هناك، كما سبق القول، استثناء ريكاردي لأي سلعة ذات صفات خاصة «غير قابلة لتجدد الإنتاج»، لوحة بريشة ليوناردو أو رامبرانت، أو جوهرة لن يكشف تنقيب لاحق عن نظير لها.

(2) داڤيد ريكاردو في العمل الجماعي الذي أعده بييرو سرافا، On the Principles of Polotical Economy and Taxation in the Works and Correspondence of David Ricardo (كامبريدج، إدارة النشر بجامعة كامبريدج، 1951) المجلد الأول، الصفحة 105.

(3) ناسو وليم. سينيور Political Economy، وردت في ألكسندر جراي، The Development of Economic Doctrine، (لندن: لونجمانز جرين، 1948) الصفحة 276.

(4) كان ذلك في وقت لاحق مصير البديل اللفظي نفسه الذي قدمه ألفريد مارشال. ذلك أن الفائدة عند مارشال هي مكافأة على الانتظار، أي الحصول على متعة راهنة أقل مقابل متعة أكبر في المستقبل.

(5) انظر فرانك هـ. نايت Risk, Uncertainity and Profit، (بوسطن: هوتون ميفلين، 1921).

(6) ورد في، De la Nature et de la Richesse de l'Origine de la Valeur، (باريس: فيرن، 1831).

الفصل العاشر

(1) إن ماركس لم يفعل ذلك، والحقيقة أنه أكد الإنجازات الإنتاجية للنظام كما سنبين في الفصل التالي.

(2) حدث تغير مماثل بمرور الوقت في موقف العمال وذريتهم الذين تدفقوا من العالم القديم إلى المناجم ومدن صناعة الصلب في الولايات المتحدة.

(3) چون ستيوارت مِلّ، Principles of Political Economoy، إعداد و.ج. آشلي (لندن: لونجمانز، جرين، 1929)، الجزء الثاني، الفصل 13، القسم الأول، الصفحة 375.

(4) ألفريد مارشال Principles of Economics، الطبعة الثامنة (لندن: ماكميلان، 1920) المجلد الأول، الصفحة 760.

(5) چيرمي بنتام An Introduction to the Principles of Momls and Legislation (نيويورك: هافنر للنشر، 1948) الصفحة 2. وقد نشر هذا المجلد في أول الأمر في العام 1987، ومع زيادة تأثيره في القرن التالي طُوّر النظام البنتامي تطويرا شاملا.

(6) كما أنه شجب الجودة الأدبية للماهبهاراتا [ملحمة هندية سنسكريتية ألفت فيما بين العامين 200 ق.م و200 بعده، وقد ألفها جملة شعراء جوالين، ثم راجعها مؤلفون فلاسفة، ونقوا ما بها من مناظر مرعبة ولغة منفلتة - المترجم]. وكانت تلك خطوة جريئة من جانبه، لأنه لم يكن باستطاعته قراءتها باللغة الأصلية، كما أنها لم تكن متاحة بالإنجليزية في ذلك الوقت. [دافع عن عدم معرفته الشخصية بالهند وأعرافها وآدابها على أساس أن ذلك سمح له بإلقاء نظرة أوسع]. وقد تناولت ذلك في Introduction to The History of British India وردت في A View from the Stands، بوسطن: هوتون ميفلين، 1986، الصفحات 189 ـ 197.

(7) مِلّ، الجزء الثاني، الفصل 1، الفرع 3، الصفحة 208.

(8) هربرت سبنسر The Study of Sociology، (نيويورك:د. أبلتون 1882) الصفحة 418. ويذكر سبنسر هنا أن آراءه في هذا الموضوع كانت إلى حد ما سابقة لآراء داروين.

(9) هربرت سبنسر Social Sciences، (نيويورك: د. أبلتون، 1878) الصفحة 413.
(10) وليام جراهام سومنر، The Challenge of Facts and other Essays، إعداد ألبرت جالواي كيلر (نيو هافن: إدارة النشر بجامعة ييل، 1914)، الصفحة 90.
(11) لقد علقت على هذه النقطة، وعلى تأثير سومنر بوجه عام، في كتاب The Age Uncertainity، (بوسطن: هوتون ميفلين، 1977) الصفحة 44 وما بعدها.
(12) نشر هربرت سبنسر The Man Versus the State، (كالدويل، ايداهو كاكستون للطباعة، 1940) الصفحة 209. وقد نشر هذا الكتاب في إنجلترا للمرة الأولى في العام 1884.
(13) وليم ستانلي چيڤونز، The Theory of Political Economy الطبعة الخامسة (نيويورك: أ.م. كيلي، 1965) الصفحة 3.

الفصل الحادي عشر

(1) هؤلاء الأخيرون ممثلون في «رابطة الفكر الاقتصادي التطوري» التي تصدر مجلة منشقة هي «جورنال أوف إيكونوميك إيشوز».
(2) صدرت طبعة حديثة بعنوان، Capital: Acritiaque of Political Economy (نيويورك: الناشرون الدوليون، 1967) المجلد الأول.
(3) جوزيف شومبيتر Capitalism Socialism and Democracy (نيويورك: هاربر آند برازرز 1942)، الصفحة 21.
(4) كارل ماركس وفريدريك إنجلز، The Communist Manifesto (نيويورك: مودرن ريدر بيبرباكس، 1964)، الصفحة 10.
(5) ماركس وإنجلز، الصفحة 9.
(6) ماركس وإنجلز: الصفحة 17. [استكمالا للصورة لابأس من إيراد بضع كلمات تسبق هذه العبارة، «إذن، فخلال «هذا الطور» لا يحارب العمال أعداءهم، بل أعداء أعدائهم» «بقايا»...] ـ المترجم.
(7) ماركس، الصفحة 176.
(8) ماركس، الصفحة 462.
(9) ماركس وإنجلز، الصفحة 5.
(10) ماركس وإنجلز، الصفحة 37.
(11) قد يكون من اللازم أن نوضح أن هذا موجز بالغ الاقتضاب ـ والقسوة ـ لمسألة عالجها ماركس باستفاضة، ومع بعض التفاصيل وبقدر غير هين من التشويش.
(12) ماركس، الصفحة 763.

الفصل الثاني عشر

(1) انظر تشارلز ف. دونبار، The Bank of Venice، في مجلة «ذي كوارترلي جورنال أوف إيكونوميكس»، المجلد 6، العدد 3 [أبريل 1982] الصفحات 308 إلى 335. انظر أيضا فريدريك س. لين، Venetian Bankers, 1496 -1533: A Study in the Early Stages of Depasit Banking في مجلة «ذي جورنال أوف بوليتيكال إيكونومي»، المجلد 45، العدد 2 (أبريل 1937)، الصفحات 187 إلى

.206

(2) وكان مما تعرض للنقد أيضا، كما سبق القول، دور البنوك في خلق النقود، على الأقل في حالات الإفراط الشديد. ففي العام 1720 قام أمير كونتي، بعد أن فقد الثقة في أوراق النقد التي أصدرها چون لو عن طريق «بنك رويال»، بإرسال حزمة من هذه الأوراق لاسترداد قيمتها. واستنادا إلى رواية مشكوك فيها كثيرا، قامت ثلاث عربات بإعادة الذهب والفضة. وعندئذ طلب الوصي على العرش من الأمير أن يعيد المعدن إلى البنك، وسرعان ما تعرض الأمير هو وبضعة آلاف آخرين من حائزي أوراق النقد لخسارة فادحة. ونتيجة لذلك كان ينظر إلى البنوك خلال القرن التالي بريبة شديدة في فرنسا.

(3) وخاصة ريتشارد أ. ليستر في كتابه: Monetary Experiments Early American and Recent Scandinavian (برنستون: إدارة النشر بجامعة برنستون، 1939).

(4) تشارلز ج. بللوك Essays on the Monetary History of the United States (نيويورك: ماكميلان، 1990، دار جرينوود للنشر، 1969) الصفحة 43 وما بعدها.

(5) داڤيز ريتش ديوي Financial History of the United States، الطبعة العاشرة (نيويورك: لونجمانز جرين، 1928) الصحفة 43.

(6) كان ذلك إجراء لا يتفق تماما مع الدستور إذ إن الدستور،كرد فعل لتجاوز المستعمرات والاحتياجات التي استلزمتها الثورة،حظر إصدار الأوراق المالية من جانب الولايات، وكذلك للأسف من جانب الحكومة الفيدرالية.

(7) يستثنى من ذلك المؤرخ الاقتصادي المتميز تشيستر ويتني رايت، الذي يصعب مع ذلك أن يقال إنه ينتقد استخدام أوراق النقد «خضراء الظهر» فقد قال «كان الخطآن البارزان في تمويل الحرب هما عدم فرض الضرائب بقوة ودون توان، واستخدام النقود الورقية بكل ما يصاحب استخدامها من شرور Economic History of the United States، الطبعة الثانية (نيويورك: مجروهيل، 1949) الصفحة 433.

(8) إدوارد كاننج، A History of the United States، (نيويورك: ماكميلان، 1925) المجلد 6 الصفحة 711. وقد سبق لي أن ناقشت هذا الموقف بإفاضة أكثر من فصل بعنوان The Moving Finger Sticks، ورد في العمل الجماعي The Liberal Hours، (بوسطن: هوتون ميفلين، 1960) الصفحات 79 إلى 92.

(9) نورمان أنچل The Story of Money، (نيويورك: فريدريك أ. ستوكس، 1929) الصفحة 279.

(10) أ. بارتون هيبورن، A History of Currency in the United States، (نيويورك: ماكميلان، 1915) الصفحة 102.

(11) مكتب الولايات المتحدة للتعداد، Historical Statistics of the United States Colonial Times to 1970 Bicentennial Edition، (واشنطن، 1975) الجزء الثاني، الصفحة 201.

(12) إيرڤنج نورتون فيشر، My Father Irving Fisher، (نيويورك: دار كوميت للنشر، 1956) الصفحة 264.

(13) نيويورك: (ماكميلان).

الفصل الثالث عشر

(1) ليم جيننجز بريان، خطاب أمام المؤتمر الوطني الديموقراطي في شيكاغو، 8 يوليو 1896، ورد

في Speeches of William Jennings Bryan، (نيويورك: فونك آند واجنالز، 1909) المجلد الأول، الصفحة 249.

(2) إرنست لودلاو بوجارد Economic History of the American People (نيويورك: لونجمانز جرين، 1930) الصفحة 388.

(3) انظر، كاترين راجلز جيثيش, Public Finance and Fiscal Policy 1789 - 1865 في العمل الجماعي الذي أعده هارولد ف. وليامسون The Growth of the American Economy، الطبعة الثانية (نيويورك: برنتس ـ هول 1951)، الصفحات 296 إلى 310.

(4) فرانك و. توشيج، Principles of Economics، (نيويورك: ماكميلان 1911) المجلد الأول، الصفحة 515. وكان توشيج، الأستاذ بجامعة هارفاد، أبرز مدرسي علم الاقتصاد الأمريكيين في الأعوام الأولى من القرن العشرين. وقد رأس في الفترة بين العامين 1917 و1919 لجنة الرسوم الجمركية التي كانت قد أنشئت حديثا بالولايات المتحدة، ولم يكن لها مع ذلك أثر دائم في السياسة التجارية.

(5) فيما يتعلق بذلك انظر، جوس بين، Industrial Concentration and Anti - trust Policy في العمل الجماعي The Growth of the American Economy، الصفحات 616 إلى 630.

(6) في جامعة برنستون، في مطلع القرن العشرين، قام فرانك أ. فيتر، أحد أبرز الاقتصاديين في أيامه، بإعلان القاعدة التي تقول إن أي باحث اقتصادي شهد لمصلحة مؤسسة خاصة في قضية من قضايا مناهضة الاحتكار لا يجوز أن يحصل على ترقية أكاديمية، أو يسمح له بمواصلة العمل في القسم الذي يعمل به.

(7) وقد عزا بعضهم جانبا من النزعة العدوانية في ألمانيا واليابان، بل تشجيع السلوك العدواني والحرب، إلى تأثير الاحتكارات في ألمانيا ومؤسسات الزايبتسو في اليابان، [الزايبتسو تنظيم من الأسر الثرية يسيطر على دوائر المال والأعمال والصناعة في اليابان (المترجم)].

(8) حيث كانوا يسعون إلى الأساتذة العظام للمدرسة التاريخية الألمانية: ولهلم روشر (1817 ـ 1894) وبرونو هيلد براند (1812 ـ 1878)، وجوستاف شمولر الذي سبق ذكره، وكارل كانيز (1821 ـ 1898)، وهيرمان شوماخر، والد العالم المعروف أ.ب شوماخر صاحب عبارة «الصغير جميل».

(9) هنري چورج Progress and Poverty، (نيويورك: مؤسسة روبرت شوكينباخ، 1955) الصفحة 10.

(10) هنري چورج الصفحتان 389 و390.

(11) قام بعض الرجال والنساء ذوي الدوافع الطيبة في كلية كارلتون بنورثفيلد، حيث تلقى ثورشتين تعليمه، باتخاذ إجراءات بمساعدة آخرين من أبناء ميغيسوتا في السنوات الأخيرة لإنقاذ مسكن فبلن والحفاظ عليه.

(12) هناك أسطورة تروى أن فبلن تلقى دعوة إلى الجامعة من رئيسها أ. لورانس لويل للنظر في تعيينه عضوا في قسم الاقتصاد. وبعد أن رحب به زملاؤه الباحثون في الاقتصاد أقيمت له حفلة عشاء أخيرة يحضرها رئيس الجامعة أ. لورانس لويل، وكانت مناسبة استخدمها ليشير بطريقة لبقة إلى النقطة الأساسية التي تؤخذ على فبلن في عمله الأكاديمي، والتي كانت تثير في ذلك الوقت كثيرا من الأقاويل. قال لويل:

«أعرف يا دكتور فبلن أنك إذا جئت إلى هنا فإن بعض أساتذتنا سيشعرون بشيء من القلق على زوجاتهم».

ويقال إن فبلن رد على ذلك بقوله: «ليس هناك ما يدعو لقلقهم، فقد عرفت زوجاتهم». وفي

اعتقادي أن هذه الحكاية ليست صحيحة.

(13) جمعت هذه البحوث وأعيد نشرها في The Place of Science in Modern Civilisation : (نيويورك: ب. و هيوبس 1919).

(14) وإن كانت هناك منشورات مازالت تصدر حول هذا الموضوع من مؤسسة «كونتنيتال هيد كوارترز تكنوقراطسي المتحدة، في مدينة ساڤانا بولاية أوهايو.

(15) ثورشتين فبلن، The Theory of the Leisure Class (نيويورك: ذي مودرن ليبراري، 1934) الصفحة 1.

(16) فبلن، الصفحة 75، ولكن الاحتفالات لم تكن المصدر الوحيد للشهرة الواسعة. «ولذلك فإن السكر والعربدة وغيرهما من النتائج المرضية للاستخدام الخليع للمنبهات تتجه بدورها لأن تصبح شرفا باعتبارها علامة، من الدرجة الثانية، على المنزلة الرفيعة لأولئك القادرين على تحمل تكلفة الانغماس في الشهوات». فبلن، الصفحة 70.

(17) فبلن، الصفحة 83.

(18) فبلن، الصفحة 141.

(19) فبلن الصفحة 87.

الفصل الرابع عشر

(1) ترجمه إلى الإنجليزية ريدفيرس أوباي (كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارڤارد 1934). وألف شومبيتر أيضا كتابين آخرين مهمين هما: Business Cycles (نيويورك: مجروهل، 1939). History of Economic Analysis (نيويورك، إدارة النشر بجامعة أكسفورد، 1954). وهذا الكتاب قامت بإعداده أرملته إليزابيث بودي شومبيتر، ونشر بعد وفاته، وإن لم يكن في صورة كاملة تماما. وقد قمت بمراجعته عند نشره، وإني ممتن لما أحدثه من أثر.

(2) انظر، إدوارد هـ. تشمبرلين، (The Thoery of Monopolistic Competition)، (كامبريدج، إدارة النشر بجامعة هارڤارد، 1933)، جوان روبنصون، The Economics of Imperfert Competition، (لندن: ماكميلان، 1933).

(3) انظر بول أ.صمويلصون ووليم نوردهاس، Economics، الطبعة الثانية عشرة (نيويورك: مجروهل 1985)، الصفحتان 541 و542، وكاميل ب. ما كونل، Economic ، الطبعة التاسعة (نيويورك: مجروهل 1984) الصفحات 532 إلى 534. وهذان الكتابان هما الكتابان الرئيسيان في الكتب المدرسية لعلم الاقتصاد في الوقت الحالي، وينظر كلاهما إلى احتكار القلة بتحفظ، ويريان أنه عقبة في سبيل الناتج الأمثل، ولكنهما يتراجعان عن أي سياسة تقف في سبيله بجدية. وكلاهما يجد قدرا من الارتياح لآراء جوزيف شومبيتر التي أوردناها أعلاه، وقدرا من الارتياح لآرائي عن التقدم التقني في ظل احتكار القلة، واتجاه أي موقع للقوة الاقتصادية إلى توليد قوة مقابلة تؤدي إلى موازنة آثاره.

(4) وإن كان ماركس، كما رأينا، قد اعتبر القضاء على بقايا الإيقاع القديم هو المهمة الأولى للثورة.

(5) The Coming Struggle for Power، نيويورك: كرنفتشي فرايد، 1933.

(6) في «A Positve Program for Laissez - Faire» وهو كتيب عن السياسة العامة رقم 15، قام بإعداده هاري د. جيدونس (شيكاغو: إدارة النشر بجامعة شيكاغو 1934).

(7) ليس بين أعماله ما أحدث تغييرا حاسما في التيارات الرئيسية للفكر الاقتصادي. ولكن الكثير من أفكاره، ومن بينها فكرة زيادة المخاطرة باعتبارها قيدا على حجم مؤسسة الأعمال، أصبحت تعديلات مسلما بها للجوهر الأساسي لكل من الفكر الأرثوذكسي والفكر الاشتراكي. انظر كتابه، Theory of Economic Dynamics، (نيويورك: رينهارت، 1954).

(8) توماس بالوخ، The Irrelevance of Conventional Economics، (لندن: فايديفيلد ونيكولصون، 1982، الصفحة 32).

(9) وكان من بين كتاباته، بالإضافة إلى يومياته، A Histiry of Economic Thought (نيويورك: برنتيس هول، 1942). والعبارات المتعددة التي اقتبسها منه في هذه الصفحات تشهد بمدى تأثره بهذا العمل الذي لا غنى عنه.

(10) وينبغي أن نذكر هنا أيضا باحثا مجريا مرموقا هو وليم ج. فيلنر (1905 ـ 1983)، من جامعة ييل الذي كان أيضا من المتمسكين بالعقيدة الكلاسيكية، وكان عضوا في «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في ظل إدارتي نيكسون وفورد في الفترة ما بين العامين 1973 و1975.

(11) انظر، Human Action: A Treatise on Economics (نيو هافن: إدارة النشر بجامعة ييل، 1949)، الصفحتان 728 و729. وقد عبر فريدريك رون هايك تعبيرا وافيا عن آرائه في كتابه الذي كان واسع الانتشار في تلك الفترة، The Road to Serfdom (شيكاغو: إدارة النشر بجامعة شيكاغو 1944).

الفصل الخامس عشر

(1) انظر، ويسلي ميتشل، «Business Cycles»، (نيويورك: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، 1927).

(2) چوزيف شومبيتر، «Depressions»، وردت في «The Economics of the Rcovery Program» (نيويورك: ويتلسي، مجروهل، 1934 الصفحة 20)، وعلق ليونيل روبتر بعبارات مماثلة في كتابه «The Great Depression»، (لندن: ماكميلان، 1934).

(3) لم تكن النتائج حميدة في كل الأحوال . ففي أبريل1936 شكلت «اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري » هيئة وفق النموذج الذي وضعه روزفلت ضمت عددا من أبرز الباحثين المحافظين ـ بمعنى أنهم من أشد المتمسكين بالأفكار الكلاسيكية ـ وكان ذلك طبيعيا، فهناك قصة تروى، وربما تحسنت في أثناء النقل، عن واحد منهم، هو توماس نيكسون كارفار من جامعة هارفارد، فهو لم يكن على بينة من أن تعيينه في تلك الهيئة يجعل لكلماته أهمية استثنائية، فتحدث علنا عن أنه من المرغوب فيه تعقيم كل المتسولين في الولايات المتحدة حتى لا ينجبوا ذرية يتواصل بها نوعهم في الوجود. وحدد المتسول بأنه الشخص الذي يكسب أقل من 1800 دولار في السنة، وهي فئة كانت في ذلك الوقت تشمل ما يقرب من نصف جميع العائلات الأمريكية. وقد ألغيت هذه الهيئة بهدوء لكن بصورة قاطعة.

(4) «The Trend of Economics» (نيويورك: ألفريد أ. نوف 1924).

(5) هاتان العبارتان مأخوذتان من المقدمة لكتاب «The Trend of Economis»، الصفحة IX .

(6) The Modern Corporation and Private Property، (نيويورك: ماكميلان، 1932).

(7) على الرغم من أن بحثهما في مجموعه لم يكن موضع انتقاد على الفور، فقد بذلت محاولات

دؤوبة لإضعاف ما قدمه من أدلة إحصائية. وكان أكبر القائمين بهذا الجهد إحصائي من جامعة هارڤارد يدعى ليونارد كروم، ظل يذكر لزملائه طيلة أشهر عدة أنه وجد أخطاء جديدة في حسابات بيرل ومينز.

(8) «Power Without Property»، وهذا عنوان كتاب لاحق أصدره أدولف بيرل الصغير (نيويورك: هار كورت بريس، 1959).

(9) مازال هناك تجاهل لبيرل إلى حد ما. ففي فهرس كتاب «Economics»، الطبعة التاسعة، التي أعدها كامبل ر. ماكونل (نيويورك مجروهل، 1984) لم يرد اسمه أصلا. ولكن في الطبعة الثانية عشرة للكتاب نفسه (نيويورك) مجروهل، 1985) التي أعدها بول صمويلصون ووليم نوردهاوس، فإنهما ينوهان بصورة مناسبة بما كان للدراسة الكلاسيكية التي أعدها بيرل ومينز من أثر.

(10) زادت قوة العمل الزراعية في أثناء فترة الكساد، لأن العمال الذين لفظتهم الصناعة سعوا إلى كسب الرزق في المزارع.

(11) «Industrial Prices and Their Relative Inflexibility»، وثيقة مقدمة لمجلس الشيوخ الأمريكي الرقم 13، الكونجرس الرابع والسبعون، الدورة الأولى، واشنطن: 1935.

(12) صمويلصون ونوردهاوس، الصفحة 389. وربما لأن كامبل، ماكونل، الأستاذ بجامعة نبراسكا، ينتمي إلى منطقة زراعية، فإنه يتناول هذه السياسة بقدر أكبر من الجدية والتعاطف. ماكونل، الصفحات من 634 إلى 638.

الفصل السادس عشر

(1) The Economics of Welfare (لندن: ماكميلان، 1920).

(2) هذه الفقرة التي أوردها بول صمويلصون ووليم نورد هاوس في كتابهما Economics، الطبعة الثانية عشرة (نيويورك: مجروهل 1985)، الصفحتان 366 و367 مقتبستان من كتاب بيجو المعنون Theory of Unemployment، واقترنتا بملاحظة منهما مفادها أن البطالة في الولايات المتحدة في الوقت الذي أصدر فيه بيجو كتابه كانت حوالي 25 في المائة من قوة العمل.

(3) الذي كان قد شرع في الجمع بين سجل أكاديمي مرموق وسجل سياسي مميز باعتباره أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي.

(4) انظر، آرثر شيلزنجر، The Age of Roosevelt: Vol.2, The Coming of the New Deal، (بوسطن: هوتون ميفلين 1958)، الصفحتان 311 و312. وأنا مدين للأستاذ شليزنجر للبيانات المتعلقة بمعارضة القانون.

(5) انظر، جورج جيلدر Wealth and Poverty، (نيويورك: بيزيك بوكس، 1981)، وكذلك تشارلز موراي، Losing Ground: America´s Social Policy, 1950 - 1980 (نيويورك: بيزل بوكس، 1984).

(6) انظر في هذا الموضوع، داڤيد ستوكمان The Triumph of politics، (نيويورك: هاربر آندرو، 1986).

الفصل السابع عشر

(1) انظر الفصل السابع.

(2) وذلك جزء من عنوان كتاب ماركيز و. شيلد، Sweden: The Middle Way، (نيوهاڤن: إدارة النشر

الصفحة 539 وما بعدها. وهذا العمل الضخم يتضمن إعجابا كبيرا له ما يبرره بالاقتصاديين السويديين.

(4) وليم تروفانت فوستر ووادیل كاتشينجز، The Road to Plenty، (بوسطن: هوتون ميفلن، 1928)، الصفحة 128.

(5) ولكن هذا لم يكن رأي الجميع. إذ إن چون وليامز (1887 ـ 1980)، الذي كان لمدة طويلة أستاذا يحظى بالاحترام في جامعة هارڤارد متخصصا في شؤون النقود والأعمال الصرفية ـ وكان أيضا من المسؤولين في «بنك الاحتياطي الفيدرالي» في نيويورك ـ كان يثير اهتمام تلاميذه وانزعاج زملائه بقوله إن أفكار فوستر وكاتشينجز لا يمكن تجاهلها.

(6) ومن قبيل المقارنة نذكر أن العجز الذي دارت حوله مناقشات حامية في العام 1986 كان حوالي 4,9 في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

(7) أورده ر.ف. هارڤارد في، The Life of John Maynard Keynes، (نيويورك: هاركورت، بريس، 1951)، الصفحة 447.

(8) The General Theory of Emploment Interest and Money (نيويورك: هاركورت، بريس). وقد حذف كينز الفاصلتين من عنوان كتابه، ولكن المعلقين عليه كانوا يضعونهما في كل الأحوال تقريبا.

(9) أشير هنا من جديد إلى أنني، كما فعل كينز، أستخدم عبارة «كلاسيكي» للتعبير عن الفكر الأرثوذكسي الذي ساد من آدم سميث وريكاردو وما بعدهما. وبحلول عصر كينز كانت الإشارة الشائعة هي إلى الاقتصاد النيو كلاسيكي، (الاقتصاد الكلاسيكي الجديد) على اعتقاد أن هذا يعتبر خطوة أرقى من الاقتصاد الكلاسيكي، غير أنه لم يتضمن انفصالا حادا عن الحجج الأقدم عهدا. ولم يأخذ التعبير الجديد إلا بالتعديلات البسيطة العدة التي أشرنا إليها في هذا الكتاب. وتعبير الاقتصاد الكلاسيكي وصف أكثر انطباقا على التيار التقليدي للتفكير حتى عصر كينز على الأقل.

(10) كينز، ورد في هارود، الصفحة 121.

(11) The Economic Consequences of the Peace (نيويورك: هار كورت وبريس وهووي، 1920 , 1920).

(12) كينز، The Economic Consequences of the Peace، الصفحة 41.

(13) كينز، المرجع نفسه، الصفحة 32.

(14) كينز، وردت في هارود، الصفحة 256.

(15) چون ماينارد كينز، Essays in Peration، وردت في كتاب روبرت ليكاتشمان، The Age of Keynes (نيويورك: راندوم هاوس، 1966)، الصفحة 47.

(16) جون ماينارد كينز «A treatise on Mony» (نيويورك: هاركورت، بريس، 1930)، المجلد الأول، الصفحة 172.

(17) كينز، The General Theory of Employment Interest and Money، الصفحة VII.

(18) وذلك يؤدي إلى الاهتمام فيما بعد بمعدل التوسع الذي أطلق عليه اسم النمو.

(19) وذلك أضر ضررا غير قليل بالفهم الاقتصادي. وكما سنبين فيما بعد، فإن الاقتصاد كل لا يتجزأ، ففصل الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي يحول دون التقدير الصحيح للأثر القوي للاقتصاد الكلي في تطورات الاقتصاد الجزئي، وفي تطور الشركات الحديثة والنقابات العمالية، والتفاعل بين الأجور والأسعار بوجه خاص.

(20) كينز، وردت في هارود الصفحة 462.

الفصل الثامن عشر

(1) ينبغي أن أعترف بأني أورد هنا حادثة وردت من قبل في كتاب Money: Whence It Came , Where It Went، (بوسطن: هوتون ميفلين، 1975) الصفحتان 227 , 228. كما اعتمد في هذا الفصل على كتابات سابقة. ففي العام 1965 اكتشف قسم استعراض الكتب بجريدة «نيويورك تايمز» مع الأسف أن الطبعة الأصلية لكتاب «النظرية العامة» لكينز لم تعرض عرضا منهجيا ـ في أي وقت ـ وذلك يبدو الآن إهمالا جسيما. وبناء على طلب المجلة اقتطعت جزءا كبيرا من أحد أعدادها لنشر مقالة استعراضية بعنوان: «How Keynes Came To America» نشرت في 16 مايو من ذلك العام.

(2) جوزيف شومبيتر عرض كتاب، «The General Theory of Employment Interest and Money»، في مجلة «رابطة الإحصائيين الأمريكية»، المجلد 31، العدد 196 (ديسمبر 1936)، الصفحات 791 إلى 795.

(3) ألفين هانسن، عرض لكتاب «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود» في مجلة «الاقتصاد السياسي»، وردت في كتاب روبرت ليكاتشمان، «The Age of Keynes»، (نيويورك: راندم هاوس 1996) ص 127.

(4) من أجل الاطلاع على مناقشة كاملة لآراء هانسن، وكذلك على عرض سهل القراءة ومنسق مهنيا لآراء كينز والنظرية الكينزية وتأثيرها، يمكن للقارئ أن يرجع إلى كتاب روبرت ليكاتشمان المشار إليه أعلاه «The Age of Keynes» وأنا أدين بالتزامي هذا لكل من المؤلف والكتاب.

(5) «The Supply and Control of Money in the United States»، (كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارفارد، 1934).

(6) قيل إنه ألف قبل مجيئه إلى واشنطن كتابه «The Folklore of Capitalism» (ينوهافن: إدارة النشر بجامعة ييل، 1937)، وهو كتاب لقي رواجا واسعا، وتضمن هجوما عنيفا على قوانين «مناهضة الاحتكار». إن الاتساق، كما كان دائما ، هو «بعبع» العقول الصغيرة.

(7) رسالة مؤرخة في 27 يوليو 1914 موجهة من چون ماينارد كينز إلى والتر سالانت، أحد تلاميذه الذين سبقت الإشارة إليهم، والذي ظل لفترة طويلة بعد الحرب شخصية تلقى قدرا كبيرا من الاحترام في مؤسسة بروكينجز. وقد استنسخت هذه الفقرة في «The Collected Writings of John Maynard Keynes»، المجلد 23، «Activities 1940 - 1943» وهي الأعمال التي قام بإعدادها دونالد موجريدج، (كامبريدج، إنجلترا: إدارة النشر بجامعة كامبريدج، 1979)، الصفحة 193.

(8) انظر، الفصل الخامس عشر.

(9) إني مدين لروبرت ناثان نفسه لما قدمه لي من مساعدة في هذا الصدد.

(10) انظر ، «U.S. Strategic Bombing Survery: The Effects of Strategic Bombing on the German War Economy»، (واشنطن، المطبعة الحكومية الرسمية، 1945، بيرتون كلاين، «Germany's Economic Preparations»، (كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارفارد، 1959). وكان أول قياس يعول عليه للإنتاج الإجمالي الألماني وعناصره قد قام به أمريكيون عند تقييمهم تأثير الهجمات الجوية بعد الحرب.

(11) بول صمويلصون ووليم د. نوردهاوس، «Economics»، الطبعة الثانية عشرة (نيويورك: مجروهل، 1985)، الصفحة 102.

(12) هاتان المجموعتان من الأرقام مأخوذتان من «Economic Report of the President»، (واشنطن:

المطبعة الحكومية للولايات المتحدة، 1985)، الصفحة 234 . ومن المألوف استخدام دولارات العام 1972 الثابتة كأساس.

(13) وردت في ليكاتشمان، الصفحتان 142 و 150 .

(14) «Economic Report of the President»، 1985، الصفحة 235 .

(15) لقد تناولت هذه الأمور بوجه عام في كتابي، «A Life of our Time» (بوسطن: هوتون ميفلين، 1981، الصفحة 124 وما بعدها. انظر أيضا الدراسة التي صدرت مؤخرا بعنوان «A History Of Wage and Price Controls in the United States»، بقلم هيو رو كوف (كامبريدج، إنجلترا: إدارة النشر بجامعة كامبريدج، 1984).

(16) «Economic Report of the President» (بوسطن: مطبعة حكومة الولايات المتحدة، 1964)، الصفحة 274.

(17) هذه البيانات مأخوذة من چوزيف بتشمان بمؤسسة بروكينجز.

(18) فردريك. أ. فون هايك «The Road to Serfdom» (شيكاغو: إدارة النشر بجامعة شيكاغو 1944)، الصفحة 49.

(19) قدم فريدمان هذا الرأي بالتحديد في كتابه الذي لقي رواجا كبيرا، «Free to Choose»، (نيويورك: هاركورت چوڤانوڤيتسن، 1980)، والذي ألفه بالاشتراك مع زوجته روز فريدمان.

الفصل التاسع عشر

(1) انظر الفصل الرابع عشر.

(2) انظر «لجنة التنمية الاقتصادية» «Jobs and Market»، (نيويورك، مجروهل، 1946). عندما قدمت عرضا لهذا الكتاب في مجلة «فورشن»، طلب مني تيودور أنتيما، كبير الاقتصاديين في اللجنة، أن أحرص على عدم عرض الأفكار الواردة في هذا الكتاب على أنها أفكار كينز.

(3) تناول تاريخ هذا القانون بإفاضة ستيفن كينف بيلي في كتابه Congress Makes a law: The Story Behind، the†Employment Act of 1946 (نيويورك، إدارة النشر بجامعة كولومبيا، 1950).

(4) هاتان العبارتان المقتبستان من مشروع القانون واردتان في كتاب بيلي، الصفحة 244.

(5) انظر روبرت ليكاتشمان، The Age of Keynes، (نيويورك: راندوم هاوس، 1966، الصفحة 168).

(6) هذا الاقتباس من «قانون العمالة» الصادر في العام 1946، وهو مأخوذ من كتاب بيلي، الصفحة 228.

(7) لم يمض وقت طويل حتى أعقبه في المنصب ليون كايزرلنج (1908 ـ) الذي كان قبل ذلك مساعدا لعضو مجلس الشيوخ الأمريكي روبرت فاجنر، وكان مدافعا متحمسا ومجددا عن مقاصد القانون والمجلس الذي أنشئ بمقتضاه. ولم يكن في مصلحة كايزرلنج عند تعامله مع الاقتصاديين الأكاديميين ذوي الحساسية الخاصة بمهنتهم أن دراسته الأصيلة كانت، على غرار أدولف بيرل، هي القانون، بالرغم من أنه كان على دراسة وثيقة بالشؤون الاقتصادية.

(8) Economic Report of the President، (واشنطن: المطبعة الرسمية للحكومة الأمريكية، 1969) الصفحتان 4 و5.

(9) ليكاتشمان، الصفحة 164.

(10) Economic Report of President، (واشنطن، الطبعة الرسمية للحكومة الأمريكية، 1985)، الصفحة 318.

(11) انظر، وسيلي د. ليونتيف، Input - Output Economics، (نيويورك: إدارة النشر بجامعة أكسفورد، 1966)، وكذلك مناقشتي للأستاذ ليونتيف في الفصل الخامس أعلاه.
(12) وهو موضوع أشرت إليه في الفصل الأول من هذا الكتاب.

الفصل العشرون

(1) «Economic Report of the President»، واشنطن المطبعة الرسمية للحكومة الأمريكية، 1985، الصفحة 291. في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، العام 1967 ـ 100.
(2) «Economic Report of the President»، الصفحة 292.
(3) أخذت إدارة نيكسون بضريبة الدخل العكسية في صورة معدلة، بناء على توصية دانيال باتريك موينيهان، وهو أحد الداعين الرئيسيين لها، والذي أصبح فيما بعد عضوا في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، ثم أخذ بها السيناتور جورج ماكجفرن، الذي قدم صورة معدلة منها، وجعلها من أسس حملته الانتخابية في العام 1972. وعلى خلاف المعاشات التقاعدية لكبار السن، وتعويض البطالة، والتأمين الصحي، لم تحظ هذه الفكرة بتأييد سياسي فعال ومستمر.
(4) انظر ميلتون فريدمان وأنا جاكسون شوارتز، «A Monetary History of The United States, 1867 - 1960» (برنستون، إدارة النشر بجامعة برنستون، 1963).
(5) لما كانت هذه السياسة قد أحدثت أثرها الكامل في الولايات المتحدة وبريطانيا في أوائل الثمانينيات، فقد حدثت تحركات ضخمة عشوائية في عرض النقود، حسب التعريفات المختلفة والتحكمية التي أعطيت له، كما استمرت في الحدوث. وعند ذلك دفعت الأحداث فريدمان إلى الإدانة القاسية لكفاءة الجهود التي بذلتها البنوك المركزية للسيطرة على الموقف. وقد سبق أن وجه ماركس في أواخر حياته توبيخا للمنحرفين عن نظامه بين صفوف الطبقة العاملة، عندما قال في عبارة مشهورة: «إذا كانت هذه هي الماركسية، فإني لم أعد ماركسيا». وفي العام 1983 دفع البروفيسور فريدمان إلى القول: «إذا كانت سياسة الاحتياطي الفيدرالي قد اتبعت المذهب النقدي، فإني لست داعية لهذا المذهب». وكان المعتقد أن أصدقاءه المحافظين أحزنهم ما قد يفهم من هذه الكلمات.
(6) «Economic Report of the President»، 1985، الصفحة 337. وفي العام 1940 كان معدل إفلاس المؤسسات 63 مؤسسة لكل عشرة آلاف مؤسسة، ثم ارتفع في العام 1983 إلى 1097 مؤسسة.
(7) تعبير «الكساد»، وتعبير «الركود»، ليس لهما معنى دقيق، وكلاهما يعكس نزعة في الاقتصاد إلى إخفاء الحقائق وراء التسميات. ففي القرن الماضي كان الناس يتحدثون عن حالات «الذعر» وحالات «الأزمة». ثم بدا أن هذين التعبيرين قاسيان، بل وعنيفان، وبالتالي يدفعان للانزعاج، ومن ثم جاء مع النكسة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى التعبير المخفف وهو «الكساد»، ثم جاءت الثلاثينيات، واتخذت كلمة الكساد تلوينا مشؤوما للكارثة المعاصرة، وفي العام 1937، عندما هدأت حالة الانتعاش المؤقت كان هناك، كما رأينا، حديث عن مجرد «تراجع». والآن وقد اكتسبت كلمة التراجع نغمة لا تدعو إلى الارتياح، فإننا نسمع حديثا عن «عمليات إعادة التكييف المتعرجة، أو عمليات تكييف النمو، أو فترات الهدوء والانتظار في المجال الاقتصادي».
(8) انظر الفصل الخامس عشر.
(9) انظر مقالة بعنوان «Why Executives Pay Keeps Rising» مجلة «فورشن»، أول أبريل 1985،

الصفحات 66 إلى 68. وقد تسربت هذه النقطة إلى الكتب الدراسية، وإن كان ذلك يتم بتردد واضح من جانب مؤلفيها. فبعد أن يؤكد الأستاذان صمويلصون وتورد هاوس في البداية أنه «من الناحية العامة لن يكون هناك تضارب في الأهداف بين الإدارة وحملة الأسهم»، يمضيان إلى التحذير من أنه «في الداخل، أي في صفوف الإدارة، يمكن أن يجري التصويت لمصلحة أفرادها وأصدقائها أو أقاربها وإعطائهم مرتبات ضخمة، وحسابات للصرف منها، ومكافآت ومعاشات تقاعدية على حساب حملة الأسهم». بول صمويلصون ووليم نورد هاوس في كتابهما «Economics»، الطبعة الثانية عشرة (نيويورك: مجروهل 1985، الصفحة 444). ويقول البروفيسور كاميل مكونيل، بعد تعليق مماثل على تعظيم الأرباح الشخصية من جانب الإدارة إن «الفصل بين الملكية والسيطرة يثير أسئلة مهمة بشأن توزيع القوة والسلطة... واحتمال قيام منازعات وراء الكواليس بين المديرين وحملة الأسهم». في كتابه، «Economics»، الطبعة التاسعة (نيويورك: مجروهل، 1984) الصفحتان 102 و103.

(10) عبارة «تنظم الأعمال على الورق» مأخوذة من كتاب روبرت رايخ، The Next American Frontier، (نيويورك: تيمس بوكس، 1983)، وقد ورد عرض مفيد لهذا التطور في كتاب كينيث دافيدسون،: «Corporate American's Billion - Dollar TakeoversòMegamergers:» (كامبريدج: بالينجر، 1985). كما أن مارك جرين وجون ف. بيرى، في كتابهما «The Challenge of Hildden Profits: Reducing Corporate Bureaucracy and Waste»، قد تناولا هذه المسألة بحيوية، وربما ليس بوضوح شديد، كما تناولا بعض المسائل الأخرى التي تناولها هذا الفصل.

(11) صمويلصون ونوردهاوس، الصفحة 549.

(12) انظر، چوزيف شومبيتر، «The Theory of Economic Development»، ترجمه إلى الإنجليزية ريدفيرس أوباي. (كامبريدج: إدارة النشر بجامعة هارفارد، 1934).

(13) ومن الدراسات المهمة التي نشرت مؤخرا في هذا الصدد، «Jacocca, An Autobiography» بقلم لي ياكوكا بالاشتراك مع وليم نوفاك (نيويورك: بانتام، 1984)، «The Reckoning» بقلم دافيد هالبر تام (نيويورك: مورو، 1986)، وكلاهما يتناول بعبارات مقنعة هذه الاتجاهات في صناعة السيارات.

(14) انظر، بصفة خاصة، صمويل باولز ودافيد جوردون وتوماس أ. ويسكوف: «Beyond the Waste land A Democratic Alternative Economic Decline» (جاردن سيتي، نيويورك: أنكور پريس، دوبلدبي، 1983).

الفصل الحادي والعشرون

(1) چون مينارد كينز، Essays in Persauation (نيويورك: هاركورت پريس 1932)، الصفحة 360.

(2) كينز، الصفحة 364. هنا كان كينز على حق تماما، إذا استخدمنا عبارة شهيرة قالها فيما يتعلق بقرار اتخذه الرئيس روزفلت.

(3) كينز الصفحة 366، التشديد من عند كينز.

(4) كينز الصفحة 373.

(5) لقد رأينا بما فيه الكفاية أن المصلحة الاقتصادية تنتج تقليديا استجابة اقتصادية تضفي عليها طابعا مقدسا. وكانت تلك هي الحال هنا. فما أطلق عليه اسم اقتصاد جانب العرض جاء إلى الولايات المتحدة بالتحديد للسماح بخفض الضرائب وتضييق نطاق الرفاهة على نحو ما

سعت إليه إدارة ريجان. غير أنه ينبغي القول إنها لم تحقق موطئ قدم مهما في التعليم والفكر المستقرين في المجال الاقتصادي. فقد كان قصدها واضحا تماما، وكان ارتباطها بالمصالح المالية ظاهرا بلا خفاء.

(6) «على الرغم من الشكوك التي سعى كل من شومبيتر وجالبريث إلى غرسها في أذهان زملائهما، فإن الاقتصاديين ـ أيا كانت اختلافاتهم الأخرى ـ مازالوا ميالين إلى النظر إلى الشركة العملاقة ووضعها شبه الاحتكاري في السوق على أنهما خروج على نموذج المؤسسات المتعددة الأجزاء التي تتنافس في الأسواق المتعددة العناصر»، ألفريد أيشنار في كتابه Toward a New Economics (أرمونك، نيويورك: م. أ. شارب، 1985)، الصفحة 23.

(7) أي، بصورة مطردة، القانون الذي تأتي منه المعرفة اللازمة لفهم عمليات الاندماج، وعمليات الشراء ومباشرة «تنظيم الأعمال على الورق» الذي أشرنا إليه في الفصل العشرين.

(8) من هؤلاء صمويل باولز، وهربرت جنتس، وباري بلوستون وغيرهم من جامعة مساشوستس، وبينت هاريسون من معهد مساشوستس للتكنولوجيا، واستيفان مارجرلين من هارفارد. وينبغي الإشارة أيضا إلى الباحث الذي لا يزيد عليهم في أرثوذكسيته، ولكنه قدير ودؤوب، وهو لستر ثارو فهو أيضا من معهد مساشوستس للتكنولوجيا (لستر ثارو هو مؤلف كتاب Head to Head: The Coming Economic Battle Among Japan. Europe and America، وكان هذا الكتاب أكثر الكتب مبيعا في الولايات المتحدة وقت صدوره. وقد صدرت له ترجمة عربية ضمن سلسلة «عالم المعرفة» تحت عنوان «الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا وأوروبا واليابان»، وتحت رقم 204. وقد ترجمه أحمد فؤاد بلبع مترجم الكتاب الذي بين يدي القارئ ـ المترجم.

الفصل الثاني والعشرون

(1) في العام 1986 كان عجز الميزانية 205 مليارات دولار، وكان العجز التجاري الذي تتم موازنته 140 مليار دولار.

حواشي الكتاب

حواشي الفصل الثاني

(*) إكسينوفون: مؤرخ إغريقي أثيني، كان في شبابه تلميذا لسقراط قبل أن يترك أثينا لينضم إلى مرتزقة الإغريق الذين استخدمهم قورش الأصغر الفارسي. يروي قصة انسحاب الإغريق في أشهر مؤلفاته Anabasis (أناباسيس: الرحلة إلى البحر). ومن أشهر مؤلفاته تاريخ الإغريق والمذكرات. كان يحلم شأن سائر المفكرين من معاصريه بإصلاح المجتمع عن طريق التربية ـ المترجم.

(2*) On the Means of Improving the Revenues of the State of Athens.

(3*) بلينيوس الأكبر: من علماء النبات الرومان، ترك كتابا قيما في التاريخ الطبيعي من سبعة وثلاثين جزءا، وهو أشبه بموسوعة يتكلم فيها عن طبيعة الكون والجغرافيا وعلم الأعراق وعلم الحيوان وعلم النبات وتاريخ الفنون، مما يدل على سعة اطلاعه وتنوع معارفه ـ المترجم.

(4*) Latifundia.

حواشي الفصل الثالث

(*) هيرود اسم أسرة حكمت في فلسطين في زمن المسيح. أسسها انتباتروس (توفي سنة 43 ق.م)، وقد أحرز نفوذا في فلسطين، وخلع ابنه هيرود الأكبر (توفي سنة 4 ميلادية) اسمه على الأسرة، وعاونه أنطونيوس على تنصيبه ملكا على جودايا (أرض اليهود) (37 ق.م ـ4 ميلادية) ـ المترجم.

(2*) Schoolmen: الإسكولائيون هم أعلام الفلسفة المسيحية بأوروبا إبان العصور الوسطى، ومن أبرزهم القديس أوغسطين. وفي القرن التاسع اصطبغت هذه الفلسفة بالصبغة الأفلاطونية والأفلاطونية الجديدة. وقد انتهت الإسكولائية مع ظهور العلوم الطبيعية في عصر النهضة، ومن ثم بدأت الفلسفة الحديثة ـ المترجم.

(3*) نيكول أوريسم: أسقف كاثولي روماني فرنسي، وباحث أرسطوطاليسي واقتصادي. له بعض الفضل في تطور الرياضيات والعلوم الحديثة.. عمل في حاشية شارل الخامس، حكيم فرنسا، الذي أدخل تغييرات ملحوظة في المسائل المالية وفقا لنظريات أوريسم. كما طلب إليه شارل ترجمة أعمال أرسطو. كان له إسهام في تطوير الكينماتيكا (مبادئ قوانين الحركة). له رسالة شهيرة عن سك النقود حارب فيها بشدة أي تحقير لعملية سك النقود ـ المترجم.

(4*) Monetarism: النظرية التي مفادها أن مقدار النقود المتداولة في الاقتصاد يؤثر في مستوى الأسعار، ومن ثم يمكن التحكم في التضخم عن طريق ضبط عرض النقود ـ المترجم.

حواشي الفصل الرابع

(*) Wealth of Nations

(2*)الإنكا: الإمبراطورية الهندية التي كانت قائمة قبل كشف كولمبس لأمريكا. والاسم «إنكا» يشير إلى الإمبراطور بالذات، ولكنه يستخدم في غير تدقيق ليعني شعبه ـ المترجم.

Quantity Theory of Money (3*)

(*4) جان بودان: فيلسوف اجتماعي، وسياسي فرنسي. اشتغل بالقانون. جر عليه تسامحه الديني، في عصر شديد التعصب مليء بالحروب الدينية، التهمة بأنه « مفكر حر». تقوم شهرته على كتابه « الكتب الستة لدولة خيرة» (1576) الذي كان المحاولة الأولى لوضع فلسفة عملية حديثة للتاريخ - المترجم.

(*5) چون لو: (1671 - 1729)، اقتصادي إسكتلندي، أنشأ «مخطط المسيسبي». درس الرياضيات والتجارة والاقتصاد السياسي والعمليات المصرفية في العام 1717، أسس شركة Compagine de la Lovisiana ou d´Occident من أهم كتبه Money and Trade Considered (1720) - المترجم.

Companie d'Occident (6*)

Thomas Mun (7*)

حواشي الفصل الخامس

(*) ثمة عبارة أدبية شهيرة تعد خير ما يخدم هذا السياق، قالها آن روبير جاك ترجو (1727 ـ 1881) السياسي والاقتصادي الفرنسي المعروف، الذي نادى بحرية التجارة واستخدام الأساليب العلمية في الزراعة، وهذا نصها: سLe Labourage et le paturage sont les deux mamelles de le Franceس، ومعناها «إن الزراعة والرعي هما ثديا فرنسا». المترجم.

Les Economists (2*)

The Agricultural System (3*)

(*4) فرانسوا كينيه: اقتصادي فرنسي، مؤسس مدرسة الفيزيوقراطيين التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر. من أهم آثاره الفكرية «الجدول الاقتصادي» (1758) الذي بين فيه دور الثروة في النظام الاقتصادي ـ المترجم.

La physiocratie (5*)

Le droit Naturel (6*)

Laisser Faire, laisser passer (7*)

Produit Net (8*)

حواشي الفصل السادس

(*) الثورة الصناعية بوجه عام تغطي الفترة 1780 ـ 1820، عندما أسفرت الاختراعات التي أثرت في إنتاج الطاقة، وفي صناعات النسيج والحديد والصلب والنقل، عن تغير كامل في طابع الإنتاج في بريطانيا ـ المترجم.

(2*) An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations، المعروف اختصارا بكتاب «ثروة الأمم»

The Theory of the Moral Sentiments. (3*)

(*4) ثورشتين ب. فبلن (1857 ـ 1929)، معلم وكاتب أمريكي، شغل منصب زميل للاقتصاد السياسي في جامعة شيكاغو في العام 1892، وأستاذ مساعد بجامعة ستانفورد في الفترة بين العامين 1906 ـ 1909. تميز بمساهماته في نظرية اقتصاد الأعمال الحديث. المترجم.

(*5) أيزوقراط: (436 ـ 338 ق.م) خطيب يوناني من تلاميذ سقراط والسفسطائي جورجياس. كتب خطبا يعالج فيها القضايا التعليمية والسياسية ـ المترجم.
(*6) بلوتارك (46 ـ120م) مؤرخ وناقد يوناني، وكاتب سير، عاش في روما، وكان من علماء الأخلاق وله طائفة من المحاورات والمقالات عن الأخلاق، من أشهر آثاره كتاب «حيوات متوازنة» Parallel Lives ـ المترجم.
(*7) ويقال أيضا «نظرية العمل في القيمة» (Labour Theory of Value) ـ المترجم.
(*8) Iron Law of Wages (ويقال أيضا Subsistence Theory of Wages (نظرية أجور الكفاف). وقد عزا لاسال هذه النظرية إلى داڤيد رديكاردو. وهذا القانون تعميم مفاده أن الأجور تتجه إلى الانخفاض إلى مستوى الكفاف، بحيث تكون كافية بالكاد لإبقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشة، وأن الأجور إذا ما ارتفعت أعلى من ذلك فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة السكان، فتعود الأجور إلى مستوى الكفاف ـ المترجم.
(*9) قانون شيرمان: صدر في العام 1890 في الولايات المتحدة لتنظيم التجارة فيما بين الولايات. وبمقتضاه كان يعد عملا غير قانوني كل عقد شركة أو مؤامرة يضيق الخناق على التجارة بين الولايات المختلفة والتجارة الخارجية ـ المترجم.

حواشي الفصل السابع

(*) جون ستيوارت مل: فيلسوف إنجليزي، له مؤلف مشهور عنوانه «مذهب في المنطق» ، أتبعه بكتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي»، ثم بكتابه «مذهب المنفعة»، وكتابه «أوجست كونت والمذهب الوضعي». له إنجازات أصيلة في نظرية التجارة الدولية ـ المترجم.
(*2) Traité d+ Economie Politique.
(*3) Entrepreneur.
(*4) جوزيف أيوس شومبيتر (1883 ـ 1950)، اقتصادي نمساوي هاجر إلى أمريكا. اشتهر بنظريته في التطور الاقتصادي، وفيها أشاد بالدور الكبير الذي يقوم به المنظم في إحداث التنمية الاقتصادية ـ المترجم.
(*5) Microeconomics
(*6) Macroeconomics
(*7) An Essay on the Principle of Population
(*8) Principles of Political Economy
(*9) منطقة في الأرجنتين ـ المترجم.
(*10) توماس كارلايل: (1795 ـ 1881) كاتب ومؤرخ إنجليزي، درس اللاهوت ثم تحول إلى القانون وبعده إلى الأدب والفلسفة. آمن بالبطولات والقيادة السياسية الفردية الداعية إلى إصلاح المجتمع. عرض آراءه في سلسلة محاضرات نشرت تحت عنوان «عن الأبطال وعبادة البطولة ودور البطولة في التاريخ» ـ المترجم.
(*11) Labour Theory of Value
(*12) أوليفر جولد سميث: (1728 ـ 1774)، شاعر روائي وكاتب مسرحي أيرلندي، اتجه إلى كتابة المسرح بعد فشله في دراسته. له ديوان شعري «الرحالة» ومؤلفات كثيرة وكوميديات شعبية ـ

المترجم.

حواشي الفصل الثامن

(*) Zollverein الزولڤراين هو الصيغة الألمانية الأكثر شيوعا لمصطلح الاتحاد الجمركي ـ المترجم.

(2*) Das nationale System der politischem Oekonomie.

(3*) «La propriété c'est le vol»

حواشي الفصل التاسع

(*) ورد اسم الكتاب في المتن Principles فقط، ولكن اسمه بالكامل Principles of Economics ـ المترجم.

(2*) وردت هذه الكلمة في المتن في صيغتها الفرنسية «rareté» ـ المترجم.

حواشي الفصل العاشر

*) من المناطق الفقيرة في مانهاتن بنيويورك ـ المترجم.

(*) The History of British India

حواشي الفصل الحادي عشر

(*) نسبة إلى آدم سميث وداڤيد ريكاردو ـ المترجم.

(2*) Equilibrium Economics

حواشي الفصل الثاني عشر

(*) ليديا: إقليم قديم غرب آسيا الصغرى، ازدهر في الفترة بين العامين 687ـ 540 ق.م. كانت ثروته وحضارته مضرب الأمثال، كما كان موطن أول دولة يقال إنها استخدمت النقود ـ المترجم.

(2*) نهر البو: أطول أنهار إيطاليا، ينبع من جبال الألب ويجري شرقا مارا بتورينو وفيان شينزا وكريمونا، ويصب في بحر الأدرياتيك ـ المترجم.

(3*) لومبارديا: منطقة في شمال إيطاليا متاخمة لسويسرا، عاصمتها ميلانو. كان للتجار والماليين اللومبارديين نصيب موفور في إنعاش الاقتصاد الأوروبي ـ المترجم.

(4*) هضبة پوتوسي: هضبة في بوليڤيا يبلغ ارتفاعها أكثر من 13 ألف قدم، وتعتبر مدينة پوتوسي التي أقيمت فوقها في العام 1545 أكثر المدن ارتفاعا في العالم. اشتهرت بوعورتها وقسوة الحياة فوقها، ووفرة ما تحويه من خامات معدنية، وخاصة الفضة ـ المترجم.

(5*) Assignats: سندات أصدرت خلال الثورة الفرنسية تمثل قيمة الأراضي التي صودرت من رجال الدين أو الملك أو النبلاء المهاجرين، وخُصصت لحاملها. وكان هناك إفراط زاد في إصدارها ترتب عليه ارتفاع شديد في الأسعار كادت معه قيمتها تصل إلى العدم ـ المترجم.

(6*) Continental Notes: أوراق نقدية أصدرت في أثناء الثورة الأمريكية، وأمست عديمة القيمة

بعد انتهائها ـ المترجم.

(*7) Geenbacks: نقود ورقية صدرت أولا في العام 1862 في خلال الحرب الأهلية في الولايات المتحدة على الائتمان العام للحكومة الفيدرالية، وكانت غير قابلة للتحويل إلى معدن ثمين. ولأنها كانت مطبوعة على أحد وجهيها باللون الأخضر فقد سميت «خضراء الظهر» ولكن اللون لم يعد يستخدم للتعرف عليها بعد أن أصبحت أشكال أخرى من النقود الورقية تطبع باللون الأخضر ـ المترجم.

(*8) بنيامين فرانكلين: (1706ـ 1790) سياسي وناشر وعالم وكاتب أمريكي، اشتهر بسداد الرأي وسلامة الإدراك. اقترح مشروعا للاتحاد بين المستعمرات في مؤتمر اللنبي في العام 1754، وكان مندوبا عن مستعمرات عدة وممثلها في إنجلترا قبل قيام الثورة الأمريكية. اشترك في صوغ وتوقيع وثيقة إعلان الاستقلال ـ المترجم.

(*9) نيوإنجلند: اسم يشمل ست ولايات في شمال شرق الولايات المتحدة هي: مين، نيوهامشاير، فيرمونت، رودأيلند، مساشوستس، كونكيتكت. وقد سميت بهذا الاسم في القرن السابع عشر لمشابهتها بالساحل الإنجليزي ـ المترجم.

(*10) Corfedracy: يتكون من الولايات الإحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة الأمريكية في العامين 1860 و1861 ـ المترجم.

(*11) Federal Reserve System: هو نظام الرقابة الحكومية الفيدرالية على بنوك الولايات المتحدة، حيث يقوم «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» بتنظيم عرض النقود وطبعها، وتحديد سعر الخصم، وإصدار السندات الحكومية. وقد أنشئ هذا النظام بموجب «قانون الاحتياطي الفيدرالي» الصادر في العام 1913. وهو يعمل بوصفه «البنك المركزي للولايات المتحدة ـ المترجم.

(*12) Prohibition: المقصود هنا هو الحظر القانوني لصنع الخمور ونقلها وتداولها لأي غرض غير الأغراض الطبية وبعض أغراض المناسك الدينية (المسيحية). وكان هذا الحظر يؤيده حزب سياسي صغير. وقد صدر قانون «الحظر» في الولايات المتحدة في العام 1920، ولكنه ووجه بمعارضة، وأصبحت صناعة الخمور تتم سرا إلى أن ألغي هذا القانون في العام 1933 ـ المترجم.

(*13) The Purchasing Power of Money.

(*14) نسبة إلى أندرو چاكسون (1767 ـ 1845) الرئيس السابع للولايات المتحدة. تولى الرئاسة فترتين (1829 ـ 1837) كانت محاربته لثاني بنك يحمل اسم «بنك الولايات المتحدة» عاملا مهما في انتخابه لفترة رئاسة ثانية في العام 1832 ـ المترجم.

حواشي الفصل الثالث عشر

(*) Homested Acts : أصدرتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1862، وتقضي بمنح كل مواطن فوق الحادية والعشرين الحق في قطعة أرض مساحتها 160 فدانا من دون مقابل، شريطة أن يزرعها بنفسه لمدة خمس سنوات على الأقل، وذلك كبديل لما كانت الحكومة تمارسه من قبل من بيع الأراضي للحصول على الدخل، ـ المترجم.

(*2) Report on Manufactures

(*3) GATT) General Agreement on Trade and Tarrifs).

Interstate Commerce Act (*)، التجارة التي تتم بين أشخاص أو منظمات في مختلف الولايات :

وتعتبر بموجب الدستور الأمريكي مسألة خاضعة لرقابة الحكومة الفيدرالية. وهي تشمل التجارة (البيع والشراء)، والنقل (البضائع والأفراد)، والاتصالات (الإذاعة والتلفزيون والتليفون والتلغراف... إلخ) ـ المترجم.

(*4) ورد في المتن Sherman Act، واسم القانون بالكامل Sherman Antitrust Act، أي «قانون شيرمان لمناهضة الاحتكار»، أصدره الكونجرس الأمريكي في العام 1890 بغرض حظر الإجراءات أو العقود «التي تشكل تقييدا للتجارة» أو تكون متجهة إلى الاحتكار ـ المترجم.

(*5) وودرو ويلسون: (1856 ـ 1924)، زعيم الحزب الديموقراطي، والرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (1913 ـ 1921) ـ المترجم.

: ملحق لقانون شيرمان لمناهضة الاحتكار، أصدره الكونجرس الأمريكي في العام 1914 ـ المترجم.Clayton Antitrust Act (6*)

(*7) Federal Trade Commission Acts، صدرت بدورها في العام 1914 لتنظيم الممارسات التجارية ودعم المنافسة ومناهضة الاحتكار ـ المترجم.

(*8) Looking Backward, 1887- 2000

(*9) Wealth against Commonwealth

(*10) Progress and Poverty

(*11) The Theory of the Leissure Class

(*12) The Theory of Business Enterprise

(*13) The Instinct of Workmanship

(*14) The Higher Learning in America

(* 15) سان موريتز: أجمل المنتجعات السويسرية، يقع في كانتون (مقاطعة) جويسونز، ازدهر في القرن السادس عشر ـ المترجم.

(*16) جستاد: منتجع صحي في سويسرا ومركز لرياضات الشتاء، يقع في كانتون برن على ارتفاع 3450 قدما ـ المترجم.

(*17) مرابيلا: ميناء سياحي على الساحل الجنوبي الشرقي لإسبانيا المطل على البحر المتوسط ـ المترجم.

(* 18) نيوبورت: اسم لمدن عدة في الولايات المتحدة، والمقصود هنا على الأرجح هو ميناء نيوبورت بولاية رود أيلند على المحيط الأطلسي، وهو اليوم مركز للاصطياف ومقصد هواة الرياضات البحرية ـ المترجم.

(*19) بابوا: تشمل الجزء الجنوبي الشرقي لجزيرة غينيا الجديدة وجزر أخرى عدة تقع في الجنوب الشرقي للمحيط الهادي. وتعرف باسم بابوا غينيا الجديدة ـ المترجم.

(* 20) الشارع الخامس (Fifth Avenue): الشارع الرئيسي الذي يقطع حي مانهاتن بنيويورك من شماله إلى جنوبه، ويقسمه إلى جانبين الشرقي والغربي. وهو شارع تجاري يضم أفخم متاجر نيويورك وأضخمها ـ المترجم.

(*21) Beverly Hills

مدينة للسكن الفاخر في لوس أنجلوس، مليئة بالشوارع الواسعة المخططة والحدائق والملاعب، والمتاجر والفنادق الفخمة، كما تشتهر بمعامل السينما والمسارح ودور العرض. وقد سارعت إحدى شركات الإسكان الفاخر المصرية إلى التقاط الاسم، وأنشأت قرية سكنية تحمل اسم «بفرلي

هيلز» في مدينة 6 أكتوبر ـ المترجم.

(22*) Gilded Age: كلمة Gild تعني تغطية (توشية) بقشرة خادعة (ذهب أو غيره). وعبارة «العصر الموشى» تشير إلى عصر فاسد يوشيه غطاء براق خادع، وهي عنوان رواية ألفها الكاتب الساخر مارك توين (1835 ـ 1910) بالاشتراك مع الكاتب تشارلس والي وارنر (1829 ـ 1900)، وتزخر هذه الرواية بسخرية لاذعة من العصر الذي عاشا فيه، تكشف عن الزيف الذي يغطيه ـ المترجم.

حواشي الفصل السادس عشر

(*) Professor

حواشي الفصل السابع عشر

(*) Autobahnen

(2*) هينريخ برونِنج: (1885) سياسي ألماني، رأس الوزارة في الفترة ما بين العامين 1920 ـ 1922، تزعم حزب الوسط الكاثوليكي. أصدر مراسيم مالية تقشفية، فكرهها الناس. حل «فرق العاصفة» الهتلرية في العام 1924، فأقاله الرئيس هندنبرج. غادر ألمانيا في العام 1934، وعين أستاذا في جامعة هارڤارد في العام 1937 ـ المترجم.

(3*) الإشارة هنا إلى بعض ملاحظاته المنافية للذوق حول مريم العذراء ـ المترجم.

(4*) Wunderkind

(5*) من المعروف أن كينز اشتغل في الهند في صدر حياته فترة من الوقت. وقد تناول في كتابه عنها الإصلاح النقدي فيها ـ المترجم.

(6*) داڤيد لويد جورج: (1863 ـ 1945)، سياسي إنجليزي رأس الوزارة في الفترة ما بين العامين 1916 ـ 1922، ومثل بلاده في «مؤتمر ڤرساي»، وحصل قبيل وفاته على لقب إيرل، وأصبح اسمه داڤيد إيرل دريفور ـ المترجم.

(7*) چورج كليمنصو: (1841 ـ 1929)، سياسي فرنسي، رأس وزراء فرنسا مرتين في 1906 ـ 1909 و1917 ـ 1920، ومثل بلاده في مؤتمر ڤرساي ـ المترجم.

(8*) Celtic: الكلتي أو السلتي فرع من الهنود الأوروبيين كان يسكن قديما في فرنسا وإنجلترا ـ المترجم.

(9*) الإشارة هنا إلى الحروب البونية الثانية (218 ـ 202 ق.م) بين الرومان وقرطاجة، التي تعرضت فيها هذه الأخيرة لهزيمة ساحقة تحملت بسببها خسائر وتعويضات فادحة، إذ فقدت كل سفنها الحربية وممتلكاتها خارج أفريقيا، كما فرضت عليها غرامة مالية باهظة ـ المترجم.

(10*) The Economic Consequences of Mr. Churchill

(11*) Treatise on Money

(12 *) Macroeconomics

(13 *) Microeconomics

حواشي الفصل الثامن عشر

(*) ليون تروتسكي: (1879 ـ 1940)، كان من أبرز زعماء الحزب الشيوعي الروسي ومن مشاهير رجال الثورة الروسية في العام 1917، كما كان رفيقا للينين وقريبا منه. عرف بعد الثورة بآرائه المتطرفة ومناداته بثورة عالمية بدلا من الثورة في بلد واحد (هو روسيا). وقد نفاه ستالين في العام 1929، واغتيل في المكسيك في العام 1940 ـ المترجم.

(2*) Fiscal Policy and Business Cycles.

(3*) Albigensian Deviation: نسبة إلى الشخص الأمهق (Albino)، أي الشخص ذو البشرة البنية اللون، والشعر الأبيض، والعينين القرنفليتين، ويسمى في مصر عدو الشمس ـ المترجم.

(4*) TNEC

(5*) ألفريد موسمان لندن: (1887) سياسي أمريكي،كان في بداية حياته السياسية من حواريي تيودور روزفلت وجمهوريا شديد الحماسة. في العام 1928 أصبح رئيسا للجنة الحزب الجمهوري في ولاية كانساس، وفي العام 1933 انتخب حاكما لهذه الولاية. وكان في العام 1936 مرشح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة ضد فرانكلين روزفلت عن الحزب الديموقراطي، ولكنه مني بهزيمة قاسية.

حواشي الفصل التاسع عشر

(*) The High - Water Mark: أي أعلى مستوى يصل إليه الماء حول السفينة ـ المترجم.

(2*) Pump Priming: إنفاق استثماري حكومي في مشروعات جديدة تأمل الحكومة من ورائه إنعاش الاقتصاد ـ المترجم.

(3*) Jove: يسمى جوف أو جوبيتر عند الرومان، كما يسمى زيوس عند اليونان، وزاويس عند العرب. هو سيد الأرباب في أساطير اليونان، كما هو رمز القوة والقانون والحكم وصاحب الكلمة العليا في مجلس آلهة الأولمب ـ المترجم.

(4*) The Input - Output Analysis

(5*) Data Resources

حواشي الفصل العشرون

(*) وردت هكذا في النص الإنجليزي، ولكن صحة اسم «الأوبك» هو «منظمة البلدان المصدرة للنفط» ـ المترجم.

(2*) Whip Inflation Now

(3*) «Stagflation»: ويقال أيضا «التضخم الكسادي» ـ المترجم.

(4*) «Golden Porachute»: مبلغ من المال كبير عادة، معفى من الضرائب، يدفع للمدير الذي يتقاعد من الشركة قبل انتهاء عقد خدمته بها، بسبب عملية اندماج أو شراء أو غير ذلك ـ المترجم.

(5*) Paper Entrepreneurship

المؤلف في سطور:

چون كينيث جالبريث

* أستاذ زائر لعلم الاقتصاد في جامعة هارڤارد.

* ولد في العام 1908 في كندا، وتلقى تعليمه الجامعي بها، ولكنه حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا التي قام بالتدريس فيها أولا ، ثم بعد ذلك في جامعتي هارڤارد وبرنستون.

* شغل مناصب سياسية واقتصادية وإدارية مهمة في حكومة الولايات المتحدة، وكان وثيق الصلة بالحزب الديموقراطي. وعين سفيرا للولايات المتحدة لدى الهند في الفترة ما بين العامين 1961 ـ 1963.

* كان عضوا في «الأكاديمية الأمريكية للفنون والآداب»، ثم رئيسا لها، كما أنه صاحب سجل مرموق في السياسة الدولية والأمريكية.

* ألف أكثر من ثلاثين كتابا، من بينها: The Great Crash; The Affluent Society; The New Industrial State; The Good Society; Money: Whence It Came Where It Went. وأحدث كتبه: Name Dropping: from F.D.R.On وفي العام 1981 وضع كتابا عن ذكرياته تحت عنوان: A Life In Our Time

المترجم في سطور:

أحمد فؤاد بلبع

* له تاريخ طويل في مجال الترجمة، ومتخصص في الشؤون الاقتصادية والسياسية والدراسات الأفريقية.

* صدرت غالبية ترجماته عن المؤسسة الحكومية للنشر في مصر (الهيئة العامة للكتاب الآن)، ودار المعارف في مصر، وداري الحقيقة والفارابي في بيروت، ودار

الكتاب القادم

الذكاء العاطفي

تأليف: دانييل جولمان

ترجمة: ليلى الجبالي

مراجعة: محمد يونس

المستقبل العربي في مصر، وسلسلة «عالم المعرفة» التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، ودار سيناء في مصر، وأخيرا في إطار «المشروع القومي للترجمة» الذي يشرف عليه المجلس الأعلى للثقافة في مصر.

* حاصل على جائزة المجلس الأعلى للثقافة في مصر لتشجيع الترجمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

* عمل في السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين مترجما ومراجعا في المؤتمرات الدولية، وفي أقسام اللغة العربية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي مكاتبها، ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة في نيويورك وروما وجنيف وفيينا ونيروبي.

* قام بنقل قرابة ثلاثين كتابا أساسيا إلى اللغة العربية.

هذا الكتاب

الرسالة الأساسية التي حملتها رواية جالبريث لتاريخ الفكر الاقتصادي، في هذا الكتاب المهم الذي صدر في بريطانيا في أواخر الثمانينيات هي أن الأفكار الاقتصادية إلى حد كبير نتاج لزمانها ومكانها، ولذا إذا ما أردنا أن نتفهم علم الاقتصاد الحديث، فليس بوسعنا أن نفعل ذلك إلا من خلال فهمنا لماضيه، بما في ذلك المصالح القوية والمكتسبة التي صاغت النظريات الاقتصادية على نحو يعود عليها بالنفع.

فمن أحكام أرسطو الأخلاقية بشأن الرق والربا، ومرورا بكتابات فلاسفة ما قبل الثورة الفرنسية دفاعا عن الزراعة، وآراء آدم سميث عن الرأسمالية المبكرة، ورد فعل كارل ماركس إزاءها، ومولد دولة الرفاهة، والثورة الكينزية، وأفكار ميلتون فريدمان، فإن كتاب جالبريث يضع الاقتصاديين وأفكارهم بطريقة آمنة في حياة عصورهم، ويوضح أن هذه الأفكار لا تشكل حاضرنا فقط، وإنما مستقبلنا أيضا.

والكتاب مصاغ بعناية شديدة تكاد تفرض علينا قراءته، كما أنه زاخر بالملاحظات الذكية، وبحقائق تعتبر الآن جديدة بالنسبة لنا. وهو يضع في دائرة الاهتمام المؤلفين الذين يرى أن لهم إسهاما جوهريا في هذا العلم، موضحا بالأدلة والبراهين حيوية القضايا التي تصدوا لها.